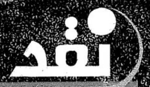
د. معن خليل عمر



نقد الفكر الاجتماعي المعاصر

دراسة تحليلية ونقدية



دار الآفاق الجديدة


نقد الفكر الاجتماعي المعاصر
دراسة تحليلية ونقدية

تصميم الغلاف :
نجدت قلعجي



نقد الفكر الاجتماعي المعاصر

دراسة تحليلية ونقدية

تأليف

الدكتور معن خليل عمر

استاذ مساعد في علم الاجتماع

جامعة بغداد

منشورات دار الافاق الجديدة بيروت

الطبعة الأولى
١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م

الإهداء

إلى من بذلت الكثير في
وقتٍ عسير فوقفت الى جانبي
وجعلت من العسر يسرًا
زوجتي جيهان

مقدمة الطبعة الأولى

مما لا شك فيه ان الفكر الاجتماعي ليس باكورة انتاج مفكر واحد او انعكاس لأفكار جماعة اجتماعية معينة أو إنعكاس لتأثيرات بيئية صغيرة، بل هو عبارة عن تراكم أفكر مفكرين وكتّاب ونقّاد وعلماء حول الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجتماعي ونظرتهم للمجتمع الانساني وكيفية دراسة هذا التراكم الفكري المتأثر بفلسفة العصر الذي ظهرت فيه. فقد تأثر الفكر الصراعي بفلسفة كارل ماركس وتأثر الفكر الوظيفي بالفلسفة الوضعية وتأثر التفاعل الاجتماعي بالفلسفة البرجماتية وتأثر الفكر التبادلي بالفلسفة النفعية كذلك تأثر الفكر الاجتماعي بالبيئة الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الانساني فقد تأثر فكر التفاعل الاجتماعي والتبادل والدور الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي ببيئة المجتمع الحضري والصناعي المتطور، وتأثر الفكر الصراعي بالصراع الطبقي الذي ظهر في المجتمع الاوربي ابان القرن التاسع عشر.

وهناك تأثير ثالث هو المحيط الجغرافي القاري، حيث هناك فرق شاسع بين مفكري علم الاجتماع الامريكي والاوربي. فقد اتجه الفريق الأول (الامريكي) لدراسة المشاكل الاجتماعية التي واجهت المجتمع الامريكي كجنوح الأحداث والجريمة والادمان على المسكرات وارتفاع معدل الطلاق والمشاكل العنصرية ومشاكل المهاجرين الاجتماعية ومشاكل الأقليات الاجتماعية والأحياء الفقيرة التي برزت (هذه المشاكل) بعد الحرب العالمية الأولى، فوجهت جهود علماء الاجتماع في امريكا لمعالجتها.

وبذلك ظهرت بذور الاتجاه التجريبي العملي ورفض الاتجاه الوضعي والنظري والبحث عن حلول للمشاكل الاجتماعية منادين بالانفصال الكلي عن الفلسفة اي كان اتجاهها والركون الى فرضيات علمية من اجل فهم وعلاج مشاكل المجتمع، حيث كان هدفهم الأول دراسة المجتمع والاهتمام برعاية ومعالجة مشاكله. اي اصبح في هذه الحالة علم الاجتماع، علما علاجياً هدفه الاصلاح الاجتماعي اكثر من كونه يضع قوانين اجتماعية ثابتة خاصة بنمو المجتمع ومسيرته كما (حدث في القرن التاسع عشر عند كونت وسبنسر وتونس) وهذا ادى الى ابتعاد علم الاجتماع عن الفلسفة في امريكا.

بينما انصب اهتمام مفكري اوربا الاجتماعيين على السياسة والاقتصاد والرأي العام والصراع الطبقي، التي لم يلتفت اليها مفكرو امريكا الاجتماعيين، وهذا راجع للثورة الصناعية التي حدثت في اوربا والى آثار الثورة الفرنسية الفكرية على افكار اوربا وحركاتها السياسية. وهذا يقودنا لتثبيت حقيقة تشير الى ان مفكري امريكا الاجتماعيين مالوا الى دراسة الوحدات الاجتماعية القصيرة الأمد (مثل الفرد، الجماعة الصغيرة، التفاعل الاجتماعي، الطلاق، الجريمة المنظمة، السلوك الانساني) بينما اهتم مفكرو اوربا الاجتماعيين بالوحدات الاجتماعية البعيدة الأمد. (كالمجتمع الانساني العام، الطبقات الاجتماعية، الحضارة المدنية، تطور المجتمع، علم الاجتماع المقارن، المؤسسات الاجتماعية). الصفة الأخرى التي لاحظناها عند مفكري امريكا الاجتماعيين اهتمامهم بالجوانب النفسية للظواهر الاجتماعية من خلال تأكيدهم على فكر التبادل الرمزي وفكر الدور الاجتماعي والذات الاجتماعية. بينما اهمل مفكري اوربا الاجتماعيين هذا الجانب نسبيا، وكان اهتمامهم منصباً على الدراسات الفلسفية، وبشكل خاص على دراسة القانون والدولة. في حين لا نجد هذا الاهتمام الفلسفي عند مفكري امريكا الاجتماعيين.

اضافة الى ما تقدم، اهتم مفكرو اوربا الاجتماعيين بالمفاهيم الاجتماعية

الثنائية على سبيل المثال لا الحصر، استعمل العالم الفرنسي اميل دوركهايم التضامن العضوي والتضامن الميكانيكي واستعمل العالم الالماني فردينالد تونس مفهوم المجتمع المحلي والمجتمع العام، واستعمل العالم الانجليزي هربرت سبنسر مفهوم المجتمع الصناعي والمجتمع العسكري، واستعمل العالم الالماني ماكس فيبر مفهوم الفكر الديمقراطي والبيروقراطي.

ان تبعيات هذا التباين العلمي والفكري ولّد تبايناً واختلافاً في طرق دراسة المجتمع والسلوك الاجتماعي، وأدى أيضاً الى تكوين تباين وجهات نظر علماء الاجتماع وتباين في صياغة النظرية الاجتماعية وفي وضع الأسس العلمية للفكر الاجتماعي، وولد أيضاً تبايناً في مواضيع وحقول علم الاجتماع.

ومن الممكن ان نستفيد من هذه الاختلافات الفكرية باقامة دراسات اجتماعية عالمية مقارنة من اجل الوقوف على اوجه الشبه والاختلاف بين المجتمعات المتباينة وتكوين علم اجتماع مقارن، وعلم الاجتماع عالمي، ونقابة للاجتماعيين العالميين. اما طريقة تنظيم هذا الكتاب فقد اخذ نمطاً خاصاً في عرض الجذور الفكرية والايدولوجية لكل فكر اجتماعي معاصر ودراسة تطوره والمرحلة الأخيرة التي وصل اليها. فقد ذكرنا الفكر الصراعي والوظيفي والدوري والتنظيمي وذكرنا مناهج بحثهم التي استخدموها في دراسة المجتمع ومفاهيمهم الاجتماعية التي توصلوا اليها وحددوها بمنظارهم العلمي، وذكرنا ايضاً رواد كل فكر وأنصاره لكي يتعرف القارىء الكريم على كتّاب كل فكر.

وقد نهجنا في دراسة الفكر الاجتماعي المعاصر الى نقد كل اتجاه فكري نقداً بناءً بحيث دأبنا على جميع ما كتب حول هذه الاتجاهات من قبل علماء ونقاد ذوي خلفيات متباينة من اجل الوصول الى فكر اجتماعي متكامل الجوانب في كيانه ومضمونه، وموضوعي في نظرته

للمجتمع الانساني والسلوك الاجتماعي لأن هناك ثغرات فكرية وقصوراً نظرياً ومنهجياً عند كل فكر اجتماعي. ووجدنا أيضاً من خلال دراستنا للفكر الاجتماعي انه متباين في نظرته للمجتمع وطرق دراسته، وهذا راجع الى ان المجتمع الانساني نفسه متغير دائما وبالاستمرار. لذلك وجدنا عدة نظريات وعدة افكار اجتماعية مختلفة.

ان نقدنا للفكر الاجتماعي المعاصر لا يعني اننا من انصار الفكر الكلاسيكي وضد الفكر الاجتماعي المعاصر، انما كان هدفنا من النقد الوقوف على نقاط القوة والضعف عند كل فكر اجتماعي والتعرف على مدى عصرية هذا الفكر واي من المجتمعات الانسانية اكثر استفادة منه وما هو اختلافه عن الفكر الاجتماعي الكلاسيكي.

هذه هي دوافع مؤلف الكتاب ويأمل ان يكون هذا الكتاب المتواضع ذا فائدة علمية للمهتمين في علم الاجتماع. اخيرا اقدم شكري للدكتورة ابتسام مرهون لمراجعتها هذا الكتاب.

فاس - المغرب ١٩٧٨

مقدمة الطبعة الثانية

تضمنـت الطبعـة الأولى طرحـاً سريعـاً ومختصراً لأهم الأفكـار الاجتماعية المعاصرة ونقدها على شكل نقاط دون شروحات او تعليقات تنظيرية (وخالية من آرائنا ونقاشنا وحوارنا لها) مكتفياً ومقتصراً على نقد بعض الكتّاب الاجتماعيين للفكر الاجتماعي المعاصر.

بينما اشتملت الطبعة الثانية على اضافات نظرية عديدة لكل فكر ومناقشتها بشكل واسع ومقارنتها مع بقية نظريات الفكر الواحد. ثم تم شرح جميع مفاهيم كل فكر اجتماعي واعطاء فكر مصغر حول كل أداة منهجية يستخدمها الفكر في دراسته للظواهر والمشاكل الاجتماعية.

اضافة الى ذلك، فقد تم نقد وتقييم وتعليق على كل فكر منطلقاً من ثلاث قواعد، الأولى، انطلقت من منطق فكر المفكر نفسه، والثانية انطلقت من مقارنة فكرة العالم مع بقية افكار علماء نفس الفكر، والثالثة كانت منطلقة من قواعد تنظيرية وفكرية مناقضة لها في الرؤية والمنهج والتحليل.

وضمن كـل نظريـة او فكرة طرحنـا حوارنـا ونقـاشنـا وآرائنـا الاجتماعية مستهدفين المساهمة الفكرية في الفكر الاجتماعي وتعريف المهتمين بهذا الميـدان (علم الاجتماع) عـلى التشابهـات والمفارقـات والتناقضات والاخفاقات الفكرية والمنهجية والتنظيرية التي تشوب الفكر الاجتماعي المعاصر في علم الاجتماع، هادفاً التقييم الموضوعي العلمي وليس النقد من اجل النقد او الاقلال من شأن فكر العالم او المفكر،

او التعصب لفكر معين دون الآخر، او التمسك بنظرية او بفكر معين لنقد بقية النظريات والأفكار.

تعني الافكار المعاصرة في هذا الكتاب، التصورات الواقعية والتحليلات الاجتماعية التي تشير الى انعكاسات الظواهر والمشاكل والتيارات والحركات الاجتماعية التي سادت بعد منتصف هذا القرن التي توضح اتجاهات فكر علم الاجتماع الحالي. وبالوقت نفسه لم ننس طرح وتسجيل جذور او خلفية ومراحل نشوء كل فكر وطرق تطوره في ساحة فكر علم الاجتماع. وقد وضعنا اهم مصطلحات كل فكر العلمية وأبرز رواده في نهاية كل فصل.

هذا واقدم شكري الى الاستاذ علي حمودان على مراجعته لهذا الكتاب.

فاس/١٩٨١

الفصل الأول

الفِكرُ الصِّرَاعي

الفكر الصراعي

١ - جذوره الفكرية

اقدم انواع الفكر الاجتماعي، هو الفكر الصراعي، واكثرهم حيوية وتأثراً بالمحيط الاجتماعي، لذلك نجد تطورات فكرية طرأت عليه بين فترة واخرى، تضاف اليه بعض الآراء والفذلكات دون تغيير في جوهره. فهو قد انطوى على ان كل نظام اجتماعي يكون متوازناً في لحظة معينة، ومختلاً في لحظة اخرى، بسبب تأثره بعوامل التغيّر، لذلك ارتبطت فكرة التوازن في هذا الفكر بالثبات النسبي.

واذا تعمقنا اكثر في هذا الفكر، نجده يرى ان لكل نظام اجتماعي قوتان: قوة تميل الى الهدم والاخلال بالتوازن، واخرى تعمل على البناء واعادة التوازن، واذا عاد التوازن فلا يعود النظام الى حالته الأولى[١].

واذا استعرضنا تاريخ هذا الفكر، نجده لم يتخذ مساراً واحداً في تصوير ظاهرة الصراع الاجتماعي، بل اتخذ مسارات عديدة، والسبب في ذلك هو تأثره بالبيئة الاجتماعية التي ولد فيها والنظام السياسي الذي يسود المجتمع، والفكر الايدولوجي الذي يحمله صاحب النظرية الصراعية والمرحلة التاريخية التي يعيشها مجتمع الدراسة. لذلك سوف نجد ان هذا الفكر اظهر صوراً عديدة للصراعات الاجتماعية، تبدأ في الصراعات الجزئية - بين الافراد - وتنتهي بالصراعات الكونية والعالمية.

فمثلا الصراع عند جورج زمل يبدأ بين الافراد ولدى لويس كوسر يبدأ بين الجماعات الاجتماعية الصغيرة، وعند ابن خلدون يبدأ بين القبائل والعشائر، وعند رالف دارندوف يبدأ بين التنظيمات الاجتماعية ويبدأ عند كارل ماركس بالصراعات الطبقية والعالمية. ان هذا التصنيف قائم على اساس الوحدة الاجتماعية المشتركة في عملية الصراع.

ومن خلال هذا التصنيف نجد اختلاف اصحاب هذا الفكر في منطلقاتهم التنظيرية لهذه الظاهرة لتأثرهم بالمحيط الاجتماعي الذي تبرز فيه ظاهرة الصراع، والى الفلسفة الاجتماعية التي يحملونها والمرحلة التاريخية التي يعيشها مجتمع الدراسة.

لكننا سوف نعرض هذا الفكر استناداً إلى المراحل التاريخية والتسلسل الزمني الذي ظهرت فيه هذه الاتجاهات الفكرية المتباينة في رؤيتها للصراع، وليس على اساس الوحدة الاجتماعية المشتركة في عملية الصراع، لكي يلاحظ القارىء التأثيرات الفكرية المتبادلة والمتأثرة بين كتّاب وعلماء هذا الفكر، وايها اسبق في الوجود في ميدان علم الاجتماع، وايها اكثر وضوحاً في تفسير وتحليل الواقع الاجتماعي، والطبيعة البشرية.

نبدأها بالمفكر العربي ابن خلدون الذي ولد في تونس وعاش ما بين (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) الذي اتخذ من العصبية القبلية بين القبائل العربية ودرجة تضامنهم وتطلعهم نحو التمدن والتحضر، مصدراً لتفسير تصادمهم وتصارعهم ومن اجل الكفاح في سبيل العيش، والحصول على السيادة والمال والغذاء. فقد قال: «وذلك لأنا قدّمنا ان العصبية بها تكون الحماية والمُدافعةُ والمطالبة وكلُ أمرٍ يجتمع عليه، وقدّمنا أنَّ الآدميّن بالطبيعة الانسانية يحتاجون في كلِ اجتماعٍ الى وازعٍ وحاكمٍ يزعُ لبعضهم عن بعض، فلا بدّ ان يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية، والا لم تتّم قدرتهُ عن ذلك. وهذا التغلبُ هو الملك وهو امرٌ زائدٌ على

الرئاسة، لأن الرئاسة انما هي سؤددٌ وصاحبها متبوعٌ وليس له عليهم قهرٌ في احكامِه، واما الملك فهو التغلبُ والحكم والقهر، وصاحِبُ العصبيةِ اذ بلغَ الى رتبةٍ طلبَ ما فوقها، فاذا بلغ رتبة السؤدد والاتباع ووجدَ السبيل الى التغلب والقهر لا يتركه لأنه مطلوبٌ للشفى. ولا يتمُ اقتدارَها عليه الا بالعصبيةِ التي يكون بها متبوعاً. فالتغلبُ الملكيُّ غايةٌ للعصبيةِ كما رأيت. ثم إن القبيلَ الواحدَ وإن كانت فيه بيوتاتٌ متفرقةٌ وعصبياتٌ متعددةٌ، فلا بدَّ من عصبية تكونُ أقوى من جميعها، تغلبُها وتتبعها وتلتحمُ جميعُ العصبياتِ فيها، وتصير كأنَها عصبيةٌ واحدةٌ كبرى، وإلا وقع الافتراق المفضِي الى الاختلاف والتنازع. ثُم اذا حصلَ التغلبُ بتلك العصبّية على قومها طلبت بطبعها التغلبَ على اهل عصبيةٍ أُخرى بعيدةٍ عنها. فإن كافأتها او مانعتها كانوا اقتالاً وانظاراً، ولكل واحدةٍ منها التغلب على حوزتها وقومها، شأن القبائل والأمم المفترقةِ في العالم، وان غلبتها واستتبعتها التحمت بها ايضاً، وزادتها قوة في التّغلبِ الى قوتها، وطلبت غايةً من التغلبِ والتحكم أعلى من الغاية الأولى وابعد. وهكذا دائماً حتى تكافىء بقوتها قوة الدولة: فان ادركتِ الدولة في هرمها ولم يكن لها ممانعٌ من اولياء الدولةِ اهل العصبياتِ استولت عليها وانتزعتِ الأمر من يدِها، وصارَ الملكُ اجمعُ لها، وان انتهت الى قوتها ولم يقارن بأهل العصبياتِ انتظمتها الدولة في اوليائِها تستظهر بها على ما يعينُ من مقاصِدها[٢].

نلاحظ على هذا النص، ان العصبية في نظر ابن خلدون تمثل وازعاً يربط القبائل البدوية فيا بينها من اجل الملك والقهر والاستيلاء على ملكيات القبائل الاخرى ولصد الاعتداءات الخارجية. فهي بمثابة الدرع الحصين لهم. وفي الواقع تمثل العصبية، ظاهرة بدوية صرفة جوهرها النسب الذي يجمع كافة اعضائه، ويحثهم على الالتحام والوئام، والمدافعة عن كرامة وقيم القبيلة وشرفها. فهي عامل موّحد بين اعضاء القبيلة الواحدة وعامل مفّرق بين الانساب المتباينة في انحدارها

الاجتماعي واصالتها في المجتمع البدوي. نستنتج من ذلك انه كلما زاد اتحاد وتعاضد اعضاء العصبية الواحدة (تضامن داخلي) يزيد من صراعاتها وتصادماتها الخارجية. بمعنى آخر ان التضامن الداخلي – في نظر ابن خلدون – يولد التصادم والتنازع، وليس العكس. اضافة الى ذلك حاول ابن خلدون ان يصوّر الطبيعة البشرية من خلال زاوية متناقضة وهي (التضامن والتنازع) حيث تقوم الأولى على (صلة الرحم) بين اعضاء النسب الواحد وتقوم الثانية على السيادة، الملك والسؤدد. وهذا ما اكد عليه الاستاذ الجابري عندما اوضح عدوان العصائب بعضها ضد بعض، فالنسب في الأصل رابطة جمع وتوحيد وهو ايضا عامل تفريق فكما يجمع النسب افراد العصبية الواحدة او عصائب القبيلة الواحدة، فهو يعمل ايضاً على اشاعة الفرقة والتناحر بين الجماعات والافراد اللذين لا يربطهم نسب قريب او بعيد[٣]. وهذه الملاحظة تشجعنا على القول بأن ابن خلدون لم يستخدم مصدراً واحداً – كما يعتقد البعض – في تفسير ظاهرة الصراع بل استخدم عامل الملك والسؤدد، والتضامن الداخلي والكفاح من اجل البقاء، اساساً في تفسيره وتحليله لهذه الظاهرة في المجتمع العربي.

ويعتقد الاستاذ الجابري بان الصراع بين القبائل البدوية لم يكن صراعاً بين (الدماء) ولا راجعاً الى مجرد الاعتداد بالانساب، بل هو صراع من اجل البقاء والحصول على لقمة العيش واستند في قوله هذا على قول ابن خلدون الآتي «فسكان اهل البادية منهمكون في تحصيل الضروري من العيش فـ(اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكِنّ والدفاءة، انما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك) لذلك نجدهم يختصمون باستمرار على مواطن الرزق بل ولا يجدون حرجاً في الاعتداء على الأموال والممتلكات[٤] ». ان التأكيد على عامل جانبي في حياة اهل البدو واهمال العوامل الرئيسية كالعصبية والملك السؤدد، هو

امرٌ خاطىء، فابن خلدون اعطى الاولوية والأهمية لهذين العاملين واعطىٰ ثانوية لعامل الكفاح من اجل البقاء لأن حياة القبائل البدوية تتطلب العصبية اولاً والملك ثانيةً والعيش ثالثةً.

الملاحظة الأخرى على نظرة ابن خلدون الصراعية هي انها اتخذت الاطار الشمولي في رؤيتها بصراعات الوحدات الاجتماعية الكبيرة، (القبائل والعشائر واهل البدو والحضر) وليست الرؤية الجزئية (افراد او جماعات اجتماعية صغيرة) اي دراسة وحدات اجتماعية كبيرة الحجم وذات وظائف اجتماعية كبيرة ومتعددة.

اخيراً لاحظنا ان ابن خلدون لم يفسّر اويعرض لنا ظروف الصراع القبلي، اي متىٰ يشتد او يضعف او يبين درجة تكراره، على اية حال ففي هذا المجال ملزمين بنقد فكر ابن خلدون لعدم تحمل عنوان الكتاب بنقد الفكر الصراعي الكلاسيكي، انما المعاصر فقط لذلك نكتفي بهذا القدر بعرض وتصوير رؤية ابن خلدون لظاهرة الصراع الاجتماعي. وننتقل الى المفكر الالماني كارل ماركس الذي عاش ما بين (١٨١٨ - ١٨٨٣ م).

يعتبر كارل ماركس من الصراعيين الماديين بالمفهوم الاجتماعي، لأنه ينظر الى العلائق الاجتماعية بين اعضاء المجتمع على انها قائمة على معطيات وافرازات العامل المادي الذي يوّلد شعوراً انسانياً للفرد، وتركيباً حضارياً للمجتمع. فلو اخذنا نظرته للمجتمع الرأسمالي، نجدها مصّورةً العلائق الاجتماعية بين اعضائه القائمة على الانتاج الاقتصادي الذي يؤثر بشكل واضح على حاجات ومعطيات واهداف الحكومة والاحزاب السياسية والقانون والطبقات الاجتماعية والفلسفة والموسيقى والاداب وحتى الاخلاق الفردية.

من خلال هذه النظرة، استطاع ماركس ان يقسم المجتمع الرأسمالي الى قسمين رئيسيين، الأول مالك للانتاج ووسائله، والثاني فاقداً لها.

والعلائق الاجتماعية، في نظره، اساساً في تكوين نوع النظام الاجتماعي وطبعه بطابع معين يعكس مصالحه الاقتصادية، وهذا يعني تبلور نوعين من الأنظمة الاجتماعية الرئيسية تهدف اشباع حاجاتها وطموحها من خلال كفاحها وتصارعها فيما بينها، الأول مالك للانتاج والثاني فاقداً له، ومن هنا انطلق ماركس في تصوير الصراع الاجتماعي الذي وصفه بانه لا يحدث فجأة، بل بشكل متكرر، تتراكم فيه هذه الصراعات الى ان تولد تغييراً شاملاً وكاملاً للبناء الاجتماعي.

ولم يغفل ماركس الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على تفجير الصراعات الذي يحدث في بداية الأمر بشكل مستتر على شكل شعور جمعي يستقطب الافراد على شكل طبقات اجتماعية متميزة الواحدة عن الأخرى في اهدافها وحاجاتها ومصالحها وطموحها وفكرها، وتكون هذه الظروف بمثابة عامل متداخل بين الانظمة والطبقات المتنازعة والمتضادة.

اما كيف تشكّلت وتكّونت هذه الانظمة والطبقات المتضادة، فيرجعها ماركس الى عدم تكافؤ وتوازن توزيع المصادر الاقتصادية داخل المجتمع مما يولّد طبقة اجتماعية مالكة للمصادر الاقتصادية، ويجعلها تصبح طبقة حاكمة متسلطة، ويجعل اخرى فاقدة للمصادر الاقتصادية والسلطوية داخل النظام الاجتماعي العام. تعمل هذه الوضعية غير المتكافئة على زيادة شعور - أبناء الطبقة الفاقدة للمصادر الاقتصادية والسلطوية - وادراكهم لمصالحهم الاقتصادية المستلبة ووضعهم الاجتماعي المتدهور، مما يدفعهم الى الالحاح بمطالبتهم الى تطبيق اساليب عادلة في توزيع المصادر الاقتصادية داخل المجتمع.

اضافة الى ما تقدم فان ضغوط وسيطرة اعضاء الطبقة الحاكمة والمستغلة لاعضاء الطبقة المستغلة، من خلال استلاب انتاج وعمل اعضاء الطبقة المستلبة الذين يتمتعون بهبوط في المستوى التعلمي ويعيشون في مناطق سكنية رديئة، ويعتبرون ذوي دخل مالي واطيء،

ومستوى صحي ضعيف. جميع هذه العوامل تزيد من تفاعلهم واتصالهم المباشر والمستمر الذي يخلق عندهم شعوراً جمعياً يعكس وضعه الاقتصادي والاجتماعي، وفكراً خاصاً بهم يصور طموحاتهم وتفكيرهم ومعاناتهم الاجتماعية والمهنية والاقتصادية، وموقفهم من الطبقة المستغِلة. وكلما زاد شعور اعضاء الطبقة المستغلة بمصالحهم الطبقية، زاد تضامنهم وتآلفهم وتآزرهم، وهذا يدفعهم الى خلق قادة سياسيين وكوادر قيادية يدافعون عن مصالحهم وحقوقهم الطبقية، والحاحهم بالمطالبة في اعادة توزيع المصادر الاقتصادية بشكل عادل ومتكافيء.

نلاحظ هنا في وصف ماركس لهذا النوع من العلائق الاجتماعية ان مصدر الصراع هو «عدم توزيع المصادر الاقتصادية بشكل عادل ومتكافيء على اعضاء المجتمع»، وتباين امتلاك السلطة بين الطبقات، الذي اعتبره ماركس تابعا للمصدر الأول.

واذا تعمقنا في فكر ماركس الصراعي، نجده قائماً على احتمالين رئيسيين هما ما يلي:

١ - سيطرة وقيادة التنظيمات الاقتصادية من قبل مالكي الانتاج ووسائله، التي بدورها تسيطر على كافة قطاعات المجتمع الرأسمالي ومكونات بنائه الاجتماعي، التي تنعكس على قيمها ومعتقداتها وفكرها ومناشطها الاجتماعية والاقتصادية والايدولوجية من اجل توسيع انتاجها واستغلال الطبقة الكادحة ابشع استغلال.

٢ - الاحتمال الثاني يتعلق بالأول، وهو ان هذه السيطرة التنظيمية، ووجود شعور جماعي لأبناء الطبقة الكادحة بوضعها الاقتصادي والاجتماعي المزري والمتدهور، وظهور تنظيمات خاصة بها تدافع عن حقوقها، جميع هذه العوامل تسبب وتولد صراعاً مستمراً وجذرياً بين قادة هذه التنظيمات واتباعها، اي بين اعضاء الطبقة البرجوازية (مالكة الانتاج) والبروا ارية (فاقدة الانتاج)

التي تبيع عملها الى الطبقة البرجوازية لكي تحصل على بعض المال لكي تعيش داخل البناء الاجتماعي من اجل القضاء على البناء الطبقي الرأسمالي، واحلال بناء اجتماعي جديد بدون طبقات متمايزة في مصادرها الاقتصادية والسلطوية، بحيث تصبح الطبقة الكادحة المستغلة (سابقاً) صاحبة السلطة وفي مركز قيادي داخل المجتمع، وفي هذه المرحلة يتوقف الصراع الطبقي.

ويعلق عالم النفس الاجتماعي ايرك فروم على مفهوم الانسان في فكر ماركس الصراعي بان هدف ماركس الاساسي هو تحرير الانسان وعتقه من سلاسل الحتمية الاقتصادية التي تعمل على تقييد انسانيته الكاملة وتمنعه من العيش بشكل منسجم مع بقية افراد المجتمع وطبيعته الانسانية(٥).

وما يلفت نظرنا من ناحية اخرى، اعتبار ماركس للطبقة الكادحة بانها الممثلة الحقيقية للطاقة التقدمية في المجتمع الصناعي، لها القابلية على تحريك الفرد والمجتمع من اجل تحسين وضعهم الاقتصادي والصناعي والحضاري.

ولعلنا نستطيع ان نعرض في هذا المقام، تصنيف ماركس للطبقة الكادحة، التي صنفها الى عدة اصناف مرتبطة بعضها ببعض، وهي كما يلي:

١ – العمال التقليديون. وهم الذين يبيعون عضلاتهم وعملهم من اجل لقمة العيش، ويحتلون مواقع واطئة في البناء الاجتماعي الرأسمالي.

٢ – العمال المهرة والمتعلمون.

٣ – التقنيون والمهندسون والعلماء الذين يحتلون مراكز معينة في عملية وسائل الانتاج التي هي في الواقع من الناحية البنائية يمثلون حالة مشابهة للعمال المأجورين بسبب موقعهم البنائي

ودخلهم الواطيء بالمقارنة مع اعضاء الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الانتاج، ومواقعهم التسلطية في البنية الاقتصادية.

٤ - العمال التجاريون... كالاداريين والموظفين المكتبيين البيروقراطيين، الذين يشتغلون باجور يومية او شهرية، ويعملون على مساعدة تنظيم ادارة المناشط الادارية والاقتصادية، فهم لا يملكون وسائل الانتاج ويمكن استبدالهم بغيرهم بل انهم قادرون على التحرك والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم كالعمال الاجراء.

نلاحظ هنا، ان ماركس استخدم عامل امتلاك وسائل الانتاج، اساسا لتصنيف المجتمع الى طبقتين رئيسيتين واعتبره اداة فعالة في توليد الصراع الاجتماعي بينهما.

ونستطرد في ذكر ضرورة واهمية تمييز ماركس لظاهرتين اساسيتين في المجتمع الرأسمالي، وهما قوى الانتاج والاخرى علائق الانتاج، فظاهرة قوى الانتاج تتضمن الآلات والمكائن والتكنولوجيا والأوجه التنظيمية للانتاج المادي الذي تدخل فيه المعرفة التقنية والعلائق العمالية، وهنا شعر ماركس ان تطور العلوم في افكارها وممارستها تمثل احد اوجه تطور قوى الانتاج. بمعنى آخر، يعني ماركس بمعنى الانتاج كل ما يقوم ببنائه الانسان من اجل الثروة المالية، فهي اذن وسائل الانتاج الحقيقة.

اما ظاهرة علائق الانتاج، فانها تتضمن اسلوب ربط الفرد بقوى الانتاج، مثل علاقة العمال بقوى وسائل الانتاج، وعلاقتهم بالملكية التي تتحكم في مصادر المجتمع الاقتصادية التي تنعكس على جميع انواع العلائق الاجتماعية، تبدأ بالتنظيمات السياسية وتنتهي بالعلائق الشخصية بين الافراد.

اوضح ماركس، ان قوى الانتاج قد تقدمت وتطورت عبر تاريخ الرأسمالية، بينما بقيت علائق الانتاج كما هي دون تغيير. فقوى الانتاج

كانت في يد بعض العوائل في بداية تكوين الرأسمالية والآن بيد بعض الشركات التعاونية البرجوازية، ولم تنتقل الى يد الجماهير او الطبقة الكادحة، وتطورت بشكل سريع وهائل، بينما بقيت علائق الانتاج مسلوبة. فالعامل لا يشعر بانتاجه وابداعه الفكري والعقلي لأنه يبيع عمله من اجل العيش. ويبدو ظاهرياً ان نظام تقسيم العمل قد تطور لدرجة كبيرة بحيث اصبح مركباً ومعقداً وقائماً على اختصاصات ذات نوعية صغيرة ومحدودة بحيث تسمح لأصحاب رؤوس الأموال باستبدال اصحاب هذه الاختصاصات الدقيقة بسهولة واحلال آخرين محلهم. واستخدام الوسائل التقنية محل الانسان ادى الى طرد الكثير منهم مما شكل انواعا عديدة من البطالة بسبب سيطرة الالة على الانسان وليس العكس، خاصة العمال غير القادرين على التحكم في الآلة او الماكنة مما يقلل من ممارستهم وابداعهم وخلقهم، ففقدوا المحفزات المهنية مع زيادة ضئيلة في الأجور لا تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة المتزايدة باستمرار، فقد اصبحت الماكنة قادرة على العمل والتشغيل بدقة دون الحاجة الى الانسان بشكل ضروري، حيث حولته الى مراقب او ملاحظ لحركتها وكيفية انتاجها، مما ادى بدوره الى تحويل عنوانهم وتجميد فكرهم وابداعهم، وتحديد حركتهم الجسمانية داخل المصنع، وضعفت من تفاعلهم فيما بينهم اثناء العمل، مما جعل العمل بالنسبة لهم مملاً وروتينياً وغير حيوي أو مثيراً للعمل والنشاط.

واستناداً الى ما سبق، نلاحظ علائق الانتاج دون تغيير، وتطور قوى الانتاج، ولّد تناقضاً في المجتمع مما دفع بالافراد المرتبطين بعلائق الانتاج يطالبون بتغيير قوى الانتاج لكي تسير جنباً الى جنب معهم في العملية الانتاجية، وهنا اصبح عندنا عدة مصادر اساسية للصراع هي ما يلي:

١ - عدم توزيع وسائل الانتاج بشكلٍ عادل ومتساوٍ على اعضاء المجتمع.

٢ – وكنتيجة لذلك، تكّون نوعان من الافراد، الأول مالك لوسائل الانتاج وهم الاقلية، والثاني فاقد لوسائل الانتاج وهم الاغلبية.

٣ – ويترتب على ذلك، توزيع السلطة بشكلٍ غير متساوٍ ايضا بين فئتين من الافراد، الأولى مالكة للسلطة والنفوذ، والثانيةفاقدة لها.

٤ – وهذا بدوره ادى الى بلورة شعور فكري وحسي لهذا التميز الاقتصادي والسلطوي، الذي بدوره ولّد تنظيمات اجتماعية متباينة في اهدافها ومصالحها الاقتصادية والفكرية.

٥ – ثبوت في علائق الانتاج وتطور سريع وهائل في قوى الانتاج.

ولعلنا نستطيع ان نضيف الى ما تقدم، ان التقدم الذي احرزته المجتمعات الرأسمالية في التطور التكنولوجي ادى الى تحسن في احوال العمال الاجتماعية والصحية والمهنية، وزيادة في احوال وثروات اصحاب رؤوس الأموال بشكل غير متناسب، مما ادى الى اتخاذ مالكي وسائل الانتاج طرقاً جديدة لزيادة انتاجهم وطرق استهلاكها بشكل يزيد في ثروتهم وعوائدهم المالية بشكل هائل اكثر من استفادة ابناء الطبقة العاملة التي زادت نسبة استهلاكهم للسلع الانتاجية. وهذا يعني ان التطور الذي حصل في المجتمع الرأسمالي، ادى الى تحسن بسيط جداً في دخل العمال وزيادة كبيرة في استهلاكهم للانتاج، ما يعود بفوائد كبيرة لمالكي وسائل الانتاج، وزيادة مطردة في الانتاج وبهذه العملية بقت علائق الانتاج محافظة على مواقعها الاقتصادية والانتاجية السلطوية، مع تغيير بسيط لا يتناسب مع التطور الهائل الذي احرزته قوى الانتاج.

اخيرا نرى من الجدي ان نذكر نقد ماركس للنظام الرأسمالي بالنقاط التالية:

١ – يتعرض العمال في النظام الرأسمالي الى الاستغلال اكثر فاكثر ويصبحون افقر فافقر وتخضع الملكية اكثر فاكثر لسيطرة فئة

قليلة من الاحتكاريين.

٢ - عدم قدرة الرأسمالية على التطوير بسبب مواجهتها لأزمات حادة تعمل على اعاقة تطبيق نظامه بشكل دقيق، وهذا ما حدث في المانيا وايطاليا.

٣ - انه في مرحلة معينة من التطور الرأسمالي، لابد ان تبحث الدولة الرأسمالية عن اسواق خارجية لتصريف انتاجها مما يسبب ذلك تنافسات تجارية وسياسية وبالتالي يؤدي الى حرب امبريالية(٦).

بعد ان اعطينا صورة واضحة عن فكرة الصراع عند ماركس، ننتقل الآن الى عرض فكرة الصراع عند العالم الالماني جورج زمل الذي عاش ما بين (١٨٥٨ - ١٩١٨ م) التي اسهمت بشكل فعّال عند فكر الكثير من علماء الاجتماع الحدثين. فهو يرى ان الفرد يعيش في وضعية ثنائية مزدوجة، وينتقش ضمن المجتمع لكنه يقف ضده، يخضع له لكنه يريد الخروج عن سلطته، وهو موجود من اجل المجتمع ومن اجله ايضا، وهو اجتماعي وذاتي بنفس الوقت، ولم يندمج اندماجاً كاملاً، وغير منفصل انفصالاً كاملاً عنه، فالحياة الاجتماعية عند زمل تمثل الانسجام والصراع الجذب والطرد، الحب والكراهية وتعتبر ذات جوانب ايجابية وسلبية في وقت واحد(٧). اما المجتمع فيراه عبارة عن نسيج من العلائق الاجتماعية القائمة على التفاعل الفكري المتبادل بين الافراد التي تعمل على طرح وافراز وظائف العلائق الاجتماعية(٨) فالمجتمع عنده موجود طالما هناك علائق اجتماعية متبادلة مستمرة بين افراده.

صوّر زمل الصراع الاجتماعي بين أفراد المجتمع والجماعات الاجتماعية الصغيرة، منطلقاً من مصادر بايولوجية، وهي غريزة العداء عند الانسان (المحبة والكره) ونفسية (كالعاطفة والوجدان)، وهذان المصدران يعملان - في نظره - ويولدان تضامناً اجتماعياً ليحافظ بدوره على بقاء المجتمع وعدم تفككه.

اما فكرة الصراع، فقد ظهرت بشكل جلي وواضح عند دراسته لحياة الجماعات الاجتماعية الصغيرة وعلائقها الخارجية المتنوعة مع الجماعات الاجتماعية الأخرى، وهي لا تحدث اعتباطاً، بل تدخل في عملية تبادلية مستمرة في التأثير والتأثر والصراع الحادث بين جماعتين في زمن معين ومكان معين، يحدد شدة الصراع فيما بينهما، مما يؤثر ذلك على علائقهما وتنظيمهما، واهدافهما، ودرجة تمسك اعضاء كل منهما، وشدة الصراعات المستقبلية. تستمر هذه الحالة من الصراعات لحين تتدخل جماعة ثالثة تحل هذا الصراع عن طريق اتحادها مع احدى الجماعات ضد الجماعة الثانية.[٩].

وارتكازاً الى هذه المقدمة الموجزة لمصادر الصراع عند زمل، نحاول ان نوضح المصدر الأول الذي اعتبره اهم مصدر في احداث الصراعات الاجتماعية، وهي الغرائز التي اعتبرها بمثابة موجهات الزامية لعلائق الفرد بالآخرين، ولما كانت هذه الغرائز قائمة على المحبة والعداء، فان العلائق الاجتماعية تصبح تباعاً عدائية او حميمة، من وجهة نظر زمل وهنا تظهر حتمية الصراعات عند الانسان وحتمية التعاون والتضامن باعتبارها الغريزة الانسانية الثابتة التي لا تتغير لأنها موروثة وليست اكتسابية.

نلاحظ هنا ان زمل ربط بشكل ميكانيكي واتوماتيكي سلوك الانسان الصراعي والتضامني بالغريزة، واهمل العوامل الاجتماعية والحضارية والثقافية التي تؤثر في توجيه سلوكه. وسوف نناقش هذه النقطة فيما بعد. لم يكتف زمل بهذا العرض، بل طور فكرته الصراعية وطبقها على النظم الاجتماعية باعتبارها متكونة من الافراد. حيث اكد على حتمية صراع الانظمة الاجتماعية. وفي نظر زمل ان صراعات الافراد والجماعات والنظم الاجتماعية لا تؤدي الى الاطاحة ببناء المجتمع او تغييره جذرياً، بل تؤدي الى حمايتهم وتكاتفهم وتضامنهم وبنفس الوقت يؤدي الى تغيير المجتمع بشكل متدرج وليس مفاجيء.

لم يكتف زمل بتوضيح مصادر الصراع وكيفية حدوثه، بل القى مزيداً من الضوء على درجة وشدة الصراع الاجتماعي اوقفها على درجة تدخل العاطفة والوجدان بين الاطراف المتنازعة، فكلما زادت في التدخل، زادت شدة الصراع. اما كيف تتدخل العاطفة والوجدان، فقد ربطها زمل بالمحبة السابقة او الكره السابق او الحسد بين الاطراف المتنازعة. اضافة الى ذلك، فان شدة وحدة الصراع تتوقف ايضاً على درجة تضامن وتكاتف اعضاء الأطراف المتنازعة فكلما كانت درجة تضامن افرادها قويةً وصلبةً ودرجة انسجامهم عالية، زادت شدة صراعها مع الاطراف الأخرى المختلفة معها في الأهداف والقيم والمصالح. وكلما عمل البناء الاجتماعي على خلق فجوة كبيرة وتباعد واسع بين قيم واهداف ومصالح الاطراف المتخاصمة، زادت شدة صراعهم. وتزداد شدة صراعهم ايضا عندما يميل الطرف المتناحر الى تحقيق اهدافه الخاصة او اهداف اعضائه الخاصة. جميع هذه العوامل تساعد على تسعير شدة الصراع بين الافراد والجماعات الاجتماعية.

ولا بد من التنويه هنا، الى الوظائف التي يفرزها الصراع كما وضحها زمل وهي ان تكرار حدوث الصراع بين الاطراف المتنازعة يؤدي الى تراكم العداءات والخصومات والكراهية التي يصعب ازالة آثارها، مما تكون بمثابة محفزات تاريخية لإثارة خصومات مستقبلية، ويزيد من تضامن وتآزر افراد الطرف المتصارع. ويضيف زمل عاملين اخرين لتضامن الجماعة الداخلي، وهما حجم الجماعة المتصارعة، فكلما كان صغيراً زاد تضامنها الداخلي والعكس صحيح، او كونها تمثل فئة قليلة داخل المجتمع العام، ويزيد ان هذان العاملان من درجة تماسك وتعاضد الجماعة المتصارعة.

اضافة الى ما تقدم، فقد اوضح زمل وظائف الصراع بين الجماعات الاجتماعية بالنسبة للمجتمع العام وهي... انه كلما زادت شدة الصراع وحدته بين جماعتين متصارعتين، ساعد ذلك الجماعات الأخرى -

خارج دائرة الصراع - على الاتحاد والائتلاف من اجل الدفاع عن نفسها في الوجود الاجتماعي، وخوفا من تبعيات الصراع الحاصل بين الاطراف المتنازعة. واذا طالت مدة الصراع بين الجماعات المتباينة في نفوذها وسلطانها، ادى ذلك الى اقامة علاقة قائمة على النفوذ والسلطة فيما بينهما. واذا تكرر الصراع بشكل متقطع بين فترات زمنية متباعدة، ادى ذلك الى خلق قواعد اجتماعية منظمة لظاهرة الصراع فيما بينهما. وكلما زاد تكرار الصراعات، عمل ذلك على التنفيس عن الدوافع العدوانية عند الاطراف المتنازعة، واشباع حاجاتهم ومصالحهم وازالة القلق والتوتر النفسي والاجتماعي والحضاري وعدم عزلة الاطراف المتنازعة عن المجتمع العام.

وزبدة القول، يرى زمل الصراع على انه عملية تبادلية بين الاطراف المتنازعة، ولا يأخذ مساراً واحداً، بل مسارين، تأثير وتأثر، اخذ وعطاء دفع وجذب، خسارة وربح لكل طرف، ولا يأخذ اتجاه القوة فقط او الضعف فقط، فكما له اهمية في ازالة او هزم احد الطرفين المتصارعة فهو يعمل ايضاً على تكاتف اعضاء الطرف الآخر، والحصول على قوة وسلطة ونفوذ وموقع اجتماعي عالٍ في البناء الاجتماعي، فالصراع بالنسبة لزمل بانٍ وليس مخرب.

هؤلاء العلماء الثلاثة، ابن خلدون، ماركس، زمل، وصفوا وقروا وشخصوا ظاهرة الصراع الموجودة في المجتمع الانساني بشكل واضح واعتبروها ظاهرة موجودة ولها فعلها الايجابي اكثر من السلبي، وظاهرة طبيعية تبرز في المجتمع الانساني.

لكن هناك مفكرون اجتماعيون ينظرون الى ظاهرة الصراع من زاوية اخرى تختلف عما نظر اليها ابن خلدون وماركس وزمل. فمثلاً ينظر كل من جبرائيل تارد، وهربرت سبنسر، واميل دوركهايم، الى الصراع الاجتماعي على انه يمثل حالة مرضيّة غير طبيعية. اما ماكس فيبر، وجارلس هرتن كولي، وجورج هربرت ميد، وروبرت بارك، ووليم

اوكبرن، وتالكون بارسونز، فانهم ينظرون الى الصراع الاجتماعي على انه حالة طبيعية في المجتمع، لكنه يكّون مشكلة اجتماعية لابد من علاجها. وكمبلوفتش، وبرنارد فولد، ينظرون الى الصراع الاجتماعي على انه ظاهرة اجتماعية موروثة في جميع العلائق الاجتماعية، اي انه ليس فقط موجوداً بين الطبقات الاجتماعية بل بين جميع انواع الجماعات الاجتماعية، وحتى بين افراد المجتمع. ينظر لويس كوسر الى الصراع، على انه ذو فوائد ايجابية للمجتمع. اما رالف داندروف، فانه يعتبره عملية مستمرة ذات محور دايلكتيكي في المجتمع، وانه يحدث في المجتمع نتيجة القوى المتصارعة والمتنازعة داخل البناء الاجتماعي، وان عملية استمرار تصعيد او تقليص هذا الصراع يعتمد على ظروف البناء الاجتماعي المحيط به.

تعقيب وتقيم

لاحظنا على هؤلاء العلماء الثلاثة (ابن خلدون، ماركس، وزمل) انهم نظروا الى ظاهرة الصراع، على انها تمثل احد اوجه الطبيعة البشرية، وانها موجودة في المجتمع الانساني ولا يمكن اغفالها او اهمالها، والشيء الذي لاحظناه ايضا، هو ان ابن خلدون وصف هذه الظاهرة من خلال ملاحظاته ودراساته للمجتمع العربي الذي كان يعيش في القرن الرابع عشر للميلاد، وأرجع اسباب حدوثها الى العصبية القبلية، وطموح القبائل العربية الى المُلك، والسيادة، والكفاح من اجل العيش، والتمدن والتحضر. واوضح بان العصبية تؤدي الى الصراع، وليس الصراع يؤدي الى التضامن والتآزر كما ذكره كل من كارل ماركس وزمل، والسبب في ذلك هو ليس فقط اختلاف عقلياتهم، او المنطلق الفكري الذي انطلقوا منه، انما الوضعية او الواقع الاجتماعي لظاهرة الصراع التي انطلقت من بيئات مختلفة، وتبلورت باشكال متباينة، تبعاً للنظم السياسية والاقتصادية المسيطرة على الظاهرة، والمرحلة التاريخية التي تعيشها، فالعصبية القبلية لا تؤدي في الوقت الحاضر الى تناحر

وتصارع القبائل العربية في المجتمع العربي، بسبب ضعف وازع العصبية في الوقت الحاضر، وتغيير البناء الاجتماعي العربي، بينما رؤية ماركس لاسباب الصراع وتبعياته في النظام الرأسمالي ماتزال قائمة وسائدة، والصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتارية قائم بحكم سيادة النظام الرأسمالي، وعدم توزيع المصادر الاقتصادية والسلطوية، وثبوت علائق الانتاج دون تغيير متطور في قوى الانتاج. هاتان النظرتان (الخلدونية والماركسية) على الرغم من تباين زمن تصويرها، وتشخيص مسبباتها ومعلولاتها فانها تأخذان النظرة الشمولية لا الجزئية. والاثنان يران ان الصراع يتوقف بعدما يتم اشباع وتطمين مسبباته. فابن خلدون يرى انتهاء الصراع القبلي عندما تحصل القبيلة على الملك والسؤدد ويرى ماركس ان الصراع الطبقي ينتهي بعد انتصار الطبقة المستغّلة على المستغِلة.

اما زمل، فقد اختلف في رؤيته للصراع عن رؤية ابن خلدون وماركس، حيث انطلق من وحدة اجتماعية صغيرة، وهي صراع الافراد والجماعات الاجتماعية الصغيرة وأرجع اسباب الصراع الى غريزة العداء عند الانسان والعاطفة عند الجماعة. بينما ربط ماركس الصراع بالعامل الاقتصادي. وربط ابن خلدون الصراع بعامل العصبية القبلية. في حين لم يربط زمل الصراع الاجتماعي بالعامل الاقتصادي او السياسي او الحضاري بل ربطه بصفات فردية (غريزة العداء) والعاطفة الوجدانية وعممها على جميع انواع الصراعات الانسانية، ان هاتين الصفتين لا تمثلان الصفات الجمعية للتجمعات الانسانية. اي عدم وجود العلائق الغريزية والعاطفة في التجمعات الاجتماعية الرسمية في المجتمع الحديث.

وقد لاحظنا تشابهاً بين فكر ابن خلدون وماركس وزمل. فقد وجدوا ان التضامن الاجتماعي مرتبطا ارتباطاً وثيقاً بالصراع، لكنهم اختلفوا في ايها اسبق في الحدوث، كما ذكرنا في بداية تعقيبنا، وجميعهم اوضحوا ان الصراع يؤدي الى التغيير الاجتماعي. وقد ركز ابن خلدون

وماركس على ظروف الصراع، بينما ركز زمل على الظروف التي تزيد من شدة الصراع.

اضافة الى ما تقدم فاننا وجدناهم قد اكتفوا بربط التضامن الاجتماعي الداخلي بالصراع، وعدم تصويرهم وتفسيرهم المعطيات السلبية للصراع واثارة السيئة على بقية الشرائح الاجتماعية.

٢ - المفكرون المحدثون.

لقد مرّ بنا عرض جملة افكار صراعية قدمها لنا بعض المفكرين الصراعيين الاوائل، وننتقل الآن الى بسط الافكار الصراعية عند المفكرين المحدثين امثال رالف دارندورف، الذي انطلق من بلورة فكرة الصراعي من اربعة قواعد اساسية هي: ١ - من خلال نقده لليوتوبيا، التي تؤمن بانسجام واتساق الحياة الاجتماعية وعدم وجود تناحرات وتصارعات بين اقسام المجتمع وعدم حدوث ثورات واضطرابات وبطالة وطبقات متميزة، وهو منعزل عن بقية المجتمعات الانسانية المتصارعة والمتنازعة.

لم يؤمن دارندورف بما جاءت به اليوتوبيا، ففي نظره، انها تظهر فجأة دون مقدمات، وهذا لا يمكن ان يحدث، حيث لا يوجد مجتمع انساني دون جذور تاريخية خاصة به. بمعنى آخر ان لكل مجتمع خلفيات وحيثيات حضارية واجتماعية ودينية وغيرها، تعمل على ربط حاضره بماضيه ومستقبله، وترفد حياته الاجتماعية بالقيم والعادات والاعراف والنواميس الاجتماعية. ولا يمكن لليوتوبيا ان تنمو وتتطور خارج الحقائق الاجتماعية المعروفة، متبعة انماطاً واقعية في نموها وتطورها، والا فسوف تحدث فجوة كبيرة بين حاضرها وماضيها، وهذا غير حادث على الصعيد الواقعي انما يمكن ان يحدث على الصعيد التصوري والخيالي. ويضرب دارندورف مثالاً على ذلك ويقول ان لينين فشل على الصعيد النظري والعملي عندما حاول ان يربط بشكل واقعي

الحوادث المتعلقة بالثورة البروليتارية مع صورة المجتمع الشيوعي الخالي من الطبقة الاجتماعية والصراعات وسلطة الدولة ونظام تقسيم العمل[١٠].

تـدّعي اليوتوبيا - في نظر دارنـدورف - انهـا لا تتضمن الصراعات والتناقضات في مجتمعها، في حين ان الشواهد التاريخية تؤكد لنا بان هناك صراعات وتغييرات جزئية وكلية، منظمة وثورية جذرية، فئوية وجماهيرية، فلا يمكن الأخذ بما تدعيه اليوتوبيا في هذا الخصوص في نظر دارندورف.

اما قولها بانها مجتمع منعزل، فهي اذن مجتمع مغلق، كالمجتمع الطائفي وليس مفتوحاً، ومثل هذه المجتمعات تبقى معزولة مكانياً وزمانياً، وتقل درجة انسانيتها بسبب ابتعادها عن الاتصال والتفاعل الانساني مع باقي المجتمعات الأخرى.

اما القاعدة الثانية التي ينطلق منها دارندورف وساعدته على بلورة فكره الصراعي، فهي انه وجد تشابهاً كبيراً بين النظام الاجتماعي الذي يؤكـد عليـه البنيويون الوظيفيون واليوتوبيـا، فـالاثنـان - في نظر دارندورف - غير موجودين على الصعيد الواقعي، انما هما من نسيج الخيال والتصور، وعدم وجود خلفيات تاريخية لهما، وادعائهم بعدم وجود تناقضات وتصارعات داخل كل منهما، كلام غير واقعي.

القاعدة الثالثة، التي ساعدت دارندورف في صياغة فكره الصراعي هي نظرته الى الحياة الاجتماعية التي تحمل وجهين او حقيقتين، الأولى تمثل الانسجام والاتساق والتكامل والثبوت والتوازن، والثانية تمثل الحركة والصراع والتغيير. فتأكيد اليوتوبيا والنظام الاجتماعي على وجه واحد من الحياة الاجتماعية وتصويرها بانها خالية من التناقضات وانها تسير حسب نظام منتظم ودقيق، وهذا في نظر دارندورف صوره معتمة ومظببة للحياة الاجتماعية. وهذه في الواقع تمثل صورة مضادة لمبدأ الصراع الدايلكتيكي الذي يؤمن بها دارندورف، وقد وجدها اكثر

حدوثاً من ظاهرة التكامل والانسجام والتلاحم. فهو يرى حدوث الصيرورة والصراع داخل المجتمع اكثر من الانسجام.

ويضيف ايضا، الى ان ترابط اقسام المجتمع لم يكن من قِبل او من دافع الانسجام والوئام، بل بواسطة القوة والالزام والقسر والاكراه. ويدّلل على ذلك بان نظام القيم الاجتماعية يمارس قوةً وضغطاً قسرّيين في ربط اعضاء المجتمع، ويفرض عقوبات اجتماعية على كل فرد يخرج عن تعاليمه وارشاداته، بالنبذ والازدراء الاجتماعي، وهذا الالزام والقسر يولّد نوعاً من التمرد والانحراف الذي يولّد على المدى البعيد الصراع والانتفاضة ضد النظام ويزيد من احتمال تغيير المجتمع.

القاعدة الأخيرة، التي انطلق منها دارندورف، هي تأثّره بفكر ماركس الصراعي، الذي حاول في هذا التأثر ان يمزجه مع تأثره الأول والثاني. اي من خلال نقده لليوتوبيا والنظام الاجتماعي والخروج بنظرة جدلية ماركسية جديدة تعطي نفساً جديداً للروح الصراعية في علم الاجتماع. فهو لم يحاول ان يصّغر فكر ماركس الصراعي من صراع طبقي، الى صراع تنظيمي - كما يظن البعض - انما استخدم النظرة الصراعية عند ماركس لدراسة النظام الاجتماعي.

والآن نعرض فكر دارندورف الصراعي ونرى كيف تمت محاولة في تصوير الصراع بعد ان انطلق من القواعد او الملاحظات المذكورة اعلاه. يتألف النظام الاجتماعي في نظره، من مجموعة ادوار اجتماعية موزعة على تدرج متسلسل من المراكز التنظيمية، يحمل كل مركز مسؤوليات وواجبات تعكس درجة ونوع سلطته، ولكل من هذه المراكز ادوار تنظيمية تعكس تباين واختلاف ممارسة نفوذها وسلطتها. بمعنى آخر، هناك ادوار تنظيمية متميزة ذات درجات سلطوية متباينة، فهناك ادوار تتمتع بسلطة ونفوذ عالٍ لها صفة الالزام والقسر في ممارستها للسلطة على الادوار الأولىٰ منها على التدرج التنظيمي، والأخرى تتمتع بسلطة ونفوذ واطىء، تخضع للأدوار الاعلى منها

وتلتزم بتوجيهاتها، وهذا النوع من التدرج التنظيمي يكتسب صفة الشرعية والقانونية في وجوده داخل التنظيم. نستنتج من ذلك، ان النظام الاجتماعي، ما هو الا مجموعة ادوار مختلفة في امتلاكها للسلطة والنفوذ والقيادة والتوجيه للمسؤوليات والوظائف والمناشط التنظيمية.

هذه التشكيلية من الادوار التنظيمية، تشكل بداية الصراع - في نظر دارندورف - اي من خلال نوع ودرجة السلطة التي يحملها الفرد في ممارسة دوره التنظيمي داخل النظام الاجتماعي، ويزيد دارندورف ملاحظاته، ويقول بانه غالباً ما يحصل اختلاطاً وامتزاجاً بين ممارسة السلطة ومصالح الفرد الذاتية في النظام الاجتماعي الذي بدوره يبلور الصراع بشكل واضح وجلي. بمعنى آخر، يحصل امتزاج بين مسؤوليات وواجبات الادوار التسلطية ورغبات ونزعات الافراد الذاتية في السيطرة على الآخرين والتمتع بالجاه والسمعة العالية والاحترام المقنع، مما يدفعهم الى المحافظة والبقاء في مواقعهم التسلطية، بينما يحدث نقيضه عند الافراد الذين هم في المواقع التنظيمية الواطئة وذووا سلطة او مسؤوليات تنظيمية صغيرة، يرغبون في تغيير وتبديل اوضاعهم التنظيمية واحداث تغيير في تركيب النظام الاجتماعي. وتأتي رغبتهم هذه بسبب الضغوط القوية والتعسفية الممارسة عليهم من قبل المراكز العليا ومصالح اصحابها الذاتية.

ان استمرار وجود هذه الوضعية الثنائية المتناقضة داخل النظام، تؤدي الى خلق نوعين من الجماعات الاجتماعية، الأولى حاكمة والثانية محكومة، مختلفة في اهدافها ومصالحها، مما يترتب على ذلك تنازعا وتصادما، فيما بينهما، ولا يتم حل هذا النوع من النزاع، الا بإعادة توزيع السلطة والنفوذ على السلم التنظيمي وجعله اكثر مرونة، واقل بيروقراطية، وذا اتصال دائم ومستمر بين اعضائه، بحيث يكون نظامٌ تنظيميٌ انساني وليس مجرد مواقع وادوار اجتماعية.

لم يتوقف دارندورف عند هذا الحد، بل اوضح تبعيات اعادة

توزيع السلطة والنفوذ الذي بدوره سوف يؤدي الى خلق جماعتين متمايزتين بين مالكي السلطة الجدد، حيث تكون احدها مالكة للسلطة والأخرى فاقدة لها، الذي بدوره يولد نوعاً من الشعور بالحيف والتعسف السلطوي، ويدفع ذلك الى الصراع والتغيير مرة ثانية، وهكذا، فهي عملية دورية.

ان هذه الصورة، التي قدمها دارندورف تمثل الصراع الدوري، والمستمر في التغيير دون توقف.

شكل يبين العلاقة الجدلية للصراع عند دارندورف.

علاقات الادوار الشرعية داخل النظام ← علاقات ثنائية بين الادوار المتسلطة والخانعة ← جماعات متباينة بالسلطة والنفوذ ← نمو الشعور بالمصالح المتباينة ← بلورة الجماعات المتصارعة ← الصراع اعادة توزيع السلطة على اعضاء النظام الاجتماعي.

لقد ذكر دارندورف، بان هناك ظروف بنائية تساعد الادوار على التصارع وهي: انه كلما شعر افراد الجماعة الخانعة، بان نفوذهم وسلطتهم واطئة، وحقوقهم مستَغلة، زادت طموحاتهم وتطلعاتهم ومصالحهم التنظيمية نحو الصعود الى مراكز اعلى ونفوذ اوسع وحركة دائمة مستمرة على السلم التنظيمي.

ويتطلب لهذه الوضعية كوادر قيادة متطورة، وبلورة فكر خاص بهم يعكس وضعهم التنظيمي والاجتماعي والاقتصادي يساعد هذين العاملين على تحريك الجماعة ذات السلطة الضعيفة المستلبة الحقوق للدفاع عن مصالحها ومراكزها التنظيمية، فكلما سلبت حقوقها السياسية والاجتماعية والتنظيمية، زادت مطالبتهم باعادة توزيع السلطة بشكل عادل وانساني، وكلما زاد اتصال وتفاعل افراد الجماعة المسلوبة تنظيما، زاد تحريكها ضد الجماعة المتسلطة. اضافة الى ذلك فان الظروف السياسية المحيطة بهيكل النظام، والامكانيات التقنية التي يملكها، وقابلية الافراد الذين يملكون

الادوار الحاكمة المتسلطة على البقاء. ويضيف دارندورف، انه كلما قل توزيع المكافآت على افراد الجماعة المسلوبة تنظيماً، ضعفت درجة نقلهم من موقع الى آخر على السلم التنظيمي، وكلما زاد حرمانهم من المكاسب المادية والمعنوية، زاد ذلك في انتظامهم ضد الجماعة المتسلطة، وكلما زادت شدة الصراع، زاد احتمال تغيير بناء النظام الاجتماعي.

نستخلص مما تقدم، ان نقطة الارتكاز في فكر دارندورف الصراعي هي «العملية الدايلكتيكية» التي استخدمها لتحليل جميع العلائق الاجتماعية في دراسة المجتمع، ويعزو وجود النظام الاجتماعي الى نتيجة الصراعات الدايلكتيكية المستمرة بين مكونات البناء الاجتماعي التي تعمل على تصعيد او اعاقة درجة الصراع بين القوى المتنازعة، وهذا يحدد وضعها، او يعيد تنظيم مكونات البناء الاجتماعي، او ان هذه الظروف تقود الى صراع جديد.... وهكذا فالصراع عملية مستمرة داخل المجتمع في نظر دارندورف[11] هذه هي صورة الصراع عند دارندورف التي تأثرت باربع ملاحظات ذكرناها في بداية كلامنا، فاصدر صورة جديدة تختلف في مضمونها عما قدمها لنا ماركس وزمل، متأثرة بالحياة الحديثة للمجتمع الالماني في منتصف هذا القرن، وحاملة بذور افكار ماركس الاساسية في التحليل وليس في حجم الوحدة الصراعية، حيث انطلق ماركس من الطبقة الاجتماعية، بينما انطلق دارندورف من النظام الاجتماعي.

تعقيب وتقيم

لاحظنا معاً، ان فكر دارندورف الصراعي جاء نتيجة دراسته للتنظيمات الرسمية والجمعيات التعاونية الالزامية، في مجتمع المانيا الغربية في هذا القرن، المتصف بنظام سياسي واقتصادي رأسمالي، صناعي تكثر فيه الشركات الأهلية، والمنافسة الحرة، والاحتكار والاستغلال وغيرها من الظواهر الرأسمالية.

ولاحظنا ايضا، تأثره بفكر ماركس الصراعي وما قدمه في مجال الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، ونقده لليوتوبيا، ودراسة النظام الاجتماعي من قبل البناء الوظيفي، جميع هذه المؤثرات، دفعته الى صياغة نظرية معاكسة لما جاءت بها هذه المؤثرات المذكورة، فلم تظهر نظريته من خلال ملاحظاته المنظمة والمنسقة والعميقة لظاهرة الصراع في المجتمع، ولم تأت من وحي افكاره لذلك لا نستطيع ان نعتبر نظريته اصيلة وفريدة في مفاهيمها ومنطقها ونظرتها في تصوير ووصف الصراع، وعمله هذا، دفعه الى ان يقع بنفس الاخطاء التي وقعت فيها اليوتوبيا، والبنيوية الوظيفية، مما ضاعفا سلبيات نظرته الصراعية.

فهو قد نقد اليوتوبيا والبنيوية الوظيفية، بقوله انه لا يوجد نظام اجتماعي دون خلفيات تاريخية، بينما درس ووصف - دارندورف - النظام الرسمي في مجتمع صناعي رأسمالي دون اعطاء اي وجه من اوجه الخلفية التاريخية وكيفية نشوئه في مجتمع المانيا الغربية.

اضافة الى ذلك، فان دراسته شبهت المجتمع الانساني بالنظام الاجتماعي المتكون من مراكز ومواقع تنظيمية، ولكل من هذه المواقع ادوار يمارسها الفرد، واكد على شرعية وقانونية هذه المواقع، واظهر الزامية وجودها، وممارستها لانواع مختلفة من السلطة والنفوذ واجاز لها الاستمرار في الوجود الاجتماعي، وهذا جوهر الفكر البنائي الوظيفي الذي نقده دارندورف نفسه، لكنه اضاف واوضح الجانب الصراعي للنظام الاجتماعي، وصور صراع السلطة الجدلي داخل النظام، واضاف ملاحظات كانت ناقصة من فكر البناء الوظيفي الذي صور تكامل وتضامن وحدات النظام من اجل بقائه في الوجود الاجتماعي فاضاف دارندورف اليها بانه في نفس الوقت ان هذه (الوحدات الاجتماعية) تخضع لظروف معينة تدفعها الى التنازع والتصارع وتزيد من احتمال تغيير البناء الاجتماعي، لذلك لا يمكن اعتبار فكره فكرا اصيلاً او جديداً انما هو مكملا للفكر البنائي الوظيفي.

زد على ذلك، من الممكن تطبيق نظريته على تنظيمات المجتمع الصناعي الرأسمالي الحديث، لكنه من الصعب جداً ان تطبيقها على مجتمع اشتراكي مثلاً، الذي يتضمن تنظيمات اجتماعية رسمية ذات تدرج تنظيمي مرنٍ ومفتوحٍ وليس جامداً حاداً في مواقعه التنظيمية واتصالاته المستمرة بين اعضائه، مما تقلل او تزيد درجة الصراعات التنظيمية، اضافة الى ذلك لا يمكن تطبيق هذه النظرية على المجتمعات التقليدية او الزراعية لعدم سيادة العلائق والتنظيمات الرسمية الموجودة في المجتمع الصناعي الرأسمالي لسيادة العلائق القرابية والاقليمية والعصبية والجيرة التي تبرز اكثر من العلائق الرسمية في المجتمع الريفي والتقليدي، فهي نظرية اقليمية، احادية التطبيق. (اي تطبيقها على النظام الرأسمالي الحديث فقط).

ولابد من التنويه في هذا المقام، الى ان المراكز والمواقع التنظيمية يقام على اساس التخصص المهني والانجاز العلمي والتحصيل الدراسي والخبرة العلمية، وليست عن طريق الوراثة التي تعمل على تحديد سلطة ونفوذ كل مركز، ويتم توزيع هذه المواقع على اساس هذه القاعدة، فكيف يطلب دارندورف اعادة توزيع مصادر السلطة والنفوذ على اعضاء النظام الاجتماعي؟ فهو لم يذكر ذلك. وبنفس الوقت، اوضح لنا بان مثل هذه الرسمية تتواجد في المجتمعات الصناعية الرأسمالية. انه يمكن ان يتحقق هذا المطلب فيما اذا كان توزيع مصادر السلطة والنفوذ قائماً على اساس الوراثة وليس الانجاز. يبدو انه استعار هذا المفهوم من ماركس عندما طالب باعادة توزيع المصادر الاقتصادية، لانها كانت مبنية على الارث والملكية المغتصبة واستغلال المصادر البشرية الضعيفة. لكن دارندورف، اساء استعماله وطبقه في مجال غير مجاله ومحله، لأن اعادة توزيع السلطة ومصادرها يتم فيما اذا كانت موزعة بشكل اعتباطي وعلى اساس الوراثة. اي ابناء الطبقة البرجوازية يحتلون مراكز سلطوية وعالية داخل النظم الاجتماعية، وابناء الطبقة البروليتارية

يمثلون المراكز والمواقع الواطئة والمسلوبة الحقوق والسلطة. واعادة توزيع المصادر السلطوية لا يتم الا من خلال اسس موضوعية ومستلزمات تنظيمية قائمة على التخصص والانجازوليس بشكل تعسفي، واذا تم عكس ذلك، فانه سوف يكون ذا مردود عكسي وفوضى تنظيمية تؤدي الى تدهور المجتمع وليس الى تقدمه.

اما الجوانب الايجابية في فكر دارندورف الصراعي فهي تصويره للوجه الآخر للنظام الاجتماعي، وهو الوجه الصراعي، وتباينه بشكل واضح، خاصة في المجتمع الرأسمالي الحديث، ومطالبته بان تكون النظم الاجتماعية انسانية تراعي فيها العلائق الانسانية الحميمة قبل المستلزمات البيروقراطية وليست مجرد مواقع متدرجة ذات ادوار تسلطية مستغلة وخانعة ومستغلة، وهذا مطلب انساني يثنى عليه.

وتجلت قدرة دارندورف التنظيرية، في تمييزه لثلاثة انواع من الظروف الاجتماعية التي تساعد على تفجير الصراع بين الجماعات المستغِلة والمستَغلة وهي:

١ - ظروف تنظيمية: التي تساعد على تحويل الجماعات المستمرة الى جماعات بارزة، ودفعها الى الدخول في عملية الصراع مباشرة.

٢ - ظروف عملية الصراع: التي تحدد درجة وشدة الصراع القائم بين الجماعات المشتركة في العملية.

٣ - ظروف تغيير البناء: التي تحدد سرعة وعمق واتساع تغيير البناء الاجتماعي.

ان هذا التمييز لم ينتبه اليه ماركس او زمل في تحديدهم لعملية الصراع.

اضافة الى ذلك، فانه استخدم مفاهيم ماركس في دراسة النظام الاجتماعي في مجتمع صناعي رأسمالي حديث كالشعور الجمعي، المصالح الذاتية، المصالح المضادة، والصراع بين الادوار المستغلة والمستَغلة،

واعادة توزيع مصادر الصراع، واستخدامها بشكل يختلف عما استخدمها ماركس في الصراع الطبقي، حيث طبقها على دراسة النظام الاجتماعي مما زاد في دعم وبرهنه نظرية ماركس على الصعيد العلمي والنظري، فهو أعطى نفساً جديداً الى نظرية ماركس الصراعية وروحاً جديدة للفكر الصراعي في علم الاجتماع.

علاوة على ذلك، فقد تميز فكر دارندورف عن فكر ماركس، بان فكرة الصراع مستمرة ودائمة ولا تتوقف، فعملية الصراع عنده لا تتوقف عند سيادة اعضاء الادوار المسلوبة على المواقع التنظيمية العالية بعد انتهاء عملية الصراع واعادة توزيع مصادر السلطة، بل تستمر في التغيير والتبدل بعد خضوعها للظروف الثلاثة التي ذكرها وميز بينها. بينما تتوقف عملية الصراع عند ماركس بعد سيادة وسيطرة الطبقة التغيير والتبدل خضوعها للظروف الثلاثة التي ذكرها وميز بينها. بينما تتوقف عملية الصراع عند ماركس بعد سيادة وسيطرة الطبقة البروليتارية على قيادة المجتمع. وهنا دفع دارندورف عملية الصراع الى خطوة اخرى، توقف عندها ماركس، بينما توقع دارندورف استمرارية الصراعات بسبب عدم توازن سلطة المواقع التنظيمية، وظهور الشعور الجمعي بالحيف والتعسف الممارس من قبل اعضاء السلطة المستغِلة على اعضاء السلطة المستغَلة.

اخيراً نستطيع وصف فكر دارندورف كالآتي، انها نظرية اقليمية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، وتكميلية على الصعيد النظري (بالنسبة للنظرية البنيوية الوظيفية)، وتطبيقية على الصعيد الماركسي، بالنسبة لنظرية ماركس في الصراع الطبقي.

لويس كوسر

يرى كوسر المجتمع الانساني متكوناً من مجموعة انظمة مترابطة بعضها ببعض، ولا يكون ترابطها متوازناً او متكافئاً في قوته وديناميكيته،

وتكون النزاعات وتصادمات مستمرة من اجل تطمين واشباع حاجات المجتمع الخاصة لكي تساعدهم على اثبات وجودهم[١٢].

اما نظريته الصراعية، فلم تأت من وحي الهامه او من خلال ملاحظاته المعمقة والمنظمة لظاهرة الصراع في مجتمعه الاميركي او اي مجتمع آخر، انما جاءت من خلال ارهاصات فكرية حصل عليها من خلال نقده للنظرية البنائية الوظيفية، التي اكدت على تكامل الحياة الاجتماعية وعدم تأكيدها على جانبها الصراعي، ونقده لنظرية دارندورف الصراعية عندما قللت من اهمية وظائف الصراع الايجابية التي لها اهمية عالية في حفاظ وجود النظام الاجتماعي. والارهاص الآخر الذي كان اكثرهم بروزاً في نظريته، هو فكر العالم الالماني جورج زمل الذي اكد على الجوانب الايجابية للصراع، واشتراك الوجدان والعاطفة في العملية الصراعية. هذه الارهاصات الفكرية الثلاثة اعطت كوسر القدحات الأولى لايقاد نظريته الصراعية.

واذا حاولنا ان نربط بين نظرته الى المجتمع الانساني والمؤثرات الثلاثة المذكورة اعلاه، نجد المجتمع عنده يكون بمثابة نظام كبير، فتكون من عدة انظمة فرعية مترابطة بعضها ببعض، ولا يكون هذا الارتباط متماسكاً او ثابتاً، بل قلقاً وغير متوازناً، بسبب عدم وحدة اهداف او مصالح هذه النظم الفرعية، وهذه الارتباطات تخضع بطبيعة الحال، الى ظروف اجتماعية متباينة ومختلفة من فترة الى اخرى، مما يسبب المحافظة على ترابطها واقصاء الصراع تارة، وتحت ظروف مغايرة، تسبب التنازع والتصارع، وتنفي التكامل والتكيف تارةً اخرى.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، يرى كوسر ان صيرورة النزاعات والخلافات والصراعات، ما هي الا عوامل تعمل على تكامل وتكييف النظم الفرعية للمحيط الاجتماعي، وتزيد في تفككه وتخلخله وتغييره بنفس الوقت.

ان نظرته وتحليلاته هذه للمجتمع، وتأثره بالعوامل الثلاثة، دفعته الى صياغة احتمالات تتعلق بوظائف النظام الاجتماعي واختلالها وصراعها، وهذه العملية - في نظر كوسر - تؤدي الى التكامل والتكييف وعدمه بوقت واحد، مما دفعته الى صياغة احتمالات نظرية متعلقة بذلك وهي كما يلي:

١ - يتكون المجتمع من عدة أنظمة.

٢ - عدم توازن هذه الأنظمة.

٣ - مما يؤدي ذلك الى بلورة تنازعات وتصارعات فيما بينها.

٤ - وهذا بدوره يؤدي الى اعادة ارتباطها بشكل يختلف عن ارتباطها الأول.

٥ - مما يزيد من مرونة وليونة بناء المجتمع وعدم تصلبه ووجوده.

٦ - وهذا يعمل بدوره على حل المشاكل الناجمة عن الصراع.

٧ - وبالتالي يزيد هذا، من تكييف الأنظمة بعضها لبعض، وتكاملها على المدى البعيد داخل البناء الاجتماعي العام[١٣].

نلاحظ على هذه الاحتمالات النظرية، انها تشبه تحليل تالكوت بارسونز لوظائف النظم الاجتماعية، وخاصة في مفهوم التكييف والتكامل، التي نقدها كوسر عندما اهملت اهمية الصراع في الحياة الاجتماعية، ونقض نقده لنظرية دارندورف الصراعية الذي وجهها لها، القائل بانها الغت تصوير تكامل وتكييف وظائف النظم الاجتماعية الصراعية[١٤].

اما اسباب الصراع عند كوسر، فقد ارجعها الى ما يلي: كلما شعرت الجماعة المحرومة والمسلوبة من حقوقها واهدافها، ودفعهم ذلك بالسؤال عن اعادتها (اي اعادة توزيع المصادر النادرة كالسلطة والنفوذ والاعتبار والسمعة في الممارسة الفعلية للحقوق والواجبات) وهذا بدوره يزيد

احتمال ظهور الصراع بينها وبين الجماعة المتسلطة والسالبة لحقوق وواجبات الجماعات الأخرى. كذلك، كلما قلت قنوات تصريف وتنفيس الضيم والحيف والضغط الممارس من قبل الجماعة المتسلطة على الجماعة المسلوبة، دفعهم الى السؤال حول شرعية توزيع المصادر النادرة بشكل عادل ومتكافيء. كذلك، كلما قل حرمان الجماعة النفسي والعاطفي من قبل الجماعة المتسلطة، وازداد كبحها لرغبات وحاجات الجماعة المسلوبة زاد احتمال الصراع بينهما. وكلما قلت نُقله اعضاء الجماعة المسلوبة من الصعود على السلم الاجتماعي، زاد احتمال الصراع بينهما. جميع هذه العوامل - في نظر كوسر - تزيد من احتمال وقوع عملية الصراع بين جماعتين متباينتين في القوة والنفوذ والسلطة.

الخطوة الأخرى التي تقدم بها كوسر، هي السؤال التالي: ما هي الفترة الزمنية لعملية الصراع؟ (اي ما هي مدة دوام الصراع وبقائه). فهل هي طويلة الأمد ام قصيرة؟ وما هي الظروف التي تخضع لها في إطالة او قصر مدته؟ ارجع كوسر ذلك الى اهداف الجماعات المتنازعة، فكلما كانت واضحة وبارزة، طالت مدة بقاء الصراع. اي اذا كانت اهداف الجماعة مترسخة عند اعضاء الجماعة، ومؤمنين ومتمسكين بها، وتُمثل حقهم الشرعي في ذلك - في نظرهم على الأقل - ومعلنة عن كافة اعضاء المجتمع، فان ذلك يسمح بتوغل وجدان وعواطف اعضاء الجماعة المتصارعة، مما يزيد ذلك من اصرارهم على الدفاع عنها والتصادم في سبيلها، وتقديم التضحيات المادية والمعنوية في سبيل تحقيقها. وهذا قد لا يتم في فترة وجيزة، بل يأخذ فترة زمنية طويلة دون انتهاء النزاع.

ومن الجدير بذكره في هذا المقام، انه عندما تتوغل عواطف ووجدان اعضاء الجماعة المتصارعة وامتزاجها مع اهداف جماعتهم، فان ذلك يزيد من ضراوة الصراع وقساوته، لأنه - اي الصراع - لا يصبح هدفه فقط الدفاع عن اهداف الجماعة، بل يصبح الدفاع عن

مصالحهم الخاصة، ويصعب في هذه الحالة، التمييز أو التفريق بين مصالح واهداف الجماعة واعضائها، وهذا بدوره يزيد من عدم ائتلاف وانسجام اهداف ومصالح الجماعات المتصارعة، بل يزيد من مدة بقاء صراعها.

اما العوامل التي تعمل على تقليص مدة بقاء الصراع، فقد ارجعها كوسر الى – قادة عملية الصراع – فكلما ادرك القادة بان كلفة الصراع تكون اكثر من النصر المنشود، قلت مدة الصراع. بمعنى آخر، انه اذا ادرك قادة الجماعات المتصارعة بان الخسارة المعنوية (فقدان قسم من اعضاء جماعتهم، او هبوط معنوياتهم، او تزعزع ثقتهم بقادتهم) والمادية (خسارة المال والمعدات والابنية والملكية المنقولة وغير المنقولة) اكثر من كسبهم من انتصار المعركة، قصرت مدة الصراع وانسحبت من العملية الصراعية.

ان ادراك القادة للنصر وللخسارة تتأتى ايضاً في معرفتهم لدرجة توازن وتساوي القوى المتصارعة. ومدى تحقيق اهدافهم من خلال هذا الصراع، وكلما كان للقادة القدرة والقابلية على اقناع الاتباع في انهاء عملية الصراع، قلت مدة بقاء عملية الصراع. ان قدرة القادة في هذه العملية، تلعب دوراً كبيراً في تحديد مدة بقاء عملية الصراع، وبنفس الوقت تعتمد هذه القدرة على ثقافته ومعرفته بشؤون وتبعيات هذه العملية، وقابليته في اساليب اقناع الاتباع، ودرجة ثقة الاتباع وقابليته على استنباط تبريرات مشروعة (بانهم – اي الاتباع – قد حققوا بعض المكاسب من هذا الصراع). جميع هذه العوامل تزيد من قابلية القائد على تقليص مدة الصراع او بقائه.

وتضعف قابلية القائد في تقليص مدة الصراع عندما لا يتمتع بهذه الصفات المذكورة اعلاه، أو عندما تكون هذه الانقسامات داخلية ضمن جماعته.

وبعدها وصف كوسر شدة الصراع حيث ارجعها الى عاملين رئيسيين هما: نوع العلائق الاجتماعية السائدة بين اعضاء الجماعة المتصارعة، والى نوع البناء الاجتماعي الذي تحمله الجماعة المتصارعة.

فاذا كانت العلائق الاجتماعية اولية بين اعضاء الجماعة المتصارعة (أي قائمة على القرابة او الرحم او الدم او المصاهرة او الصداقة، ويكون التفاعل الاجتماعي بينهم مستمراً، ووجهاً لوجه) زاد ذلك من دخول عواطفهم ووجدانهم الى العملية الصراعية، الذي يمنع فتح باب الحوار والتفاهم بين الجماعات المتنازعة، مما يزيد ذلك من شدة الصراع وضراوته، بسبب امتزاج العلائق الروحية والوجدانية مع عملية الصراع، أي بسبب اندماج الفرد كلياً في عضوية جماعته، التي تدفعه الى التضحية بكل شيء في سبيل النفس، وهذا بدوره يزيد ويسعّر درجة الصراع. ان مثل هذه الحالة، تبرز في البناء الاجتماعي الصلب والجامد اكثر من بقية الانواع.

اما اذا كانت العلائق الاجتماعية بين اعضاء الجماعة المتنازعة ثانوية (أي ليست قرابية او دموية بل رسمية، تتم من خلال قنوات غير بشرية - سلكية - لاسلكية - مكتبية تنظيمية، وذات تفاعل اجتماعي غير مستمر، ولا يتم وجها لوجه)، فتصبح هنا عضوية الفرد جزئية وهامشية، وغير منغمرة وجدانياً وروحياً في حياة واهداف الجماعة المتصارعة. والذي لاحظ كوسر - في هذا المجال - هو ان مثل هؤلاء الاعضاء ينتمون لأكثر من جماعة واحدة مما تضعف درجة انتمائهم وارتباطهم الوثيق بها، وتزيد من امتصاص اختلافاتهم الشخصية وغير الشخصية، وبهذا تضعف شدة الصراع بين الجماعات المتصارعة التي تتضمن علائق اجتماعية ثانوية.

ويشتد الصراع ايضاً، عندما يكون متمحوراً حول القيم الاجتماعية التي يحملها اعضاؤها، والفكر الذي يعكس طموحهم واهدافهم.

وتقل شدة الصراع، عندما يكون دافع الجماعات المتنازعة في العملية، اشباع حاجاتهم الموضوعية، وليس الذاتية او مصالح فئة معينة داخل الجماعة، وكلما نجحت الجماعات المتنازعة في اشباع مصالحها، وليس مصالح افرادها الذاتية، فان ذلك يقلل من شدة الصراع بينهما.

نأتي الآن الى وظائف الصراع التي ركز عليها كوسر في نظريته، والتي سميت بها. فهو يرى انه كلما كانت العلائق الاجتماعية - اولية - بين الجماعات المتنازعة، زادت شدة الصراع، وزاد من اخماد المنازعات بين الاطراف المتنازعة، من اجل الحفاظ على الوحدة والتكامل. اي ان الصراع الخارجي بين الجماعات يؤدي الى التكامل والتضامن الداخلي للجماعة المشتركة في عملية الصراع، الذي بدوره يؤدي الى اخماد كل حركة داخلية او صراعات ضمنية، مما يؤدي ذلك الى تراكمها وتكدسها على مرّ الزمن وتصبح مؤهلة للانفجار في اي لحظة واذا انفجرت فسوف تؤدي الى اجتثاث العلاقات الاجتماعية من جذورها. اما اذا كان البناء الاجتماعي مرن فان ذلك سوف يساعد الافراد على تمرير وتنفيس صراعاتهم الضمنية وعدم تكدسها او تراكمها وبالتالي تتجه طاقات الافراد الى الخلق والابداع بدل التصادم والصراع[١٥].

اما اذا تكررت حدوث الصراعات فان ذلك يؤدي الى زوال المسافات الاجتماعية بين الجماعات المتصارعة وتقل شدة الصراع وتتبلور قواعد لتنظيم الصراع ويزداد احتمال توازن الجماعات المتصارعة.

وشدة الصراع في نظر كوسر، تؤدي الى ظهور حدود فاصلة وواضحة بين الاطراف المتنازعة، وتمركز عملية اتخاذ القرارات داخل الجماعة المشتركة في عملية الصراع، اي ان القرارات لا تُتخذ من قبل القاعدة، بل من قبل قادة الجماعة فقط، وتتوزع المسؤوليات على اعضاء الجماعة بشكل منظم ومنسق، مما يؤدي ذلك الى اقامة نظام تقسيم عمل ضخم، وتبلور فكر يعكس اهداف الجماعة.

فاذا كان بناء الجماعة المتصارعة متصلباً، زاد احتمال ائتلاف واتحاد الجماعات المتأثرة بعملية الصراع خوفاً من سيطرة احداهما على الأخرى، أو طموحاً بالسيطرة على جماعات اخرى مجاورة لها، فتضطر هذه الجماعات - غير المشتركة في عملية الصراع - الى الاتحاد والائتلاف لحماية وجودها واستغلالها. وظيفة الصراع اذن هي اتحاد وائتلاف الجماعات المتضررة في عملية الصراع، وتمركز عملية اتخاذ القرارات داخل الجماعة المتصارعة، ويزداد احتمال توازنها، ويزداد التضامن الداخلي لاعضاء الجماعة المتصارعة.

نأتي الآن، الى تصنيف كوسر لأنواع الصراعات الاجتماعية، حيث ميّز بين الصراعات التي تحدث في المجتمعات المغلقة ذات البناء الصلب، والمفتوحة ذات البناء المرن، فوصف الصراع داخل المجتمعات المغلقة من خلال وصفه لصراع الجماعات القرابية المتصفة بالتفاعل الاجتماعي المستمر وبشكل مكثف، بحيث يحصل اندماج وجدان ومشاعر وعواطف اعضاء الجماعة مع عضويتهم داخل الجماعة، فتصبح الجماعة والعضو شخصاً واحداً لا فرق بينهما في الهدف أو المصير، وتكون علائق افرادها شخصية وذاتية وعاطفية، بحيث تلعب دوراً كبيراً في خنق وكبت كل محاولة للنزاع والخلاف بين الافراد، وهذا بطبيعة الحال، يؤدي الى تراكمها في حالة تكرارها، الى ان تأتي ظروف مشجعة على انفجار هذا التراكم المتكدس ويمزق العلائق الحميمة داخل هذه الجماعة.

وقد لاحظ كوسر على هذا النوع من الجماعات، ان بناءها الاجتماعي يكون صلباً وجامداً غير مرنٍ، لا يسمح بتصريف الخلافات والنزاعات والاحباطات والاختناقات، والسبب في عدم السماح لها بذلك هو لكي تحافظ على وحدة وتكامل الجماعة، دون نشر الفتنة والاضطرابات بين اعضائها. لذلك ينصح كوسر في هذا المجال، الى وجوب تصريف الخلافات والتنفيس عنها فور وقوعها وبشكل مباشر

لكي لا تترك اثراً في نفسية وبناء الجماعة.

نستنتج من ذلك، انه كلما زاد تقارب اعضاء الجماعة في تفاعلهم وعلائقهم وترابطهم، زادت شدة الصراع فيما بينهم، بسبب اشتراك واندماج مشاعرهم وعواطفهم مع اهداف الجماعة ومصيرها، وعدم سماحها بتصريف الخلافات والنزاعات الحاصلة بين اعضائها، لذلك يكون احتمال الصراع والتغيير عند الجماعات الحميمة اكثر من غيرها.

ننتقل الآن الى وصف الصراع في المجتمع المفتوح في بنائه، اي وجود منافذ وقنوات عديدة لتصريف النزاعات والصراعات (كتعدد الجماعات واختلافها في اهدافها ومصالحها) بحيث يؤدي الى تصريف القلق والخلافات والاحباطات والتوتر العصبي بين اعضاء الجماعة، بسبب عدم وجود قوى ضاغطة كابتة لخنق هذه المعاناة والنزاعات وتراكمها، بسبب وجود قنوات وممرات داخل بنائه لتصريفها وقت حدوثها. ان تصريف النزاعات وقت وقوعها في المجتمع المفتوح يسلّم نفسه من اضطرابات داخلية وتراكمها مما يزيد من تكييف بنائه الاجتماعي الى هذه الصراعات لضعف قوتها وخفة وزنها. ولما كان المجتمع المفتوح يتضمن الجماعات ذات تصارعات متعددة بوقتٍ واحد، اي جماعة واحدة تتصارع مع عدةْ جماعات في وقت واحد، بحيث تشترك في عدة وجهات واتجاهات في صراعاتها المستمرة، مما يؤدي الى توزيع قدراتها وطاقتها على عدة جبهات وَاتجاهات، بحيث تضعف قوتها المركزية، وبالتالي لا تشترك في صراعات عنيفة ومتمركزة، وفي هذه الحالة تتصرف طاقاتها بشكل بسيط وضعيف في المجتمع المفتوح، وتجعل ارتباطات الفرد مع عدة جماعات بشكل جزئي وهامشي، وليس بشكل كلي، ولا يكن اندماجه بعضوية الجماعات بكل عواطفه ووجدانه. فتعدد انتماءات الافراد الى عدة جماعات مختلفة في اهدافها وغاياتها، تقلل اندماجهم كلياً في عضوية الجماعة، وهذا يؤدي الى تكامل الحياة الاجتماعية في المجتمع المفتوح في نظر كوسر.

اضاف كوسر تصنيفاً آخراً، وهو الصراع الضمني، الذي يحصل داخل الجماعة الواحدة، الذي يساعد على تصريف التشنج أو القلق أو تضارب المصالح بين اعضاء الجماعة الواحدة، الذي بدوره يؤدي الى المحافظة على بقائها وتكييفها الى المحيط الخارجي ويساعد أيضاً على خلق وتكوين قواعد تنظيمية جديد للاعضاء تساعدهم على مواجهة الأحداث الجديدة المتطورة دون تصلب، وعدم استخدام القواعد القديمة في مواجهة ومعالجة المواقف الجديدة، وفي هذه الحالة يصبح الصراع ذا وظيفة مهمة لتسهيل عملية تكييف الجماعة للظروف الاجتماعية الجديدة، وتظهر عادةً مثل هذه الصراعات داخل المجتمع المفتوح اكثر من المغلق.

نوع آخر من الصراعات، اطلق عليه كوسر الصراع البيني، الذي يحدث بين الجماعات المتضاربة في اهدافها ومصالحها، مما يزيد هذا الصراع من التضامن الداخلي للجماعات المتصارعة، وتكرار الصراعات البينية، يقلل من شدة أو حدة الصراع بينها بسبب انشغالها في الخلافات الداخلية، وهذا بدوره يضعف قواها ويقرب توازنها. تتواجد هذه الظاهرة عن كل من المجتمع المفتوح والمغلق على السواء.

التصنيف الأخير لكوسر، هو تميزه بين نوعين من الصراعات، هما الصراع الواقعي الذي يحدث بين الجماعات ذات الاهداف المتباينة، والذي يتجه الى تحقيق نهايات وغايات واقعية، اما كيفية ظهور هذا النوع من الصراع فانه يتبلور نتيجة احباطات حاجات ورغبات اعضاء الجماعة التي تتحكم بشكل غير مباشر او كامن بتوجيه الصراع الى تحقيق هذه الحاجات والرغبات المحيطة في المستقبل بطرق معوضة وغير مباشرة. ومن الجدير بذكره هنا ان هذه الرغبات المحيطة لا تبدو للناظر على انها السبب الحقيقي في احداث الصراع لأنها غير بارزة او ظاهرة بشكل اوضح لكونها كامنة او مستترة الا انه تبدو ظاهريا وبشكل مقنع للآخرين ان هناك اسباباً اخرى عملت في احداث

الصراع. بمعنى آخر ان سبب الصراع الحقيقي - الذي هو كامن - احباطات لحاجات اعضاء الجماعة، اما السبب غير الحقيقي - الذي هو ظاهر - فهو شيء آخر.

اما الصراع غير الواقعي، الذي يصدر من خلال الحاجة الى حل النزاعات وازالة التوترات النفسية والاجتماعية لكلا الجماعتين المشتركتين في عملية الصراع او لأحدهما. وهذا الصراع لا ينتهي بنتائج محدودة. بل هو نهاية بنفسه، ويحدث غالبا في المجتمعات ذات البناء الصلب. اما مصدره فهو ناتج عن الحرمان والاحباط النفسي والاجتماعي الناشيء عن عملية التنشئة الاجتماعية وعدم انسجام توقعات الادوار الاجتماعية التي يمارسها الفرد. وبنفس الوقت فان هذا النوع من الصراع يؤدي الى التنفيس عن القلق بشكل اعتدائي[١٦].

تعقيب وتقيم

لاحظنا على فكر كوسر الضراعي، انه اتصف بالدقة في الوصف والتحليل، واستخدام الاسلوب التصنيفي في تقسيم الصراعات حسب نوع المجتمع وطبيعته، وابرز دور القائد بتسعير وتقليص شدة الصراع بين الجماعات المتصارعة، وهذه التفاتة ذكية في الواقع، مما يدفعنا الى وضع فكر كوسر الصراعي مع مصاف المفكرين القريبين المدى في نظرتهم للصراع، ومن حيث استخدام وحدة اجتماعية صغيرة الحجم في الرؤيا والتحليل وكذلك أبرز جوانب للصراع لم يظهرها دارندورف أو زمل او ماركس وهي مدى بقاء الصراع وشدته، والظروف التي تخضع لها عملية الصراع، وهذا جانب آخر يعطيه التمييز الواضح عن بقية المفكرين الصراعيين

ولاحظنا ايضا، انه ربط الصراع بنوع البناء الذي ينشأ فيه وتأثيراته عليه، وابرز اهمية الصراعات الضمنية (ضمن الجماعة الواحدة) وهذا لم يلتفت اليه الصراعيون من قبله.

لكنه اخفق في عملية منطقية، فهو نقد النظرية البنائية الوظيفية، لأنها ركزت على ظاهرة التكامل والتكييف، بينما استخدم كوسر هذين المفهومين في نظريته.

وفي وصفه للصراعات في المجتمع المغلق، وجدناه ركز بشكل مكثف على اسباب الصراع الداخلي، وبشكل بسيط على اسباب الصراع الخارجي ولم يذكر شيئاً عن اسباب الصراعات الخارجية في المجتمع المغلق. وفي الواقع انه لم يذكر لنا فيما اذا كانت هناك صراعات خارجية بين المجتمع المغلق والمحيط الخارجي؟ وقد افهمنا المفكرون الصراعيون الآخرون بان هناك صراعات خارجية بغض النظر عن مدى انغلاق او انفتاح المجتمع، لكننا لا نجد مبرراً من عدم ذكر كوسر لهذا النوع من الصراعات.

اما وصفه للصراعات في المجتمع المفتوح، فلاحظنا ان هذه الصراعات قد تنطبق على المجتمع الرأسمالي وليس الاشتراكي، حيث تقل او تنعدم الصراعات والنزاعات الضمنية والبينية داخل الجماعات وخارجها في المجتمع الاشتراكي، وفي الواقع اننا قد نجد تكاملا وترابطا بين وظائف الجماعات والأنظمة في المجتمع الاشتراكي ولا نجد صراعات فيما بينها لذلك يمكن ان نقول ان مثل هذه الافكار، نجدها في المجتمعات غير الاشتراكية.

وفي مجال آخر ربط الصراع بالوجدان والعاطفة في المجتمع المغلق ولم يذكر اهمية ارتباط الفرد. بالأرض او بالوطن الذي هو ارسخ واعمق من الرباط العاطفي، وكما نعلم ان الدين يسود عقول ومناشط افراد المجتمع المغلق اكثر من الرباط العاطفي والوجداني، لم يذكره لنا كوسر. فهو اذن ركز على ارتباط يلعب دوراً ثانوياً في المجتمع المغلق واغفل ارتباطات الأولية الرئيسية في ربط الفرد بعناصر كيان المجتمع.

زد على ذلك، ذكر في احتمالاته، ان الصراع يؤدي الى حل المشاكل

الناجمة عنه لكنه لم يذكر ما هي المشاكل الاخرى التي تنجم عن الصراع نفسه، كتغير مواقع اعضاء النظام وازالة الجماعة او النظام الذي خسر المعركة، واثار هذا الصراع على المشتركين بشكل مباشر وغير مباشر.

ذكر كوسر ايضا، بان الصراع في المجتمع المفتوح لا يكون شديداً وقاسياً كشدة وقساوة الصراع في المجتمع المغلق، وارجع ذلك الى درجة اندماج وجدان وعاطفة الفرد بعضوية الجماعة، وهذا منطق سليم، لكنه لم يذكر الصراع الخارجي الذي يحصل عند المجتمع المفتوح، اي صراعه مع المجتمعات الاخرى، بقصد السيطرة السياسية والاقتصادية واستغلال مواردها، فهل يعني كوسر ان المجتمعات المفتوحة لا تشترك في صراعات خارجية، وانها تتميز فقط بصراعات خفيفة وبسيطة؟ ومن هذا المنطلق لا يمكننا ان نميزه عن المفكرين الوظيفيين الذين يرون المجتمع المفتوح متكاملاً ومتضامناً، وتحصل الصراعات بين الحين والآخر وبشكل خفيف، في الواقع، ان كوسر في هذا الباب لم يأت بشيء جديد ولم يذكر الصراعات الخارجية التي هي في الواقع كائنة وموجودة ولا يمكن اغفالها، لأن هناك صراعات خارجية، بين المجتمع الامريكي (اذا اعتبرناه مفتوحا) مع كوريا وفيتنام وكوبا والاتحاد السوفيتي.

ووجدنا كوسر ينظر الى الصراع بانه مؤدي الى التغيير، ولكنه بنفس الوت يؤدي الى التكامل والتكييف، وهنا تبرز نظرية كوسر لتوضح لنا بانها (نظريته تكميلية) للنظرية الوظيفية. لأنها اكملت ما اغفلته الوظيفية في تصويرها للحياة الاجتماعية من تأكيدها على الجانب التكاملي للجانب الصراعي، كذلك استعار مفهوم الحاجة من ماركس عندما اكد على وظائف الحاجات ومتطلباتها واسبابها وظروفها في تحقيق الصراع، وهذه الفكرة جاء بها ماركس من قبله عندما قال بان الصراع الثوري سببه اشباع حاجات المجتمع الشيوعي. اضافة الى استعارته مفهوم وظيفة الصراع الايجابية من نظرية ز.ل واستخدام مفهوم العاطفة والوجدان في تفسير اسباب وطبيعة الص ع. نستنتج من ذلك

ان كوسر جمع ما اغفلته النظريات الصراعية والبنيوية الوظيفية في اطار واحد يحمل اسم نظرية كوسر في وظائف الصراع الايجابية. وعلى الرغم من ذلك فقد جاءت نظريته حاملة الاخطاء المنطقية والتطبيقية التي جاءت بها تلك النظريات.

اخيراً ذكر كوسر بان الطاقات الخلاقة المبدعة للافراد تظهر في المجتمع المفتوح وذات البناء المرن، وهذا يعني ان افراد المجتمع المغلق لا يستطيعوا ان يكونوا خلاقين ومبدعين بسبب جمود بنائه، وقد لا نتفق مع الاستاذ كوسر في هذا الخصوص، لأن علماء الانثروبولوجيا اكدوا لنا بان المجتمعات المغلقة وذات البناء الجامد كانت لديها اختراعات وابداعات فنية وتقنية تخدم اهدافهم ومصالحهم الحياتية ضمن بيئتهم، وقد نجد مجتمعاً مفتوحاً لكن درجة الابداع والخلق فيه واطئة او معدومة. اضافة الى ذلك فان صفة الخلق والابداع لا تخضع فقط الى نوع البناء الاجتماعي بل تخضع الى عوامل ثقافية وعلمية وتربوية ونفسية وغيرها، فهي اذن لا ترتبط فقط بالبناء الاجتماعي.

٣ - الفكر الصراعي في نقاط

وبعد ان انتهينا من تقديم عرض موجز لافكار الصراع الكلاسيكي الذي تمثل في افكار ابن خلدون وكارل ماركس وجورج زمل، وافكار الصراع الحدثة التي تمثلت في افكار دارندورف ولويس كوسر، نرى من الفائدة ان نلخص الفكر الصراعي العام كما يلي:

١ - يحدث الصراع في جميع انواع العلاقات الاجتماعية، اي انه من الممكن ان يحدث بين العلاقات الأولية والثانوية (وهذا ما شاهدناه عند كوسر) ومن الممكن ان يحدث بين الادوار التنظيمية، داخل البناء الاجتماعي للشركة او المعمل او الحزب السياسي والجمعيات التعاونية (وهذا ما قدمه لنا دارندورف) ونجده ايضا بين الطبقات الاجتماعية (وهذا ما عرضه لنا ماركس)

ومن الممكن ان يحدث بين الجماعات الاجتماعية الصغيرة وبين الافراد (وهذا ما اوضحه لنا زمل) ويحدث ايضا بين القبائل والعشائر البدوية (وهذا ما لاحظناه في فكر ابن خلدون) اي ان عملية الصراع ظاهرة اجتماعية كائنة في المجتمع الانساني، وعلائق افراده، لكن هذه الظاهرة تختلف من مجتمع الى آخر بمصادرها ومؤثراتها وحجمها ونوعها، وتختلف من فترة زمنية الى اخرى، بشدتها ومدتها واتساعها.

٢ - يحدث النزاع والتصارع بين مصالح الافراد والجماعات، اي ان لكل فرد، مصالح ذاتية وموضوعية، يبحث عن تطمينها واشباعها، ولا يتم ذلك بسهولة وبساطة، حيث هناك معوقات تقف في طريق تحقيق مصالحه، لذلك يبدأ بالكفاح والتصارع مع هذه المعوقات، ونفس الشيء يحدث للجماعات الاجتماعية، فلكل جماعة مصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية خاصة بها، تبحث عن مجالات لتحقيقها واثباتها، ومن الطبيعي ان تواجه معوقات في تحقيقها بسبب تصادم اتجاهاتها واهدافها ومصالحها مع اتجاهات واهداف ومصالح الجماعات الاخرى، وقد صور لنا ذلك (ابن خلدون) في كفاح وصراع القبائل البدوية من اجل العيش في البيئة الصحراوية. وصور لنا ماركس صراع الطبقة الكادحة مع البرجوازية من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والطبقية. وصور لنا دارندورف صراع اصحاب الادوار المستلبة مع السالبة من اجل تحقيق مصالحها السلطوية المهضومة. وصور لنا زمل صراع الافراد من اجل تحقيق مصالحهم الذاتية والوجدانية والعاطفية.

نلاحظ من ذلك ان مفهوم - المصلحة - عند المفكرين الصراعيين يختلف من واحد الى آخر، وهذا الاختلاف يرجع الى طبيعة ونوع الصراع، ونوع النظام السياسي التي تظهر فيه ظاهرة الصراع، لكنها تنتقل ما بين الذاتية والموضوعية، اي ما

بين مصالح الافراد الخاصة الى مصالح المجتمع العامة.

٣ - يعتبر النزاع والصراع ظاهرة موروثة في المجتمع، بمعنى آخر، انها مستمرة في الوجود الاجتماعي، وفي كل مرحلة تاريخية ومع كل نوع من انواع المجتمعات، ولا تقف هذه الظاهرة بشكل ثابت، وقد يحدث توقف مرحلي بسبب تفوق احد الاطراف المشتركة في الصراع على الاخرى، وهذا ما وضحه دارندورف، عندما قال ان الصراع لا يتوقف بعدما يعاد توزيع مصادر السلطة داخل البناء الاجتماعي، بل تأتي ظروف بنائية اخرى تعمل على خلق صراع آخر، وهكذا فالعملية مستمرة. اما زمل فهو ايضا يرى الصراع عملية مستمرة في الظهور والحضور في المجتمع الانساني، والشواهد التاريخية توضح هذه الفكرة، اي عدم وجود مجتمع خال من التناقضات والنزاعات والصراعات على صعيد الممارسة، وان وجد مثل ذلك، فقد يوجد في مجتمع اليوتوبيا وهي مجتمعات خيالية غير واقعية وهذا ما وجده دارندورف.

لكن الشيء الذي يجب ذكره هنا هو، ان الصراع لا يتكرر بنفس الشدة والفعالية، والتأثير في كل مرة، والسبب يرجع الى مسببات الصراع والظروف المحيطة به، وهذا لا يعني ان كافة قطاعات المجتمع تتغير بسبب الصراع الحاصل، فقد يحصل صراع بين عناصر ظاهرة واحدة، ولا يقود هذا الصراع الى تغيير بناء المجتمع بأكمله، بل يؤدي الى تغيير في تلك الظاهرة، فالصراع الحاصل بين النظام البيروقراطي القديم والجديد، مثلا لا يؤدي الى تغيير المجتمع بأكمله.

٤ - الفكر الصراعي ما هو الا انعكاس للصراعات المستمرة في المجتمع لأنه طالما كانت هناك صراعات داخل المجتمع (الفردية او الفكرية أو السياسية او القيمية او الجيلية او الطبقية او البيروقراطية او النظمية) وطالما كان هذا الفكر يركز بنظرته

على هذا الجانب في الحياة اكثر من جانب التكامل والتضامن، فهو يعتبر مرآة عاكسة لها، لذلك سمي بالفكر الصراعي لا التكاملي.

فقد يتوقف الصراع الطبقي داخل المجتمع، لكن يبقى صراع الاجيال (الجيل السابق مع اللاحق) وصراع القيم (الجديدة مع القديمة) صراع المجددين مع الكلاسيكيين في المجال الفكري، صراع النظام البيروقراطي القديم مع الجديد، صراع اصحاب المدارس القديمة مع الحديثة في العلوم (الانسانية والطبيعية) صراع مصالح الافراد الذاتية الفردية... وهكذا فتوقف نوع واحد من الصراعات، لا يؤدي الى ايقاف باقي انواع الاصطراعات الاخرى، وهذا ما اكد عليه كل من زمل ودارندورف.

٥ - التغيير الاجتماعي ما هو الا عملية مستمرة في الوجود الاجتماعي، اي ان هذا الفكر يربط تغيير المجتمع بظاهرة الصراع، وهذا يعني ان المجتمع يتغير دائماً ولا يقف، فقد يقف نوع واحد من الصراعات لكن هذا لا يؤدي الى جمود المجتمع وثبوته، لأن باقي انواع الصراعات مستمرة في الحدوث. فتوقف الصراع الطبقي، لا يؤدي الى توقف تغيير المجتمع، بل تستمر الصراعات في المجالات الأخرى، وتستمر التغييرات فيها بشكل مستمر ودائم من اجل دفع عجلة التغيير في جميع اقسام المجتمع السائرة في اتجاه واحد ودرجة متساوية وهذا ما اكد عليه ماركس، عندما قال ان تغيير الطبقات الاجتماعية يجب ان يعقبه تغييرات في قوى الانتاج وعلائق الانتاج وتغيير نظام الملكية.

٦ - تأكيده على الحياة السياسية داخل الجماعة وتنظيم الجماعة والتضامن الاجتماعي والمصالح الاقتصادية، لكن المصدر الرئيسي للصراع هو العامل السياسي مهما كان وجه الصراع ونوعه

وصورته. بمعنى آخر، ان مصادر الصراع متعددة ومتباينة، فمهما كان نوع وشدة واتجاه الصراع الاجتماعي، نجد احد هذه المصادر المذكورة اعلاه، او قسم منها تلعب دوراً فعالاً في تفجير الصراع، فمثلاً كان مصدر الصراع القبلي في المجتمع العربي هو العصبية القبلية (التضامن الاجتماعي) وهذا ما ذكره ابن خلدون، بينما مصدر الصراع الرئيسي بين الطبقات الاجتماعية عند ماركس هو المصالح الاقتصادية - ومصدر الصراع بين اعضاء التنظيم الاجتماعي هو - التدرج التنظيمي للسلطة والنفوذ - في نظر دارندورف ولكن مهما لعبت هذه المصادر من ادوار فعالة في تفجير الصراع، فان المصدر السياسي لم يكن غائبا من عملية الصراع، فهو يلعب دورا رئيسيا مثلما يلعبه المصدر الاجتماعي او الاقتصادي او التنظيمي لارتباط الحياة السياسية ببقية المصادر الاخرى داخل المجتمع. فوجدنا ربط الصراع الطبقي بالنظام السياسي البرجوازي عند ماركس، وربط الصراع السلطوي داخل التنظيمات الاجتماعية مع النظام البرجوازي الحديث عند دارندورف.

٧ - عدم ايمانه بالتوازن والتكافؤ بين مكونات البناء الاجتماعي حيث يرى البناء الاجتماعي: والتضامن، ظواهر مؤقتة، وحتى الحضارة في نظره مؤقتة ايضاً، اي انها متغيرة ومستمرة بالتغيير وغير ثابتة. ويعتبر (التوازن والتكافؤ) عاملاً ثانوياً في تفسير العلاقات الاجتماعية اي ان الادوار والمراكز والاتساق والنظم الاجتماعية غير ثابتة في وجودها وعلائقها، لانها تتغير من فترة الى اخرى مع تغيير المجتمع نفسه، وتتأثر بعوامل بيئية وتكنولوجية وسياسية واقتصادية، فهي ليست عناصر مجردة، بل يحتلها ويمارسها افراد لهم كفاءات وخبرات مختلفة، وطموحات ومصالح متباينة، وهذا يزيد من تنازع وتصارع مكونات البناء

الاجتماعي، وهذا ما قدمه لنا كل من زمل وماركس ودارندورف وكوسر.

٨ - يؤدي الصراع الاجتماعي الى زيادة في التضامن الاجتماعي الداخلي (داخل الجماعة) لكل الجماعات المتصارعة والمتأثرة بعملية الصراع، وهذا ما ذكره كل من ابن خلدون وزمل وماركس ودارندورف وكوسر. على ان لا ننسى ما نوه به الفكر الصراعي، بان هذا التضامن يؤدي الى نزاعات مع جماعات اخرى، اما ضعفه، فانه يؤدي الى تقليل هذه النزاعات، ولكنه يؤدي الى احتمال حدوث صراعات وانقسامات داخلية، وفي هذا الفهم العلمي، يكون الصراع والتوازن امراً مؤقتاً، وهذا ما اكد عليه دارندورف وكوسر.

٩ - يؤدي صراع الجماعات الى سيطرة فئة قليلة من الاعضاء (الصفوة المختارة) وتسلطها على المجتمع، ويقود هذا الى صراع خارجي مع جماعات اخرى. بمعنى آخر، ان صراع جماعتين يؤدي الى سيطرة جماعة على اخرى، وهذا يؤدي الى حصول قادة الجماعة المنتصرة على سمعة واعتبار اجتماعي عال، بسبب نجاحهم في قيادة جماعتهم وعملية الصراع الحاصلة بينهم وبين الجماعة الاخرى... وهكذا. والمقصود هنا (بالصفوة المختارة) القادة المنتخبون من داخل الجماعة او التنظيم او الطبقة الاجتماعية، ولهم القدرة على قيادة الاتباع، ومواجهة الصعاب التي تواجه تنظيمهم والتغلب عليها وقد يكون من اعضاء الصفوة المختارة، القادة العسكريون والكوادر التنظيمية المتقدمة او المفكرون والكتاب والعمال، اي لهم ايمان باهداف جماعتهم ويعملون على خدمة جميع اعضائها، وتقدمها الى الأمام بشكل مستمر، وهذا ما اوضحه لويس كوسر.

١٠ - يؤمن الفكر الصراعي بما يلي: اذا كان الصراع مؤكداً على الفكر السياسي والاجتماعي، والمصالح الذاتية واختلاف القيم، والشعور

الذاتي والتضامن الداخلي للجماعة، فان ذلك يؤدي الى تسعير وتصعيد عملية الصراع بين الاطراف المتنازعة، وذلك لأهمية هذه المصادر والتصاقها واحتكاكها بحياة اعضاء المجتمع، والتي تعود بمكاسب مادية ومعنوية على المدى القريب لهم، وهذا ما اكد عليه كل من ابن خلدون وزمل وماركس ودارندورف وكوسر. واذا كان الصراع مؤكداً على المصالح العامة والهامشية والبعيدة المدى في التحقيق، فان ذلك سوف يقلل من شدته.

٤ - طرق بحثه

أما طرق بحث هذا الفكر فهي:

أ - طريقة المقارنة التي تنطوي على مقارنة المجتمعات المختلفة على اوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، وهي تأخذ اربعة حالات هي ما يلي:

١ - مقارنة ظاهرة واحدة في مجتمعات متشابهة، وفي فترة زمنية واحدة، مثل دراسة الوضع الاجتماعي والسياسي للتنظيمات النقابية في مجتمعين ناميين خلال فترة خمس سنوات

٢ - مقارنة عدة ظواهر في مجتمعات متشابهة، في فترة زمنية واحدة، مثال مقارنة الاحزاب السياسية والحركات التحررية في عدة مجتمعات نامية خلال فترة زمنية واحدة.

٣ - مقارنة علاقة عدة ظواهر في مجتمع واحد وفي فترة زمنية واحدة، مثل دراسة علاقة قوى الانتاج وعلائق الانتاج والطبقة الاجتماعية في مجتمع صناعي رأسمالي في فترة زمنية معينة او مقارنة اثر الأزمات الاقتصادية واثرها على علاقة اعضاء الطبقة المستغِلة والمستغَلة.

٤ - مقارنة علاقة عدة ظواهر في مجتمعات متباينة وفي فترة زمنية

واحدة مثل مقارنة علاقة المصادر الاقتصادية بالمصادر السلطوية في المجتمع الصناعي الرأسمالي والاشتراكي في فترة زمنية واحدة او مقارنة تأثير الثورات السياسية على علاقة اصحاب المراكز العليا بأصحاب المراكز الدنيا في تنظيم اجتماعي معين في عدة مجتمعات مختلفة في نظمها السياسية.

٥ - او دراسة ظاهرة واحدة في نفس المجتمع، لكنها في فترتين زمنيتين مختلفتين مثل دراسة الطبقة العاملة في مجتمع صناعي في فترتين زمنيتين مختلفتين.

ب - طريقة الملاحظة: التي تهتم بمراقبة الظواهر الاجتماعية ورصدها وتسجيلها بدقة كما هي، اي الملاحظة الدقيقة والمنظمة لا الاعتباطية السطحية. وقد يتم ذلك اما بملاحظة السلوك الظاهري لافراد المجتمع، او يتم بملاحظة ادبيات وسجلات وما كتب حول تلك الظاهرة وتحليلها بدقة وامانة، وربط نتائجها بمحيطها الاجتماعي التي كانت تعيش فيه، كملاحظة سلوك الجماعة المتسلطة والمسلوبة داخل التنظيم الاجتماعي وتأثير مراكزهم التنفيذية على سلوكهم ومقرراتهم وعلاقتهم ببقية المراكز الاخرى، او ملاحظة علائق اعضاء الجماعة الثانوية ومقارنتها بعلائق الجماعة الأولية، او ملاحظة درجة تكرار الصراعات وشدتها بين الجماعات الرسمية وغير الرسمية او ملاحظة كيفية توزيع مصادر السلطة على اعضاء تنظيم اجتماعي معين.

مفاهيمه الرئيسية

والآن نأتي الى اهم المفاهيم الاجتماعية التي يستخدمها هذا الفكر الاجتماعي.. هي:

١ - المصالح: انقسم هذا المفهوم في هذا الفكر الى اربعة انواع، الأولى ذاتية فردية كالعاطفة والوجدان، كما ذكرها زمل، والثانية مصالح قبلية مقامة على العلائق الدموية والقرابية، كما

ذكرها ابن خلدون، والنوع الثالث المصالح الاقتصادية الموجودة في عملية الانتاج كما ذكرها ماركس، والنوع الرابع المصالح السلطوية عند اعضاء التنظيم الاجتماعي المتضمن تدرجاً متمايزاً بشكل حاد في توزيع السلطة، والنفوذ، التي جاء بها دارندورف. فالمصالح ما هي الا طموحات وتطلعات اجتماعية تعكس واقع فئة او طبقة اجتماعية لم تحصل على حقوقها بشكل عادل بالمقارنة مع فئة اخرى اقوى منها او في موقع اجتماعي اعلى منها، لذلك تهدف تحقيقها من خلال عملية الصراع.

٢ - المصادر الاقتصادية، اي الموارد المادية، كالملكية والميراث والدخل ووسائل الانتاج، والموارد الانتاجية، ومعطيات العملية الانتاجية، وكيفية امتلاكها من قبل الافراد، وطريقة توزيعها عليهم.

٣ - الرس.. اي عنصر او نوع الجنس البشري وما له من حقوق وواجبات ومسؤوليات داخل المجتمع، وقد يسبب عيش عدة ارساس مختلفة في مجتمع واحد، توزيع هذه الحقوق والواجبات والمراكز الاجتماعية بشكل غير عادل ومتكافىء على اعضاء هذه الارساس المختلفة مما يسبب اختلافاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، الذي بدوره يولد تنازعاً وتصارعاً فيما بينهم لذلك التفت اليه هذا الفكر في تفسير الصراعات الرسية.

٤ - ندرة المصادر.. اي اهمية الموارد الاقتصادية والسلطوية وطريقة توزيعها على افراد المجتمع الواحد، وما يحصل عليه من مكانات اجتماعية متباينة على السلم الاجتماعي، والتي بدورها تولد تصارعاً وتنازعاً حول امتلاكها. وهذا ما ذكره كل من ماركس ودارندورف.

٥ - الصراع... الذي يحصل بسبب عدم توزيع المصادر الاقتصادية

والسلطوية بشكل متكافىء، او بسبب التضامن الداخلي لجماعة معينة بسبب الكفاح من اجل العيش. وهو اشد من التنافس والخلاف والتباين واقرب الى الحرب والثورة وهي ظاهرة اجتماعية ملازمة للعلائق الاجتماعية بين الافراد والجماعات والطبقات والتنظيمات الاجتماعية، وذات حدوث اكثر في المجتمعات التي تخضع للنظام الرأسمالي من المجتمعات الاشتراكية، وهي احدى مسببات ظاهرة التغيير الاجتماعي الشامل.

٦ - التنافس. وهي ظاهرة اجتماعية سائدة في كافة المجتمعات الانسانية، تظهر عندما يحدث تباين بسيط في امتلاك المصادر الاقتصادية والسلطوية، وتظهر في المجتمعات الرأسمالية اكثر من المجتمعات الاشتراكية، ولا تحصل هذه الظاهرة بين المواقع والفئات المتباينة كل التباين، بل تحصل بين المواقع والفئات المتقاربة في احتكاكها للمصادر الاقتصادية والسلطوية.

٧ - الكفاح... اي النضال والنزاع مع الاشياء المضادة وغير المضادة لذلك فهي تختلف عن ظاهرة الصراع، لأنه - أي الصراع - يتنازع مع الضد، فقد يحصل الكفاح من اجل العيش كما ذكرها ابن خلدون في صراع القبائل. من اجل العيش وقد يكون الكفاح نتيجة الصراع وقد يحصل قبل الصراع ايضا كما ذكرها ماركس في كفاح الطبقة العاملة في تغير علائق الانتاج.

٨ - الصراع الطبقي.. ظاهرة اجتماعية تحدث في المجتمع الرأسمالي بسبب عدم توزيع المصادر الاقتصادية بشكل عادل ومتكافىء بين طبقات المجتمع وبسبب ثبوت علائق الانتاج دون تغيير، وتطور قوى الانتاج بشكل سريع. واحسن من كتب حول هذا المفهوم هو ماركس، فقد اعتبر الطبقة الاجتماعية وحدة اجتماعية متكاملة، لها معتقداتها وافكارها وتراثها والمميز لها. والفرد فيها يتشرب بافكارها عن طريق التنشئة الطبقية. وحدد ماركس

بداية الصراعات الطبقية منذ بداية انهيار تنظيم المجتمع القبلي، وكل نظم الانتاج في نظره قد يولد طبقتين رئيسيتين الا انها تتبادلان العداء وهما مالكو وسائل الانتاج والاملاك، والكادحون، وتتحكم الأولى في الثانية الا انه اعطى اساساً شاملاً للتقسيمات الطبقية والصراع بينهما محاولاً ان يثبت ما يلي:

١ - ان وجود الطبقات مرتبط بمراحل تاريخية خاصة في تطور الانتاج.

٢ - ان الصراع الطبقي يؤدي بالضرورة الى دكتاتورية البروليتارية.

ان هذه الدكتاتورية مؤقتة فقط، وانها تؤدي في النهاية الى الغاء جميع الطبقات واقامة مجتمع لا طبقي. ويعتقد ماركس ان الصراع الطبقي في العصر الحديث يتخذ صورة ابسط مما كانت تتخذه الصراعات الطبقية في العصور السابقة. فالمجتمع قد اخذ في الانقسامات الى معسكرين او طبقتين كبيرتين متصادمتين تواجه كل منها الأخرى، اي الرأسمالية والبروليتارية، اما الطبقات الأخرى غير الرأسمالية مثل صاحب المصنع الصغير، وصاحب المتجر، والصانع الفني والمزارع فهي طبقات محافظة اذا ما قورنت بالبروليتارية التي تعد الطبقة الثورية الوحيدة وهي آخذة اكثر فأكثر في الاستغراق في البروليتاريا(١٧).

٩ - التغيير. أي التحول والتبدل، الذي يحصل بسبب عدم التوازن والثبات في القوى الاجتماعية، مما يسبب تحولاً في بنيان المجتمع. وقد يأخذ التغيير مقطعاً واحداً او عدة مقاطع من المجتمع او يأخذ جميع مقاطعه. وهناك تغير بسيط وسريع يحدث بسبب عوامل متعددة متفاعلة منها التباين الطبقي والسلطوي والتطور التكنولوجي وغيرها، ولما كان هذا الفكر لا يؤمن بثبوت المجتمع وسكونه، فانه يستخدم هذا المفهوم بكثرة ويؤكد عليه لأهميته

في توضيح مسيرة المجتمعات خلال مراحلها التاريخية.

١٠ - الحرب، وهي اعلى درجات الصراع الاجتماعي الذي يحدث بين الفئات والطبقات الاجتماعية المتمايزة في امتلاكها للمصادر الاقتصادية والسلطوية، وينتهي بتغيير ميزان القوى الاجتماعية ويعمل بالتالي على تغيير المجتمع.

١١ - التقدم... اي التحرك نحو الأمام.. وهو احد مفاهيم التغيير والصراع الاجتماعي، ويحصل في منظور هذا الفكر - من خلال حركة ثلاثية هي الشيء ونقيضه ومركباته. هذه المركبات الثلاث، تعمل على تغيير النظم الاجتماعية وتقدمها. وفي الواقع استعير تفسير هذا المفهوم من جدلية هيكل مثلا بروز ظاهرة معينة تعقبها ظاهرة مناهضة ومناقضة لها، وتبقى في تصارع معها الى ان تأتي ظاهرة اخرى لتتحد مع احدى الظواهر ضد الأخرى وتقضي على الصراع، ويتحرك المجتمع نحو الأمام والتقدم.

ينظر هذا الفكر الى الواقع على انه دينامي وانه يكمن في الصيرورة وليس في الوجود المجرد، وتبلور العلاقات الاقتصادية بين الافراد في طبقات اقتصادية تصبح الشيء ونقيضه في التطور الدايلكتيكي للتاريخ.

وقد يحصل التقدم نتيجة الصراع وليس مسبباً له، ويسبب تحسنا في الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للافراد والفئات المشمولة في عملية الصراع. وهناك تقدم جزئي وتقدم كلي، وهذا يعتمد على درجة وشدة الصراع، وقد يحصل التقدم بسبب التطور العلمي او الثورة التكنولوجية او الوعي بواقع المجتمع.

١٢ - التسلط... اي سيطرة فئة او طبقة اجتماعية معينة على الاخرى

بسبب امتلاكها لمصادر اقتصادية او سلطوية فتتحكم بالفئات والمواقع الاجتماعية التي هي أوطأ منها وخاصة الفئات التي تقع مواقعها في اسفل السلم التدرجي في المجتمع.

١٣ - النفوذ.. الذي يتكون من اربعة عناصر رئيسية وهي: السلطة والتسلط والجاذبية والتأثير الاجتماعي. جميع هذه العناصر تتأتى من موقع الفرد او الفئة او الطبقة الاجتماعية على السلم التدرجي داخل النظام الذي يختلف من مجتمع الى آخر. فبعضها يمنح النفوذ للفئات الاجتماعية المالكة للمصادر الاقتصادية والسلطوية، كما هو موجود في المجتمع الرأسمالي، وهذا ما اوضحه ماركس ودارندورف، والاخرى تقام على اساس النسب واصالته في المجتمع وهذا ما اوضحه ابن خلدون، والاخرى تقيمه على اساس العمل والمساهمة في خدمة المجتمع كما هو موجود في المجتمع الاشتراكي. فهو اذن مفهوم يختلف باختلاف نوع المجتمع والنظام السياسي والاقتصادي السائد فيه.

١٤ - التضامن.. اي التماسك العضوي والميكانيكي بين افراد الجماعة. وهو نوعان، الأول داخلي ضمني، اي بين اعضاء الجماعة او الطبقة الواحدة والآخر خارجي بيني، اي بين الجماعات الاجتماعية وقد يكون مسبباً للصراع كما اوضحه كارل ماركس ودارندورف وقد يكون نتيجة للصراع وهذا ما اوضحه ابن خلدون. ان مفهوم التضامن احد اوجه الحياة الاجتماعية ومرتبط بعملية الصراع، فتارة يسبقه، وتارة اخرى يحصل بعده.

١٥ - التغريب او الاستلاب.. الذي يعني تجريد الفرد من انسانيته وتذويب شخصيته ونزع ملكيته والسطو على ابداعه ومفهوم التغريب عند ماركس هو تجريد الانسان من انسانيته فعمل العامل الحي المتبلور في بضاعة يصبح بين يدي مالك وسائل

الانتاج عملاً ميتاً متراكماً على شكل رأسمال في شكل ملك صار اجنبياً عن الكائن الذي انتجه متعالياً عليه مهيمناً مرغماً اياه على الانصياع لقانونه الذي لا وجه له ولا روح[١٨]. فالتغريب يعني اذن عزلة العامل عن العملية الانتاجية وعدم شعوره واحساسه بما قدم من ابداع فني وفكري وعقلي في العملية الانتاجية، فهو مسلوب الابداع ومغمور في العملية الانتاجية من اجل الانتاج.

١٦ - الثورة.. وهي التحرك الجذري الشامل لجميع عناصر الجماعة او الطبقة المستغلة اقتصادياً وسلطوياً، التي حرمت من ممارسة دورها الحقيقي في الحياة الاجتماعية، وتأتي بعد عملية الصراع وليست قبله.

لكن ماركس يرجعها الى عاملين، الأول، الظروف الموضوعية (كالظروف الاقتصادية) والثانية ظروف ذاتية (اشكالية الطبقة الاجتماعية والشعور الطبقي) التي يجب تلاحم وتلازم هذين العاملين بشكل مستمر من اجل تفجير الثورة. ففي بعض الحالات تكون الظروف الاقتصادية مؤهلة للتغيير بينما لم تكن الطبقة العاملة مؤهلة او متهيئة لذلك، او ان تكون هناك وضوح طبقي داخل المجتمع، بينما تكون الظروف الموضوعية غير ملائمة للثورة، لكن تكون الظروف الموضوعية للثورة مهيأة عندما تكون العلائق الانتاجية غير منافسة مع التطور الاجتماعي لقوى الانتاج. فالثورة الاشتراكية في نظر ماركس، ما هي الا مرحلة انتقالية او نظام اجتماعي متداخل بين الرأسمالية والشيوعية الحقيقية[١٩].

٦ -... رواده

١ - ميكافيللي
٢ - بيجوت
٣ - كمبلوفتش
٤ - راتزنهوفر

٥ - اوبن هايمر	١ - بارك
٦ - ماركس	١ - فولد
٧ - زمل	١١ - برنارد
٨ - سمول	١٣ - دارندورف
٩ - سمز	١٧ - فاندربرك

٧ - نقد الفكر الصراعي

والآن، بعد ان استعرضنا الفكر الصراعي عند الأوائل والمحدثين لاعطاء صورة كاملة للقارىء الكريم عن هذا الفكر.. نأتي الآن الى نقده. اما طريقة نقده فتكون مختلفة عن نقدنا للفكر الاجتماعي الذي سنذكره فيما بعد، وذلك اننا نتتبع كل عالم او مفكر من رواد هذا الفكر ونوجه نقدنا الى بعض افكاره، لما لاحظنا، من صعوبة توحيد النقد الذي يمكن توجيهه لهذا الفكر.

أ - نقد الفكر الصراعي عند ماركس

ولنبدأ بنقد الفكر الصراعي عند كارل ماركس مسجلين ما قدمه لنا المفكرون الاجتماعيون التقدميون امثال رايت ملز وفاندربرك وتوماس بوتومور.

انتقد ملز فكر ماركس الصراعي بالنقاط التالية: -

١ - صور لنا ماركس بان الصراع الاجتماعي يستقطب جميع اجزاء المجتمع الانساني وهذا يحدث نادراً، انما يحدث فقط في المجتمعات الرأسمالية، ولا يحدث في المجتمعات الاشتراكية، فلا يمكن ان يعمم هذه النتيجة على كافة انواع المجتمعات الانسانية، فكان من الاجدر بماركس، ان يتناول في دراسته للصراع بالظواهر الاجتماعية الاكثر حدوثا، كصراع المجتمعات الرأسمالية مع الاشتراكية مثلا. وهنا اعطى ملز (وحدة تحليلية لنقد ماركس)

اي استخدم ماركس الطبقة الاجتماعية كوحدة تحليلية للصراع، بينما اقترح ملز وحدة اوسع منه وهي صراع المجتمع الرأسمالي مع الاشتراكي، الذي يحدث بشكل دائم في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وذات فعالية اكثر من الصراع الطبقي.

٢ - أرجع ماركس الصراع الاجتماعي للعامل الاقتصادي ونظام الملكية، وهذا ليس بكاف لتحديد مصدر الصراعات الاجتماعية فهناك مصادر حضارية ودينية واجتماعية وشخصية لم يذكرها ماركس. وهنا ربط ملز مصادر الصراعات الاجتماعية بمكونات البناء الاجتماعي العام وليس بمصدرين كما ذكرهما ماركس، وهنا توسع ملز في اقتراحه هذا وهو ضرورة ربط المصادر البنيوية مع الطبقة في احداث الصراعات الاجتماعية، فنظام الملكية والعامل الاقتصادي الاجتماعي العام تسهم فيه العناصر البنيوية (حضارية، دينية، اجتماعية، وشخصية).

٣ - اكد ماركس على نواة الصراع الاجتماعي الطبقي القائمة دائما على المصالح الطبقية. ولا يمكن ان يعمم هذا، فقد تكون هناك مصالح غير طبقية لم يذكرها ماركس. اراد ملز ان يبرز المصالح السلطوية الكائنة في البناء الاجتماعي كمصدر آخر في احداث الصراع الطبقي، اي تمسك اصحاب المراكز المتسلطة بمصالحهم التسلطية، ومحاولة حصول افراد المراكز الضعيفة على مراكز قوى اكثر، وجمود الحراك الاجتماعي الذي لا يسمح لابناء الطبقة العاملة بالصعود الى اعلى السلم الاجتماعي، ويحافظ على ابناء الطبقة الغنية بالبقاء في مراكزهم العليا.

٤ - ارجع ماركس التغيرات الاجتماعية الى الصراع الاجتماعي، ولا يحدث هذا دائما، فهناك تغيرات اجتماعية مصدرها الاحتكاك الحضاري، والحرب والتأثيرات التقنية او تأثيرات الصفوة المختارة التي لم يذكرها ماركس. اراد ملز ان يربط التغيير

الاجتماعي باكثر من عامل واحد على عكس ما ذكره ماركس، حيث ربط التغيير الاجتماعي بالمجتمعات التي فيها صراعات طبقية، بينما اراد ملز ان يتوسع في مفهوم التغيير الاجتماعي، حيث هناك مجتمعات خالية من الصراعات الطبقية، كالمجتمعات الاشتراكية، لكن على الرغم من ذلك، فان هناك تغيرات اجتماعية يحدث فيها بسبب الاحتكاك الحضاري، اي تفاعل حضارة المجتمع الاشتراكي مع حضارة مجتمعات اخرى غير اشتراكية، او بسبب تطور تقنيات واختراعات جديدة، او عن طريق الصفوة المختارة (كالقادة الحزبيين)، وقادة المجتمع المنتخبين، العسكريين، المفكرين، العلماء والادباء) في تغيير مجتمعهم ودفع عملية تقدمية الى الإمام وهذا يبين ان الصراع الطبقي ليس كل شيء في احداث التغيرات الاجتماعية، فهناك مجتمعات لا طبقية، فهل هذا يعني انها لا تتغير ولا توجد عوامل اخرى غير الصراع الطبقي في احداث تغييرها[٢٠].

ان محاولة ملز هذه تستهدف توسيع وتعميق احتمالات وتوقعات ماركس في دراسته للصراع الطبقي في المجتمع الانساني، فلا يمكن دراسة ظاهرة اجتماعية في مجتمع رأسمالي وتعميمها على المجتمعات الاشتراكية، فقد اضاف ملز مصادر اخرى الى مصادر ماركس (وهي المصادر البنيوية) ووسع من دائرة الصراع - من طبقي الى مجتمعي - وقلل من تعميات ماركس النظرية، وبهذا اضاف ملز حقائق جديدة للفكر الماركسي الصراعي لم ينتبه اليها ماركس.

اما نقد فاندربرك فقد انحصر في النقاط التالية:

١ - كان فكر ماركس الصراعي مركزاً على المجتمعات الانسانية بصورة عامة، مهملاً للصراعات الاجتماعية التي تحصل بين الجماعات وانساق النظم الاجتماعية، فالمجتمع - في نظره -

يتكون من عدة جماعات مختلفة في الجنس والعمر والمهنة والرس والاقامة والثقافة وعلاقة الانتاج والتورة والقوة والنفوذ والسلطة والسمعة الاجتماعية والميراث والدخل... وما شابه، وهذه الاختلافات تؤدي الى ممارسة ادوار اجتماعية مختلفة داخل انساق المجتمع، ولهم مصالح خاصة بهم، ومن المحتمل جداً، ان هذه المصالح تتصارع فيما بينها بسبب تضارب اهدافها وطرق ممارستها على الصعيد الواقعي، معنى ذلك وجود اكثر من جماعتين متضادتين داخل المجتمع، ولا يوجد تداخل فيما بينها، وليس من المعقول ان ننظر الى المجتمع بانه متصارع من خلال طبقتين متضادتين في مصالحها الاقتصادية، وهناك مصالح اخرى انسانية، ذاتية، سياسية، حضارية، سلطوية، عقائدية، جغرافية، مهنية، عنصرية، وما شابه ذلك، متضاربة تعمل على تقسيم المجتمع الى عدة اقسام متنازعة ومتصارعة، واختصارها الى قسمين فقط، ان ذلك يبعد عن الواقع الاجتماعي.

٢ - ان الفلسفة الدايلكتيكية التي استخدمها ماركس لتفسير الصراع الاجتماعي، كانت مقتصرة على ثنائية عناصرها، حيث قسمها المجتمع الى طبقتين متمايزتين ومتضاربتين، ولكن واقع الحال ان (الشيء يولد أعتداداً كبيرةً ومختلفةً من المضادات والمركبات في آن واحد) فلماذا اختصرها ماركس الى طبقتين متضادتين فقط؟

٣ - ان العملية الدايلكتيكية، ما هي الا مصدر للتغيير الاجتماعي وليس كل شيء، كما صورها ماركس. فالبناء الاجتماعي لم يأخذ به، في حين انه اولى واجدر بالاهتمام من العملية الدايلكتيكية، لأنه يتضمن الحالات الساكنة والديناميكية، أي تحدث فيه الظواهر الصراعية والتضامنية في آن واحد. والتغيير الاجتماعي، ما هو الا ظاهرة اجتماعية تحدث داخل النظام، قد

يحصل من خلال تضارب عوامل مختلفة ومتباينة في الأهداف والمصالح وقد تكون هذه العوامل على شكل قيم، افكار، ادوار انساق، نظم جماعات، وهذه مكونات البناء الاجتماعي. والعملية الدايلكتيكية تدرس التضاد وصراع القيم الاجتماعية والسياسية والفكر الديني والنظريات العلمية والفلسفية، فهي اذن تشمل اكثر من عنصرين بنائيين، ونعكس عناصر البناء الاجتماعي متكاملة. فكان من الأجدر بماركس ان يستخدم عملية بنائية أوسع افقاً واكثر فعالية من الدايلكتيكية في تفسيرات التغيير الاجتماعي[٢١].

اخيراً، نأتي للمفكر التقدمي البريطاني توماس بوتومور الذي نمد فكر ماركس الصراعي بالنقاط التالية:

١ - ان الشعور الطبقي الذي استخدمه ماركس في فكره الصراعي كان مفهوماً واسعاً وشاملاً، فكان من الأجدر ان يحدد ابعاد هذا المفهوم تحديداً علمياً وموضوعياً.

٢ - اكد ماركس بان افكار (الحاكم) ما هي الا انعكاس لأفكار طبقية خاصة بطبقة الحكام، لكنه لم يأخذ بنظر الاعتبار مدى فعالية واهمية هذه الأفكار في المجتمع، اي هل هي تخدم الصالح العام، ام الطبقة الحاكمة فقط، والى اي درجة تحمي مصالح هذه الفئة ومدى تسلطها على افكار الفئات الاخرى، وعلاقتها بالبناء الاجتماعي العام، ولم يذكر لنا الأفكار المضادة التي تعكس افكار الطبقة العمالية ومدى قوتها وديمومتها في تطويق الفكر التحكمي الذي تبنته الطبقة الحاكمة وقدرتها على الاطاحة بها، وقابليتها على تنشيط افكارها وعكس معاناتها وحياتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية بشكل امين وسليم وفعال، ومدى فعاليتها في أخذ مكانة الصدارة في الفكر الاجتماعي.

٣ - تعامل فكر ماركس الصراعي فقط مع الفكر الطبقي المتعلق بالطبقة العاملة، الذي يمثل الأفكار العامة والفرضيات المفتقرة الى الأدلة العلمية بينما أهمل الافكار الأخرى غير الطبقة، اي ان دراسته كانت عامة وبعيدة عن البرهنة العلمية ومتخصصة فقط بالأحوال الطبقية لا غير مما لا يمكن تعميم فكره الصراعي خارج اطار الصراع الطبقي، ولا يمكن ان نطبق صراعه هذا على باقي انواع الصراعات الاجتماعية الأخرى التي تحصل داخل المجتمع.

٤ - ركز ماركس على مصدرين للصراع الاجتماعي: هما المصدر السياسي والمصدر الاقتصادي، واهمل المصادر الأخرى، كالحضارة والاسرة والدين. فالبناء الاجتماعي يتكون من الأنظمة السياسية والاقتصادية والاسرية والحضارية والدينية، مترابطة ومتناسجة ومتفاعلة بعضها مع البعض الآخر. فتحرك نظام معين يؤثر على حركة نظام آخر، وتغير احدهما يؤثر على تغير بقية النظم الاخرى داخل البناء، وهذا يعني ان ماركس اهمل علاقة وتأثيرات هذين العاملين على بقية الأنظمة البنائية الاخرى، وهذا اغفال واهمال تفسيري وتحليلي.

٥ - اهمل ماركس الجوانب النفسية للعلائق الاجتماعية، اي الوجدان والعاطفة والرغبات والمحفزات والمكافآت الاجتماعية، واثر ذلك في ابعاد وتقارب وتحرك افراد المجتمع.

٦ - اهمل التفكير القومي، ولم يعر اهمية لنموه في بلدان العالم حيث يلعب دوراً كبيراً في احداث التضامن الاجتماعي الداخلي، والصراعات الاجتماعية الخارجية بين القوميات المختلفة، واثر تاريخ هذه القوميات وماضيها وتراثها وتعصبها القومي في اشعال الصراعات القومية بينما اقتصر تفكيره الصراعي على الطبقات،

وهي اقل خطراً من الصراعات القومية، التي كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر.

٧ - ان فكر ماركس الصراعي لا يناسب الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي الحديث، انما القديم. حيث كانت الطبقة البرجوازية مستغِلة حياة الطبقة البروليتارية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأنهم كانوا ضعافاً - في القرن التاسع عشر - ولا يوجد نصير لهم، ولا يملكون مدافعاً عن مصالحهم، كما كانوا عرضة لأبشع صور الاستغلال واشدها لكن الحياة الاجتماعية للطبقة العاملة تحسنت بشكل كبير في هذا القرن، بسبب قيام النقابات العمالية وفعاليتها في الدفاع عن حقوقها ومصالحها، والأخذ بنظام المساومة الجماعية، وتطبيق اسس التأمين الاجتماعي وانتشار نظم الخدمات الاجتماعية، والعمل على تحقيق سياسة التوظيف الكامل وتهيئة الفرص لأفراد هذه الطبقة ليحظوا بالتعليم الثانوي والعالي، ثم تمكينهم من الادخار على نطاق صغير. هذه التحسينات، ادت الى تقليل حدة وشدة الصراعات الطبقية، اضافة الى زيادة وعي وثقافة العمال وصعودهم الى درجات اعلى في السلم الاجتماعي، وهذا خلاف ما تصوره ماركس.

٨ - المقارنة التي عقدها ماركس بين الطبقة البرجوازية والبروليتارية لم تكن حكيمة، لأن هيكل النظام الطبقي يتوقف على نظام توزيع الملكية ولا سيما ادوات الانتاج. بيد ان السلم الاجتماعي للبلاد الصناعية المتقدمة قد تأثر أصلا بنظام توزيع الملكية، حين تعرض لتعديلات عديدة ومعقدة، فمن الناحية الأولى، حدثت تغيرات هامة في العلاقات الانسانية، الخاصة بالملكية، فبينما تتوزع ملكية المشروعات الصناعية توزيعاً واسعاً على عدد كبير من الناس، تتركز ادارتها والاشراف عليها في ايدي قليلة،

وحينما لا يتحقق ذلك، نجد ان ملكية المشروعات تقع في ايدي اشخاص لا يقومون هم انفسهم بادارتها، ولهذا تتضاءل اهمية ملكية ادوات الانتاج، كأساس لتمكين ملاك هذه الادوات - وهم يكونون طبقة اجتماعية معينة - من القبض على شؤون الحكم. وقد عمدت التشريعات الحديثة في نفس الوقت الى التضييق من حقوق الملكية شيئاً فشيئاً، ومن ناحية ثانية، بدأ يأخذ في الظهور ترتيب جديد للمكانات الاجتماعية، لا يقوم على اساس الملكية، ولكنه يتخذ من التعليم ونتائج الجهود الشخصية والصفات التي يتمتع بها الناس، الاساس والمعيار الذي يستند اليه، وفي ناحية ثالثة، ادت سهولة انتقال الافراد من طبقة الى اخرى، حدوث تقارب وتناسب كبيرين بين الترتيب الذي يأخذه الافراد وفقاً لمراكزهم الاجتماعية، وبين الترتيب الذي يتعين ان يظفروا به وفقاً لما يتمتعون به من قدرات وكفايات طبيعية. اضافة الى ما تقدم فان:

أ - انتاج المجتمعات الصناعية في الوقت الحاضر قد ازداد عما كان عليه من قبل، مما ادى الى تحسن في المستوى المعاشي (الاقتصادي والاجتماعي) للمجتمع.

ب - حصل تغيير في توزيع الدخل القومي.

جـ - ازدادت الخدمات والضمانات الاجتماعية نتيجة زيادة الدخل القومي.

د - اعتقد ماركس بان الطبقة البروليتارية سوف تلزم زمام الحكم وتسيطر على المجتمع الرأسمالي وتزيل النظام الطبقي. الا ان بوتومور يرد على ذلك، ان اهم العوامل التي تهيء ذلك هو تمركز رؤوس الأموال في ايدي قلة من الرأسماليين، يستمر عددهم في التناقص، وتحول البروليتارية - بسبب تقدم الآلات - الى جيش متماثل

ومتجانس من العمال غير المهرة، وزيادة بؤس وشقاء افرادها، واختفاء الطبقة المتوسطة وزوالها من الوجود، بسبب تدهور احوال اعضائها، واضطرارهم الى الانخراط في سلك البروليتارية، وكل هذا الذي توقع ماركس حدوثه لم تسمح الظروف بتحقيقه في اي بلد من البلدان الصناعية المتقدمة.

٩ - لم تحظ الطبقة الوسطى باهتمام محترم من قبل فكر ماركس الصراعي، بينما بالغ من اهمية الصراع البرجوازي - البروليتاري، على الرغم من ظهور طبقة متوسطة جديدة تضم العمال الذين يعملون في المكاتب، وصغار ارباب المهن الحرة، حيث اعتبرهم ماركس عمالاً يعيشون على بيع عملهم، والواقع ان هؤلاء لا يملكون وعياً طبقياً يربطهم بالعمال، وكل همهم هو ان يعملوا على الاحتفاظ بمركزهم الإجتماعي ازاء نظرائهم، ان لم يعملوا على التفوق عليهم.

١٠ - توقع ماركس بان الطبقة العاملة سوف تصبح متناسقة في تدرجها المهني والحرفي وخالية من التفاوتات المهنية والاقتصادية بينما اصبحت الطبقة العمالية في الوقت الحاضر تتصف بمستويات مهنية متباينة في مهاراتها وقابلياتها وتخصصاتها المهنية والحرفية. اضافة الى ذلك، عدم تشابه طبقات العمال في كثير من البلاد الصناعية وبين البروليتارية التي حددها ماركس، فطبقة العمال في الوقت الحاضر، ليست في معظم الأحوال متجانسة، كما انها لا تشعر بوعي طبقي، او تميل الى اشعال نار الثورة، وقد ادى الارتفاع في مستوى عيش افرادهم وتحسن فرص التعليم المتاحة لهم الى جعل منوال حياتهم يتزايد شبها من منوال حياة افراد الطبقات المتوسطة.

١١ - اعطى ماركس اهمية بسيطة للصراع العالمي (بين المعسكر

الرأسمالي والاشتراكي) وغالى في ابراز الصراع الطبقي داخل الأمة الواحدة.

١٢ - فشل ماركس في ربط العامل الاقتصادي بالعامل السياسي عند دراسته لأسباب الصراع.

١٣ - اهمل ماركس في فكره الصراعي علاقة الفرد بالمجتمع المحلي الذي يتفاعل معه في حياته اليومية، والذي قد يعكس حضارة اقلية معينة او عنصر معين او مهنته معينة.

١٤ - اهمل فكر ماركس الصراعي، صراع الأمم عبر التاريخ[٢٢].

الى هنا ينتهي نقد بوتومور لفكر ماركس الصراعي، ننتقل الى النقد الأخير وهو ان الماركسية قد اخطأت في اعطاء اهمية كبيرة للصراع الطبقي، ويبدو ان ماركس لجأ الى ذلك تحت تأثير الظروف العصبية للعمل والعمال في الاربعينيات ابان القرن الماضي، التي كان يطلق عليها في انكلترا مثلا «الاربعينيات الجائعة» وقد صور ماركس الصراع الطبقي مثل هذه التصويرات يتأثر كذلك في افلاطون الذي حاول ان يرسم التطوّر في الدولة المثالية وحتى الديكتاتورية في ظل الصراع الثنائي بين طبقة مالكة واخرى محرومة. واذا صدق هذا على مجتمع ما في عهد من العهود، فلن يكون قاعدة تصدق في جميع التجمعات البشرية المختلفة في تطورها عبر ظروف الزمان والمكان، وحتى المجتمعات الحديثة فانها لا تنقسم الى هذا الانقسام النوعي الجامد بين رأسمالي وعمالي، فبين الرأسماليين انفسهم والعمال انفسهم تنوعات وتميزات عديدة وان تنبؤ ماركس بان الثورة البروليتارية اول ما تحدث في بلد متقدمة صناعياً مثل المانيا او انكلترا لم يصدق، وانما حدثت في روسيا القيصرية[٢٣].

وعلينا في الخطوة التالية ان نمط اللثام عن منطلقات هذه الانتقادات الموجهة الى فكر ماركس الصراعي، التي نستطيع ان نصفها

الى ثلاثة منطلقات، الأول، منطلق ملز الاشتراكي الذي نقد الصراع الطبقي مبيناً عدم حدوثه في المجتمعات الاشتراكية، وحبذ لو توسع مـاركس في تصويره للصراعـات الأوسع افقـاً وإطـارا، وهو صراع المعسكرات (الرأسمالية والاشتراكية). ولم يؤمن من هذا المنطلق بتوقف تغيير المجتمع بعد انتهاء عملية الصراع الطبقي، لايمانهباستمراريةتغيير المجتمعات. فالمجتمعات الاشتراكية الخالية من الصراعات الطبقية لا تتوقف عن عملية التغيير، بل تستمر في تغييراتها الأخرى في المجال التعليمي، والصحي، والتكنولوجي، والحضاري، وغيرها فانتهاء الصراع الطبقي في هذه المجتمعات لا يمنع الثورة الثقافية أو ثورة على الأمية، اوالثورة الصحية او التكنولوجية أو غيرها، وهذه الثورات والتغيرات تأتي عن طريق الصفوة المختارة (اي القادة الحزبيين والمفكرين والعلماء) والادبـاء والكوادر التنظيميـة المتقـدمـة) أو عن طريـق الاحتكـاك الحضـاري، اي احتكـاك المجتمعـات الاشتراكيـة بعضهـا مـع البعـض واستعارة الخبرات في تطبيق النظم الاشتراكية، أو عن طريق التطور التكنولوجي في هـذا المنطلـق انطلـق ملز في نقـده لفكر مـاركس الصراعي، فهو مفكر صراعي، لكنه ليس بالمفهوم الماركسي.

المنطلـق الثـاني، هو البنـائي، الـذي انطلـق منـه كـل من ملز وفاندربرك وبوتومور، الذين اكدوا على ربط الصراع الطبقي بجميع مكونات البناء الاجتماعي التي اهملها ماركس.

اما المنطلق الثالث، فهو التطوري الذي انطلق منه بوتومور الذي يستخدم تطورات المجتمع الأخيرة لتفنيد اراء وتوقعات ماركس المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للطبقات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي ابان القرن التاسع عشر، وعدم ملاءمتها في القرن العشرين للوضع الاجتماعي والاقتصادي الطبقي.

ومما تجدر الاشارة اليه في معرض حديثنا، ان فكر ماركس الصراعي، كان عاكساً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت

تعيشها الطبقة العمالية تحت نظام رأسمالي تعسفي في القرن التاسع عشر بينما ظهرت هذه الانتقادات في القرن العشرين الذي حدثت فيه تطورات اجتماعية واقتصادية رافقت الطبقة العاملة في الدفاع عن حقوقها من خلال نقاباتها واحزابها وزيادة وعيها الطبقي والثقافي واوضاعها الصحية والثقافية المتحسنة. لكن هذا لا يعني زوال النظام الرأسمالي من الوجود بسبب هذه التحسينات، وان الطبقة العاملة نست او تناست مصالحها الاقتصادية المسلوبة من قبل مالكي وسائل الانتاج فلا تزال علائق الانتاج ثابتة بينما تطورت قوى الانتاج بشكل كبير، وهذا ما أكد على وجوده ماركس في المجتمعات الرأسمالية مما ابقى الصراعات الطبقية سائدة، لكنها ليست بنفس الحدة التي وصفها ماركس.

ولعلنا نستطيع ان نضيف الى ما تقدم، ان الظواهر التي دفعت المفكرين الاجتماعيين الى توجيه سهام نقدهم الى فكر ماركس الصراعي، هو ظهور مجتمعات لا طبقية - اشتراكية - وصراعات اوسع اطاراً وافقاً من الصراعات الطبقية، وهو صراع المعسكر الرأسمالي والاشتراكي، صراع الأمم وسيطرة الدولة الاستعمارية على الدول الصغيرة، هذه الصراعات الجديدة التي اهتم بها المفكرون الصراعيون المحدثون اكثر من صراع الطبقات، لأنها تهم مصير امم ومجتمعات اوسع واخطر من صراع الطبقات. مع هذا، فلم يؤد ذلك الى اهمال الصراع الطبقي من الفكر الصراعي.

انما اراد المفكرون الصراعيون المحدثون، التقدم خطوات اكثر مما تقدم بها ماركس، وهي من الصراعات الطبقية الى الاممية والمعسكرية والايديولوجية. وهذا تقدم وتحسن في الفكر الصراعي، وعدم جموده أو ثباته. في الواقع ان هذا يمثل تفاعلهم - المفكرين المحدثين - مع الأحداث الاجتماعية المعاصرة دون التقوقع في احداث القرن التاسع عشر.

ولا يغرب عن بالنا، تقدم الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع هذا، ادى الى ظهور العديد من المفكرين الصراعيين الذين اعطوا ابعاداً للفكر الصراعي الماركسي، فربطوا الصراعات بمكونات البناء الاجتماعي (النظم السياسية والاقتصادية والاسرية والحضارية والدينية) الحديثة، وتأثيرها على الصراعات الاجتماعية الاخرى، سواء كانت طبقية او فكرية او دينية، او حضارية، وعدم الاكتفاء بالصراعات الطبقية.

زد على ذلك حاول هؤلاء العلماء ابراز الجانب النفسي في هذه الصراعات واعطائها اهمية واضحة في دفع الناس في اقامة علائق اجتماعية، او عكس ذلك، وخاصة في مجتمعات تسودها التغييرات الاجتماعية السريعة التي تخلق مشاكل نفسية واجتماعية وحضارية عديدة.

وعلينا أن نوضح في هذا المضمار، الى ان تصوير ماركس الدقيق للصراعات الطبقية في المجتمع الرأسمالي في القرن التاسع عشر، ودفاعه الانساني عن حقوق العمال المسلوبة، وعرض احوالهم الاقتصادية والاجتماعية في وقت لم يكن لهم نصيراً او من يدافع عنهم ويقف الى جانبهم في وقت وصلت الرأسمالية الى أوج قوتها، ما هي الا تصوير وتفسير موضوعي وعلمي وانساني، لكن بنفس الوقت لا يمكن ان نأخذ افكاره كمسلمات دون نقاش أو حوار، ونستخدمها كحقائق تنطبق على الوضع الاجتماعي لكافة المجتمعات الانسانية، دون الرجوع الى نوع وطبيعة البناء الاجتماعي الذي يسود تلك المجتمعات. فمثلا، لم يأخذ ماركس بعين الاعتبار الحس القومي والديني والقيمي واثره في احداث الصراعات في مجتمعات غير صناعية، بينما اقتصر على الصراعات الطبقية في مجتمعات صناعية رأسمالية، وهذا افتقار نظري لا يمكن تعميمه كقاعدة نظرية عامة وشاملة على جميع المجتمعات الانسانية، وفي جميع الفترات الزمنية، ولم تُغطّ احتمالاته الصراعات الاجتماعية - غير الطبقية - في مجتمعات لا طبقية، وتحسن احوال الطبقة العاملة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الرأسمالي مما يقلل من احداث واشعال

نار الثورة ضد الطبقة البرجوازية، واقتصار تدرجه الاجتماعي على العامل الاقتصادي دون الالتفاته الى الانجاز والتخصص المهني في تحديد هذا التدرج، واعتبار الكتاب والعلماء والمهندسين والاطباء جزءاً من الطبقة العاملة... منطلقاً في تقسيمه هذا الى الدخل وعدم امتلاكهم لوسائل الانتاج.. متناسيا - ماركس - انهم لا يشاطرون العمال في وعيهم الطبقي، وهذا ينفي وضعهم مع ابناء الطبقة العاملة، جميع هذه الملاحظات لم يغطها فكر ماركس الصراعي ويعطيها اهمية عندما صاغ نظريته.

وما يلفت نظرنا من ناحية اخرى ان الصراعات الاجتماعية المتأتية عن طريق الصراع الطبقي تتوقف بعدما تلزم الطبقة البروليتاريا بقيادة المجتمع وازالة الطبقة البرجوازية في المجتمع الرأسمالي... لكن هذا التنبؤ لم يتحقق الا في روسيا القيصرية... ولما كان ملز ممثلاً للفكر الصراعي فانه استخدم فكر ماركس الصراعي وطبقّه على المجتمعات الاشتراكية فلم يجد توقف التغييرات الاجتماعية بعد انتهاء عملية الصراع الطبقي، بل تستمر لكنها بشكل جزئي وليس جذري.

اما نقد فاندنبرك فقد حاول من خلاله توسيع النظرة الدايلكتيكية عند ماركس من ثنائية الى اكثر من ذلك، دون اختصارها على شيئين نقيضين، بينما الشيء يولد نقائض عديدة ومركبات واسعة، واستند فاندنبرك من نقده هذا التوسيع مفهوم المصالح واشتمالها على اكثر من العامل الاقتصادي، كالسياسي والانساني والحضاري والمهني والعنصري وغير ذلك. اما نقد بوتومور فقد حاول ان يناقش ماركس من خلال منطلقات عصرية حدثت في القرن العشرين، واهماله للصراعات القومية والاممية التي كانت سائدة في عصره، واختصار مفاهيمه للتحديات الدقيقة كالشعور الطبقي ومصادر الصراع.

لكن الشيء الذي نستطيع ان ننقد به ملز وفاندبرك وبوتومور هو انهم انطلقوا من ثلاث زوايا مختلفة لنقد فكر ماركس الذي وصف

ظاهرة **الصراع** الطبقي في مجتمع رأسمالي في القرن التاسع عشر، حيث **قاس ملز فكر** ماركس الصراعي مع طبيعة المجتمعات الاشتراكية التي لم **يتطرق اليها فكر** ماركس وهذا لا يمكن الأخذ به في هذا المجال. اما **نقد فاندبرك فانه** انطلق من زوايا بنائية، وهي على نقيض الفكر **الصراعي، اما** بوتومور فقد استخدم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع الصناعي الرأسمالي الحديث في القرن العشرين اداةً في نقده لواقع الطبقات الاجتماعية في القرن التاسع عشر في المجتمعات الرأسمالية، وهذا مخالف للأسس النقدية في منهج علم الاجتماع.

اضافة الى ذلك فانهم حاولوا تطبيق فكر ماركس الصراعي المتعلق بالصراع الطبقي في مجتمعات متباينة وفترات زمنية مختلفة مستهدفين برهنة أو عدم برهنة افكار ماركس الصراعية، مما اوصلهم هذان الهدفان الى عدم تعميم فكر ماركس الصراعي على كافة المجتمعات الانسانية وفي مختلف الفترات الزمنية.

وفضلاً عما تقدم، فان نقد هؤلاء العلماء (ملز، فاندنبرك وبوتومور) جاء من خلال تطبيقهم فكر ماركس الصراعي على الصراعات القريبة المدى (جماعات صغيرة، انساق اجتماعية) وصراعات كونية، قومية امية (بعيدة المدى) في حين كانت دراسة ماركس حول الطبقات التي تأخذ مكانا وسطا بين هذين المدارين، وهذا خطأ آخر وقع فيه هؤلاء العلماء الثلاثة، حيث كان من الأجدر بهم ان يستخدموا ظاهرة الصراع الطبقي في مجتمعات رأسمالية معاصرة ومقارنتها مع وضع الطبقات الاجتماعية في القرن التاسع عشر على ضوء دراسة ماركس لها، والتوصل الى نتائج اكثر دقة وذات صفة علمية واضحة والانطلاق من قواعد نقدية ذات محور واحد وليس من محاور مختلفة ومتباينة، الذي يسبب هذا التباين، اختلافاً في النقد وعدم رصانته والاعتماد عليه.

ب - نقد الفكر الصراعي عند زمل

والآن ننتقل لنقد فكر زمل الصراعي الذي استخدم مفهوماً حيوانياً في تفسير الصراع الاجتماعي في المجتمع الانساني، وهو الغريزة، وهذا يعني، ان الدافع الحيواني لا يولد الا سلوكاً حيوانياً، واستنادا الى هذا الاستنتاج، فان الصراع ظاهرة حيوانية، على ضوء تصوير زمل، وهذا مخالف لما جاء به عندما ركز على الوظائف الايجابية الاجتماعية. اي ان الصراع الغريزي لا يولد الا الدمار والخراب وليس لديه ايجابيات.

والنقد الآخر الذي نستطيع ان نوجهه الى فكر زمل الصراعي هو انه اهمل القدرات العقلية وتراث الانسان الفكري في توجيهه وتغير سلوكه الغريزي. حيث لم نجد جماعة اجتماعية في المجتمع الانساني اغفلت أو اهملت تراثها الفكري وقابليتها العقلية في صياغة اهداف تجمعها واسباب تنظيمها، ولم يكن هناك تجمع بشري قائم على الغريزة. واذا كانت غريزة العداء هي السبب في الصراع الاجتماعي،فهناك اذن غريزة اخرى مضادة، تعمل على تجمع افراد المجتمع وهي غريزة التجمع والتعاون، وهنا يفترض زمل، ان العلائق الانسانية قائمة على الغرائز المتناقضة، ولا وجود للعقل او الارث الفكري وحاجة الانسان الى التعاون والتعايش في الوجود، وهذا تفسير فطري وسطحي لظاهرة الصراع الاجتماعي.

ولو حاولنا ان نرى تفسير زمل للعلائق الغريزية في التجمعات الاجتماعية في الوقت الحاضر فاننا لا نجد مثل هذه التجمعات على الاطلاق، فالتنظيمات الرسمية مثلا لم تقم على العلائق الغريزية بل على اهداف رشيدة وعقلية واضحة تخدم افكار ومصالح وحاجات الانسان الاجتماعية وليست الغريزية. وماذا يفسر زمل الصراعات الطبقية والعنصرية والأهمية والايديولوجية، هل هي غريزية ايضاً؟ اين التباين الاقتصادي والايديولوجي؟ وهل يمكن للمجتمع الانساني ان يتغير بسبب

العداءات الفردية المنصبة على دافع غريزة العداء والمحبة.

في الواقع ان غريزة العداء متباينة ومختلفة باختلاف الافراد، فكيف اذن يجتمع هؤلاء ويشكلون ظاهرة اجتماعية عدائية صراعية ذات موقف عدائي واحد في الدرجة والنوع؟ وكيف يصبح للصراع معطيات اجتماعية ايجابية، اذا كان مصدره الغريزة؟ قد تكون له معطيات ايجابية فردية، فالتعبير عن الكبت او الحسد او الغيرة والتوتر النفسي.

واذا كانت احدى فوائد الصراعات الاجتماعية الايجابية الاتحاد والائتلاف بين الجماعات المتأثرة بالعملية الصراعية، فان هذا الائتلاف يكون مؤقتاً وليس دائماً، اي يرتبط بمدة صراع الاطراف المتنازعة، وهذه فائدة اجتماعية مؤقتة وليست ثابتة، اضافة الى كون هذه الفائدة قليلة، فيما اذا قارناها مع سلبيات الصراع من الدمار والخراب والتفكك وازالة عناصر بشرية من الوجود.

ولا يغرب عن بالنا، ان نعتبر الصراع الاجتماعي بانٍ في كل الأحوال. فهو قد يكون ذلك بالنسبة الى الجماعة المنتصرة في عملية الصراع، ومخربة في زاوية نظر الجماعة التي خسرت وغلب عليها والتي تضررت مادياً ومعنوياً من هذه العملية الصراعية، فهي عملية بانية ومخربة بنفس الوقت، وليس كما اعتبرها زمل بانية فقط.

وحتى ظاهرة التضامن الاجتماعي الداخلي للجماعة المنتصرة، يكون مؤقتاً اي مرتبطاً مع فترة الصراع، وبعدها بقليل تنشب الخلافات والانقسامات الداخلية بسبب المصالح او الطموحات الخاصة، التي تعتبر احدى تأثيرات عملية الصراع.

ان صراع الجماعات الصغيرة التي تكلم عنها زمل تكون مؤقتة وغير موروثة في جميع الأحوال، داخل البناء الاجتماعي العام، ويمكن تذويبه من خلال اختلاف انساقه، ولما كان مصدر الصراع غريزي وهي صفة

حيوانية كما ذكرنا آنفاً، فان الطبيعة البشرية تعمل بشكل مستمر على تأنيسها وتنشئتها اجتماعياً مما تجعل منه انسانا اجتماعياً (له عقل وتفكير ومنطق وميراث اجتماعي) وليس حيواناً اجتماعياً مسخرا ومسيراً من قبل غرائزه الموروثة.

زد على ذلك كيف يمكن للباحث العلمي ان يخضع الغريزة الى الدراسة العلمية، التجريبية ويثبت برهانها في تسبيب الصراعات الاجتماعية؟.

اخيراً، اقتصر فكر زمل الصراعي على صراع الجماعات الاجتماعية وصراع الافراد، واهمل الصراعات الطبقية والتنظيمية، وصراعات المجتمع الخارجية.

جـ - نقد الفكر الصراعي عند دارندورف

بعدها ننتقل الى فكر دارندورف الصراعي من خلال كتابات بعض المفكرين البنائين المحدثين. نبدءها بجانثن ترنر، الذي قال: «كانت دراسة دارندورف للصراع الاجتماعي مستقاة من دراسته لتنظيمات اجتماعية صناعية كبيرة ومعقدة التركيب وذات تباين في ادوارها الوظيفية للمؤسسات التعاونية والالزامية، ولم يذكر لنا لماذا، وكيف، تحصل مثل هذه الصراعات داخل البناء التنظيمي، فقد يكون هناك تنافس بين اعضاء التنظيم، وهذا لا يمثل الصراع الاجتماعي، بقدر تمثيله لنزاع اصحاب المواقع التنظيمية[٢٤].

اضافة الى ذلك، اهتم دارندورف بالسلطة والنفوذ والخنوع، كمصادر للصراع، واهمل المصادر الاخرى (كالسياسية والاقتصادية، والعنصرية، والقومية، والوطنية، والايدولوجيا،) كما انه لم يحدد بالضبط مفاهيم مصادر الصراع عنده، مما ادى الى وقوعه في مطبات فكرية، حيث استخدمها في فكره بشكل كيفي غير منظم، اضافة الى اشتمالها على مضامين واسعة غير محدودة، مما لم ت 'عده على استخدامها

كعوامل مؤثرة على عملية التغيير الاجتماعي[٢٥].

اما بيرسي كوهن، فقد نقد دارندورف عندما ربط الصراع وجعل منه مصدراً اساسياً للتغيير الاجتماعي، حيث قال ما يلي:

١ - ان الصراع وحده، لا يؤدي بالضرورة الى تغيير البناء الاجتماعي، انما التغيرات البنائية تسبب الصراع.

٢ - واذا حدث وان عمل الصراع الاجتماعي على احداث تغييرات اجتماعية فليس جميع انواع الصراعات تؤدي الى التغيير الاجتماعي.

٣ - وفي بعض الحالات، يكون الصراع احد معوقات التغيرات الاجتماعية.

٤ - واذا حدث التغيير الاجتماعي بسبب الصراع فيجب ذكر اين ومتى حصل الصراع[٢٦].

اما الفن باسكوف، فقد نقد دارندورف بكلامه الآتي «ان لكل تنظيم اجتماعي انواع مختلفة من السلطة تفرضها ظروف بنائه الاجتماعي وتقوده الى صياغة وتحديد انواع خاصة من المواقع القيادية والسلطوية والمقودة والخانعة وبكل نوع من هذه المواقع مصالح خاصة بها، وغالبا ما تكون متنوعة ومتباينة، التي بدورها تؤدي الى نشوء الصراعات وتحديد انواعها.. ومن هذا المنطلق... لا يمكن الأخذ بنتائج دراسة دارندورف وتعميمها على كافة انواع الصراعات وكافة انواع التنظيمات الاجتماعية[٢٧].

بنيوي آخر نقد دارندورف وهوبيتر ونكرت الذي قال «يظهر الصراع عند دارندورف من خلال علائق الأدوار التنظيمية المشروعة، وهذا يدفعنا لطرح السؤال، كيف يمكن لهذه الادوار التنظيمية المشروعة التي تعمل على تكامل وتناسج مواقع التنظيم الاجتماعي وعلى تصارعها وتنازعها بوقت واحد؟ واضاف ونكرت ايضا، ان دارندورف

اعتبر رغبات الافراد وعواطفهم مصادر للصراع من خلال دراسته للأدوار والمواقع التنظيمية، اذن هناك تصارع بين الرغبات الشخصية وشروط ومستلزمات الادوار الاجتماعية داخل التنظيمات الاجتماعية الرسمية[٢٨].

ونستطيع ان نضيف الى ما تقدم، هو وضع دارندورف موقعين اساسيين في بناء التنظيم الاجتماعي، وهي مواقع قيادية ومقودة، وصوّر الصراعات الاجتماعية من بين هذين الموقعين، واهمل اهداف التنظيم ودرجة فاعليتها في قيادته لتحقيقها، وسياسته الخارجية، وماله من قوة في تحريك التنظيم نحو محاور بعيدة عن التمركز المحوري وعلاقته بالتنظيمات الأخرى، ومدى نجاح التنظيم في كسب اعضاء جدد له. جميع هذه العوامل، التي اهملها دارندورف، لها اثر كبير في ابعاد هذين الموقعين من التصارع والتنازع.

اضافة الى ذلك اهمل دارندورف الصراعات الخارجية، اي الصراعات التي تحدث بين التنظيمات الاجتماعية، وركز على الصراعات الضمنية داخل التنظيم الواحد، ومدى اثر هذه الصراعات الضمنية في تحديد شدة وحدة الصراعات الخارجية. واهمل أيضاً الصراعات الطبقية والقومية والعنصرية وغيرها التي تحدث داخل المجتمع الرأسمالي الصناعي التي كانت دراسته منصبة عليه.

د - نقد الفكر الصراعي عند لويس كوسر.

اخيراً، نأتي الى نقد فكر لويس كوسر من خلال كتابات جانثان ترنر وهي كما يلي:

١ - وضح كوسر فقط الجوانب الايجابية للصراع الاجتماعي التي تؤدي الى التضامن الداخلي للجماعة المتصارعة، وائتلاف الجماعات الاخرى المتأثرة بعملية الصراع، بينما اخفى الجوانب السلبية للصراع، كإزالة احدى الجماعات المتصارعة من البناء الاجتماعي،

زعزعة العلائق الاجتماعية عند الجماعة المشتركة في عملية الصراع، الخسارة المادية التي تكبدتها الجماعة المنتصرة، ارباك استقرار وتضامن عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع العام، ارباك وظائف النظم الاجتماعية.

٢ - لم تكن الظروف الاجتماعية التي تؤثر على حدة الصراع واضحة ومفهومة، حيث ارجعها فقط الى العلائق الاجتماعية السائدة بين اعضاء الجماعة المتصارعة والى نوع البناء الاجتماعي الذي تحمله الجماعات المتصارعة، واهمل المؤثرات الخارجية عن كيان الجماعة المتصارعة كعلاقتها السلبية والايجابية مع الجماعات الاخرى، وتعرض اهدافها للتصدع من قبل جماعات اخرى او عوامل تهم مصير الأمة او الوطن من قبل الاعداء الخارجية، جميع هذه اللاحظات، لم يوضحها او يفسرها كوسر، بل اكتفى بتفسير الحالات الذاتية المتعلقة بأعضاء وكيان الجماعة الواحدة، التي تفتقر الى توضيحات علمية ومنطقية، وبحاجة الى ادلة وبراهين اجتماعية.

٣ - اعتبر كوسر غياب النظام العادل لتوزيع المصادر النادرة (السلطة، النفوذ، الاعتبار الاجتماعي) هو مصدر الصراع الأول، ولم يذكر الأسباب الاخرى المسببة للصراع. اي انه ركز على وعي اعضاء الجماعة بحرمانها وسلبها حقوقها المتعلقة بالسلطة والنفوذ والاعتبار الاجتماعي، وشدة الضغوط الممارسة عليها، وانعدام قنوات خاصة بتصريف هذه المعاناة، واهمل المصادر الاخرى للصراع، كعدم تحقيق وجودها في البنيان الاجتماعي، وعدم تمثيلهم سياسياً في النظام السياسي، وعدم توزيع المصادر الاقتصادية بشكل متكافىء على اعضاء المجتمع.

٤ - اهمل كوسر درجة واقعية الصراع، ومدى علاقته بمصلحة الفرد الذاتية، عندما درس شدة الصراع. اي اهمل ربط وجدان

وعاطفة الفرد بشدة الصراع، لاسيما وانه اكد على اهميتها في احداث الصراع.

٥ - المفاهيم الجديدة التي قدمها كوسر، كسب الصراع، شدته مدته، مهمة جداً في العملية الصراعية، لكنها عالجت وتعاملت مع جانب واحد للفكر الصراعي، وهو الجانب الايجابي، ولم يستخدمها في الصراع السلبي، اي تأثير شدة ومدة الصراع على الخسائر المادية والمعنوية للاطراف المتصارعة، واثرها ايضا على استقرار وتضامن نظم البناء الاجتماعي، لذلك اقترح ترنر، بتقديم ملحق خاص بابراز الجوانب السلبية للصراع من خلال مفاهيمه الجديدة لكي تعطي صورة متكاملة الجوانب[٢٩].

الى هنا انتهى نقد الفكر الصراعي الذي كشف عن ثغرات وفجوات هذا الفكر وعن تطرفه في نظرته للمجتمع الانساني.

تعقيب وتقيم

اتجهت بعض الدراسات الاجتماعية الى التأكيد على احد اوجه الطبيعة البشرية في حياة المجتمع الانساني، وهي صفة الصراع والنزاع بين الوحدات الاجتماعية (افراد، جماعات، تنظيمات، طبقات، معسكرات) ولما كانت هذه الوحدات، تختلف في حجومها وظروفها البيئية والبنيوية، فقد تنوعت واختلفت دراساته، وفي نظرنا، ان هذا النوع، صحي وتطوري للفكر نفسه، وليس مفككاً او معوقاً له. ولو استعرضنا صور المفكرين الصراعيين، لوجدناها اتخذت الأشكال التالية:

صراع الافراد الذي صوره زمل، وصراع الجماعات الاجتماعية الصغيرة التي صورها كل من زمل وكوسر، وصراع المواقع التنظيمية في المجتمعات الرأسمالية التي صورها دارندورف وصراع القبائل والعشائر التي صورها ابن خلدون وصراع الطبقات الاجتماعية التي صورها ماركس، وصراع المعسكرات والأمم كما شاهدناه في نقد ملز لماركس جميع هذه

الصور عرضت حالات الصراع فانها على الرغم من اختلاف انطلاقاتها وطريقة تصويرها لحالات الصراع فانها التقت بنقطة واحدة وهي وجود ظاهرة الصراع في المجتمع الانساني.

لاحظنا أيضاً، اتخاذ المفكرين الصراعيين عدة وحدات اجتماعية مختلفة في تحليل ظاهرة الصراع الاجتماعي وهذا ليس شيء مضر في الدراسات الاجتماعية، بل هي مكملة الواحدة للاخرى، من اجل اثراء الفكر الصراعي بوحدات متنوعة، دون الوقوف على وحدة تحليلية واحدة والتركيز عليها واهمال الوحدات الاجتماعية الأخرى.

اضافة الى ذلك، فان المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي يسود مجتمع الدراسة، له اثر كبير في تحديد الوحدة الاجتماعية في دراسة ظاهرة الصراع. فمثلاً، عند كارل ماركس استخدم الطبقة الاجتماعية في النظام الرأسمالي، واستخدم ابن خلدون العشيرة والقبيلة في المجتمع البدوي في القرن الثالث عشر ميلادي لدراسة الصراع ودرس دارندورف المواقع التنظيمية في المجتمعات الصناعية الرأسمالية لدراسة الصراع في المجتمع الغربي لألمانيا.... وهكذا.

اما طريقة نقد هذا الفكر فقد جاءت في ثلاث زوايا مختلفة هي.. انطلق بعض الكتّاب الصراعيين امثال ملز وبوتومور ينقد الفكر الصراعي من اجل تطويره، وامكانية تطبيقه في مجالات ومجتمعات اخرى، وفترات زمنية مختلفة من اجل برهنة صحة هذه الظاهرة وتعميمها على كافة انواع المجتمعات الانسانية، وبنفس الوقت تشذيبها من الشوائب وملء ثغراتها الفكرية والفات نظرها الى ما اهملته في دراستها.

النوع الثاني من النقد، فقد جاء من الوجه المضاد للفكر الصراعي، وهو الوجه البنائي الذي لا يأخذ بظاهرة الصراع ويعتبرها حالة مرضّية

يجب اقصائها وشاذة يجب علاجها مثل جانثان ترنر، بيرس كوهن، الفان باسكوف، بيتر ونكرت، حيث انطلقوا من قاعدة تضامن وتناسج الانساق والانظمة الاجتماعية وعدم الاخلال بها بواسطة الصراع، لذلك جاءت انتقاداتهم من خلال دفاعهم عن الفكر البنيوي الذي يمثل نظرتهم، كقول بيرسي كوهن بان الصراع لا يؤدي في جميع الحالات الى التغيير الاجتماعي، لأن البنيوية الوظيفية لا ترى التغير الاجتماعي قائماً على الصراع، بل على التضامن والتكامل، ورفض كل من باسكوف وبيتر ونكرت بتعميم دراسة الصراع على كافة عناصر البناء الاجتماعي العام.

اما الزاوية الاخيرة التي انطلقت منها، هي انتقادات مؤلف هذا الكتاب لبعض التناقضات التي ظهرت في الفكر الصراعي، وصعوبة تعميم نتائج دراسته على كافة الظواهر الصراعي وتفنيد اراء بعض الصراعيين من خلال واقع الظاهرة الصراعية في مجتمع دراستهم، كنقده لفكر زمل وكوسر ودارندورف وماركس.

اخيرا، فالصراع يعني تضاد وتصادم مصالح وحاجات الوحدات الاجتماعية والذاتية والموضوعية، التي تخضع لمؤثرات بنائية وسياسية واقتصادية، تعمل بدورها على تحديد نوع ودرجة واتساع وشدة الصراع داخل المجتمع وخارجه.

مصطلحات الفصل

١ - مضاد الشيء	1 - Antitheses
٢ - صِراع الجماعات البيني	2 - Between groups conflict
٣ - الفكر الصراعي	3 - Conflict thought
٤ - صراع غير واقعي	4 - Non-Realistic Conlict
٥ - مرضي ، غير طبيعي	5 - Pathology
٦ - الشيء	6 - Thesis
٧ - الصراع الواقعي	7 - Realistic conflict
٨ - مركب الاشياء	8 - Synthese
٩ - المدينة الفاضلة او مكان التخيلي للسعادة البشرية	9 - Utopia
١٠- صراع الجماعة الضمني	10- Withen group coflict

اعلام الفصل

1 – Alvin Baskoff	الفن باسكوف
2 – C. Wright Mills	رايت ملز
3 – Erich From	ايريك فروم
4 – George Simmel	جورج زمل
5 – Jonathan Turner	جانتان ترنر
6 – Lewis Coser	لويس كوسر
7 – Percy Cohen	بيرسي كوهن
8 – Thomas Bottomor	توماس بوتومور
9 – Peter Weingart	بينز ونكرت
10– Vanden Berghe	فاند نبرك

الهوامش

(١) بوتول جاستون، ١٩٦٤ «تاريخ علم الاجتماع» ترجمة محمد عاطف غيث وعباس الشربيني، الدار القومية للطباعة والنشر، ص١٤٠.

(٢) تاريخ العلامة ابن خلدون، ١٩٦١ «المجلد الأول» الطبعة الثانية، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني - بيروت ص٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) الجابري محمد عابد، ١٩٧١ «العصبية والدولة» دار الثقافة، الدار البيضاء ص٢٦٢.

(٤) المصدر السابق ص: ٢٦٣.

(5) From Erich 1961 «Marx» concept of man «Frederic» Unger publishing NewYork P 3.

(٦) نصر محمد عبد، ١٩٧٣، «في النظريات والنظم السياسية» دار النهضة العربية، بيروت ص٢٢.

(7) Coser Lewis A, 1971 Masters of sociological thought" Harcourt Brace Javanovich, inc, NewYork P.P 148-185.

(8) Martindale Don, 1969«The Nature and types of sociological theory» Noughton Mifflin co, Boston, P 237.

(9) Turner Janathan H 1970 «The Structure of sociological theory» the dorcy press III; P.P 84-90.

(10) Dahrendor F Ralf, 1967, «out of Utopia» system, change and conflict (eds.) Demerath M. J III and et al, free press NewYork P 466.

(11) Dahrendor F Ralf, 1969, «Taward» theory of Social conflict «Sociological theory» (ed.) Watter L. Wallace, Aldine Publishing co, Chicago P,P 213, ·225.

(12) Turner Janathan 1974, P 108.

(13) Ibid 108; 109.

(14) Ibid P 109.

(15) Ibid P, 116.

(16) OMAR MAAN K, 1976 «The impact of University experience on changing Social valyes and Pattrens of sex Voles among Iragi Students in Iraqi, Unpublished dissertation, wayne State University Michigan U.S.A P,P 36-37.

(١٧) نصر محمد عبد، ص٢٦١.

(١٨) غارودي روجيه، ١٩٧٠ «كارل ماركس» ترجمة جورج طرابيش، منشورات دار الادب ص٨١.

(19) Anderson Charles and etal 1978, «Taward Anew Sociology» Third Edition, the Dorsy press III, P. 98.

(20) Mills Wright c, 1959, «the Marxiste» claes and class conflict in industrial society (ed.) ralf Dahrendorf, stanford, University Press calif PP 36-71.

(21) Vanden Berghe, 1969, Dialectic and Funetionalism Sociological theory (ed.) Walter L. Wallce, Aldine Publishing co, Chicago PP 202-210.

(22) Bottomore thomas, B, 1959, «Modern society» Panthean Books, NewYork PP 3-30.

(٢٣) نصر محمد عبد ص٢٦٩

(24) Turne Jonathan P, 94.

(25) Ibid P; 102.

(26) Cohen Percy, 1968, «Modern Sociological theory» Basic Books New-York PP 183-191.

(27) Baskoff Alvin, 1972 «the Masaic of sociological theory» Thomas crwell c, New-York, P, 83.

(28) Weingart Petter 1969, «Beyound parsons» Acritique of Ralf Dahrendorfes theory, social Forces, 48 Dec PP 151-156.

(29) Turner Jonathan P, 120.

قراءات اضافية

1- Berghe Vanden 1969, «Dialectic and Fuctonalism» Watter, Wallace (ed.) Sociological theory, Aldine Publishing co, Chicago, PP 202-210.

2- Bottomore Thomas B; 1956 «Moderne Society» Pantheon Books NeyYork PP 3-30.

3- Coser Lewis 1967, «the Funeions of conflict «Demerath M, J, and Paterson R? A (eds) New-York P.P. 307-310.

4- Dahrendorf Ralf; 1959 «Class and Class conflict in industrial Society» Stanford Uneversity press, Calf, PP 168-179.

5- Mill s Wright c., 1959 «the Marxiste» NewYork, Harcourt Brace 1948, Ralf Dahrendorf, Class and class Conflict in industrial Society, Standorf, University press Calif P.P. 36-71.

6- Simmel George, 1969 conflict as Sociation «Coser L., and Rosenberg B,» (eds) Sociological theory ed the Mamillan co; cando PP212-214.

7- Simmel George, 1969 conflict as Sociation «Coser L., and Rosenberg B,» (eds) Sociological theory» ed the Mamillan co; canda P.P. 121-214.

8- Warshy Leon H., 1975 «the Curent State of sociological theory» David Mackay c, in New-York PP 26-28.

٩ - د، معن خليل عمر ١٩٧٧ «الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماعي النظري، مجلة كلية الآداب، المجلد الثاني عدد ٢١ مطبعة دار الجاحظ بغداد ص ٩٠.


الفصل الثاني
الفكر البنائي الوظيفي

الفكر البنائي الوظيفي

١ - جذوره الفكرية ومراحل تطوره

أ - ترجع جذور الفكر البنائي الوظيفي الى الفكر الوضعي، اي منذ بداية القرن التاسع عشر حيث كانت النزعة الوضعية في ذاتها حركة مؤيدة للعلم ومعارضة للمتافيزيقيا التقليدية، ومؤيدة للمنطق التجريبي، غايتها الوصول الى فكرة «القوانين» التي تخضع لها الوقائع والظواهر الاجتماعية، وليست مجرد تجميع معلومات حول الظاهرة، وهي تنكر وجود معرفة نهائية - اي معرفة تتجاوز التجربة - ولاسيما فيما يتعلق بالعلل النهائية. وتدل الوضعية في معناها الواسع، على تأكيد الوقائع العلمية وضد التأملات النظرية الميتافيزيقية[١].

وتدّعي النزعة الوضعية بان العقل يحكم العالم، واكتفت بالبحث عن التطور العقلي، وحاولت التوصل الى وحدة الفكر والى ثبوت صحة المثل العليا، وفي الواقع ارادت النزعة الوضعية الانطلاق من الواقع المليء بالفروق والتناقضات من اجل الوصول الى صياغة قوانين تسير بموجبها الظواهر الاجتماعية[٢] معنى ذلك انها ذهبت لتبحث عن الواقع الاجتماعي الذي يفيد الانسان لكي تعمل على تحسين اوضاعه الاجتماعية مستهدفة الوصول الى قوانين ثابتة. فهي اذن نزعة معارضة للحقائق النسبية والاحكام القيمة التي تقوم على الالتزامات الفردية والنظرة المحددة وانها تريد ان تقنن حياة الافراد وسيرة المجتمع وحسب قوانين تصوغها كما تشاء.

واذا اردنا معرفة كيف ظهرت الوضعية الاجتماعية في الساحة الفكرية نجدها ظهرت في فرنسا بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ نتيجة الظروف الاجتماعية التالية:

١ - صراع حاد بين طبقة النبلاء (الجديدة والطبقة الوسطى).

٢ - عدم بلورة رؤية جديدة لدى هاتين الطبقتين المتناحرتين توضح كيف تم استقرار وثبات المجتمع الفرنسي.

٣ - كلا هاتين الطبقتين طالبتا بالتغيير الجذري للمجتمع الفرنسي وتبديل خارطته الاجتماعية.

٤ - استخدام التاج الفرنسي وطبقة النبلاء التقاليد الدينية كمصدر لدعم شرعية حكمهم.

٥ - ظهور التيار العلمي وكفاحه لا يأخذ مكانة الصدارة في المجتمع الفرنسي.

٦ - ظهور نظرية المنفعة في الاقتصاد والسياسة في بريطانيا تدعو الى اشباع الحاجات الفردية وتشجيع المنافسة الحرة بين الافراد.

جميع هذه الظروف الاجتماعية ادت الى بزوغ الحركة الفكرية الجديدة - الوضعية - لكي تقدم فكراً جديداً يخدم متطلبات المرحلة الجديدة التي تعيشها فرنسا وخاصة الطبقة الوسطى من اجل ان تقف امام الصراعات الاجتماعية والفكرية.

اضافة الى ما تقدم، فقد ظهر جيل جديد يمثل اغلب سكان اوربا يحمل نوازع جديدة تختلف عن نوازع جيلهم السابق، وهي رفضهم للايدولوجية الثورية والافكار المضادة لها، انما يؤمنون بخبراتهم الشخصية. اي لم يؤمنوا بالتقاليد القديمة ولا بالأفكار المتطرفة في مفهومها واطارها.

زد على ذلك، اهتم هذا الجيل بالمؤسسات التربوية لاشباع حاجاتهم

العلمية والمعرفية، مما ضاعف هذا الاهتمام ظهور متطلبات الصناعة الحديثة التي ظهرت في اوربا انذاك. لذلك ركزوا على الجانب العلمي اكثر من غير الاتجاهات الفكرية، فطالب بوضع خريطة اجتماعية جديدة للمجتمع الفرنسي بعدما غيرت الثورة الفرنسية الخارطة التقليدية القديمة.

نستنتج من هذا، ان الوضعية ظهرت نتيجة تناقضات المجتمع الفرنسي في بداية القرن التاسع عشر وظهور طبقة جديدة وهي الوسطى تمثل طموحات تختلف عن بقية طموحات الطبقة الاجتماعية، تلح في تركيزها على العلم والمعرفة كاستجابة لمتطلبات الحياة الصناعية الحديثة التي ظهرت في اوربا متجهة نحو اشباع الحاجات الاجتماعية العامة لا الفردية او الفئوية ومطالبة برسم خريطة اجتماعية للمجتمع الفرنسي تخضع الى اشباع حاجات الطبقة الوسطى داعية الى الانفصال عن العلوم الانسانية الاخرى (فلسفة واقتصاد وسياسة وتاريخ) لتوضيح استقلالها وتحديد مواضيع اهتماماتها الجديدة.

نأتي الآن الى عرض رواد هذه النزعة، نبدأها بالاستاذ الفرنسي هنري سانت سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) الذي يعتبر مؤسساً لها - فهو ينظر الى تاريخ الانسانية على انه وحدة متكاملة ومستمرة في التكامل. اي ان كافة الأحداث الاجتماعية التي مرت بالانسانية او التي سوف تقع في المستقبل تشكل وحدة مستمرة ترمز بدايتها الى الماضي، وتعبر نهايتها عن المستقبل. وخلال هذا لا يمكن التعرف بشكل دقيق على مكان كل حدث مها تضاءل حجمه ومهما انخفضت اهميته في هذه السلسلة من الأحداث التاريخية، وعلى ذلك فان كل تنظيم سياسي، وكل نظام اجتماعي، ينبغي لكي يكون مفيداً ان يشبع دافعين هما:

١ - ان يكون مفيدا للمجتمع، اي ان يحقق فائدة ايجابية لكافة افراد المجتمع.

٢ - ان يكون متناسقاً مع الأوضاع القائمة في المجتمع، ومتفقا مع الأفكار والاتجاهات السائدة فيه[٣].

اضافة الى ذلك يؤكد سيمون على ضرورة البحث عن وحدة القوانين، ودراسة حقائق الحياة الماضية، من اجل الوصول الى الكشف عن قوانين التقدم. حيث يرى، انه ليس بمقدور الباحث ان يتطلع الى المستقبل ما لم يدرس الماضي. توصل سيمون الى هذه الفكرة عند دراسته للظواهر الاجتماعية والصناعية في المجتمع الفرنسي مما جعله ان يؤكد على فكرة المنفعة العامة للأمة والمجتمع الانساني العام، مركزاً بصورة خاصة، على المنافع العلمية والتكنولوجية، وسرعة الانتفاع منها لكافة افراد المجتمع الانساني.

اما رأيه في الصراع، فيقول «انه منذ القرن الرابع عشر، حدث صراع مكشوف بين النظام الصناعي والاقطاعي، كما حدث صراع في القرن السادس عشر داخل الكنيسة الكاثوليكية، الأمر الذي ادى الى الاصلاح البروتستانتي، وفي مجال آخر تزايد الصراع بين طبقة المشرعين والميتافيزيقين»، واوضح سيمون، ان الطبقات ضرورة اجتماعية باعتبارها من مستلزمات الحياة في المجتمع الانساني، لاستحالة قيام مجتمع تنعدم فيه الطبقات، او وجود مجتمع تسود فيه طبقة واحدة، غير انه من الضروري ان يقوم النظام الطبقي على العدالة الاجتماعية، بحيث لا تطغى طبقة على اخرى.

ذلك ان النظام الطبقي في اي مجتمع يؤكد على ان الحياة الاجتماعية تسير سيراً طبيعياً. لذلك ناقش موضوع الطبقات، وطالب بان يعطي لكل طبقة في المكانة ما يتفق مع فائدتها الحقيقية للمجتمع دون اعتبار للحسب او النسب او للمركز الاجتماعي، ويرى ايضاً انه من الضروري ان تتهيأ الاسباب التي تساعد على رفع مستوى معيشة الطبقة الكادحة والتخلي عن الاساليب المنافية للانسانية في استغلالها لصالح اصحاب

رؤوس الأموال وطالب الحكومات بان تبذل قصارى جهودها لتحسين حالة هذه الطبقة التي لا تلقى اي عناية[٤].

ويرجع الفن كولدنر جذور الوضعية الى الربع الأول في القرن التاسع عشر عندما ظهرت نظرية جيرمي بنثام (Jeremy Benthum) عن المنفعة الفردية في الاقتصاد والسياسة فتأثر سيمون بها بشكل سلبي وليس ايجابي، اي انه لم يؤمن بالمنفعة الفردية بل الجماعة التي تؤكد على اشباع الحاجات الاجتماعية. فناقش مضمون النظرية من خلال اسئلة طرحها اهمها ما يلي: ماذا سوف يحصل لفرنسا اذا فقدت مرة واحدة وفي يوم واحد جميع علمائها وادبائها ورجال صناعتها؟ وماذا سوف يحدث لفرنسا اذا فقدت حكامها ووزرائها ورجال التاج؟ اجاب هو على هذين السؤالين كما يلي: بان خسارة فرنسا سوف تكون معنوية اذا خسرت المجموعة الثانية، بينما تفقد فرنسا مكانتها العلمية والصناعية اذا فقدت المجموعة الأولى من رجالها لأنه في استطاعة فرنسا استجلاب رجال ليحلوا محل المجموعة الثانية لكنها لا تستطيع ان تعوض رجال العلم والمعرفة والتكنولوجية، ومن هنا توصل سيمون الى ان يطرح مفهوم المنفعة الاجتماعية والعلمية للمجتمع وتحديد درجة الفائدة ومن هو المستفيد ودرجة اتساع الفائدة الاجتماعية ودعا الى الفائدة الانسانية جمعاء بدل الفردية والتنافس الفردي الذي جاءت به نظرية المنفعة. لذلك طالب بالغاء او ازالة الصفوة الصناعية الصغيرة التسلطية على اغلبية المجتمع ومنح العمال مكانة اجتماعية اعلى لأنها مضطهدة وحقها مغبون، بعدها طرح سيمون سؤالا ما هو الشيء المفيد؟ وما هو الاكثر فائدة؟ اجاب سيمون على ذلك بان الفائدة العلمية والمعرفية والتكنولوجية لكافة افراد المجتمع هي الاكثر افادة واكد على الفوائد الجمعية لا الفردية.

اضافة الى ما تقدم، فقد ركز سيمون ومن بعده زملاؤه كونت ودوركهايم، على ما هو مشترك بين الافراد من قيم وعادات وتقاليد من

اجل بلورة نظرة واحدة تدعو الى تكافؤ وتوازن نظم المجتمع من اجل الوقوف امام المنفعة الفردية والتنافس بين الافراد ولكي يحثوهم على الانضمام الى تنظيمات ومؤسسات جماعية لينظموا حياتهم اليومية ويعيشوا في نسق اجتماعي واحد. ومن هنا نشأ علم الاجتماع في نظر كولدنر وبنفس الوقت ظهرت بوادر الوضعية الاجتماعية في علم الاجتماع. بمعنى آخر، جاءت محاولة سيمون هذه نتيجة اهتمامه بالمذهب الفردي وما يفرزه من مشاكل اجتماعية للأفراد. لذلك دعا الى التأكيد فقط على الحاجات الاجتماعية التي يطلبها كافة افراد المجتمع وليس فئة اجتماعية معينة، اي انه وسع دائرة المنفعة الفردية الى الجماعية.

هذه هي جملة افكار سيمون عبرت عن نزعته الوضعية. وتعليقنا على هذه الافكار هو انه ربط ماضي المجتمع بحاضره ومستقبله بشكل سليم ابرز المنفعة الايجابية التي يحتاجها المجتمع، انما اهمل او لم يعط اهمية متكافئة الى المعطيات الاخرى التي يطرحها المجتمع كالصراعات الطبقية والبطالة والفقر وجنوح الأحداث وعدم توزيع المصادر الاقتصادية بشكل متساوٍ، انما ركز فقط على وحدة القوانين من اجل ربط اجزاء المجتمع بعضها ببعض، ودعا الى التوفيق بين قطاعات المجتمع المتصارعة فكانت دعوته مثالية، وخاصة مطالبته بايجاد مجتمع طبقي قائم على العدالة الاجتماعية، بينما الشواهد التاريخية والأحداث الاجتماعية اوضحت واكدت عدم وجود ذلك في المجتمع الانساني انما هناك مجتمع طبقي قائم على عدم تكافؤ مصادر التمايز الاجتماعي، اما مطالبته باعطاء لكل طبقة اجتماعية ما يتفق مع فائدتها الحقيقية للمجتمع، فان ذلك يعني استفادة فئة اجتماعية دون الأخرى بسبب امتلاكها لبعض مصادر التمايز الاجتماعي دون الاخرى.

اما مطالبته لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للطبقة الكادحة فهي مطالبة انسانية دون شك وايجابية، لكن مطالبته هذه تعني هناك حيفاً وقع على هذه الطبقة من قبل طبقة اعلى منها واقوى وهذا يؤكد

وجود نظام طبقي قائم على الثروة والدخل وامتلاك وسائل الانتاج وهذا ما اهمله سيمون في تحديده، للنظام الطبقي.

اضافة الى ذلك، لم يربط سيمون النظام الطبقي الذي طالب به باي نوع من انواع البناء الاجتماعي بل تركه سائباً، ولم يوضح كذلك ما هو مصير النظم الاجتماعية السائدة التي لا فائدة لها داخل المجتمع الواحد، وكيف تتعامل مع النظم المفيدة؟ وماذا سوف يحصل اذا لم يكن تناسق بينها؟

اضافة الى ذلك فانه طرح اسئلة على نظرية المنفعة من خلال المجتمع الفرنسي واجاب عليها بنفسه ثم عمم نتائج اجابته على الانسانية جمعاء وهذا لا يمكن لأنه ما هو مفيد الى فرنسا قد لا يكون مفيداً لمجتمع آخر والعكس صحيح.

استنادا الى الافكار التي اوردها سيمون لم نجده اصلاحيا للمجتمع الفرنسي، او ثوريا او اشتراكياً، كما يعتقد البعض، انما هو محافظاً حاول التوفيق بين متناقضات المجتمع، والمحافظة على بنائه مع بعض التبدلات الطفيفة بدعوى التضامن والتكامل الاجتماعي.

ويرى كولدنر ان محاولة سيمون كانت رد فعل للنظرية الاقتصادية التي جاء بها بنثام (نظرية المنفعة) التي تركز على المنافع الفردية والتنافس الفردي، فظهرت دعوة سيمون مكملة ومعادلة لها وتباعاً لذلك اصبحت الوضعية في علم الاجتماع مبنية على قاعدة لم تغطه او تشتمل عليه الثورة الصناعية في اوربا. لذلك طالب سيمون بتوسيع النظرة العلميــة من خـلال الـدراسات الاجـتماعيـة ودراسة الانسان، واستمراراً لهذه التبعية اصبح علم الاجتماع علماً مكملاً لما لم تقم به العلوم الانسانية الاخرى. وبعبارة اخرى بدأ علم الاجتماع يبني اركانه على ما تبقى مما لم يدرس من قبل الاقتصاد والسياسة والفلسفة. فهي محاولة - في نظر كولدنر - غير ذكية وليست أكادمية[٥].

لكننا نرى ان بداية كل علم تتمم بالبحث عن ظواهر لم يتطرق لها علم آخر، لأنه ما الفائدة من دراسة ظواهر مطروقة من قبل حقول اخرى، وحتى لو كانت تُدرس من خلال زوايا مختلفة، فسوف يعتمد على نتائج دراسات تلك الحقول التي سبقته في هذه الدراسة.

اضافة الى ذلك فاننا نجد انه من الضروري لعلم جديد كعلم الاجتماع ان يتناول ظواهر اجتماعية تثبت اسبقيته واوليته في دراستها. اما نقد كولدنر له بانه (علم البواقي) فهو ليس في محله، لأن العلوم الانسانية الاخرى سبقت ظهور علم الاجتماع بشكل علمي واكادمي على الساحة العلمية اولا، وما تبقى من مواضيع غير مطروقة من قبل هذه العلوم.. يعني اما عجزها عن تناولها او لا تمت بها في صلة اجتماعية، فظهر علم الاجتماع وتناولها وتخصص بها ثانيا. وهذا يعكس قوة علم الاجتماع في دراسة مواضيع لم تستطع العلوم الانسانية دراستها.

ننتقل بعدها الى الرائد الثاني للنزعة الوضعية، وهو العلامة الفرنسي اوكست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) الذي بدأ في تميز الانسان عن الحيوان من خلال الحضارة الانسانية، ووجود تاريخ انساني يعرض حياته. ونظمه الاجتماعية، وانعدامها عند الحيوان. فالحضارة والتاريخ يمثلان عاملين رئيسيين في ربط الافراد بعضهم ببعض في نظر كونت.

بعدها ننتقل الى فكرة اخرى تميز نزعته الوضعية، هي انه بعد الثورة الفرنسية، وجد كونت تناقضات فكرية عديدة في المجتمع الفرنسي، في تفسير الظواهر الكونية والطبيعية والبايلوجية، ووجد ايضاً استخدام التفكير الديني الميتافيزيقي في تفسير الظواهر الاجتماعية. هذا التصارع الفكري الذي ساد المجتمع الفرنسي في عصره دفعه الى وضع حلول وضعية لها وهي ما يلي:

١ - التوفيق بين اسلوب كل من التفكير الوضعي والتفكير الميتافيزيقي والعمل على استمرارهما معاً بعيداً عن التناقض.

٢ - تعميم استخدام المنهج الميتولوجي الميتافيزيقي، واخضاع جميع العقول والعلوم له، مع اهمال النتائج العلمية التي حققها التفكير في ضوء المنهج الوضعي.

٣ - تعميم التفكير باسلوب المنهج الوضعي في فهم جميع ظواهر الكون، ومن ثم تتحقق (وحدة المعرفة الوضعية).

الا ان تبين له ان الحل الأول يستلزم التوفيق بين منهجين متناقضين في اساسها، وان بقاء احدهما يستلزم القضاء على الآخر، ذلك ان المنهج الميتافيزيقي يقوم على التأمل النظري، والبحث المطلق، بهدف الوصول الى مبادىء فلسفية لا سبيل الى تصورها، بعكس الحال في المنهج الوضعي الذي يقوم على ملاحظة الظواهر لتحديد عناصرها الجزئية، وتقرير طبائعها تمهيداً للوصول الى اسبابها المباشرة او تحديد القوانين التي تخضع لها مثل هذه الظواهر.

في حين ان الحل الثاني الذي يستلزم تعميم اسلوب التفكير بالطريقة الدينية والميتافيزيقية، ونبذ الطريقة الوضعية في التفكير، وهنا وجد كونت ان ذلك قد يعيد الى المجتمع الوحدة العقلية المبتغاة، ولكنه بنفس الوقت يتطلب اهمال الاختراعات العلمية[٦].

هذه هي الدوافع التي حفزت كونت الى تبني النزعة الوضعية، والتأكيد عليها، واستخدامها لمعالجة الأوضاع الاجتماعية المتقلبة والمتصارعة في المجتمع الفرنسي، ودراسة الظواهر الاجتماعية حسب قوانين ثابتة.

اضافة الى ما تقدم، فقد قسّم الظواهر الاجتماعية الى مجموعات سياسية واقتصادية ودينية وخلقية مترابطة ترابطاً وظيفياً، وبشكل متساند، بحيث اذا طرأ اي تغيير على هذه المجموعات يسبب تغييراً مماثلاً في المجموعات الاخرى المرتبطة وظيفياً.

ومن الجدير بذكره في هذا المقام، هو قانون كونت المتمثل في

المراحل الثلاثة الذي يفسر فيه كيف تطور العقل البشري، وهي كالآتي:

١ - المرحلة اللاهوتية التي يستخدم الناس فيها التفسيرات العاطفية والشخصية في تعليل سلوكهم وتصرفاتهم، وتكون العائلة الوحدة الاساسية في المجتمع، بينما يخضع المجتمع سياسيا لسيطرة الانبياء ورجال الدين، ويعتقد الناس بان هناك قوى عليا تسيّر حياتهم الاجتماعية وهي غير قابلة للتغيير، اما نوع القوى العليا فهي الرب والروح والشياطين، وهي التي تخطط لمسيرة المجتمع وتقدمه وتحقق طموحاته، وقد اطلق كونت على هذه المرحلة للعقل البشري، المرحلة البدائية.

٢ - المرحلة الميتافيزيقية: التي صورت العقل البشري بانه متطور نسبياً اكثر من المرحلة السابقة، حيث يرجع الناس سبب ظهور الظواهر الاجتماعية الى قوى ما وراء الطبيعة. وتكون الدولة الوحدة الاساسية للمجتمع، ويخضع المجتمع لسيطرة الحكام والقضاة والمؤسسات الدينية.

٣ - المرحلة الوضعية: ويكون فيها الفكر الانساني ارقى من المرحلتين السابقتين، حيث يفسر الانسان الظواهر الاجتماعية بشكل تجريبي علمي. وتؤكد هذه المرحلة على استخدام الوسائل العلمية لدراسة المجتمع. وتكون الوحدة الاجتماعية في هذه المرحلة، هي الأمة. والسيطرة السياسية تتراوح بين الحكومة المنتخبة، وسيادة العلوم والمعرفة في المجتمع[٧].

الشيء الملاحظ على كونت انه توصل الى نزعته الوضعية من خلال التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كان يعيشها المجتمع الفرنسي قبل الثورة، لكنه لم يوضح ذلك في نزعته، بل عزل التناقضات والتصارعات الاجتماعية عن قانونه التطوري ونظرته

الوضعية للواقع الاجتماعي، بمعنى آخر، انه لم يربط التناقضات التي كانت سائدة في المجتمع الفرنسي بقانونه الثلاثي، ولو عمل ذلك، لاعطى صورة واقعية لحياة المجتمع الفرنسي، وليس نظرة تأملية متضمنة قوانين ثابتة مقننة، مستهدفا تقيد حركة وتقدم المجتمع. وهذا يوضح عدم ايمانه بالثورة الاجتماعية او التغيير الكامل للمجتمعات، وهو بهذا اعطى صورة المحافظ عن نفسه اولا، وعزل التناقضات الاجتماعية التي استندت عليه نزعته الوضعية كذلك لم يبين كيف يتطور البناء الاجتماعي خلال مراحل قانونية، ولم يوضح ترابط الأنظمة الاجتماعية المتساندة في قانونه.

بعدها ننتقل الى العالم البريطاني هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) الذي اختلف عن العالمين الفرنسيين السابقين في الانطلاق من زاوية اخرى من زوايا النزعة الوضعية. فقد انطلق من زاوية عضوية في دراسة المجتمع الانساني، حيث شبه المجتمع الانساني بالنظام العضوي للانسان. فقد وجد اتصاف جسم الانسان بالنمو المستمر. فكلما زاد نموه، زاد اختلاف اعضائه المكونة له، وكبر بناؤه الذي يؤدي ذلك، وبنفس الوقت الى عدم تجانس اجزائه، وهذا بدوره يؤدي الى عدم تجانس مناشطها، ويكون نشاط كل جزء من هذه الاجزاء معتمداً على مناشط الاجزاء الاخرى المكون للجسم، ومرتبطاً متجانساً معها. ان هذا الاعتماد المتبادل، يوضح اسباب تناسج وترابط الاجزاء بعضها ببعض. اي ان اعتماد الاجزاء الواحدة على الأخرى، يؤدي الى ترابطها وتناسجها، الذي هو جوهر التكامل.

اما بالنسبة للمجتمع الانساني فيبدؤها سبنسر من العائلة كخلية اساسية. والمجتمع ينمو - في نظره - من خلال عمليتين اساسيتين هما، انقسام وحدات العائلة، واتحاد هذه الوحدات المنفصلة. ان عملية انقسام واتحاد وحدات العائلة يؤدي الى نمو وتكاثر الوحدات المكونة للبناء الاجتماعي، الذي يؤدي بدوره الى تعقيد تكوينه، وتزايد في

تباينه، وعدم تجانسه في اقسامه ووظائفه، التي بدأت في التشابه والتجانس، وانتهت بالتباين وعدم التجانس في وحدات المجتمع. واستمراراً لهذا النمو المتزايد، يصبح لدى المجتمع عدد هائل من الوحدات الاجتماعية المتباينة وغير المتجانسة، فكلما نما المجتمع، نمت انقساماته وتشكيلاته، وازداد تباين وعدم تجانس أقسامه الجزئية، وازداد ترابطها وتجانسها، واعتماد الواحدة على الاخرى في علاقتها ووظائفها، بحيث تؤدي في النهاية الى تكافل وتكامل هذه الأجزاء من اجل المحافظة على كيانها في الوجود.

ويرى سبنسر ان نمو الطبقة الاجتماعية يأتي من خلال انقسام اجزائها داخل البناء الاجتماعي حسب دخلها ومهنتها ورسها وثقافاتها ووعيها، ضمن اطارها. فتصبح هناك دخول عالية وواطئة ومهن ذات مكانة عالية وواطئة ايضا، وهكذا مما يؤدي ذلك الى انقسام المجتمع الى طبقتين متمايزتين في الدخل والمهنة والوظائف الاجتماعية. اي انه عن طريق الانقسام والاتحاد، تكون داخل المجتمع طبقتان مختلفتان. فالانقسام والاتحاد بين اجزاء المجتمع يؤدي الى نموه بشكل سريع، وتكوين بناء اجتماعي. مركب وواسع.

اضافة الى ما تقدم، شبه سبنسر نظام تقسيم العمل في المجتمع الانساني بالمجتمع الحيواني بحيث يرى العمال في المناجم لا يقومون بصناعة الآلات، انما باستخراج الخامات من باطن الأرض، ويقوم بصناعتها عمال آخرون، وخياطي الملابس لا يقومون باعمال الغزل والنسيج والحياكة انما هي من مهام عمال آخرين، ومنتجي المواد الغذائية يعتمدون على الفلاحين والمزارعين ووكلاء التوزيع،وهناك دوائر ومكاتب بيروقراطية وتشريعية وتنفيذية وقضائية، جميع هذه الفئات والدوائر، تبدو مستقلة ظاهريا، لكن في الواقع انها معتمدة الواحدة على الاخرى في وظائفها وكفاحها من اجل البقاء. وهذا ما سماه سبنسر بنظام تقسيم العمل داخل المجتمع الانساني. اما نظام تقسيم العمل في

النظام العضوي، فحدده من خلال وظائف الرئة والقلب والمعدة والامعاء والاثني عشر والمخ واليد والرجل وما شابه، حيث لكل عضو من هذه الاعضاء وظيفة خاصة به، ومعتمدة الواحدة على الاخرى من اجل استمرار وجود الانسان في الحياة. وهذا يشبه - في نظره - نظام تقسيم العمل عند المجتمع الانساني.

ويضيف سبنسر الى ذلك فيقول: ان العلاقة بين حياة اجزاء المجتمع تنعش حياته العامة، فاذا هوجم بشكل مفاجىء من قبل كارثة من الكوارث، فان حياته لا تنهار او تتحطم بكاملها، بل يموت قسم من اجزائها، لذلك تكون حياة المجتمع اطول من حياة وحداته المكونة له. فالهجوم البربري لمجتمع من المجتمعات، على مجتمعات اخرى قد يقضي على النظام العسكري او السياسي لذلك المجتمع لكنه لا يقضي على جميع انظمته، كالديني والتربوي والاسري والقانوني وغيرها، اي لا يحصل توقف مفاجىء اثر ذلك الهجوم، بل يحصل توقف في بعض انظمته وليست جميعها[٨].

اخيرا، يجب ان نذكر ان النزعة الوضعية عند سبنسر تقوم على مبدأ التكامل اللامتجانس.

اذا اردنا ان نناقش نزعة سبنسر الوضعية، نجدها قد تميزت عن نزعة سيمون وكونت، فقد وجدنا نزعة سبنسر انطلقت من القاعدة العضوية، ودمجت بين الاتحاد والانقسام اللذين يؤديان الى نمو المجتمع وتطوره، اي انه لم يهمل ظاهرة الانقسام بل ربطها بالاتحاد والاندماج، التي بدورها تؤدي الى التكامل والتطور، والانقسام والتنافر يؤدي الى التكامل لا الانفصال والانقطاع، اي انه ركز على ايجابيات التناحر، وليس سلبياته. فالمجتمع عنده ينمو من التجانس وينتهي باللاتجانس، ومن الاتحاد الى الانقسامات المتعددة والمتناقضة، ويضع هذه العملية في اطار البناء المتكامل.

ولابد من التنويه هنا، الى ان الصفة المميزة التي وجدناها عند سبنسر هي، انه شبه النظام الاجتماعي بالنظام العضوي، الذي لم نجد مثل هذه المقارنة عند كل من سيمون وكونت، اللذين اعطيا اهمية كبيرة لتاريخ وحضارة المجتمع، التي لم نجدها عند سبنسر وهذا يبين لنا، ان سبنسر تأثر بالعلوم الحياتية اكثر من تأثره بواقعه الاجتماعي، على عكس سيمون وكونت، اللذين تأثرا باوضاع المجتمع الفرنسي وتناقضاته قبل الثورة، وتوصلا الى وضع قوانين منبثقة من واقعها المتناقض دون استعارة التشابيه بالنظام العضوي، الا انهما، يتقاربا في وضع الأسس الأولى في دراسة البناء الاجتماعي وتكامل وتناسج انظمته وانساقه الاجتماعية، كذلك يتقاربا في اهمالهما اعطاء اهمية محظوظة للصراعات الاجتماعية التي تحصل داخل كل بناء اجتماعي، انما اكتفيا بالاشارة اليها فقط، دون التوغل فيها وشرح اسبابها وابعادها.

نستنتج من ذلك، ان الفكر الاجتماعي في هذه المرحلة اراد ان يكتسب الصفة العلمية الموضوعية، والابتعاد عن الاحكام الشخصية والقيمية، لكنه تطرق في نزعته، عندما اراد ان يضع قوانين ثابتة لمسيرة المجتمع وتقدمه، وتعميم نتائجه على جميع المجتمعات الانسانية.

ب - بعد ذلك، مر الفكر البنائي، بمرحلة ثانية، وهي المرحلة الماركسية، التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر والتي عبّرت عن نقل الأفكار الالمانية التقليدية، واشتركت معها الافكار الاشتراكية الفرنسية، والافكار الاقتصادية الانكليزية، التي بدأت بمحاربتها للأفكار الرأسمالية، والكفاح ضدها، مؤكدة على المنفعة والقيم الجمعية كقاعدة اساسية للفكر الانساني، كذلك ركزت على المنافع الاقتصادية والصناعية، اكثر من المنافع العلمية والتقنية التي اكد عليها هنري سانت سيمون. تبلورت افكار هذه المرحلة بعد ظهور الثورة الصناعية في اوربا التي ادت الى ظهور طبقات متباينة في بنائها الاجتماعي والاقتصادي في قيمها واهدافها الطبقية، لذلك اهتمت هذه المرحلة

بدراسة الصراع الطبقي الحاصل بين الطبقة البرجوازية والبروليتارية. وقد درس رواد هذه المرحلة ايضا المجتمع الانساني العام، وربطوا جميع مكوناته بالعامل الاقتصادي. بمعنى آخر ان رواد هذه المرحلة درسوا الظواهر الاجتماعية من زاوية بنائية وظيفية لكنهم ركزوا على الجانب الاقتصادي وتأثيره على نشوء ونمو الظاهرة الاجتماعية، وهذا راجع الى كتابات ماركس الطبقية والاقتصادية.

وبشكل ادق ظهرت في هذه المرحلة حركة فكرية تبناها ماركس لمحاربة الافكار الرأسمالية مفنداً افكار جيرمي بنثام صاحب المنفعة الفردية حيث قال ماركس يجب قبل كل شيء تحديد مفهوم الطبيعة البشرية لمعرفة ماذا يفيد الانسان. لأن ما هو نافع للبرجوازية البريطانية - التي جاءت به نظرية المنفعة - ليس نافعاً الى جميع افراد المجتمع الانساني فهي اذن تمثل الايدولوجية والبرجوازية وغالبا ما تهتم البرجوازية بكل ما هو مربح وذي فائدة لها وليس لكافة افراد المجتمع لأنها لا تنتج ما هو مفيد بل ما هو قابل للبيع وذا فائدة مرجحة لها لأن الانتاج البرجوازي يمثل القيم القابلة للتبادل المادي، وان هذا التبادل يخضع لعمليات حسابية صرفة، بينما لا تخضع المنافع الاخلاقية، والوجدانية الى هذه العملية التي جاءت بها نظرية المنفعة.[١].

نستنتج من ذلك ان ما جاء به ماركس هو تصعيد المنفعة الفردية الى الجماعية لكافة افراد المجتمع دون الاقتصار على الطبقة البرجوازية وان الفائدة الانسانية تنحصر فيما ينتفع من الاشياء التي تتصف بالصفات الانسانية العامة. واذا اردنا ان نقارن بين نتائج ما جاء به ماركس وروّاد المرحلة الأولى، نجد ان المرحلة الماركسية شطرت علم الاجتماع الى شطرين كل منهما يمثل تقاليد فكرية وعقائدية ومنهجية تختلف الواحدة عن الأخرى نظرياً وتطبيقياً. فمنهج وفكر كونت مثلً علم الاجتماع العام ومثّلَ افكار الطبقة الوسطى، بينما سار الشطر الثاني - علم الاجتماع الماركسي - متوجها نحو دراسة متطلبات

وحاجات وطموحات الطبقة العاملة، مؤمناً بالتغيير الاجتماعي المستمر، على عكس الاتجاه الأول الذي اهتم فقط بالتوازن والتكامل الاجتماعي، ومثّل اتجاه ماركس الوجه الثاني للوضعية الاجتماعية التي جاءت بها المرحلة الأولى، الا انه لم يتناول ما اهمله كونت.

واذا اردنا ان نقارن ما جاء به ماركس مع ما جاء به سيمون نجد الأول وضع معادلة اجتماعية تشير الى الطرق العلمية × الميتافيزيقية الروحانية = الاشتراكية العلمية. بينما معادلة سيمون تشير الى الطرق العلمية × الميتافيزيقية التدرجية = علم الاجتماع الوضعي.

علاوة على ذلك ركز ماركس على العامل الاقتصادي والصناعي - الذي ركز عليه سيمون ايضاً - لكنه اعطاها مفهوماً وبعداً اقتصادياً وسلطوياً اكثر من الابعاد العلمية والتكنولوجية التي طرحها سيمون، واعطى ماركس اهمية الى الصراع الحاصل بين الطبقات الصناعية الجديدة اكثر من المصالح المشتركة بين الافراد ووقف موقف المضاد من صفوة النظام القديم المختارة، وهذا ما جاء به سيمون ايضاً، لكن ركز ماركس على الطبقة العمالية والرأسمالية بينما ركز سيمون على تشابه المجتمعات الصناعية. لذلك اصبحت افكار ماركس ايدولوجية اجتماعية للمجتمعات النامية.

ننتقل بعد ذلك الى الرائد الثاني لهذه المرحلة وهو العالم الايطالي فلفريدو باريتو (١٨٤٨ - ١٩٢٣م) الذي سجل انعطافاً جديداً في التفكير البنائي، وهو استخدام التفكير الاقتصادي في تفسير السلوك الاجتماعي. حيث استخدم مذهب المنفعة في علم الاقتصاد لتفسير تصرفات وافعال الافراد داخل البناء الاجتماعي. بيد انه ميز بين نوعين من المنفعة القصوى داخل المجتمع، الأولى، المنفعة القصوى التي يقدمها المجتمع للافراد من اجل اشباع رغباتهم وحاجاتهم، والثانية المنفعة القصوى التي يقدمها الافراد الى المجتمع العام من اجل اشباع رغبات وحاجات المجتمع والفرد، بنفس الوقت، وقد اوضح بان الافراد غير

المتجانسين داخل المجتمع، لا يمكن اشباع رغباتهم كل على انفراد، بل اعتبر المجتمع وحدة متكاملة يمكن اشباعها مرة واحدة وليس لجمهرة افراد كل على حدة. ومن هنا يتبين لنا ان باريتو، خرج من منطق الاقتصاد الحر التقليدي، الذي يؤكد على تحقيق اكبر كمية ممكنة من المنافع لأكبر عدد ممكن في الافراد، اي انه لا يؤيد المنفعة الفردية بل الجماعية. وميز ايضاً بين المنفعة القصوى للأفراد والمنفعة القصوى للمجتمع، ويرى ان المنفعة الاخيرة تدرك من قبل قادته - التي غالبا - ما تمزج بين حاجات ورغبات المجتمع ورغباته وحاجاته وقيمه الخاصة. لذلك يجب التمييز - حسب رأيه - بين الحاجات والرغبات الذاتية والموضوعية.

اضافة الى ذلك يعتقد الفرد - في اغلب الأحيان - ان سلوكه منطقي وموضوعي، لكن في رأي باريتو، ان هذا الاعتقاد يكون ظاهرياً وليس واقعياً، انما على صعيد الممارسة، فان سلوك الفرد ما هو الا ذاتي وقائم على العاطفة والنزعة الذاتية، والنزعة الذاتية والسلوك الموضوعي غير متلازمين، بل منفصلان الواحد عن الآخر، ومتباعدان - في نظر باريتو - فبعض المعتقدات الاجتماعية غير منطقية ظاهرياً لكنها على الصعيد الداخلي او الممارسة الفعلية تقدم خدمات اجتماعية جليلة، كأن تزيد من شدة التضامن الاجتماعي الداخلي والوحدة الكاملة. فاعتقاد بعض القبائل بأن الرقص الجماعي يجلب المطر، ما هو الا اعتقاد غير موضوعي، انما اعتناق مثل هذا المعتقد، يؤدي الى زيادة ربط الفرد بنظام قبيله القيمي، ويزيد من درجة تماسكه ببنائه.

ننتقل الى الرائد الثاني الذي اوضح الجانب الاقتصادي للظاهرة الاجتماعية هو العالم النرويجي الأصل الذي هاجرت عائلته الى امريكا واستوطنت في ولاية وسكانسن وهو ثورستاين فبلن (١٨٥٧ - ١٩٢٩) وقد استخدم بعض الظواهر الاقتصادية في تفسير الظواهر الاجتماعية

بنيويا. فقد استخدم مفهوم الاستهلاك الظاهري المترف الذي يمارسه ابناء الطبقة الفارغة (الغنية) - على حد تعبير فبلن - التي تسرف في استهلاك السلع والبضائع والملابس والاثاث المنزلية والمأكولات والمشروبات، لكي تعرض درجة ثرائها وغناها بهذا المجتمع. فالاستهلاك الظاهري عنده وسيلة لتحقيق غاية، وهي ابراز ثراء وغناء الطبقة الغنية. واتخذ فبلن ظاهرة الاسراف على وسائل التسلية البهيجة المفرحة، واقامة الحفلات والاحتفالات وعادة تقديم الهدايا اساساً لدراسة مناشط الطبقة الفارغة، فوجد ان ممارسة هذه المناشط تختلف من فئة الى اخرى الموجودة على سلم الطبقة الفارغة، ويكون الميراث الاسري وكمية ودرجة نبالة وعرق العائلة الغنية اساساً في تقديم هذه الفئات ووضعها على سلم الطبقة الفارغة، فكلما زاد ثراء العائلة ونبالتها زاد استهلاكها الظاهري والعكس صحيح.

يرى فبلن ان المجتمع مقسم الى طبقتين، الأولى غنية والثانية فقيرة، الأولى مستهلة والأخرى منتجة. وكان الرجل قديماً يستهلك ما تنتجه المرأة في الطبقة الفقيرة، بينما الآن تسرف المرأة في الطبقة الغنية اكثر من الرجل وتبالغ في اسرافها واستهلاكها الظاهري من اجل ابراز ثروة زوجها وعائلتها، فهي تبالغ في استهلاكها المترف وتتنافس على ذلك مع ابناء نفس طبقتها.

حلل فبلن هذه الظاهرة من منطلق وظيفي، فالمثري عندما يشتري سيارة فخمة، فانها تشير ظاهريا الى احدى وسائط النقل، انما وظيفتها المستترة، هي ابراز ثروة الغني والتباهي بها امام المجتمع وايقاد الشموع على مائدة الطعام، التي تعني ظاهريا، اعطاء منظر هادئاً وجميلاً، انما وظيفتها المستترة، هي طرح الاسلوب الارستقراطي للعائلة المستظيفة، وقاس على ذلك شراء الملابس والاثاث المنزلية وارتياد النوادي واماكن التسلية، وممارسة بعض الهوايات وما شابه. واخيرا ربط الترتيب الطبقي بالبناء الاجتماعي، حيث تكون الطبقة الغنية في اعلى البناء،

بينما تكون الطبقة الفقيرة في قاعدته.

في مقدورنا الآن ان نناقش الانعطاف الجديد الذي تشكل في الفكر البنائي الوظيفي خلال هذه المرحلة - منتصف القرن التاسع عشر - الذي اكد على الجانب الاقتصادي للدراسات الاجتماعية، فلو اخذنا باريتو نجده اعطى اهمية مركزة لمذهب المنفعة الكلية مقدمة الى المجتمع والتي يقدمها المجتمع للأفراد، حيث دمج منفعة الفرد مع منفعة المجتمع، بيد انه لم يشر الى تباينهما او اختلافهما، انما افترض تلازمهما واندماجهما فقد يبدو ذلك في الأهداف العامة والمصالح الموضوعية لكنها تختلف في الأهداف الخاصة والذاتية.

والشيء الذي ابدع فيه باريتو انه قدم روايتين بنائيتين الأولى نظرته الاجمالية لحاجات المجتمع وتقديم المنفعة القصوى له، وتقديم المجتمع المنفعة القصوى للأفراد، والثانية، ايضاحه لوظائف المعتقدات الاجتماعية التي تربط الفرد بالنظام الاجتماعي، على رغم ظهورها للعيان بانها غير نافعة او لا قيمة لها، وهناك برزت نزعته البنائية بشكل واضح. بعمله هذا اوضح العملية التبادلية المترابطة بين منافع المجتمع والفرد، الوظيفية الظاهرية والمستترة بشكل تكافلي وتعاضدي.

اما فبلن فانه جعل من مفهوم الاستهلاك الظاهري وسيلة لغاية، انما في الواقع، هو دافع وهدف في آن واحد. فالمثري يندفع الى هذه الممارسة لكي يشبعها باعتبارها قيمة طبقية مثرية ومترفة، تعكس وزنه وطبقته على السلم الطبقي، فهو يندفع لممارستها من اجل الحصول على القبول الاجتماعي داخل طبقته، والصعود على السلم الاجتماعي الطبقي في بعض الأحيان، وتحقيق اغراضه وغاياته الفردية.

والشيء الذي ابدع فيه فبلن هو تميزه بين الوظائف الظاهرة والمستترة لظاهرة الاستهلاك الظاهري حيث ارسى اللبنة الاقتصادية في

النظام الاجتماعي باسلوب بنائي .وظيفي.

انما السؤال الذي نطرحه على فبلن، هو هل أن الاستهلاك الظاهري، المعيار الاساسي لتصنيف المجتمع الى طبقات متمايزة؟ وهل الثروة والدخل والميراث والمهنة، والمنطقة السكنية، والانتماء السياسي، لا اثر لها في التصنيف الطبقي؟ وفي اي نوع من أنواع البناء الاجتماعي، يكون الاستهلاك الظاهري معياراً فعالاً لهذا التصنيف؟ هل في البناء الجامد الصلب المغلق؟ ام في البناء المرن؟ في المجتمع التقليدي المحافظ؟ ام في المجتمع الانتقالي؟ ام في المجتمع الصناعي والمتحضر؟ جميع هذه التساؤلات تركها فبلن سائبة دون تغيير وتحليل. وفي اعتقادنا انه لو اوضح هذه الجوانب الاجتماعية لغطى على دراسة الاستهلاك الظاهري بشكل واضح وشامل ودقيق في آن واحد.

جـ - اما المرحلة الثالثة التي مرّ بها الفكر البنائي الوظيفي فقد اطلق عليها الاستاذ «الفن كولدنر» المرحلة الكلاسيكية[١٠]. التي بدأت قبل الحرب العالمية الأولى والتي امتزجت فيها الافكار الماركسية بالافكار الوضعية. اما لماذا اطلق كولدنر عليها بالكلاسيكية، فلأنها تميزت عن اعمال وافكار علماء الاجتماع الوظيفيين المعاصرين وروادها هما اميل دوركهايم وماكس فيبر حيث ظهرت في هذه الفترة الثورة الصناعية والتنظيميات الاجتماعية الكبيرة ذات البناء المعقد كظهور النظم البيروقراطية والامبريالية العالمية، وكنتيجة لهذه الأحداث، دأب الفكر البنائي الوظيفي على دراسة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بها.

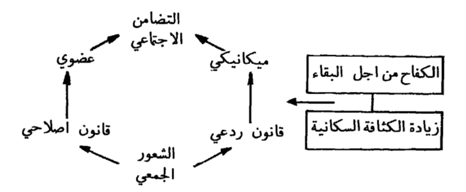
فاذا تناولنا العلامة الفرنسي اميل دوركهايم (١٨٥٨ - ١٩١٧) الذي برزت نزعته الوظيفية بشكل واضح من خلال كتاباته حول نظام تقسيم العمل، وما له من علاقة متينة بظاهرة التضامن الاجتماعي، والشعور الجمعي. حيث وجد سيادة نظام تقسيم العمل في جميع انواع المجتمعات الانسانية، الا انه يختلف من مجتمع الى آخر. فقد يسود

المجتمعات البدائية والجماعات الأولية، نظام تقسيم عمل بسيط غير معقد، قائم على التضامن الاجتماعي الميكانيكي، أي ان شخصية الفرد مذابة في شخصية المجتمع، وانعدام تصرفاته الفردية الخاصة، بسبب اعتماده على الشعور الجمعي في حركاته وتصرفاته، لذلك يرى دوركهايم، ان الشعور الجمعي يتضمن الشعور الفردي، ويعبر عن حقوقه وواجباته، وليس منفصلا عنه، بسبب ضغوطه القوية التي يمارسها المجتمع عليه، مما يخلق شعوراً جمعياً يمثل (النحن) اكثر من (الأنا) فيكون المجتمع بهذه الحالة وكأنه كتلة واحدة او جسم واحد، والخروج عن تعاليمه، يعرض الفرد الى عقوبات رادعة من قبل القانون الردعي الذي يسود مثل هذه المجتمعات.

اما النوع الثاني من نظام تقسيم العمل، فهو يسود المجتمعات الصناعية والجماعات الثانوية، ويكون معقداً ومركباً وذا تخصصات وتفرعات متنوعة ومتباينة ويكون الافراد فيه مترابطين تكافلياً، اكثر من ترابطهم بسبب تجانسهم او تشابههم، وذلك لأنهم مرتبطون جزئياً بعضهم ببعض، وليس كلياً، مما يسبب ظهور التضامن الاجتماعي العضوي الذي يسمح بحركة واسعة للفرد للتعبير عن فردية وحريته الخاصة وهذا يسبب حركة دينامية غير جامدة فردية داخل المجتمع. ويضيف دوركهايم الى ذلك، ويقول، ان نظام تقسيم العمل يظهر في المجتمعات الصناعية والجماعات الثانوية، بسبب الكفاح من اجل البقاء، وهذا يؤدي الى تضخم السكان، اي ان نظام تقسيم العمل نفسه لا يؤدي الى تضخم حجم السكان بل الكفاح من اجل البقاء، والتخصصات المتنوعة والمتزايدة تؤدي الى بناء اجتماعي مركب، وبالتالي يؤدي الى تكوين نظام تقسيم عمل معقد[١٢] اما الشعور الجمعي الذي يعني مجموعة معتقدات وعواطف عامة - والذي يربط ابناء المجتمع الواحد - فيكون اقل شدة في المجتمع الصناعي من المجتمعات البدائية والجماعات الاولية، اما الخروج عن نطاق التضامن العضوي بمعنى ذلك تعرض الفرد الى عقوبات -

القانون الاصلاحي - وليس الردعي. اي ان العقوبات التي تقع على الفرد لا تكون قمعية او قسرية، بل علاجية. اخيرا كلما زادت تشعبات وتفرعات نظام تقسيم العمل، قلت عبودية الفرد لسيادة المجتمع، وضعفت سيطرة المجتمع عليه، وقل ضغطه، وزاد نمو الفردية الذاتية، والعكس صحيح، انظر شكل رقم - ١ -.

شكل رقم - ١ - يوضح نظام تقسيم العمل في المجتمع حسب تصور دوركهايم



اذا قارنا دوركهايم مع الوضعين السابقين (سيمون، كونت، سبنسر) نجده اضاف عنصر جديد الى النزعة الوضعية وهو العامل النفسي - الشعور الجمعي - وتميزه بين النضامن العضوي والميكانيكي الذي لم يشر اليه سبنسر والآخرون. فجاء فكره حول نظام تقسيم العمل معبراً عن النزعة الوضعية بشكل واضح وواسع جامعاً بين الجانب الاجتماعي والنفسي، مؤكداً على التضامن والتكامل. لكنه لم يعط اهمية الى الصراعات الاجتماعية التي تحصل في المجتمع الصناعي والجماعات الثانوية، لاسيما وانه تطرق الى الحرية الفردية في التضامن العضوي وطالما ان الكفاح من اجل البقاء هو الأساس في تكوين نظام تقسيم العمل - في نظره - فمن المتوقع ان تحصل نزاعات واضطرابات بين

الرغبات والحريات الفردية في المجتمع الصناعي، ونتوقع ايضاً وجود فئة مالكة لوسائل الانتاج، وفئة اخرى فاقدة له وهذا ما يؤدي الى نشوء صراعات ونزاعات داخل البناء الاجتماعي لم يتطرق لها دوركهايم ولم يعط لها حلولاً في حالة حدوثها، لكنه كحال الوضعين السابقين اكتفى بالتأكيد على تكامل وتضامن اجزاء المجتمع فقط وهذا يعني انه اوضح جانباً واحداً للحياة الاجتماعية، واهمل الجانب الثاني لها والذي لا يمكن اهماله او نكرانه، لأنه يقع دائماً، وهو الصراع. فكان من الأجدر بدوركهايم ان يبدأ من العملية الكفاحية، بدلا من ان يبدأ بنظام تقسيم العمل في دراسة المجتمع من منظور وضعي.

اضافة الى ما تقدم، لم يوضح دوركهايم موقف القانون الاصلاحي من التصارعات الاجتماعية التي تحصل داخل المجتمع الصناعي، الذي يتصف بصراعات فردية وظيفية ونظامية، حيث ترك ذلك سائباً وهذا قصوري في النزعة البنائية الوظيفية الدوركهايمية.

بعدها ننتقل الى العالم الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) التي تجلت نزعته البنائية من خلال نظرته للتنظيمات الاجتماعية الضخمة ونظمها البيروقراطية في المجتمعات الصناعية والرأسمالية الحديثة المبنية - في اعتقاده - على اساس عقلاني، وليس وجداني، وتضمن هيكلها التنظيمي، نظماً ومراتباً موضوعية وعقلانية متخصصة بعمل تقني وفكري واداري محدد. ولكل مرتبة تنظيمية، واجبات ومسؤوليات خاصة بها، ومرتبطة بواجبات ومسؤوليات المراتب التنظيمية الأخرى داخل الهيكل العام للتنظيم الاجتماعي الضخم التي تملك اقتصاداً حديثاً وتكنولوجياً جديداً، وسياسة رشيدة، فهي بهذا - الشكل - ارقى من نظام الادارة البسيط، الذي شبهها - فيبر - بالصناعة اليدوية، بينما شبه البناء التنظيمي البيروقراطي بالتكنولوجي الحديث.

وعندما تكلم فيبر حول موضوع البناء التنظيمي، اوضح بشكل جلي مفهوم النفوذ، المستوحى من مركز الفرد التنظيمي، وواجباته ومسؤولياته البنائية ودرجة التزامه به بحيث يؤثر هذا المفهوم - النفوذ - على وجود تكوين النظم الرسمية السائدة في المجتمع لأنه مدعم من قبل قوانين هذه التنظيمات الضخمة.

وممارسة حقوق المرتبة التنظيمية من قبل الفرد، يعني ممارسة نفوذ قانوني رسمي داخل تنظيمة، اضافة الى اشباع رغباته الخاصة في السيادة على الآخرين، واثراء مركزه التنظيمي.

والنفوذ التنظيمي - في نظر فيبر - قاعدة اساسية للاعتبار والتميز الاجتماعي، لذلك يكون بحث الفرد عن النفوذ التنظيمي كبحثه على الاعتبار والتميز الاجتماعي، ليس ذلك فحسب، فالنفوذ التنظيمي اساس لكل اعتبار وتميز سياسي واقتصادي واجتماعي المدعم رسمياً من قبل المجتمع العام. ويكون توزيع الاعتبار والتميز الاجتماعي على جماعات خاصة داخل النظام الاجتماعي والاقتصادي مرهون ومرتبط بنظام التنظيمات الرسمية في المجتمع، على الرغم من عدم تماثل النظام الاقتصادي والاجتماعي.

اما نظرة فيبر للمجتمع الانساني، فقد انطلقت من مفهوم - طريقة عيش الافراد - كأساس لتقسيم المجتمع الى جماعات ومراتب اجتماعية متمايزة وموزعة على التدرج الاجتماعي، ومن خلال تقسيمه هذا، صنف المجتمع الى طبقتين اجتماعيتين متمايزتين، الأولى مالكة للنفوذ والسلطة، والاخرى فاقدة لها.

والنظرة الاخرى، التي اوضحت نزعته البنائية، هي دراسة للنظم البيروقراطية في الحضارات القديمة (مصر والصين والهند وروما) والمجتمعات الصناعية الرأسمالية، التي اعتبرها - اي البيروقراطية - احدى اشكال التنظيم الاجتماعي الرسمي القائم

على اساس التدرج التصاعدي - وفي نظره - اخذت البيروقراطية شكلين رئيسين هما ما يلي:

١ - بيروقراطية المنقذ... التي ارجعها الى الفرد الذي يتميز بسمات شخصية فذة، تختلف عن سمات شخصية الانسان العادي، فهو يملك قوة خلاقة مبدعة، مثل القائد العسكري، أو الزعيم السياسي والنبي الديني، وهذه البيروقراطية، لا تكون مسؤولة عن المجتمع واهدافه وطموحاته، بل تحقيق غاياتها لنفسها فقط.

٢ - البيروقراطية القانونية - المنطقية... التي تكون موجهة طاقتها وقابليتها لخدمة جميع افراد المجتمع بالطريقة التي يحددها المجتمع نفسه.

كانت دراسة فيبر للبيروقراطية، محددة بعدة عناصر تظهر فيها الصفات المميزة للتنظيم الاجتماعي، والمنظمات الرسمية الكبيرة والمؤسسات الاجتماعية الضخمة وهي ما يلي:

١ - يجب ان تكون هناك سلسلة من المراكز الوظيفية المتخصصة.

٢ - يجب ان يكون هناك تنظيم تدرجي للمكاتب الرسمية، وتحديد دقيق لسلطة ومسؤوليات كل مكتب، وتحديد لنوع الاتصالات هذه المكاتب بعضها ببعض.

٣ - يجب ان تكون هناك عملية انتقاء موظفي مكتب الافراد، مبنية على الكفاءات المهنية والفنية والادارية، وتخصصات ادارية ونفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

٤ - يجب ان تحدد ابعاد سلطة الافراد الذين يشغلون مراكز وظيفية.

٥ - يجب ان تحدد نوع العلاقة، وطبيعة الاتصالات بين الافراد الذين يشغلون المراكز الوظيفية.

٦ – عدم تملك هذه المراكز الوظيفية او مكاتبها او ايراثها ، بل يجب ان تكون منتخبة.

٧ – يكون اتصالات اعضاء التنظيم البيروقراطية وقراراتهم مكتوبة في سجلات رسمية[١٢].

اما دراسة فيبر للرأسمالية ، فقد نظر اليها على انها نظام يستهدف الربح الخاص ، والقائم على اساس الاستثمارات المرتبطة تجارياً بالنظام الرأسمالي الذي تطور وتدرج في مختلف الامكنة والأزمنة . ويميز فيبر بين الرأسمالية الحديثة والرأسمالية العامة من خلال تنظيمها العقلاني للعمل الحر . ويزعم فيبر ، ان الرأسمالية الناجحة قامت وتأثرت بظهور الخلق البروتستانتي ، وخاصة الخلق الكالفيني (نسبة الى كالفن) وقد اوضح فيبر ، ان المناطق التي تسودها الخلق البروتستانتي في المانيا ، هي المناطق الاكثر ثروة وغنى من المناطق التي يسودها الخلق الكاثوليكي ، الأمر الذي يؤيد وجود علاقة بين نمو الرأسمالية وانتشار المذهب البروتستانتي ، ويذهب فيبر ، الى ان الرأسمالية الحديثة ، لا تبني على دافع الاكتساب فقط انما هي عبارة عن نشاطات عقلانية تؤكد التنظيم والانضباط . اضافة الى هذا ، فان الرأسمالية تسعى الى تحقيق النجاح لذاتها اكثر من اهتمامها بالمغانم والارباح ، فالأخلاق المسيحية البروتستانتية تؤكد على ان الحياة الاخرى هي الاساس ، وتفترض الخلاص من الحياة الدنيا ، هو شيء مقدر من قبل الله ، ولا يمكن للانسان ان يغير ما قدره الله ، لذلك ساد الاعتقاد البروتستانتي ، بان النجاح في الحياة الدنيا ، يعتبر علامة النجاح في الحياة الآخرة[١٣].

نلاحظ على بنيوية فيبر ، انها اقتصرت فقط على التنظيمات الرسمية في المجتمعات الصناعية والرأسمالية ، واهملت التنظيمات غير الرسمية في هذه المجتمعات وغيرها ، مما صغر من حجم النظرة البنائية ، من الكلية العامة الى الجزئية الخاصة ، اي من البناء العام المكون من النظم

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والقانونية... وما شابه.. الى تنظيمات رسمية فقط.

انما كانت مبادرته هذه جديدة في الفكر البنائي، لأنه تفاعل مع مرحلة تطورية اجتماعية جديدة، ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى (وهي ظهور الامبريالية العالمية، والبيروقراطية الرسمية) مما أعطى صورة واقعية فعلية لهذا الفكر، على الرغم من صغر حجم نظرته وعدم ربطه ذلك بالبناء الاجتماعي العام للمجتمعات الصناعية والرأسمالية الحديثة.

ولاحظنا ايضا تأكيده على ان البيروقراطية - عقلانية ورشيدة - وصورها بانها تعمل بانتظام دقيق، وهذا مخالف للطبيعة البشرية التي تتسم بالوجدان والعاطفة والرغبات والدوافع الخاصة، التي تعمل البيروقراطية على إذابتها واستلابها، وإذلال انسانية الفرد، مما تدفع اعضائها المستلبين الى الوقوف ضدها والصراع معها، والثورة عليها، لعدم رغبتهم في اذلال واستلاب حقوقهم الفردية الخاصة والتنظيمية الاجتماعية.

وتقدم لنا ليلى تكلا، ثلاث نقاط نقدية لبيروقراطية فيبر وهي ما يلي:

١ - كان فيبر ضابطاً بالجيش الالماني الذي كان يمثل تنظيما عسكرياً ضخماً يدار بطريقة امرة، ويتحرك الافراد بداخله وفق اوامر وتعليمات صارمة ومحددة سلفا ومفروضة عليهم. فاعتقد ان هذا الاسلوب في الادارة يمكن ان ينجح في كل مجالاتها.

٢ - اعتقاده بان الانسان ضعيف في اتخاذ القرارات وان البيروقراطية ارشد واعقل منه في هذه العملية.

٣ - اعتقاده بان التنظيمات الرسمية ذات النظام المحكم، التي كانت سائدة في عصره، ذات فوائد ايجابية، على العملية الانتاجية، وباعتقاده هذا اهمل العامل الانساني لاعضاء التنظيم[١٤].

الملاحظ على رواد هذه المرحلة - قبل الحرب العالمية الأولى - وهم دوركهايم وفيبر، انهما ابتعدا عن وضع قوانين اجتماعية للمجتمع او وضع قوانين لدراسة الظواهر الاجتماعية، اتسمت بالمنهج العلمي الموضوعي في دراسة الظواهر الاجتماعية، الخاضعة للملاحظة والتجريب، واستخدام الجداول البيانية وطرق بحث موضوعية، مما ترك اثره على طرق دراسة المجتمع عند علماء الاجتماع المعاصرين، وخاصة علماء الاجتماع الوظيفيين.

فمثلاً، دراسة اميل دوركهايم لظاهرة الانتحار، التي تضمنت الاحصاءات والجداول البيانية والتحليل العلاقي، استخدمها علماء الاجتماع المعاصرون امثال لازارسفيلد وكاندل وهايمن وروبرت مرتن اضافة الى ذلك، فان طريقة المقارنة التي استخدمها في دراسته للمجتمعات، تأثر بها كل من تالكوت بارسونز وسروكن.

اما طرق بحث ماكس فيبر، فقد استخدمت من قبل الاجتماعيين الوظيفيين المعاصرين، لدراسة المجتمع الانساني، فعندما استخدم فيبر طريقة النموذج الأمثل استخدمها كل من ابل وبارسونز ومناس وبكر وبارنز وسلمان ومكني ولومس، وكذلك تحذير فيبر في استخدام الاحكام القيمية لدراسة المجتمع، اخذ بها كل من الاجتماعيين الوظيفيين المحدثين مثل بارسونز وكرت وميلز.

ولو سألنا أنفسنا عن سبب تأثر علماء الاجتماع الوظيفيين المحدثين بأفكار ومفاهيم الاجتماعيين الكلاسيكيين، لوجدنا ان بعض علماء الاجتماع الوظيفيين المعاصرين امثال بارسونز، عند دراسته للنظم الاجتماعية استعار بعض مفاهيم دوركهايم في دراسته للدين لدعم نظريته علمياً بأفكار احد عمداء المذهب الوظيفي، ونفس العمل قام به روبرت مرتن، عندما درس سلوك المنحرف والوهن (الانومي) اي فقدان سيادة القيم او غيابها، حيث استخدم دراسة دوركهايم للوهن.

اما طريقة بحث دوركهايم في دراسة الانتحار فهي طريقة «التحليل المتعددة والعوامل، التي تعني تفسير العلائق المتعددة بين مسببات الظاهرة الاجتماعية. فمثلا اذا كان العامل المسبب هو (الدين) والعامل الناتج والمتأثر هو (الانتحار) وكان العامل المتداخل (القومية) الذي يمثل العامل الاختباري، يكون عامل القومية والدين، اذن مؤثران على حدوث ظاهرة الانتحار. هذا النوع من التحليل، لم يكن معروفاً من قبل، انما اول من استخدمه، هو دوركهايم، الذي اثرت طريقته هذه، على دراسة الواقع الاجتماعي وظواهره عند الاجتماعيين المحدثين، امثال لازارسفيلد وكاندل وهايمن، ويمثل هذا نصراً لطرق بحث دوركهايم وقوتها في استخلاص الواقع الاجتماعي.

وهناك طريقة ثانية عند دوركهايم في التحليل الاجتماعي، وهي طريقة «الوحدة التحليلية» لمعرفة اتحاد العوامل المؤثرة على حدوث الظاهرة، وقد استعار هذه الطريقة التحليلية روبرت مرتن، الاجتماعي الوظيفي المحدث.

اما مفاهيمه الاجتماعية، فقد اثرت على مفاهيم علماء الاجتماع الوظيفي المعاصرين، كمفهوم التضامن الاجتماعي الذي استخدم لتفسير العلاقة الاجتماعية بين مكونات البناء الاجتماعي والقوميات والشعوب.

اما مفهوم دوركهايم في تقسيم العمل، فقد تضمن ما يلي، كلما كبرت المجتمعات في حجومها وكثافتها السكانية وازداد تحضرها زاد تعقيد العمل وتركيبه وتقسيمه داخل المجتمع، وزادت تخصصاته الوظيفية ودرجة تمدنه[١٥]. وقد استعارت نظرية التنظيم الاجتماعي هذا المفهوم لدراسة التنظيمات الاجتماعية الرسمية في المجتمع.

اما مفهومه حول التخصص الذي استخدمه ضمن فكرة تقسيم العمل المعتمد على قابليات وطاقات الانسان الفكرية، وتحصيله العلمي الذي يساعد على كفاحه واثبات وجوده في الحياة الحضرية المعقدة فانه

استخدم (هذا المفهوم) من قبل علم الاجتماع الحضري المعاصر.

اضافة الى ما تقدم، استعار روبرت مرتن مفهوم الوهن الاجتماعي (الانومي) لدراسة ظاهرة التحلل الاجتماعي، والذي عني فيه دوركهايم عند دراسته لتماسك الجماعة الاجتماعية، والذي يبلور مجموعة من القيم الاجتماعية، وقواعد السلوك لتنظيم علائق الافراد بشكل معين، اي ان الجماعة، تعين للفرد الطرق التي يجب ان يسلكها في الحياة والأماني التي يجب ان يصبو لبلوغها، والافراد داخل الجماعة يشعرون بضمانات نفسية واجتماعية، ويدركون ما هو الخطأ والصواب، وذلك راجع الى القواعد السلوكية والقيم الاجتماعية التي وضعتها الجماعة، ولكن اذا ضعف تأثير قيم الجماعة وقواعدها على اعضائها لدرجة لا يستطيع العضو فيها ان يدرك ما هو الخطأ والصواب، ولا يعرف اي امان يتطلع اليها، واي توجيهات اجتماعية يجب ان يلتزم بها لفقدان الضوابط الاجتماعية، فان ذلك يزيد من عدم شعوره بالضمان والاستقرار[١٦].

اما تأثيرات العالم الالماني ماكس فيبر الفكرية فنجدها عند تالكوت بارسونز في دراسته للبيروقراطية والتدرج الاجتماعي، والفعل الاجتماعي، كما كانت دراسة فيبر للسلطة والنفوذ ذات تأثير بالغ على كتابات روبرت مرتن.

هذه التأثيرات الفكرية الكلاسيكية على الفكر المعاصر، توضح مدى علميتها وموضوعيتها، لدراسة المجتمع الانساني، لذلك اتسمت بالعملية الموضوعية والعقلانية، واستخدام الوسائل العلمية لدراسة الواقع الاجتماعي كما عرفت بأصالة فكرها ونتائج دراستها المعبرة عن القواعد الأساسية للفكر الاجتماعي الوظيفي.

لم يقف تأثير هذه المرحلة على علماء الاجتماع الوظيفيين المعاصرين فقط، بل اثرت هذه المرحلة على بقية العلوم الانسانية والعلمية الاخرى، كعلم النفس، وعلم الانسان، والطب، والبايولوجي، حيث

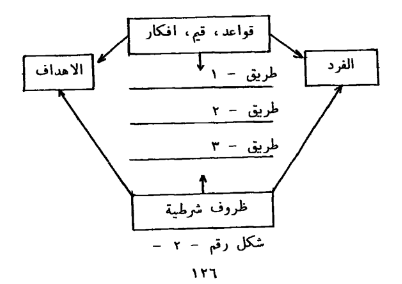
ظهرت نزعات فكرية وظيفية عند هذه العلوم. ففي علم النفس اخذ المنهج الوظيفي دراسة تأثير المحيط الاجتماعي على سلوك الانسان وكان سؤالها العلمي هو ماذا يعمل الانسان؟ ولماذا هذا العمل دون غيره؟ وكيف قام الانسان بهذا العمل؟ اما رواد المذهب الوظيفي في علم النفس، فهم الاستاذ الفرنسي الفريد بنت (١٩١١ - ١٩٥٧) والاستاذ الالماني اوزلد كولب (١٩١٥ - ١٩٦٢) واما رواده في علم الانسان، فهم رواد كليف براون وبروسلو مالينوفسكي اللذان عملان على وضع جسر فكري بين عمل دوركهايم الوضعي وانصار المذهب الوظيفي المعاصرين في علم الانسان وعلم الاجتماع[١٧].

د - بعد ذلك نأتي الى المرحلة الرابعة التي اسمها المرحلة البارسونية نسبة الى العالم الاميركي تالكوت بارسونز (١٩٠٢ - ــــ) التي ظهرت بعد عام (١٩٣٠) في الولايات المتحدة الاميركية اي بعد الأزمات الاقتصادية العالمية. جمعت كتابات بارسونز بين الوضعية الفرنسية التقليدية والرومانسية الالمانية. التي ركزت على دراسة الفرد وجدانياً فجاءت افكاره ممثلة وعاكسة لمصالح الطبقة الوسطى في امريكا واوربا في القرن العشرين اضافة الى ذلك، حاول بارسونز الجمع بين مفاهيم استعارها من مذهب المنفعة والاتجاه الوظيفي والافكار المثالية. فقد افترض مذهب المنفعة بان الفرد يتصرف بشكل عقلاني - في الاسواق الحرة ذات التنافس الحاد - لمضاعفة ارباحه وفوائده عند تفاعله مع الآخرين في مثل هذه الأماكن. هذا المفهوم دفع بارسونز الى طرح سؤال هل ان الانسان فعلاً يتصرف دائماً بشكل عقلاني؟ ومتى يكون حراً في تصرفاته ومتى يكون غير ذلك؟ وهل يمكن ان نجد فعلاً نظاماً منسقاً قائماً في مجتمع تنافسي؟.

اضافة الى ذلك، رفض بارسونز الوضعية المتطرفة التي ترى العالم الاجتماعي من خلال عملية السبب وتأثيراته القابلة للملاحظة، حيث اخذت الوضعية هذا التحليل من العلوم الفيزيائية، الا أن بارسونز يرى

استعارة هذا التحليل يعني اهمال الوظيفة الرمزية المعقدة للعقل البشري وانها عملية اختزال مستمرة الى مالا نهاية في التحليل السببي. فالوضعيون المتطرفون اختزلوا العلاقة القائمة بين افراد الجماعة الى علاقة سببية بين افرادها وتتحول هذه العلاقة الى دائرة اصغر فتتحول الى علاقة سببية نفسية، وهذه بدورها تُختزل الى علاقات كما نفسية، وهكذا الى ان تصل الى اصغر علاقة بين الافراد وصفاتهم.

هذه هي اهم المحفزات المباشرة التي ساعدت بارسونز على ان يتجه نحو الحركة الوظيفية التي بدأت في نظرتها الى الفرد وكيف يتصرف وما هي المؤثرات الاجتماعية التي تقوده وتؤثر عليه فهو (بارسونز) يرى ان للفرد اهدافاً يبحث عنها دائما ولديه وسائل مختلفة ومتعددة لكي توصله الى تحقيق اهدافه. وتخضع هذه الوسائل الى ظروف شرطية لتحديد انواعها ودرجة تحركها. كذلك تخضع تصرفات الفرد للقيم والقواعد والافكار وهذا يساعده على ادراكه لاهدافه وطرق تحقيقها. وخلاصة القول، ان سلوك الفرد في تحقيق اهدافه لا يحصل اعتباطاً او عشوائية انما يخضع لموجهات ومنظمات اجتماعية كالقيم والقواعد والافكار الاجتماعية السائدة في المجتمع والى الظروف الشرطية التي يواجهها في المواقف الاجتماعية. كذلك يقوم بتحديد طرق وصوله لتحقيق غاياته واهدافه في الحياة الاجتماعية. انظر شكل رقم - ٢ -



شكل رقم - ٢ -

لذلك يتضمن سلوك الفرد عوامل نمطية وقيمية متصلة بالثقافة الاجتماعية والمتطلبات القائمة للنظم الاجتماعية، مما ادى ببارسونز الى توضيح سلوك الفرد من خلال خمسة موازين مختلفة كل ميزان يبدأ بصيغة معينة وينتهي بنقيضها، وهي ما يلي:

١ - التأثير الكلي والتأثير الحيادي: اي درجة التعرض لمؤثرات معينة تحدد درجة التأثير ومسرى اتجاهه.

٢ - الانتشار والتمركز: اي هل ان سلوك الانسان متمحور في مركز معين ام منتشر في اكثر من مركز واحد؟ او هل هو ملتزم بشروط عملية التفاعل الاجتماعي متمثلة في مركز واحد ام اكثر من ذلك؟

٣ - عمومي - خاص: اي هل يخضع تفاعل الفرد لتقيم نفسه ام لاحكام الآخرين؟ وهل يعطي الفرد اهتمام الى آراء واهتمامات الآخرين المحيطين به في كيفية تصرفه؟ ام يركز على احكامه الخاصة وعدم التركيز على اهتمامات الآخرين؟

٤ - الانجاز - الاكتساب: اي كيف يثّمن ويُقيّم الفرد؟ هل من خلال انجازاته الفكرية والعلمية التي حصل عليها من خلال مثابرته واجتهاده في العمل المتواصل؟ ام من خلال صفاته التي اكتسبها عن طريق الوراثة كالجنس ولون البشرة؟

٥ - الذات - الجمع: اي هل تتجه تصرفات الفرد نحو تحقيق مصالحه الذاتية الفردية؟ ام الأهداف التي يرسمها المجتمع له ويطالبه بتحقيقها لكي يستفيد منها الجميع؟

نظر بارستونز الى هذه الموازين على انها مفاهيم معيارية موجهة من قبل القيم التي تتحكم في قواعد النظام الاجتماعي والشخصاني في آن واحد. فالنظام الشخصاني والاجتماعي يعكسان نوعية انماط القيم في الثقافة الاجتماعية.

بعد ذلك انتقل بارسونز لشرح كيفية ارتباط الفرد بالمجتمع، وذلك من خلال اسئلة طرحها، هي ما يلي: كيف يعيش النظام الاجتماعي؟ اي ما هي العوامل التي تساعد النظام الاجتماعي على بقائه سائداً في المجتمع. ولماذا ثبتت الانماط المنظمة؟ وكيف يحل النظام الاجتماعي مشكلة التكامل؟ يجيب بارسونز على هذه الاسئلة كما يلي، ان ذلك يتم من خلال تكامل النظام الثقافي مع النظام الشخصاني داخل النظام الاجتماعي العام (اي كيف ترتبط شخصية الفرد بالنظام الاجتماعي) اما كيف يتم ذلك التكامل فانه ينجز من خلال قناتين، الأولى التنشئة الاجتماعية والثانية وسائل الضبط الاجتماعي. ومن خلال هاتين القناتين يتم ادماج النظام الشخصاني في تركيب النظام الاجتماعي.

وتعني التنشئة الاجتماعية غرس القيم والمعتقدات والتعاليم الاجتماعية واللغة وجميع الرموز الثقافية في النظام الشخصاني، ومن خلال هذه العملية يتم تحفيز طاقة الفرد للمماثلة وخلق الرغبة عنده للتماثل مع القواعد الاجتماعية، وتساعده ايضا على ترابطها مع بقية المهارات الاخرى لكي يمارس دوره الاجتماعي. والوظيفة الاجتماعية الاخرى لعملية التنشئة هي انها تقدم الثبات والضمان لوجدان الفرد لأنها تعمل على تصعيد القلق والتوتر النفسي.

اما قناة وسائل الضبط الاجتماعي فانها تتضمن تمحور الادوار المكانية داخل النظام الاجتماعي من اجل اختزال التوتر والانغلاق والانحراف. وهناك عدة قنوات فرعية تخرج من قناة الضبط الاجتماعية تمثل ادوار تحكمية وتوجيهية، منها ما يلي:

أ - التنميط، اي توضيح التوقعات الدورية للفرد لكي تساعده في ممارستها دون خطأ من قبل مؤسسات اجتماعية ذات انماط اجتماعية واضحة.

ب - الروادع الداخلية.

ج - الرموز الثقافية والاجتماعية التي تساعد الفرد على التماثل مع مقومات النظام الاجتماعي.

د - الروادع الرسمية التي تمارسها المؤسسات الرسمية عن طريق القوة والاجبار والاكراه.

هـ - مؤسسات خاصة باعادة دفع الفرد وجدانياً وبنائياً بالمجتمع بعد انحرافه عن السلوك السوي.

تعمل هاتين القناتين على حل المشاكل الناجمة عن اللاتكامل او اللااندماج الاجتماعي. بمعنى آخر، تعمل التنشئة وقناة الضبط الاجتماعي على زيادة درجة التكامل او الاندماج بين الانظمة الاجتماعية واقسامها الفرعية.

ويضيف بارسونز الى تلك القناتين، الانماط الثقافية، فهي ايضا بدورها تساعد على التكامل الاجتماعي وتوازن الأنظمة. والعامل الثقافي الآخر الذي يربط الفرد بالنظام الاجتماعي هو اللغة، فلا يمكن ان يحدث اتصال او تفاعل اجتماعي من دونها او من دون المصادر الرمزية. العامل الآخر الذي يدمج الفرد بالنظام الاجتماعي هو الأفكار التي تتضمنها الانماط الثقافية المتعلقة بالقيم والمعتقدات والايدولوجيات حيث تقوم هذه الأفكار باعطاء الفرد الرؤي والنظرات الواضحة للواقع الاجتماعي.

أخيراً يعترف بارسونز بأن هذه القنوات المذكورة اعلاه (تنشئة اجتماعية، ضبط اجتماعي، افكار) لا تنجح دائما في ابقاء النظام الاجتماعي في المجتمع أو تساعده بالاستمرار على البقاء والعيش فيه، فهناك انحرافات وتغيرات اجتماعية بشكل دائم ومستمر.

جميع هذه الأفكار التي طرحها بارسونز تمثل نظام الفعل الاجتماعي. اما متطلبات وظيفة هذا النظام فتواجه اربعة مشاكل كفاحية تساعده

على الاندماج والتكامل الاجتماعي مع بقية الأنظمة الاجتماعية هي ما يلي:

١ – التكييف: اي بحث نظام الفعل الاجتماعي عن ممهدات كافية وكافية في المحيط الذي يعيش فيه لكي يستطيع ان يندمج مع بقية الأنظمة.

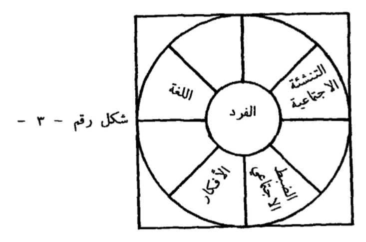
٢ – تحقيق الأهداف: اي تحديد درجة اهمية اهداف نظام الفعل الاجتماعي لكي يستطيع ان ينجز غاياته.

٣ – التكامل: اي التعاون والتنسيق بين وحدات نظام الفعل الاجتماعي.

٤ – الكوامن: وهذا يشير الى نوعين من العوامل، هي نمط المحافظة، ونمط ضبط التوتر والقلق والتحكم فيه. فنمط المحافظة يتصل بشكلة كيف يمكن التأكد في ان افراد نظام الفعل الاجتماعي يملكون صفات تمثله وتعكس مقوماته.

اما عامل ضبط التوتر والقلق والتحكم فيه، فيعني كيفية التحكم في التوترات الداخلية لافراد النظام. وهذان العاملان يمكن ملاحظتهما في عملية التنشئة الاجتماعية ووسائل الضبط الاجتماعي.

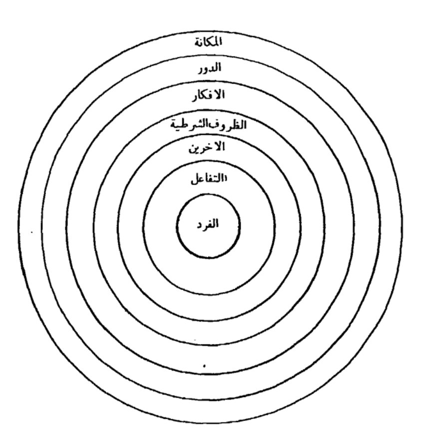
انظر شكل رقم – ٣ – الذي يشير الى ارتباط الفرد بالمجتمع من خلال قنوات الفعل الاجتماعي.



شكل رقم – ٣ –

اما وحدات نظام الفعل الاجتماعي، فهي تتبلور في المكانات الاجتماعية التي يشغلها الفرد والادوار التي يمارسها لكي تعكس مكانات الفرد الاجتماعية. فالمكانة والدور يتصلان من خلال نظام الفعل الاجتماعي. اما الوحدات الأخرى، فهما الفرد والتفاعل الاجتماعي الذي يرتبطان مع الآخرين. اما الأهداف والأفكار الاجتماعية والظروف الشرطية فانها تساعد على اتخاذ قراراته وتوجيه فعله.

جميع هذه الموجهات تعتبر مكونات السلوك الانساني في نظرية الفعل الاجتماعي التي وضعها تالكوت بارسونز وبنفس الوقت تمثل النظام الشخصاني. ولا تلعب المؤثرات الثقافية والصفات الجسمانية دوراً هاماً في تكوين هذا النظام. انظر شكل رقم - ٤ -



شكل رقم - ٤ - يمثل مكونات الفعل الاجتماعي

بمعنى آخر، ان النظام الاجتماعي ما هو الا شبكة من العلاقات الاجتماعية المبنية على عملية التفاعل الاجتماعي الحاصلة بين الافراد والتي تأخذ عدة انماط مختلفة. وتعتبر هذه الانماط التفاعلية قنوات يشترك الفرد من خلالها بالنظام الاجتماعي، وتأخذ هذه المشاركة مسارين، الأول من خلال مركز الفرد الاجتماعي الذي يشغله والثاني من خلال الدور الاجتماعي الذي يمارسه. فاذا تحرك الفرد من موقعه او مركزه الاجتماعي نحو الآخرين فيعتبر ذلك تفاعلاً موقعياً، واذا توجه في تفاعله مع الآخرين من خلال ممارساته الدورية فيسميها بالتفاعل الدوري.

اما تفاعل الفرد مع النظام فإما ان يأخذ المسار الإيجابي، أي التماثل مع قواعد وقيم وافكار وأهداف النظام واما يأخذ المسار السلبي ولا يتماثل مع قواعد وقيم وأفكار وأهداف النظام فيصبح منحرفاً او متخلفاً مع مقومات النظام.

ولما كان النظام يعتمد اساساً في وجوده على الافراد المتفاعلين فيما بينهم ومع مقومات النظام الأساسية، فالتفاعل يقوّي النظام الإيجابي ويرسخه في الوجود الاجتماعي.

ننتقل بعد ذلك الى مفهوم النظام الاجتماعي عند بارسونز الذي يتمركز حول مفهوم التكامل والتكافل، فهو يرى ان النظام يتألف من أقسام معتمدة الواحدة على الاخرى في ترابطها ووظائفها، وهناك درجات متفاوتة من هذه الارتباطات، لكن هذا لا يمنع من وجود عدم تكامل وتكافل تام بين هذه الأقسام لأن ذلك يخضع للقواعد والقيم والأعراف السائدة في المجتمع. والاختلافات الحاصلة بين اقسام النظام تؤدي الى اختلاف مساهمتها في وظيفة النظام من حيث ثباته او تغيره.

يتألف البناء - في نظر بارسونز - بشكل رئيسي من اربعة انظمة هي النظام الاجتماعي والثقافي والعضوي والشخصاني وكل نظام

من هذه الأنظمة له فروعه الخاصة به ومتصل الواحد بالآخر ومتكامل بنفس الوقت.

ان تكامل النظام يعني تنسيق وارتباط هذه الأنظمة الفرعية بعضها ببعض لكي تكون وظيفة النظام العام الرئيسية المتكاملة ولكي تعطي شكلاً عاماً للنظام، ومن اجل احداث هذا التكامل يستوجب وجود متطلبات وظيفية معينة وهي ما يلي:

١ - يجب ان يملك النظام الاجتماعي مجموعة كافية من الأفراد مدفوعين بشكل تلقائي وواضح للتصرف والسلوك حسب متطلبات النظام التي يرتأيها.

٢ - يجب الابتعاد عن الاحتكاك مع الانماط الثقافية التي لا تستطيع ان تحافظ على النظام والابتعاد عن النظام الذي ليس له اتباع او انصار.

إضافة الى ذلك، يهتم النظام الاجتماعي بعملية التنميط التي تشير الى وجود انماط خاصة بالتفاعل الاجتماعي بين افراد المجتمع الذي يشغلون مكانات اجتماعية والتي تخضع الى القواعد الاجتماعية والمعتقدات الثقافية. ويرى بارسونز ان تنميط الفرد، اي تكوين الفرد اجتماعياً من خلال معايشته مع انماط اجتماعية وثقافية تعكس مقومات ذلك النظام عملية متفاعلة. والتنميط الصيروري يعني في نظر بارسونز ما يلي:

١ - تفاعل الافراد في وضعية اجتماعية معينة.

٢ - بلورة حاجات اجتماعية كنتيجة او انعكاس لعملية التفاعل الحاصلة بين الافراد.

٤ - تبلور قواعد اجتماعية نتيجة التفاعل.

٤ - تكييف الفرد للنظام الاجتماعي.

٥ - بعدها تقوم القواعد والأفكار الاجتماعية بتنظيم وتنميط تفاعل

الفرد بشكل ثابت ومستقر.

فالتنميط في نظره ما هو الا صيرورة تتم من خلال بناء المجتمع من اجل المحافظة عليه. لأنه - اي التنميط - يمثل مجموعة ادوار ذات انماط متفاعلة بشكل ثابت والذي بدوره يكون النظام الاجتماعي والمجتمع في هذه الرؤية عبارة عن مجموعة انظمة مترابطة.

بعد ذلك، تقدم بارسونز خطوة اخرى لتوضيح درجة التكامل والتكافل الحاصلة بين اقسام النظام الاجتماعي وكيفية مواجهة المشاكل الناجمة عنها كالاختلاف والتغير الاجتماعي، من اجل اعطاء صورة متكاملة للنظم الاجتماعية التي تكوّن البناء الاجتماعي العام. فقد رجع بارسونز الى نظرية سبنسر - التي ظهرت عام١٩٣٧ - في السبعينات من هذا القرن فطعم نظرية النظم الاجتماعية بمفاهيم تطويرية سبنسرية لأنه وجد ان نظريته لا تستوعب الاختلافات الناشبة بين اجزاء النظام الواحد وبين الأنظمة المكونة للبناء الاجتماعي فلاحظ ما يلي:

١ - تزايد اختلاف وحدات النظام مما ادت الى تكوين انماط وظيفة متكاملة.
٢ - تزايد قدرة النظم الاجتماعية بالكفاح في وجودها داخل المحيط الاجتماعي.
٣ - ظهور مبادىء جديدة خلقت نظماً مختلفة.

من خلال هذه الملاحظات وضع بارسونز اربع اضافات فكرية لنظرية النظام الاجتماعي بعدما كان يرى ان التكامل والتكافل بين الانظمة الاجتماعية وفروعها شيء حتمي وضروري وان الانحرافات ما هي الا ظواهر مرضية طارئة، لكن بعد ان اتضح له عدم وجود ذلك في الواقع الاجتماعي طعمها بالاضافات التالية:

١ - ان النظم الاجتماعية والشخصية والثقافية والعضوية ليست متكاملة دائماً وفي كل وقت فهناك اختلاف فيما بينها وبشكل مكثف.

٢ - وحتى داخل النظام الواحد في هذه الأنظمة الرئيسية (اجتماعية وشخصية وثقافية وعضوية) المكونة للبناء الاجتماعي هناك اختلافات حادة فيما بينها مما يؤثر على تكوين النظام الرئيسي ووظيفته وعلاقته ببقية الأنظمة المرتبطة بها.

٣ - ونتيجة هذه الخلافات البينية (بين الأنظمة الواحدة) والضمنية (بين فروع النظام الواحد) أدت الى بلورة جديدة ذات تكامل جديد.

٤ - واتباعاً لهذه الخلافات، ظهرت طرق جديدة استخدمتها الأنظمة الرئيسية والفرعية للكفاح من أجل بقائها في محيطها المتطور.

اما الفن كولدنر فينظر الى الوظيفة الاجتماعية من خلال مفهومين مترادفين هما الاستقلالية (نسبي وليس تام) والتبادلية الدورية، اي استقلال اقسام النظام الواحد والمحافظة على وظائفها الخاصة بها، وتبادل وظائفه، اي تبادل اشباع حاجات اقسام النظام الواحد. ويرى أيضاً ان النظام الاجتماعي مقام على محورين أساسيين هما التكافل والتوازن. فالأول يعني اعتماد اقسام النظام الواحد. على الآخر اي هناك اعتماد مشترك بين اقسام النظام الواحد وهذا الاعتماد المشترك يؤدي الى توازن علاقات اقسام النظام. ويضيف كولدنر ويقول ان التوازن يتضمن التكافل (أي ان هناك توازناً في إشباع حاجات هذه الأقسام المتوازنة في علاقاتها) لكن ليس من الضروري ان يكون التكافل متضمنا التوازن (أي لا تكون عملية اشباع حاجات أقسام النظام المترابطة بشكل متوازن، فقد يشبع احد الأنظمة الفرعية حاجات احد الأقسام دون الاخرى) ويعزز كولدنر قوله هذا بما جاء به ليفي ستراوس وهو ما يلي: ان العامل أ يشبع حاجات العامل ب والعامل ب يشبع حاجات العامل ح والعامل ح يشبع حاجات العامل أ (أي عملية متبادلة

حتى لو كانت من خلال العوامل الاخرى بصورة غير مباشرة وليس من الضروري ان تكون مباشرة).

وبشكل اوضح، يعني التكافل، الاعتماد المشترك المتبادل بين اقسام النظام الواحد. وقد تكون أقسام النظام بحاجة ماسة الى اشباع حاجاتها الاجتماعية على الرغم من وجود تباين في درجة استقلالية هذه الاقسام. لكن التبادل المشترك بين اقسام النظام الواحد يؤدي الى اعتماد بعضها على البعض والى حاجة الواحد الى الآخر، وهذا بدوره يؤدي الى خلق التكافل الاجتماعي بين اقسام النظام الواحد.

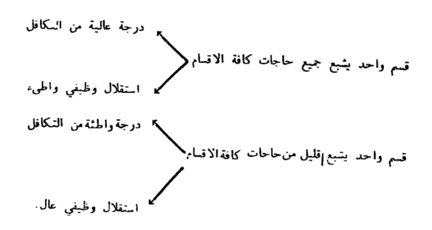
وقد انتبه كولدنر الى ان هناك درجات متفاوتة ومتباعدة في تكافل وظائف اقسام النظام الاجتماعي منها ما يلي:

١ - انه من الجائز ان يساهم كل قسم من اقسام النظام في اشباع جميع حاجات الأقسام الأخرى وليس قسماً واحداً (تكافل مشترك عام) وهذا يشير الى الدرجة القصوى من التكافل الوظيفي.

٢ - ومن الجائز ان يساهم كل قسم من اقسام النظام في اشباع حاجات قسم واحد فقط الذي يشترك معه في علاقة ثنائية وليس اشباع جميع حاجات كافة اقسام النظام (تكافل مشترك - خاص) وهذا يشير الى الدرجة الدنيا من التكافل الوظيفي.

٣ - وهناك عاملان يلعبان دوراً مهماً في تحديد عملية التكافل هما ما يلي: أ - درجة احتياج القسم في اشباع حاجاته من الأقسام الأخرى. فحاجة القسم الواحد للكل تشير الى درجة عالية من التكافل الوظيفي، ويوضح ايضاً درجة واطئة من الاستقلال الوظيفي لأقسام النظام الاجتماعي، ب - وقد تكون هناك قدرة القسم ضعيفة في اشباع حاجات الاقسام الاخرى، اي لا يستطيع اشباع كافة الحاجات الاجتماعية للأقسام الأخرى داخل النظام، وهذا يشير الى الدرجة الدنيا من عملية التكافل

الوظيفي، ويوضح ايضاً درجة عالية من الاستقلال الوظيفي لأقسام النظام، ولتوضيح هذا النص انظر شكل رقم - ٥ -



شكل رقم - ٥ -

نستطيع مما جاء به كولدنر ما يلي:

١ - ان الاستقلال الوظيفي يحدد درجة التكافل الوظيفي، وهذا بدوره يحدد بقاء او زوال النظام الاجتماعي.

٢ - نوع علاقة اقسام النظام بعضها ببعض يحدد درجة تكافلها في اشباع حاجاتها.

٣ - الاستقلال الوظيفي لأقسام النظام يعتمد على شيئين هما ما يلي:

أ - علاقتها بعضها ببعض.

ب - حاجة الواحد للآخر.

على ان يكون في ذهن القارئ ان هذا الاحتياج ليس من الضروري ان يكون متماثلاً او متناسقاً او مشروطاً. بمعنى آخر ان حاجة العامل أ يجب ان تكون مماثلة او مشروطة من قبل

حاجة العامل ب. ان جوهر التبادل مستمر بين وظائف اقسام النظام الواحد يتضمن اسهامات الاقسام بشكل متكافل في الاخذ والعطاء المشترك.

٤ - ان قدرة القسم على العطاء للاقسام الاخرى متفاوتة.
٥ - ان نوعية كمية الحاجة المطلوبة من قبل الاقسام الاخرى متباينة
٦ - ان نوع علاقة القسم بالاقسام الاخرى مختلفة.
٧ - ان حاجة القسم في الأخذ من الاقسام الأخرى متنوعة.

ننتقل الآن الى ما جاء به ارنيست نيكل في الوظيفة الاجتماعية حيث يرى ان المجتمع متجه نحو الانقسامات والتباينات على شكل انظمة اجتماعية متفرغة ومتخصصة باعطاء وظائف اجتماعية تسير نحو تحقيق اربعة اهداف: وهي ما يلي:

١ - هدف تحقيق الغايات.
٢ - هدف تكافل مكونات النظام.
٣ - هدف المحافظة على النظام العام.
٤ - هدف التحكم في الاضطرابات والاختلافات التي تحصل بين اقسام النظام الواحد وعلاقة الأنظمة بعضها ببعض.

وينظر نيكل الى النظام الاجتماعي على انه يتضمن (ملكيات مادية وغير مادية) يحاول المحافظة عليها بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ عليه. ويضيف ايضاً ويقول ان لكل نظام وظيفة خاصة به. وانها تمثل معطيات العمل وتبعياته - الخاضعة - للملاحظة المباشرة - التي تساعد الفرد على تكيفه لأهداف النظام او اكتسابه لها.

ويحدد نيكل الانواع الثلاثة للوظائف الاجتماعية التي صنفها الوظيفيون من قبله كالآتي:

١ – الاعتلال الوظيفي التي تعني معطيات العمل الاجتاعي وتبعياته – القابلة للملاحظة المباشرة – انما لا تساعد الافراد على تكيفهم لأهداف النظام واكتسابهم لها.

٢ – الوظيفة الظاهرة: ألتي تعني معطيات عمل النظام وتبعياته الايجابية للأفراد التي تساعدهم على تكيفهم لأهداف النظام او اكتسابهم لها.

٣ – الوظيفة المستمرة: التي تعني اعمال النظام غير المميزة او الواضحة المقصودة.

اخيراً أوضح نيكل مفهوم النظام الاجتاعي على انه يتألف من أنظمة فرعية يتحدد هدفها من قبل قدرتها على اشباع حاجات اجتاعية لكافة أفراد المجتمع العام.

ننتقل بعدها الى طرح اهتامات الوظيفيين المعاصرين امثال ابيرلي وكوهن وديفز وليفي وستون) في تحديد بعض المفاهيم الاساسية في النظرية الوظيفية التي تعتبر نظرات توضيحية للأفكار التي طرحها الاستاذ تالكوت بارسونز، فقد بدأت توضيحاتهم بالتركيز على ان لكل مجتمع انساني وظائف يقوم بها ولكل وظيفة متطلبات ومستلزمات يجب ان تكون موجودة في المجتمع من اجل استمرار وجوده والمحافظة عليه.

وفي نظر هؤلاء المفكرين الاجتاعيين ان وجود المجتمع واستمراره في البقاء يعتمد على عناصر اساسية هي وجود افراد يمثلون عضوية المجتمع في افكاره وقيم وقواعده ونواميسه الاجتاعية. فلا يوجد مجتمع انساني دون افراد، واذا غابوا، فلا يمكن ان يوجد هناك مجتمع انساني. فمثلا هجرة الافراد من مجتمع الى آخر يقلل من حجم ونظام ووظائف المجتمع المهاجر منه، أو انتشار أحد الأمراض كالطاعون أو الكوليرا او السحايا وغيرها من الأمراض التي تؤدي بحياة الأفراد او وجود حرب مبيدة للجنس البشري بحيث تزيل قسماً كبيراً منه او طغيان مجتمع

المدينة على مجتمع القرية، جميع هذه العوامل تؤثر على حجم ونظم ووظائف المجتمع الانساني.

نستنتج من ذلك، انه يجب ان يكون هناك افراد فعالين لا تعترض حياتهم كوارث صحية او سياسية او اقتصادية لكي يمارسوا حياتهم الوظيفية داخل المجتمع، وتشترط هذه المجموعة من المفكرين الوظيفيين انه يجب ان تكون هناك مسبقات اجتماعية لها لكي تستطيع ان تعطي نتائجها داخل المجتمع، هي ما يلي:

١ - ان يكون هناك افراد داخل المجتمع تجمعهم تفاعلات وعلاقات اجتماعية وبنفس الوقت لهم علاقات مع المحيط الاجتماعي.

٢ - يجب ان يكون عدد كافٍ من الأفراد داخل المجتمع وذا نوعية اجتماعية فعالة.

٣ - يجب ان يتفاعل هذا المجتمع مع المجتمعات الاخرى بشكل ايجابي لكي تساعدها على بقائها في الوضع الاجتماعي.

٤ - يجب ان تكون (عملية الاخصاب) حيوية وذات انتاج بشري مستمر ومتناسب مع موارد المجتمع الاقتصادية والانتاجية.

٥ - يجب ان يكون هناك نوعان من الأدوار الاجتماعية متميزة الواحدة عن الأخرى، الأولى اكتسابية والثانية منسبة، أي أدوار تقوم على الإنجاز العلمي والثقافي والتحصيل العلمي، أي تعطي الفرد مقدرة علمية مكتسبة من مؤسسات علمية وتربوية، ويجب ان يكون هناك ادوار موروثة منسبة من قبل المجتمع مثل دور خاص بالذكور ودور خاص بالإناث والآخر خاص بالأطفال والآخر بالمعمرين.

اضافة الى ذلك، فان التدرج الاجتماعي داخل المجتمع يخلق تدرجاً خاصاً لممارسة الأدوار الاجتماعية.

٦ - وسائل الاتصال بين الأفراد، فلكل مجتمع رموز ثقافية يستخدمها للدلالة على الأفعال والأفكار الاجتماعية. لذلك لا يوجد مجتمع دون رموز مشتركة بين كافة افراده، ووظيفة هذه الرموز تساعد الفرد على التفاعل مع الآخرين المحيطين به.

٧ - المعرفة العامة المشتركة بين الافراد، اي يجب ان تكون هناك مفاهيم عامة بين جميع افراد المجتمع منبثقة من تاريخهم وثقافتهم الاجتماعية ومتفاعلة مع ثقافتهم الحالية والثقافات الاخرى.

٨ - التنشئة الاجتماعية.

٩ - قواعد وقيم اجتماعية متعلقة بتنظيم السلوك الاجتماعي.

جميع هذه العوامل يجب ان تسبق وجود الوظيفة الاجتماعية، وانعدامها يعني انعدام الوظائف الاجتماعية، اي ان درجة وجودها يحدد درجة الوظيفة الاجتماعية.

أخيراً نرى من الضروري ان نعرض جملة التحديات المتعلقة بمفهوم الوظيفة الاجتماعية عند رواد ومفكري النظرية البنائية الوظيفية في هذا القرن نورد اهمها:

١ - دل قسم منها على (العمل) وظهرت هذه الدلالة في كتابات ماكس فيبر.

٢ - دل قسم منها على مفهوم الانشطة الاجتماعية التي يمارسها الفرد في مركزه الاجتماعي.

٣ - ذات دلالة رياضية للإشارة الى وجود علاقة بين عامل متغير واحد مع عدة عوامل متغيرة اخرى وذات تأثير على قيمها.

٤ - ذات دلالة اجتماعية، كما ظهرت عند كتابات كارل منهايم الذي لاحظ ان الحقيقة الاجتماعية ما هي الا وظيفة الزمان والمكان التي تحدث فيه. واستعمال الديمغرافيين الذين يرجعوا ارتفاع او

انخفاض معدل الولادات الى وظيفة المكانة الاقتصادية للفرد.

٥ - ذات دلالة بايولوجية - عضوية التي تشير الى العملية العضوية التي تساهم في المحافظة على سلامة افراد المجتمع وبقائهم. استعمل هذه الدلالة راد كليف براون.

جاء الآن دور الاستاذ الروسي بيترم سروكن الذي يشكّل فكره في التكامل الثقافي منعطفاً جديداً في فكرة البناء الوظيفي الذي اتخذ من الثقافة الانسانية محوراً لنقاش هذا الفكر.

حيث وجد ان لكل ثقافة عناصر مكونة لها مثل (العقائد والأفكار والقيم والتقاليد والأعراف والقواعد الاجتماعية) تتقارب وتتباعد بعضها عن بعض حسب موقعها داخل الإطار الثقافي. فكثير من العادات موجودة داخل المجتمع لا معنى لها ولا وظيفة لها انما شاغلة موقع مجالي في الإطار الثقافي ولكن هذا لا يمنع من وجود الاتصالات وتفاعلات بين عناصر الثقافة حيث تخضع هذه الاتصالات لعوامل خارجية بحيث تسبب اتحاد مباشر او غير مباشر فيما بينها. ومن الطبيعي ان يكون تأثير العوامل الخارجية ممارساً على العناصر المتقاربة مجالياً ضمن الإطار الثقافي. ففي القسم الشمالي من مقاطعة (فولكا) من شمال الاتحاد السوفيتي يشرب الناس الفودكا (احد أنواع الخمور) وتبني بيوتها من جدران سميكة حفظاً على الناس من البرد، ويضعون داخل دورهم مدافىء كبيرة ويلبسون احذية خاصة بالبرد القارس، ويجتمع الناس كل مساء في احد المنازل بشكل دوري يشربون الفودكا ويأكلون اللحوم ويغنون ويرقصون. هذه صفات ثقافية للمجتمع الفولكي. وكل صفة تمثل عنصراً ثقافياً خاصاً بها ولا يوجد ارتباط وظيفي او منطقي بين هذه العناصر. فشرب

الفودكا لا يرتبط بلبس الحذاء الخاص بالبرد وهذا لا يرتبط بوجود المدفأة الكبيرة. لكن جميع هذه العناصر الثقافية مرتبطة بالمناخ البارد. لذلك ارتبط كل منها بالآخر بشكل جزئي وغير مباشر بسبب العامل الخارجي وهو الطقس البارد.

اضافة الى ما تقدم، فهناك اتصال مباشر من خلال محاور ثقافية تتمركز حول اتصالات عناصر الثقافة المتقاربة مجالياً دون اي تأثيرات خارجية، تكون وظائف هذه العناصر مكونة الواحدة للأخرى ومعتمدة بعضها على البعض في اداء وظائفها بحيث تكوّن تكاملاً وظيفياً يعكس الوظيفة العامة للثقافة، مفروضة على مواقع العناصر المجالية واتصالها واتحادها الخارجي. فالتكامل الوظيفي يحصل بين عناصر الثقافة المتصلة بصورة مباشرة. فالمسار في الماكنة لا يكون مرتبطاً بشكل مباشر مع جميع آلات الماكنة. والخلية في جسم الكائن الحي ليست مرتبطة بصورة مباشرة مع جميع خلايا الجسم او باعضاء الجسم، لكن جميع الخلايا مرتبطة بشكل عام بالجهاز العصبي والدورة الدموية، وكذلك المسار في الماكنة فانه يرتبط مع باقي اجزائها من خلال الهيكل العام للسيارة.

فالعلائق الوظيفية بين عناصر الثقافة يجب ان تكون قابلة للملاحظة والاختبار ومتكافلة في تحقيق وظيفتها بشكل مباشر فيما بينها ومعتمدة جميعها على النظام العام للثقافة.

فإذا كان العامل أ متبوعا دائما من قبل العامل ب في حالات عديدة وتحت نفس الظروف دون تدخل عامل الحظ او الفرصة في احداثه فيكون ارتباطها وظيفياً في هذه الحالة.

ويضرب سروكن مثال على ذلك، فيقول اذا رفعنا احد آلات ماكنة السيارة فان ذلك سوف لا يغّير أي شيء من جوهر

الماكنة . انما تفقد بعض وظائفها المترابطة، واذا أخذنا سوق المضاربة المالية في المجتمع الرأسمالي الحديث باعتبار احد مناشط حياته الاقتصادية وأردنا تطبيقه في احدى المجتمعات البدائية مثل مجتمع التروبريان، فسوف لا يقوم هذا السوق بوظيفته المطلوبة ولا يعطي فائدة بنائية، وهذا يعني انه مفيد ونافع فقط في المجتمعات الرأسمالية الحديثة وغير نافع في مجتمعات اخرى. واذا اخذنا النظام البرلماني في بريطانيا وطبقناه في مجتمع طائفي كالمجتمع الهندي، فسوف لا يعطي نفس الفائدة ولا يقوم بنفس الوظيفة التي كان يعطيها في المجتمع البريطاني، فاما ان يموت او يعطي مردوداً عكسياً.

جميع هذه الأمثلة التي اوردها سروكن تدل لنا على ان بعض عناصر الثقافة لها فائدة محلية، اي داخل ثقافتها فقط وقد لا تعطي نفس الوظيفة والفائدة في ثقافة مجتمع آخر، ونستطيع ان نضيف مثال آخر ينطبق على الثقافة العربية وهي ان قيمة الكرم عند العرب كأحد عناصرها التي لها عطاء قيمي وعلائقي واخلاقي ذات صفة ايجابية في المجتمع العربي، بيد ان الكرم لا يعطي نفس هذه الوظائف والفوائد عندما يحاول فرد تطبيقه في مجتمع رأسمالي حديث الذي يؤكد على القيم الفردية اكثر من الجماعية ولأنه يؤكد على القواعد اكثر من القيم الاجتماعية.

ويشير سروكن الى ان الحالة ليست كذلك دائما وبالضرورة، انما تختلف باختلاف درجة مرونة البناء الاجتماعي، حيث يمكن نقل بعض العناصر الثقافية من مجتمع الى آخر فيما اذا كان بناء المجتمع مرناً ومفتوحاً، ويكون عكس ذلك عندما يكون البناء الاجتماعي صلباً أو مغلقاً.

اخيراً قدم سروكن مفهوماً آخراً للتكامل الثقافي وهو

التكامل المنطقي الايجابي للثقافة الذي مفاده اتساق انسجام عناصر الثقافة داخلياً، على رغم اختلاف صفاتها ومكوناتها.

ومن خلال هذا الاتساق الداخلي، تعطي شكلاً مغايراً لصفات عناصرها الاصلية وسماه سروكن بالشكل الأعظم الذي يعطي فائدة كبيرة للثقافة وتأتي الفائدة هذه من وضع العناصر المنسقة في مواقعها المناسبة داخل البناء الاجتماعي بشكل منطقي وليس وظيفي ومن الممكن ان نجد حالات اخرى تكون فيها العناصر الثقافية فاقدة الاتساق الداخلي الا انها تشكل تكاملاً منطقياً ثقافياً ايجابياً.

تعقيب وتقيم

لا بأس ان يتكوّن فكر اجتماعي تراكمي يستقي افكاره الأساسية من المذاهب الفكرية السابقة في العلوم الانسانية، لكن على شرط ان لا يقف عند هذه المرحلة بل يجب ان يتخطى ذلك مراحل تطبيقية وتكميلية مقدمة (أي تخضع الافكار السابقة للبرهنة او للرفض على ضوء الأحداث الاجتماعية المعاصرة ويؤخذ منها ما هو مناسب ومنسجم مع الواقع الجديد) تعكس الفكر الاجتماعي في المرحلة الراهنة. انما الذي لاحظناه على كتابات بارسونز انها إتصفت بجمع عدة افكار فلسفية (وضعية ونفعية ومثالية) ظهرت في القرن التاسع عشر وصهرها في بوتقة واحدة لاخراج فكر اجتماعي يختلف عن العناصر التي كونته. فلم تظهر افكار بارسونز بوحي من افكاره الخاصة او منبثقة من الواقع الاجتماعي الذي كان يعيشه بل من مؤثرات فكرية مختلفة ومن خلفيات قومية متباينة اتصفت بالسلبية والايجابية في آن واحد مما بلورت فكراً يختلف عنها. الا ان هذا الاندماج اللامنسجم افرز نتائج غير منسجمة ايضاً. لأن

فكر بارسونز اراد ان يقف موقف المضاد امام المذهب الفردي (مذهب المنفعة) الذي ظهر في بريطانيا، وتبنى الأفكار الوضعية الكلاسيكية التي ظهرت في فرنسا، والأفكار المثالية التي ظهرت في ألمانيا فكانت هذه المحاولة تمثل استجابات فكرية اصبحت محفزاً فيما بعد لاطماس عقل الفرد وتفكيره في مكونات النظام الاجتماعي مما ادى الى ظهور نظرية متطرفة الى الجانب الاجتماعي فقط واغفال الجوانب الفكرية والوجدانية والمصالح الخاصة. فهي اذن جاءت بنقيض نظرية المنفعة في الاقتصاد. وهذا يعني انها لم تعكس حقيقة الحياة الاجتماعية بشكلها الكامل بل عكست جانباً واحداً للوجه المعاكس للمذهب الفردي. وفي ضوء هذا المعنى، فإن الاستجابة (السلبية او الإيجابية) لبعض المحفزات الفكرية لا تعطي او تعكس الواقع الحقيقي للحياة الاجتماعية، بل تعكس الطرف الآخر المعاكس وهذا يعني ايضاً انها لم تأت بشيء جديد. بينما يتطلب الفكر الاجتماعي الأصيل عكس الواقع الاجتماعي بشكل موضوعي ودون تعميم نتائج افكاره على كافة الظواهر الاجتماعية اولاً، ودون الوقوع تحت تأثيرات خارجية سلبياً او ايجابياً ثانياً. فأفكار دوركهايم على سبيل المثال لا الحصر، اكثر واقعية وأصالة من أفكار بارسونز لأنها انبثقت من الواقع الاجتماعي ولم تستند بشكل اساسي وركيزي على افكار سابقة له كما حدث لنظرية بارسونز.

وارتكاناً على ما تقدم، فان ظهور نظرية مستجيبة (سلباً او ايجاباً) لنظريات اخرى ظهرت في العلوم الانسانية يعني ما يلي:

١ - لا تعطي صورة متكاملة للواقع الاجتماعي.

٢ - تصوير جانب معاكس للفعل الذي استجابت له (سلباً او ايجاباً).

٣ - استمرارها في الاعاشة على التطعيم الاستعاري.

٤ - لا تستطيع الأخذ بنظر الاعتبار تأثيرات المحيط الاجتماعي الجديد على الأحداث الاجتماعية المعاصرة، وذلك لأن جذوره الفكرية اخذت من افكار لا تمثل مجتمعه ومحيطه.

٥ - لا تستطيع التكيف للتغيرات التي تحصل داخل المجتمع المعاصر.

واذا أردنا قدراً من تحليل افكار بارسونز نجدها بدأت بدراسة السلوك الاجتماعي من نهايته بدلاً من بدايته كما هو متعارف عند المفكرين الاجتماعيين، فهو يقول ان للفرد اهدافاً يبحث عنها دائماً. لكنه لم يذكر ما هي الدوافع التي تحفز السلوك الاجتماعي لاختيار هذا الهدف بالذات لا الآخر.

اضافة الى ذلك صوّر بارسونز الفرد بأنه أداة طيعة في يد الظروف الشرطية والقيم والعادات والأعراف ولم يعط قدراً كبيراً للعقل البشري الذي له القدرة على الادراك والتصرف حسب ما هو مفيد او صالح له او للمجتمع.

كذلك أغفل بارسونز الرغبات الفردية الذاتية واثرها في تحريك السلوك الانساني، ولم يوضح لنا ماذا سوف يحصل للفرد الذي تشبع رغباته الذاتية الفردية، هل يعتبر منحرفا او جانحا في نظر النظام الاجتماعي؟وماذا ! ومذا سوف يحدث للفرد فيما اذا خضع سلوكه للتفكير الرشيد وليس الى الظروف الشرطية او القيم والتقاليد؟ هل يعتبر منحرفاً في نظر النظام الاجتماعي وفي نظر بارسونز؟ ام لا! مثل هذه الاستفسارات والتساؤلات لم يجب عليها بارسونز في نظريته.

اما فيما يخص الموازين الاجتماعية التي وضعها بارسونز فانها تضمنت الاطراف المنهجية لكنها لم تتضمن الدرجات المتفاوتة بين قطبيها وما هي صفات الأفراد الذين يقعون بين هذين الطرفين.

وفي مجال آخر، أوضح بارسونز كيفية اندماج الفرد بالنظام الاجتماعي وتكافل اقسام النظام الواحد، والنظام نفسه مع بقية الأنظمة

من خلال التنشئة الاجتماعية ووسائل الضبط الاجتماعية، لكنه لم يحدد درجة هذا الاندماج او درجة تكامل اقسام النظام، او النظام نفسه مع بقية الأنظمة. لأن تحديد ذلك يوضح بشكل دقيق نوعية وكمية وظائف النظام داخل البناء الاجتماعي.

وفضلا عما تقدم، لم يذكر بارسونز اثر المحيط الاجتماعي والحضاري والتراث الثقافي في تكامل وتكافل اقسام النظام الاجتماعي، بل ركز فقط على القواعد والقيم الاجتماعية، لأنه من الجائز جداً ان يؤثر المحيط الاجتماعي على عدم تكامل اقسام النظام وبالتالي يسبب عدم تكافلها.

وجدير بالذكر هنا ان بارسونز لم يشر ابدا الى كم من الوقت يستمر تكامل وتكافل وحدات او اقسام النظام الاجتماعي. ولم يشر أيضاً الى دوافع التكامل او التكافل، هل الحاجة الاجتماعية؟ ام القوة والالزام الذي يمارسه البناء الاجتماعي على انظمته وفروعه. فقد يحصل ترابط وتكافل بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي، ليس بدافع الحاجة بل بدافع الخوف من ممارسة القوة من قبل النظام السياسي على النظام الاقتصادي او ان النظام السياسي لا يتكامل مع النظام الديني عندما يكون النظام الأول علمانياً، وهناك احتمال كبير بان يحصل عدم تكامل او تكافل بينهما، او ان النظام السياسي يمثل طائفة دينية معينة متحيزة لنفسها ضد الطوائف الدينية الاخرى مما يسبب عدم التكامل او التكافل الاجتماعي.

هذه هي اهم الافكار التي نستطيع ان نناقش بها أفكار بارسونز اما أفكار الفن كولدنر الوظيفية فقد اختلفت عن فكر بارسونز لأنه (كولدنر) تطرق الى افكار اغفلها بارسونز فدعم النظرية الوظيفية التي قدمها بارسونز وخاصة فيما يتعلق بالاستقلال الوظيفي ودرجة التكافل الاجتماعي، فقد جاء بافكار تكميلية اكثر عمقا وتحليلا من بارسونز، انما لم يذكر لنا كولدنر ماذا سوف يحصل لو لم يكن احد اقسام النظام الاجتماعي قادراً على اشباع حاجات الأقسام الأخرى، هل يذهب الى

اقسام اخرى قادرة على اشباع حاجاتها ام يحصل تناحر او انفصال بين هذه الأقسام؟.

اما نيكل، فقد اختلف مع ما ذكره بارسونز، فقد افترض الأول حدوث انقسامات واختلافات داخل المجتمع الى انظمة منذ البداية، على عكس الثاني الذي لم يفترض ذلك منذ البداية بل بعد السبعينات عندما رجع الى افكار سبنسر التطورية.

وتقودنا هذه الملاحظات التي كشف الضوء على الوظيفيين المعاصرين الذين لم يستطيعوا ان يحددوا نوع الحاجات الاجتماعية ودرجة اهميتها في المجتمع، وعقد علاقة بين نوع النظام وزمن الاحتياج الى اشباع الحاجة وعلاقتها بقومية ذلك المجتمع ونوع الطبقة الاجتماعية.

وما يلفت نظرنا هو تناقض ما طرحه سروكن وما ذكره الوظيفيون على الرغم من انتمائهم الى حركة فكرية واحدة فقد قال الأول انه يمكن ان توجد عادات اجتماعية لا معنى لها ولا وظيفة لها سوى انها تشغل حيزاً في النظام الثقافي، وهذا يعني انه ليس كل وحدة اجتماعية داخل النظام الاجتماعي لها وظيفة اجتماعية او قادرة على اشباع الحاجات، انما هي موجودة داخل النظام (دون تقديم اي مبرر عقلي او وظيفي من قبل سروكن) وفي مكان آخر اختلف سروكن مع الوظيفيين عندما اثبت امكانية وجود علاقة غير مباشرة بين اقسام النظام الواحد، بينما افترض الوظيفيون بان جميع اقسام النظام مترابطة ومتكافلة بشكل مباشر. الا انه لم يحدد درجة اهمية هذا الترابط ودرجته في اشباع حاجات بقية اقسام النظام.

والشيء الذي لا اجد له مبرراً علمياً هو ميل بعض المفكرين الوظيفيين الى تشبيه النظام الاجتماعي بالنظام الميكانيكي الآلي الذي لا يشبه المجتمع الانساني بأي شكل من الأشكال على الرغم من اختلافها، فهم يستخدمون الاتصالات والارتباطات لتشبيهها بعلاقات اقسام النظام

(وهذا ما فعله سروكن) انما المقارنة ليست حكيمة لأن المجتمع الانساني يخضع في ارتباطاته الى مؤثرات المحيط الاجتماعي، بينما لا تتأثر ارتباطات اجزاء الماكنة بالمحيط الخارجي، وتخضع الأنظمة الاجتماعية الى التغير دون الحاجة الى تغيير اعضائه، فلا يمكن حدوث ذلك عند الماكنة وان لكل نظام جذوره التاريخية والتراثية في المجتمع تؤثر عليه بشكل مباشر، بينما لا يوجد ذلك عند الماكنة. ان كل آلةموجودة في الماكنة لها وظيفة خاصة بها، تقل او تزيد حسب حاجة الماكنة لها وتكون ارتباطها ميكانيكية آلية. بينما ارتباطات اقسام النظام الواحد تخضع لقدرة القسم على اشباعه حاجات الاقسام الأخرى ونوع الحاجة المطلوبة. فهي اذن ليست علاقة ميكانيكية صرفة كما يصورها لنا بعض الوظيفيين.

وجدير بالذكر هنا ان بعض الوظائف النمطية لأقسام النظام الاجتماعي تكون صالحة في مجتمعها فقط ولا تستطيع ان يقوم بنفس المهمة او الوظيفة في مجتمع آخر وقد عزا سروكن ذلك الى درجة مرونة وانفتاح البناء الاجتماعي. بينماهناك عوامل اخرى قد تكون اكثر اهمية من ذلك وهي نوع العنصر الثقافي الذي يراد نقله من مجتمع الى آخر، ودرجة احتياج المجتمع المنقول اليه، ونظرة هذا المجتمع الى المجتمع الذي سوف يستورد منه العنصر الثقافي، والمرحلة التطورية التي يعيشها المجتمع المنقول اليه العنصر الثقافي. كل هذه العوامل لم يثرها او يهتم بها سروكن على الرغم من اهميتها في نقل العنصر الثقافي من مجتمع الى آخر.

الا انه ينبغي ان نشير الى ان سروكن كان اكثر موضوعية من بقية الوظيفيين عندما حدد خصوصيات كل نظام ولم يعمم نتائج دراسته على كافة المجتمعات الانسانية. اضافةً الى ذلك فقد قدّم سروكن مفهوماً جديداً الى النظرية البنائية الوظيفية وهو (الفائدة المنطقية) الى جانب الفائدة الوظيفية لأقسام النظام بعضها ببعض. الا انه لم يذكر كيف يحصل الاتساق الداخلي لعناصر الثقافة او عدم ذلك، وما هي الفوائد

الايجابية للثقافة، وما هي فائدة التكامل العظيم للثقافة، وهل يحصل اعتلال وظيفي داخلي بين اقسام النظام كما قال روبرت مرتن؟ جميع هذه التوضيحات والتفسيرات لم يعطها سروكن مما أثر على تكامل نظرية البنائية الوظيفية.

ولعلنا نستطيع ان نضيف الى ما تقدم، ان جميع الوظيفيين يركزون على وقوع تبادلات اجتماعية داخل النظام ونحن بدورنا نطرح اسئلة تتعلق بذلك مفادها هل يمكن ان تتراكم التبادلات والتحولات التي تحصل داخل اقسام النظام الواحد؟ ام في علاقة الأنظمة بعضها ببعض؟ واذا تم ذلك فما هي معطيات هذا التراكم؟

يؤكد الوظيفيون على ظاهرة التكامل والتكافل بين اقسام النظام ونحن نسأل هنا هل تبقى هذه الظاهرة (التكامل والتكافل) بنفس القوة والفعالية ونفس الدرجة في الاحتياج لاشباع حاجاتها على مر الزمن؟ ان طرحنا لهذه الاسئلة يرجع الى ملاحظتنا لبعض كتابات الوظيفيين من المرحلة البارسونية، فقد وجدناهم متراجعين، عن بعض المفاهيم الاساسية كالتكامل التام واعتبار التغير والصراع حالات طارئة ومرضّية. لكن بعد ان ثبتت للمنظرين الوظيفيين عدم صحة افتراضاتهم ونظراتهم السابقة تراجعوا عنها وطعموا افكارهم بمفاهيم جديدة تنسجم مع الواقع المتطور وهذا ما فعله بارسونز بعد السبعينات.

ولا يفوتنا ان نسجل هنا خلاصة نظرات البنائية الوظيفية الى المجتمع عامة فهي ترى ان لكل شيء في النظام او البناء الاجتماعي فائدة ان لم تكن ذات فائدة اقتصادية فهي فائدة اجتماعية. ومن هذه الزاوية نستطيع ان نرى سبب اهتمام الفكر الوظيفي بفكرة تقسيم العمل في المجتمع واهتمامه بما يجب ان يحدث في المجتمع دون الاهتمام بالذي حدث، لذلك انصب هذا الفكر الاجتماعي على تفسير وجود النظام الاجتماعي في ضوء الوظيفة التي يؤديها من اجل المحافظة على استمرار

وجود المجتمع. وفي هذا المنطلق نراه اهتم كثيراً بالمذهب (الغائي) الذي يبحث في الاسباب النهائية للظاهرة الاجتماعية وتفسيرها على اساس تقدير اثر نتائجها في المجتمع.

ولا بأس ان نلخص نظرة الفكر البنائي الوظيفي للمجتمع الانساني على شكل نقاط نجملها فيا يلي:

١ - انه عبارة عن مجموعة افراد مترابطين قيماً.

٢ - تعمل هذه القيم على تنظيم طرق عيشهم.

٣ - هناك اهداف مشتركة اضافة الى القيم.

٤ - تعمل هذه القيم والأهداف المشتركة على ما يلي:

أ - تنشئة الفرد وفق الطريقة التي رسمها المجتمع العام له.

ب - تنظيم مواقفهم الاجتماعية.

جـ - تربط الفرد بمحيطه الاجتماعي.

د - تحدد توقعات الادوار الاجتماعية كافة.

هـ - توحيد اتجاهات الافراد الثقافية.

٣ - الفكر البنائي - الوظيفي في نقاط:

نستطيع ان نلخص هذا الفكر في النقاط التالية:

أ - يتكون البناء الاجتماعي من مجموعة انظمة مترابطة بعضها ببعض بنائياً ووظيفياً.

ب - يتكون النظام من مجموعة انساق.

جـ - يتكون النسق من مجموعة انماط.

د - لكل نظام نسق او نمط حاجات اجتماعية تعكس وظائفه ومن خلالها تحدد تكامله وتكافله الاجتماعي.

هـ - تأكيده على التوازن الاجتماعي. وهذا ما قام به كل من

رادكليف براون وورد وسبنسر.

و - يدرس الكل للوصول الى الاجزاء.

٤ - طرق بحثه:

استخدم هذا الفكر اربعة تقنيات منهجية في البحث الاجتماعي هي ما يلي:

أ - المنهج المقارن: الذي يقتضي بمقارنة اوجه الشبه والاختلاف بين نظامين او مجتمعين مختلفين للوصول الى نتائج موحدة او ظواهر مشتركة. فيما بينهما.

ب - الاسلوب الوصفي للظواهر الاجتماعية الذي يقوم بعرض مكونات الظاهرة كما هي وارتباطاتها ببقية الظواهر التي تحيط بها دون تشخيص اسباب حدوثها.

جـ - التحليل الوظيفي الذي يعني ارجاع الانشطة الاجتماعية التي تقوم بها الأنظمة الاجتماعية وفروعها الى البناء الاجتماعي، وتشخيص حاجات الأنظمة وفروعها وكيفية ارتباط هذه الحاجات بعضها ببعض ودورها في تكامل او تكافل اقسام البناء.

د - الاسلوب التفسيري: اي توضيح ارتباطات العوامل المتغيرة التي تساهم في تسبيب الظاهرة الاجتماعية. بمعنى آخر يقوم هذا الاسلوب بتشخيص اسباب الظاهرة في الوجود الاجتماعي.

٥ - مفاهيمه الرئيسية:

والآن نأتي الى عرض ابرز مفاهيمه التي يستخدمها وهي ما يلي:

أ - الحاجة الاجتماعية: التي تشير الى احدى متطلبات النظام او احد فروعه، تبحث عن اشباعها لكي تستطيع ان تبقى في المجتمع

بشكـل فعـال. وبـدون ذلـك لا تستطيـع ان تتفـاعـل او ترتبط او تتكامل مع بقية انظمة المجتمع وفروعها، وبالتالي يعني عدم بقائها في المجتمع، فالنظام التربوي يقوم باشباع حاجات المجتمع التعليمية، ويقوم النظام الاسري باشباع حاجات افراده التأنيسية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

ب - البناء الاجتماعي: الذي يتكون من مجموعة انظمة مترابطة بعضها ببعض ومتكاملة في ارتباطاتها ومتكافلة في وظائفها، مكونة هيكلاً متآلفاً من نسيج من الارتباطات الرئيسية والفرعية بين هذه الانظمة وانساقها وانماطها معطية وظائف المجتمع كافة.

جـ - الأهداف الاجتماعية التي تعني مرامي بعيدة او قريبة المدى يضعها النظام او فروعه للوصول اليها أو لتحقيقها من اجل خدمة اعضائه وهي احدى العناصر المهمة في تكوين وبقاء وادامة النظام الاجتماعي وبدونها لا يستطيع النظام ان يوضح اسباب وجوده ولا يستطيع الحصول على اعضاء مناصرين له.

د - القيم والأعراف: التي تعني مجموعة انماط سلوكه متوارثة تعكس ميراث الافراد الاجتماعي واسلوب تفكيرهم وطريقة عيشهم وتبرر طرق تصرفهم بشكل منطقي او عقلاني او غير عقلاني، وهي بنفس الوقت منظمات موجهة لسلوك وتفكير الافراد.

هـ - الوظيفة الاجتماعية: التي تعني النشاط الاجتماعي الذي يقوم به النظام او احد فروعه من اجل اشباع حاجاته او حاجات الأنظمة او الانساق او الانماط الاخرى لكي يحافظ فقط على بقائه وديمومته داخل البناء الاجتماعي. وهناك انواع من الوظائف تخص المجتمع العام ووظائف بنائية تخص البناء الاجتماعي، ووظـائـف نسقيـة تتعلـق بـالنسق الاجـتاعي وهكـذا، فـالنظـام الاجتماعي يقوم باشباع حاجات الأنظمة الأخرى وفروعها من

خلال اشباع حاجاته الخاصة بسبب ارتباطها وتكافلها.

و - النظام الاجتماعي: عبارة عن مجموعة انساق اجتماعية مترابطة متكونة من مجموعة انماط متألفة من مجموعة عادات وقيم اجتماعية وخبرات شخصية، ولكل نظام اهداف خاصة به، واعضاء يعكسون شروطه وارتباطهم به وافكار توضح طريقة مكوناته الايدولوجية. تكون هذه الانساق والانماط مترابطة ومتكاملة بنائياً ومتكافلة وظيفياً مكونة نظاماً اجتماعياً واحداً.

ز - النسق الاجتماعي: الذي يمثل مجموعة انماط اجتماعية مترابطة بشكل متكامل بنائياً ومتكافلة وظيفياً.

ن - الوظيفة الاجتماعية الظاهرة: التي تشير الى معطيات عمل النظام الاجتماعي وتبعياته الايجابية للأفراد والتي تساعدهم على تكيفهم لأهداف النظام او اكتسابهم لها.

ط - الوظيفة الاجتماعية الكامنة (المستترة) التي تعني اعمال النظام الاجتماعي ومناشطه غير المميزة او الواضحة او المقصودة.

ي - الاعتلال الوظيفي: التي تعني معطيات العمل الاجتماعي وتبعياته القابلة للملاحظة المباشرة انما لا تساعد الافراد على تكيفهم لأهداف النظام الاجتماعي واكتسابه لها.

ك - التوازن الاجتماعي: اي تكافؤ اشباع الحاجات الاجتماعية المتعلقة بالأنظمة الاجتماعية وانساقها وانماطها، وعدم تسلط احدها على الآخر بنائياً او وظيفياً، ويعني ايضاً عدم حدوث تضارب اجتماعي بين اهداف الأنظمة وفروعها بل تكاملها وتكافلها من اجل تكوين بناء اجتماعي متزن غير مضطرب، ويعني ايضا عدم حدوث تناحر افكار ووظائف الأنظمة واقسامها.

ل - التكامل الاجتماعي: اي ارتباط الانماط الاجتماعية بشكل مستمر لكي تكوّن النسق الاجتماعي الذي بدوره يرتبط مع الانساق

الاخرى من اجل ان يبلور النظام الاجتماعي وهذا الأخير يرتبط مع بقية الأنظمة ليشكل البناء الاجتماعي، فالتكامل يعني ارتباط اقسام النظام الرئيسية والفرعية بعضها ببعض بنائياً ووظيفياً من اجل بقاء ودوام المجتمع في الوجود.

ف - العقلانية: اي استخدام الفكر الرشيد وليس العاطفة او الوجدان الفردي او القيم الاجتماعية في تفسير السلوك الانساني.

ق - السلوك الاجتماعي، اي فعل الفاعل، بمعنى اخر كل تصرف يصدر من الفرد الذي يخضع لمؤثرات البيئة الاجتماعية (كالقيم والاعراف والنواميس الاجتماعية والميراث الثقافي) وليست فردية (عقلانية او وجدانية).

رواده

اما رواد هذا الفكر فهم ما يلي: .

كونت	ورنر
سبنسر	بارسونز
دوركهايم	مرتن
سمنر	ديفز
باريتو	مور

وليمز
ليفن
لومس
باسكوف
سملسر

٧ - نقد الفكر الوظيفي.

لقد ساد الفكر البنائي الوظيفي علم الاجتماع والعلوم الانسانية

الاخرى فترة طويلة وتبناه الكثير من كبار علماء العلوم الانسانية الى ان ظهرت مذاهب فكرية اجتماعية وفلسفية مناهضة له تنظر للمجتمع الانساني من زوايا تختلف عن التي استخدمها الفكر البنائي الوظيفي مما ادى الى كشف بعض اوجه النقص الفكري والفلسفي والصوري للواقع الاجتماعي. ونستطيع ان نلخص الانتقادات الموجهة اليه كما يلي:

أ - يهتم الفكر البنائي الوظيفي بالمذهب الغائي[1]: الذي ينطلق من الافتراضات التالية:

١ - قبول النظام الاجتماعي وفروعه كمسلمات لا تخضع للنقاش او للطعن.

٢ - ان الافراد يدركون اهداف المجتمع لكنهم لا يدركون غايات وظائف المجتمع.

٣ - تقوم الوظـائـف الاجـتماعيـة بتفسير اسبـاب الوجود الاجتماعية لكل فعل او نظام اجتماعي.

٤ - دراسة معطيات النظام الاجتماعي كأساس لتحديد أسباب وجود الظاهرة الاجتماعية.

نستنتج من ذلك ان هذا الفكر يهتم بدراسة الظاهرة الاجتماعية في وضعها الراهن من اجل الوصول الى أسباب وجودها، فهي اذن تبدأ بدراسة الظاهرة من نهايتها للوصول الى منشئها.

اضافة الى ذلك، تحاول الغائية تفسير النظام على اساس تقدير اثر نتائجه في المجتمع بدلا من الاعتماد على مقدمات واضحة تشير الى الأسباب الواقعية الكافية التي ادت الى وجود النظام. وهذه هي المقدمات التي تغافلها الفكر الوظيفي وتركها دون تفسير[19].

(١) استعير هذا المفهوم من علم الطبيعيات لتفسير حركة النباتات وعلاقتها بعضها ببعض باحثة عن حاجاتها الأساسية الحياتية من أجل المحافظة على وجودها ونظامها الطبيعي. ومن خلال هذه الحاجات الأساسية الحياتية تتجنب هذه النباتات الصدامات فيما بينها.

فالدين مثلا في رأي الوظيفيين موجود لأجل المحافظة على الوظائف الخلقية في المجتمع، ووجود الحكومة مثلاً لأجل تنسيق النشاطات التي تحدث في المجتمع.

هذه الحالات تفسر لنا اهمية هذه المؤسسات الاجتماعية (الدين والدولة) في المجتمع. لذلك يستخدم هذا الفكر تأثير هذه المؤسسات في نشأة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بها وتفسر ايضاً حاجاتها الأساسية التي تساعدها في البقاء في الوجود الاجتماعي. بمعنى آخر لا يفسر لنا هذا الفكر اسباب وجود المؤسسات الاجتماعية بل يوضح تأثيرات ومعطيات أعلى الظواهر الاجتماعية، مثال آخر مصّور المذهب الغائي، لو افترضنا ان العامل(أ) يسبب وجود العامل(ب) اي لولا وجود العامل(أ) لما تواجد العامل(ب) ولولا العامل(ب) لما يوجد العامل(أ) واذا ترجمنا هذا على الصعيد الاجتماعي نجد ان الدين في المجتمع يعمل على المحافظة على النظام الخلقي والآداب العامة وهذا بدوره يعمل على تأمين وجود الجهاز السياسي او المؤسسات السياسية التي تعمل على تنسيق النشاطات والفعاليات ويحافظ أيضاً على وجود البناء الاجتماعي الذي يكون الدين احد مكوناته. هذه تفسيرات دورية تبادلية لكنها لا تشير الى كيفية استمرار النظام في وظائفه[٢٠].

ب - عندما يستخدم الفكر الوظيفي طريقة المقارنة في دراسته للظاهرة الاجتماعية فانه لا يوضح او يفسر الظاهرة بل يقارن اوجه الشبه والاختلاف بينهما ومن خلال هذه المقارنة يصل الباحث الوظيفي الى تقييم يوصله الى غايات البحث. وبهذا الاسلوب لا يستطيع هذا الباحث ان يتخلص من الاهداف والنهايات التي رسمها له في بداية بحثه عند المقارنة. لذلك فهو لا يستطيع التخلص من التحديات المسبقة[٢١].

جـ - انتقد كارل هامبل الفكر الوظيفي عند تحديده لعلاقة الظاهرة. حيث قال ان التحديد الوظيفي لعلائق الظواهر الاجتماعية غير واضح ولم يعط تفسيراً جلياً، فالعلاقة بين ظاهرة أ و ب لا تعني بالضرورة بان الظاهرة اتؤثر على ظاهرة ب. لأنها ليست بهذه السهولة والبساطة كما صورتها لنا طرق بحث هذا الفكر، فمن الجائز ان تكون هناك عوامل خارجية تؤثر على علاقة هاتين الظاهرتين، وان صح وجودها في موقعها العلائقي فهل يكون موقعها قبل العامل المسبب؟ ام بين عامل السبب وعامل النتيجة؟ ان هذا التفسير لا يقدمه لنا الفكر الوظيفي.

د - انتقد جورج هومنز طرق الفكر الوظيفي عند استخدامها الاسلوب الوصفي الذي يقدم لنا نظاماً خاصاً لعرض الاختلافات العلمية لتحديد التغير الحاصل بين الظواهر الاجتماعية المترابطة ولا يقدم لنا هذا الاسلوب العوامل المسببة المشتركة في احداث الظاهرة. ان هذه الطريقة في نظر هومنز تقدم لنا نتائج غير علمية وغير قابلة للاختبارات العلمية.

ويضيف كوهن الى ما تقدم فيقول ان فرضيات الفكر الوظيفي غير قابل للاختبار، حيث لا يمكن تغييرها او تعديلها. فمثلاً اذا اردنا ان نفترض ان الدولة تعمل على تنسيق النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحدث ان وجدنا مجتمعا لا تعمل فيه الدولة على تنسيق هذه الأنشطة، فسوف يكون من المتعذر علينا تبديل او تحوير هذه الفرضيات[٢٢]. ويشترك مع هومنز وكوهن الاستاذ اساجو في نقده لهذه النقطة حيث قال بان هذه الطريقة لا توضح الواقع الاجتماعي بشكل دقيق لأنها تفسر وجود عاملين او اكثر في تسبيب الظاهرة لكنها لا تفسر نوع العلاقة بين هذين العاملين، وقد ضرب الاستاذ اساجو مثلاً على ذلك من خلال كتابات بارسونز عندما استخدم متغايرين فقط هما:

١ - السبب المتداخل.
٢ - السبب الغائي.

واقتصر بارسونز على هذين العاملين واهمل تفسير العوامل الاخرى المسببة للظاهرة الاجتماعية[٢٣].

هـ - يتصف الفكر الوظيفي «بالتحيز» عندما يتطرق لدراسة الوحدة الاجتماعية. فهو يدرس التكامل الاجتماعي بين الأنظمة الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي الذي يؤدي بدوره الى التوازن الاجتماعي وبالتالي يصل النظام الاجتماعي الى السعادة التامة للفرد والمجتمع معاً، في حين انه لا توجد هناك سعادة تامة ولا يوجد هناك توازن كامل[٢٤].

و - اقامت الوظيفة صرح الدراسات الميدانية وارست مفهوم «البناء الاجتماعي» كأساس لهذه الدراسات، لكنها وقعت في خطأ أضعف زعامتها العلمية لالتزامها المتطرف بنظرية التكامل الاجتماعي والاستقرار، على الرغم من تعرض العالم البشري لهزات اجتماعية وسياسية وحضارية كثيرة قلبت العديد من النظم والمؤسسات التقليدية. وهكذا اصبح واضحاً بأن الاسلوب الوظيفي لم يعد كافياً لتوضيح كل جوانب الحياة البشرية وما يرتبط بها من عمليات التغير والصراع[٢٥].

ز - لم يعط الفكر الوظيفي اذن اهمية كبيرة للصراعات الاجتماعية، فلويس كوسر انتقد بارسونز عندما اهمل فكرة الصراع الاجتماعي في دراسته للنظم الاجتماعية الذي اعتبرها حالة مرضية طارئة. وفي الجانب الآخر بالغ بارسونز في تأكيده على التوازن الاجتماعي والانسجام والتكامل الاجتماعي[٢٦] ويشاطر نقد الاستاذ كوسر كل من الاستاذ فاندنبرك[٢٧] والاستاذ كوهن[٢٨].

استخدم هذا الفكر الاسلوب الشمولي والتعميمي في نتائجه،

اي عمم نتائج دراساته على كافة المجتمعات الانسانية وهذا غير موضوعي وعلمي، لأن ما ينطبق على مجتمع معين قد لا ينطبق على مجتمع آخر، وما ينطبق على ثقافة معينة لا ينطبق على ثقافة مجتمع آخر. فالفكر الوظيفي يستخدم طريقة المقارنة في دراسته للأنظمة الاجتماعية ثم يعمم نتائج مقارنته على المجتمع الانساني العام[٢٩] فمثلا اذا اردنا دراسة العائلة العربية فلا يمكننا ان ندرسها إلا في محيط المجتمع العربي، ومن خلال الإطار العام للثقافة العربية، وهذا يعني ان الثقافة العربية تكون ظاهرة خاصة بالمجتمع العربي ولا يمكننا تعميم صفاتها على العائلة الالمانية او الصينية او الروسية.

ط - يتجسد الفكر الوظيفي بشكل واضح في مجالات السلوك القيمي والعرفي والعقيدي وقد استعمله البعض للبرهنة على شرعية وسلامة بعض الاعراف والعقائد الاجتماعية وعلى حتمية استمرارها وعدم تغيرها. وطبيعي لا يمكن الموافقة على هذه التوكيدات لتعصبها الفكري من جهة، ومن جهة اخرى أهتم الفكر الوظيفي بالملامح الايجابية في الاعراف والقيم الاجتماعية لما فيها من منافع متجاهلاً السلبية لها[٣٠].

ي - حلل رادكلف براون الدين تحليلاً بنائياً .أي أبرز الدين كما لو كان ناتجا عن تفاعل نظمه الاجتماعية وعاكساً تكامل اقسامه البنائية لكنه يغفل دور الدين في إشباع الحاجات الفردية في الارضاء الروحي والوجداني[٣١].

ك - لم يقم الفكر الوظيفي بدراسة التغير الاجتماعي لأنه يؤكد على دراسة تكامل النظم الاجتماعية، واستمرارها في المجتمع[٣٢].

ل - يمثل الفكر الوظيفي «الفكر المحافظ» لأنه يؤكد على انسجام العلائق الاجتماعية بين اقسام النظام الاجتماعي والأنظمة

الاجتماعية نفسها[٣٣] ويشترك في هذه النقطة من النقد الاستاذ الفن كولدنر الذي وجد تضمن الفكر الوظيفي، الفكر الرأسمالي والاشتراكي بوقت واحد والاثنان على طرفي نقيض. اضافة الى ذلك، فان الفكر الوظيفي مرتبط بفكر الكنيسة الكاثوليكية. وينبغي ان نضيف هنا الى ان الفكر الوظيفي يعامل النظم الاجتماعية على انها ثابتة غير قابلة للتغير او التبدل. فلا يدرس كيف تكافح هذه النظم الوضع الراهن الذي يواجه بل يعمل على المحافظة عليه. فكولدنر يسأل ان الفكر الوظيفي لا يوضح لنا مسيرة المجتمع فيما اذا كانت سائرة للأمام ام الى الخلف[٣٤].

م - ان القضايا العليا من الفكر الوظيفي لا تدعمها شواهد تجريبية كافية مما يؤدي الى اشتقاق نتائج غير صحيحة منها. بمعنى آخر، ان علماء الاجتماع حينما يستخدمون هذه القضايا في انساق استنباطية يستخدمون في الحقيقة قضايا غير احتمالية كما لو كانت هذه الانساق الاستنباطية لا ترقى الى مرتبة النظرية وهذا يقودنا للقول بأن النظريات الوظيفية المعاصرة ليست بنظريات احتمالية[٣٥] وهذا ما ايده كل من بوتومور وكاتون.

ن - كانت دراسة الفكر الوظيفي لعلائق البناء الاجتماعي والشخصية سطحية غير عميقة. هذا ما ساقه لنا كل من دارندورف وهومنز وسروكن ونافكون[٣٦].

ش - يدرس الفكر الوظيفي النفوذ الاجتماعي والصراع والسلوك المنحرف بشكل سطحي. ساق لنا هذا النقد كل من بلومر وبكلـــلي ودارنـــدورف ولسويـــل ولوكودومـــا كيفر وكوسر وستراوس[٣٧].

ط - يستخدم الفكر الوظيفي تحديدات وتعريفات متباينة لمفهوم «الوظيفة» فكتّاب الفكر الوظيفي لم يحصل بينهم اي اتفاق

حول المفاهيم الاساسية لفكرهم. فمثلا تحديد رالف لنتن لمفهوم الوظيفة يختلف عن مفهوم بارسونز ومرتن وليفي، فمرتن حددها من خلال العناصر المكونة للنظام الاجتماعي ومن خلال حاجاته. اما بارسونز فقد حدد مفهوم الوظيفة من خلال تماسك العناصر المكونة للبناء الاجتماعي من اجل اشباع الحاجات الاجتماعية. وحدد رالف لنتن وبراون مفهوم الوظيفة من خلال مساهمة عنصر معين من الثقافة لاشباع حاجة معينة هذه الاختلافات في تحديد مفهوم اساسي ومهم في الفكر الوظيفي انما هو متشعب وغير موحّد ولا يدل على اتفاق فكري او تنظيري لتحديد القاعدة الأساسية الأولى لفكرهم[٣٧].

ف - ويقدم الكاتب السوفياتي بوبوف نقداً مفاده ان الفكر الوظيفي يشوبه الغموض اللفظي والتجربة والانفصال عن الحياة الواقعية والنزعة المحافظة والطموح لابقاء الوضع الراهن وازدراء قضية تغير الواقع الاجتماعي[٣٨].

ر - اما جورج هومنز فقد قال ان الفكر الوظيفي لا يبرز التفسيرات النفسية بشكل واضح وصريح على الرغم من استخدامه بين الحين والحين وحسب احتياجه[٣٩].

أخيراً وجه الفن كولدنر عدة انتقادات الى نظرية تالكوت بارسونز في البنائية الوظيفية حيث قال ان نظرية بارسونز تفتقر الى معالجة المشاكل العصرية، فهي لا تعالج الفقر والعنصرية والحروب والتطورات الاقتصادية، بينما ركزت دراساته على مشكلة النظام الاجتماعي، مستخدماً الأفكار المجردة والمصطلحات الثقيلة والصعبة، منطلقاً من زاوية متفائلة جداً، تاركاً مشاكل العالم الاقتصادية في ١٩٣٠ التي كان في وقتها منهمكاً في كتابة نظرية الفعل الاجتماعي فلم يتطرق الى الصراعات والاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويضيف كولدنر الى ذلك ويسأل هل ان جميع اجزاء النظام الاجتماعي مترابطة

ومتكافلة (بنائياً ووظيفياً) بنفس الدرجة، وهل وظائفها مستقلة عن علاقتها بالنظام؟ وهل جميع اجزاء النظام تؤثر الواحدة بالأخرى وبالنظام الكلي بنفس الدرجة[٤٠]؟. لم نجد اجابات شافية وكافية عن هذه الاسئلة التي طرحها الفن كولدنر في مضمون او ثنايا فكر البناء الوظيفي او في كتابات مُنظّرية.

هذه هي اهم الانتقادات التي وجهت الى الفكر الوظيفي من قِبل علماء الاجتماع ذوي انتماءات فكرية صراعية ونفسية وتفاعلية وتبادلية. لكن هذا لا يعني بان الفكر الوظيفي غير صالح لدراسة المجتمع الانساني وانه اخطأ في نظرته للمجتمع. ان هذه الانتقادات ما هي الا محفزات تكوينية لِتطعيم افكاره وآرائه في نظريته ودراسته للمجتمع لما اغفله من قبل ومن اجل الوصول الى نظرة واقعية صحيحة وشاملة.

مصطلحات الفصل

البيروقراطية	Bureacracy
بيرقراطية المنفذ	Charismatic Bureacracy
الشعور الجمعي	Collectiveconscience
التحليل العلاقي	Contextual Analysis
الاستهلاك الظاهري	Conspicues Consymption
تقسيم العمل	Division of labor
الفكر الوظيفي	Functional Thought
النموذج الأمثل	Ideal Type
سبب متداخل	Inter cousality
البيروقراطية القانونية المنطقية	Legal–Rational Bureacracy
المرحلة الماركسية	Marxism Stage
المرحلة الميتافيزيقية	Metaphisical Stage
التحليل المتعدد العوامل	Multivariat analysis
التضامن الميكانيكي	Mechanical Solidarity
التضامن العضوي	Organic Solidarity
النظرية التنظيمية	Organizational Theory
المرحلة الوضعية	Positive Stage
الفكر الوضعي	Positivism Ideology
النفوذ	Power
مرحلة البناء الوظيفي الباسونية	Parsonion Structural Fonctiolism
المرحلة اللاهوتية	Theological Stage
سبب غائي	Telecousality

Teleology	المذهب الغائي
Retionality	الرشيد
Social Solidarity	التضامن الاجتماعي
Specialization	التخصص
Units of Analysis	الوحدة التحليلية
Value Judgment	احكام قيمية

اعلام الفصل

اوكست كونت	August Conte
الفن كولدنر	Alvin Gouldner
ابل	Abel
بارنز	Barnes
بيكر	Beker
اميل دروكهايم	Emile Durkhiem
جيتانو موسكا	Geatano Moska
هنري سانت سيمون	Henri Sant Simon
هايمن	Hyman
هربرت سبنسر	Herbert Spencer
لومس	Loomis
مناس	Manace
ماكس فيبر	Max Weber
مكني	Mekinney
ملز	Mills
بارسونز	Parsons
بول لازرفيلد	Poul Lazarsfeld
سلمان	Saloman
سروكن	Sorokin
ثروستاين فبلن	Thorstein Veblen
روبرت مرتن	Robert Merton
فلفريد وباريتو	Vilfredo Pareto

الهوامش

(١) ميدهنتر: ١٩٦٩ «الفلسفة انواعها ومشكلاتها» ترجمة فؤاد زكريا دار النهضة مصر ص٤٣٢.
(٢) الطاهر عبدالجليل: ١٩٦٦ «مسيرة المجتمع» المكتبة العصرية صيدا بيروت ص١٧٦ - ١٧٧.
(٣) عبدالباقي زيدان: ١٩٧٢ «التفكير الاجتماعي» مكتبة القاهرة الحديثة ص١٧٣ - ١٧٥.
(٤) المصدر السابق ص١٧٨ - ١٧٩.

(5) Gouldner Alvin, 1970 «The coming crisis of western sociology» Anon Books, New-York. P. 92.

(٦) عبدالباقي زيدان: ص١٨٢ - ١٩٣.

(7) Coser Lewis A. 1971, «Masters of sociological Thought» Harcourt Brace jananorich inc., New-York, P.P. 6-8.
(8) Spencer Herbert, 1971 «society as a system» sociology (ed.) Marcello Truzzi, Random House, NEW-York, P. 77.
(9) Gouldner Alvi, P.P. 108-109.
(10) Ibid, P. 116.
(11) Larson Calvin J. 1973, «Najor Themes in sociological theory» David Mc Kay co inc, New-York, P. 53.
(12) Coser Lewis A. P.P. 230-131.

(١٣) الخشاب احمد: ١٩٧٠ «التفكير الاجتماعي» دار المعارف بمصر ص٥٥٨.
(١٤) تكلاليلي: ١٩٧١ «البيروقراطية بين مظاهر الحضارة» مجلة عالم الفكر، اكتوبر - الكويت ص١٣٨.

(15) Presthers Robert 1971, «The Organisational society» Alfred A. Knopf inc, New-York, P.P. 59-90.

(١٦) الخشاب احمد ص٦٠٠.

(17) Woodworth Rober and et al, 1964, «Contemporary Schools of psychology» the Ronald Press co. New-York P. 13-29.
(18) Sorokin Pitirim, «Causal-Functional and Logico-Meaningful Integration» 1967 System, Change and conflict. (eds) M. J. Dmerath III and et al, the Free Press New-York, P.. 100-110.

(١٩) شكري عليا وحمد علي محمد: ١٩٦٦ «قراءات معاصرة في علم الاجتماع» مطابع محرم الصناعية - القاهرة ص١٢١.

(20) Cohen Percy S. 1968, «Modern social Theory» Heinemann Book LTD London P. 47.
(21) Gouldner, 1970, P. 333.
(22) Cohen Percy, 1968, P.P. 51-52.
(23) Isajiw Wsevolod W. 1968 «Causation and functionalism in sociology» Routledge and Kegan Poul LTD. London P. 9.

(24) Buckley Walter 1967 «sociology and Modern Systems Teory» The Free Press, New-York, P. 9.

(٢٥) النوري قيس: ١٩٧٢ «طبيعة المجتمع البشري» الجزء الأول مطبعة سعد بغداد ص و.

(26) Coser Lewis A. 1969, «The Functions of social conflict» coser and rosenberg (eds) sociological Theoury, the mac Millan co Torento P. 220.

(27) Bergh Vanden, 1967 «Dialectic and functionalism» Demerath and et al, (eds) System, change, and conflict the Free Press New-York, P.P. 293-306.

(28) Cohen Percy, 1968, P. 56.

(29) Ibid, P. 59.

(٣٠) النوري قيس ص٢٥٠.

(٣١) المصدر السابق ص٢٣٨.

(32) Cohen Percy, 1968. P. 59.

(33) Ibid, P. 59.

(34) Goldner 1970, P.P. 331-332.

(٣٥) شكري عليا: ١٩٧٢ ص١٢٥.

(36) Warshay Leon H. 1975, «The current state of sociological theory» David makay co inc. New-York P. 25.

(37) Ibid, P. 25.

(37) Isajiw, 1968, P.P. 54-61.

(٣٨) بوبوف ي: ١٩٧٤ «نقد علم الاجتماعي البرجوازي المعاصر» ترجمة نزار عيون السود، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق ص٥٦ - ٦١.

(39) Homans George C. 1964? «Bringing Men Back In» American sociological Review, 29 P. 818.

(40) Gouldner Alvin, 1970. P. P. 146-147.

قراءات إضـــــافيـــــة

1- 1Abrel D.F. and etal, 1967 «the Functional preregissite of a society» System change and coflict», (eds) Demerath M.J. III and et al, the Free Press, New-York P.P. 317-323.

2- Coser Lewis A., 1971 «Masters of sociological Thought» Harcourt Brace Jovanovich inc, New-York, P.P. 271-273.

3- Coser Lewis A., «and Rosenberg Bernard,» sociological Theory Third Edition The Mac Millan co. London, P.P. 393-402, 646-647.

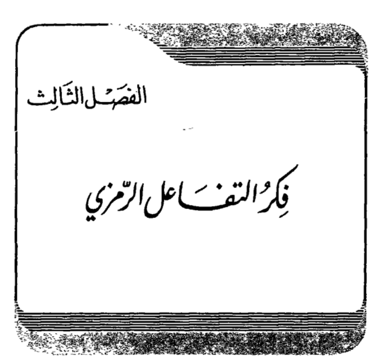
4- Kaplan Abraham, 1967, Purpase, Function and motivation", System, change and conflict (eds) Demerath M. J. III, and et al The free Press New-York P.P. 425-430.

5- Parsons Talcott and et al, 1951, Toward a General Theory of Action" Harper and Row Publishers, New-York, P.P. 4-26.

6- Parsons Talcott, 1964, The social system" Free press, New-York P.P. 24-30.

7- Parsons Talcott. 1968, "The Structure of social action Vd. II Free Press New-York, P.P. 748-760.

8- Turner Jonathan H. 1974. The structure of sociological Theory", the Dorsey Press, III, P.P. 15-55.


الفصل الثالث
فكر التفاعل الرمزي

فكر التفاعل الرمزي

١ - جذوره الفكرية

تمتد جذور الفكر التفاعلي الى المذهب البرجماتي (مذهب الذرائع) الذي يتصف بقبول الخبرة الانسانية العادية كمنبع نهائي وامتحان اخير لكل معرفة وقيمة. يرجع هذا المذهب الى اكثر من قرن من الزمن، وهو ثمرة التفاعل بين الأفكار التي حملها المهاجرون الاوروبيون الى امريكا وبين البيئة الجديدة التي نشأوا فيها. اما فلسفته فتنطوي على تسجيل وتلخيص الخبرات السابقة لأنها اساسية لتنظيم المستقبل فيما يخص الملاحظة والتجريب[١].

نشأ الفكر التفاعلي وترعرع في الولايات المتحدة الامريكية على أثر ازدياد مشاكل مجتمعها كالهجرة والجريمة وجنوح الأحداث والطلاق والأمراض النفسية والعقلية، فظهرت حاجة عند العلوم الاجتماعية الى بلورة فكر ومنهج جديد يساعدها على حل مثل هذه المشاكل الاجتماعية. ولما كان الفكر البرجماتي يتصف بتقديم حلول اجتماعية للمشاكل التي يمارسها الناس تبنته العلوم الاجتماعية مما حدد ذلك سعة انتشار الفكر البنائي الوظيفي وسيادة على الساحة الفكرية.

٢ - اهتماماته الاجتماعية

ينصب تركيز هذا الفكر على عملية التفاعل والاتصال بين الناس ويعتبر اللغة أساساً حيوياً وواسطة مهمة للتفاعل والاتصال البشري

ويستخدم الرموز والنفس البشرية والأنا والذات والعقل البشري كأدوات علمية او ركائز تنظيرية للاعتماد عليها في دراسته السلوك الانساني وحل المشاكل الاجتماعية التي يواجهها المجتمع.

ونرى من المفيد لطالب علم الاجتماع ان يعرف ولو الشيء البسيط عن معاني ومضامين هذه الأدوات العلمية التي يستخدمها الفكر كركائز تنظيرية بنشئها ما يلي:

١ - الرموز

يرى هذا الفكر ان الفرد يعيش في عالم من الرموز والمعاني المحيطة به في كل موقف وتفاعل اجتماعي يتأثر بها ويستخدمها يومياً وباستمرار لكنه لا يهتم او يعتبر اهمية كبيرة او بالغة الى الرموز والمعاني التي تحيط به والتي لا يستخدمها يومياً وباستمرار. اما استخدامه لها فيكون من خلال معانيها للتعبير عن حاجاته الاجتماعية ورغباته الفردية. اما ماذا يعني الرمز في نظرة هذا الفكر، فهو عبارة عن اشارة مميزة للدلالة على موضع معين مادي او معنوي. ويكون لكل رمز معنى يحدد من قبل المجتمع ويشير الى وظيفة اجتماعية تشبع حاجة الفرد وتساعده على التفاعل مع بقية افراد المجتمع. وتتجلى اهميته الرموز عند استخدامها من قبل افراد المجتمع على صعيد الممارسة اليومية في الحياة الاجتماعية. فمعاني الرموز ما هي الا نتائج اجتماعية مخلوقة من قبله لتحديد انماط سلوك افراده وتوضيح عملية تفاعلهم وهي مكتسبة، اي ان الفرد يتعلمها من قبل الآخرين المحيطين به بشكل شعوري او لاشعوري كاستخدام اللغة او تحريك الرأس من اليمين الى اليسار للدلالة على الرفض او مصافحة اليدين للإشارة الى الاحترام والمودة، او خاتم الخطوبة للدلالة على المرحلة الأولى من مراحل الارتباط الزواجي أو الاسلاك الشائكة التي تشير الى نهاية الحدود الجغرافية او الاطلاقة النارية في سباق الجري لتدل على بدء السباق وهكذا. هذه رموز متضمنة معاني متفق عليها من قبل افراد المجتمع تعمل على تماثلهم في

نمط سلوكي معين يستخدمونها عندما يريدون التعبير عن مضامينها، وقد صنف كتّاب هذا الفكر مصادر معاني الرموز الى اربعة اصناف هي ما يلي:

أ - تجريبية: يظهر هذا المصْدر خارج عن الفرد ومستقل عنه لكنه يتناسب وينسجم مع ادراكاته.

ب - غير تجريبية: اي لا يمكن الاشارة الى مصدر الشيء الا من خلال استخدام رموز اخرى. اي استخدام رموز مساعدة للدلالة على رموز معينة يريد الفرد الإشارة اليها، مثل الرموز الغيبية وما وراء الطبيعة.

جـ - صورية: اي صور الاماكن والشخصيات الفنية التي تظهر في القصص او المسرحيات او التمثيليات.

د - ذات جذور اجتماعية متعلقة بالذات الفردية او الأنا الاجتماعية، اي ان الفرد يقوم ببلورة رموز خاصة به تعبر عن تفكيره ورغباته وحاجاته وخبراته وتكون بمثابة نموذج يستخدمها للقياس والتقييم للحالات الموقفية او التفاعلية التي يوجهها في الحياة الاجتماعية. فالشيء الجميل في نظره لا يكون كذلك في نظر الآخرين.

ولا بد من ذكر حقيقة تتعلق بالرموز وهي لا توجد رموز مستقبلية ذات مصدر تجريبي يعيش في الماضي لكنه يمكن ان نجد ارهاصات رمزية مستقبلية لعيش الحاضر.

وخلاصة القول: يؤكد هذا الفكر على ان سلوك الافراد والجماعات ما هو الا انعكاس للرموز التي يشاهدها الفرد ويتأثر بها (سلباً أو إيجاباً) بشكل مباشر. وهذه الاداة العلمية يعتبرها هذا الفكر اداة فعالة ومساعدة لتكييف الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه وبالوقت نفسه يستخدم المجتمع الرموز الاجتماعية للمحافظة على وجود افراده داخله

وابعاده الغرباء خارجه.

٢ - النفس البشرية

يرى الاستاذ ميد ان النفس البشرية تنشأ خارج عملية الوراثة. اي انها تنشأ داخل المجتمع وتُكتسب من عدة مصادر، اهمها الخبرات الاجتماعية عند الفرد التي مر بها وعاشها وتفاعل معها واكتسبها من بيئته الاجتماعية والمصدر الثاني للنفس هو درجة تفاعل الفرد مع الآخرين المحيطين به. فهي تمثل كلاً واحداً ومتكاملاً وبالوقت نفسه تكون متنوعة. فهي متنوعة عندما يتكلم الفرد أ في الشؤون الاجتماعية مع الفرد ب ومع الفرد جـ في القضايا السياسية ومع الفرد د في التقلبات الاقتصادية ومع الفرد هـ حول المعتقدات الدينية وهكذا فهي ليست احادية المظهر بل متعددة المظاهر لكن آراء ومواقف وأحكام وملاحظات كل من الفرد أ وب وج ود وهـ على الفرد المتفاعل معهم رأياً وحكماً واحداً او متشابه عليه ومجموع ملاحظاته تكون مصدراً فعالاً في التأثير على سلوكه. ومن خلال تفاعله وتحاوره معهم جميعاً (وادراكه لهذه الملاحظات المتعلقة بتفاعله معهم) يجد نفسه موحدة. بمعنى آخر انعكاس نفسية الفرد امام الآخرين وأمامه وهذا الانعكاس الادراكي عند الفرد يسميه ميد (بتعميم حكم الآخرين) الذي يمثل آراء الآخرين المتفاعلين معه وموقفهم تجاه سلوكه معهم. نستنتج مما تقدم ان النفس البشرية لا تنشأ من خلال الخبرة الفردية الخالصة بل من خلال تفاعل الفرد مع الآخرين وادراكه لحكمهم وملاحظاتهم حول سلوكه وتفكيره أيضاً، وبشكل أدق تتأثر النفس البشرية بالعوامل التالية:

أ - الأخذ بنظر الاعتبار آراء واحكام وملاحظات الآخرين المحيطين به دون الأخذ بنظر الاعتبار خبراتهم الشخصية.

ب - الأخذ بنظر الاعتبار بآراء واحكام وملاحظات الآخرين المشترك معهم في عملية التفاعل الاجتماعي تجاه سلوكه وتفكيره وتصوراته.

جـ - الرجوع الى خبراته الشخصية التي جمعها خلال مسيرة حياته الاجتماعية عند الحاجة.

د - وكنتيجة لتفاعل العوامل الثلاثة السالفة تتكون النفس البشرية التي تعكس نمطاً منظماً عاماً لسلوك الجماعة التي ينتمي اليها الفرد.

ويضيف الاستاذ ميد الى ما تقدم فيقول ان النفس البشرية تتكون من قسمين هما الذات الفردية التي تمثل استجابة التركيب العضوي لاتجاهات الآخرين (مجموعة افراد معينين)، والقسم الثاني يمثل الأنا الاجتماعية المتكونة من اتجاهات الآخرين المنظمة التي يفترضها الفرد. فاتجاهات الآخرين الاجتماعية تكوّن وتركّب الأنا. وتقوم الأنا بواجبها عندما تستجيب لاتجاهات الآخرين وتقوم بتأثيرها على الذات الفردية، وتشير الذات الى الحرية الشخصية عندما تكون بعيدة عن الأنا، وبالوقت نفسه لا تماثل الذات او تطابق الأنا في كل الأحوال والظروف فقد يحصل تناقض او اختلاف بينهما، لكن في معظم الأحوال تستجيب لمؤثرات الأنا، وتستجيب الذات للنفس المتبلورة من خلال تبني اتجاهات الآخرين (مجموعة افراد معينين) ومن خلال هذا التبين تبرز الأنا الاجتماعية فيستجيب الفرد لها (للأنا) بصورة الذات. اما النفس فتكون من الذات الفردية والأنا الاجتماعية، فهي - النفس - عبارة عن اتجاهات خاصة بالآخرين بشكل منظم وذات اتصال بالفرد ويهم في فعل اجتماعي معين يشترك فيه الاثنان معاً. فالفرد يقوم بتشكيل اتجاهات الآخرين بشكلٍ موحد تجاه نفسه وتجاه الآخرين في فعل اجتماعي معين.

تتكون النفس البشرية اذن من مجموعة اتجاهات افراد معينين تجاه الفرد وتجاه انفسهم من فعل اجتماعي معين يشتركون فيه. ولا تقف النفس البشرية عند هذا الحد بل تستجيب الى اتجاهات الجماعة

الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد او المجتمع المحلي الذي يعيش فيه عن طريق تبني الفرد لاتجاهات هذه المجموعة من الافراد المعينين. فهو - اي الفرد - يتبنى اتجاهات مجموعة افراد معينين وفي نظر ميد ان اتجاهات هذه المجموعة من الافراد التي تمثل اتجاهات المجتمع المحلي العام فهي - اتجاهات مجموعة الافراد المعينين - فانها تكون وسيطة بين الفرد واتجاهات مجتمعه المحلي.. انظر شكل رقم - ١ - يوضح النفس البشرية.

الذات الفردية + الأنا الاجتماعية = النفس البشرية

شكل رقم - ١ - يوضح علاقة النفس البشرية بالمجتمع المحلي:

النفس البشري تبني اتجاهات مجموعة افراد معينين

اتجاهات المجتمع المحلي.

تناقض او اختلاف فيما بينهما لكنهما - اي الذات - تستجيب في معظم الأحوال للأنا الاجتماعية. انظر شكل - ٢ - الذي يصور تكوين النفس البشرية.

الذات الفردية + الانا الاجتماعية = النفس البشرية.

شكل رقم - ٢ -

نتقدم خطوة اخرى في هذا العرض المتعلق بالنفس البشرية لتوضح الذات التي تشير الى مجموعة استجابات لاتجاهات الآخرين، بينما تشير الأنا الى مجموعة اتجاهات الآخرين التي يدركها الفرد ويقوم الفرد بالاستجابة للأنا من خلال الذات. واذا تقدمنا خطوة اخرى في متابعة افكار ميد حول الذات والأنا نجده يستخدم وسائل الضبط الاجتماعي للتعبير عن الأنا الاجتماعية لتحديد وتوجيه وتقنين الذات لأنها - اي الذات - في منظوره لا تكن مستقلة بنفسها بل مرتبطة بالأنا، وارتباط الذات بالأنا تكوّن النفس البشرية.

ننتقل بعد ذلك الى تحديد المؤثرات الاجتماعية على ادراك الفرد

لنفسه بشكل عام من خلال كتابات (كلين فيرنون) احد مفكري التفاعل الرمزي وهي ما يلي:

١ - اسم الفرد: الذي يساعده على تميز نفسه عن الآخرين وتحديد موقعه داخل جماعته التي ينتمي اليها كالعائلة او الحزب السياسي او النقابة المهنية او اصدقائه او النادي. اضافة الى اسمه الخاص فاستخدام اسمه العائلي او القبلي او الذي يمثل منطقته السكنية تلعب دوراً مهماً في اعطائه تميزاً شخصياً واجتماعياً. لأن الاسم الأخير او اللقب يحمل اعتباراً اجتماعياً داخل المجتمع وقد يكون هذا الاعتبار عالياً او واطئاً او متوسطاً فتنعكس درجة الاعتبار هذه على تميزه عن الآخرين. والفرد في منظور التفاعليين الرمزيين يقوم بتعميم اعتبار لقبه الاجتماعي على نفسه. فاذا كان اعتبار لقبه عالياً عمم ذلك الاعتبار على نفسه والعكس صحيح.

٢ - دور الفرد الاجتماعي داخل المجتمع: لكل فرد ادوار متعددة ومختلفة، فاذا كانت الأدوار التي يمارسها ذات شأن عالٍ او اعتبار كبير فان ذلك يرفع من معنوية نفسية. علما بان هذا الاعتبار يُحدّد من قبل المجتمع. فالطبيب والمهندس يتمتعان باعتبار عال داخل المجتمع بينما لا يحصل اصحاب المهن اليدوية على اعتبار اجتماعي عال داخل المجتمع المتقدم صناعياً فالدور يتحدد من قبل مواقف وآراء واحكام وملاحظات الآخرين.

٣ - درجة تجانس فئات المجتمع: فاذا كان المجتمع الذي ينتمي اليه الفرد ذا تجانس طبقي او طائفي او اقليمي فان ذلك يخلق نفساً متجانسة في مكوناتها ومستقرة وثابتة. واذا كان هجيناً او متبايناً في نظمه وفئاته وطبقاته ومتغيراً بشكل سريع فان ذلك ينعكس على نفسية الفرد. فالتناقضات المتطرفة الحاصلة داخل

المجتمع تنعكس على نفسية الفرد بحيث تولّد انعزاله او انسحابه او تناقضه او تصارعه مع الآخرين ومع بيئته الاجتماعية.

٤ - نوع الأفراد الذين يتفاعل معهم الفرد وكيف ينظرون اليه. فاذا كانت نظرتهم ذات احترام وتقدير جيد ويثقون به فان ذلك يعمل على تكوين نفسية سوية عند الفرد والعكس صحيح.

٥ - الخبرات الشخصية التي يحملها الفرد من خلال تاريخ حياته والمواقف والأحداث الاجتماعية التي مرّ بها وواجهها وعايشها.

٦ - المرحلة العمرية: اي السن الذي وصل اليه والمرحلة الانتقالية التي يجتازها. فالمراهق لا تكن نفسيته ثابتة او مستقرة اذا ما قورنت مع نفسية الرجل الناضج.

٧ - عملية الرجع: التي يحصل عليها الفرد من خلال تفاعله مع الآخرين، فاذا كان الرجع سلبياً اثر ذلك على نفسيته بشكل سيء واذا كان الرجع ايجابياً رفع من معنويته وعمل على تكوين نفسية سوية.

٨ - طموحاته الخاصة والقيم الاجتماعية السائدة في مجتمعه، فاذا كانت طموحاته تختلف عن القيم السائدة في المجتمع فان ذلك يخلق تصارعاً نفسياً عنده وبالتالي تؤثر على استواء نفسيته والعكس صحيح.

٩ - الاقيسة الخاصة التي يحملها الفرد: فبعض الافراد يقيمون انفسهم من خلال اقيسة خاصة يضعونها لأنفسهم بحيث تعبر عن رغباتهم وطموحاتهم دون الأخذ بنظر الاعتبار تأثيرات الآخرين مما يولد دافعاً او محفزاً حيوياً للخلق والابداع على عكس الافراد الذين يخضعون خضوعاً تاماً لأقيسة الآخرين بحيث تصل الى درجة لا يستطيع التكلم بمواضيع الا بما يتطرق اليها الآخرون، ولا يستطيع التحرك نحو اهداف معينة الا ما يسير اليها الآخرون

ولا يستطيع التفكير بموضوع خاص الا من خلال ما يفكر به الآخرون وبهذه الحالة يكون هذا النوع من الافراد مستلبين من ذواتهم الخاصة ومنصهرين في ذات الآخرين.

١٠ - وجود الآخرين اثناء تصرف وسلوك الفرد، ففي بعض الأحيان يتحرج الفرد من التعبير عن افكاره وآرائه او التكلم ببعض المواضيع اذا كان هناك نوع معين من الناس متواجدين في وقت التصرف او التكلم. وفي بعض الحالات لا يتحرج الفرد من حضور الآخرين بل بالعكس يبالغ في التعبير عن آرائه وافكاره اثناء حضور نوع معين من الآخرين. فوجود الآخرين اذن يؤثر على نفسية الفرد سلباً او ايجاباً وهذا يعتمد على نوع الافراد المتواجدين ونوع التصرف والتفكير الذي يقوم به الفرد.

هذه هي اهم المؤثرات الاجتماعية على تكوين النفس البشرية واستوائها عند الفرد التي تشير الى انها قابلة للتبدل او التغيير والخنوع او التصدي والتملق او التحدي والصبر او المعاناة والانسحاب او الاندفاع والمرض او العلاج والانسجام او الانفلاق... فهي دينامية نابضة طيلة وجود الفرد داخل المجتمع.

٣ - العوامل التي تؤثر على عملية التفاعل الاجتماعي

بعد ان انتهينا من اعطاء صورة متكاملة عن النفس البشرية من خلال رؤية الفكر التفاعلي الرمزي نجد من الضروري التطرق الى عرض العوامل التي تؤثر على عملية التفاعل الاجتماعي وهي ما يلي:

أ - القواعد الاجتماعية: هي عبارة عن سلوك سوي منمط يمارسه المعدل العام من الناس اعتاد على ممارسة وهي - اي القواعد الاجتماعية - تعتبر احد منظمات السلوك الانساني وأحد الظواهر الاجتماعية وليست الفردية وظيفتها تحديد سلوك الفرد وتوجيهه في ارتباطه مع الآخرين ومع الجماعات الاجتماعية علاوة

على توجيه ارتباط الجماعة الاجتماعية الواحدة مع الأخرى، وتنظيم علاقة نفسية الفرد مع نفسية الآخرين.

ب - العامل الزمني: كما ذكرنا سابقاً، ان الفرد يعيش في عالم من الرموز. ومن جملة الرموز الزمنية في اللغة هي العبارات التالية حالاً من بعد، الآن، من ثم، اليوم، البارحة، غدا، وهكذا. وينقسم عامل الزمن الى عدة اقسام رئيسية يبدأ من اللحظة والثانية والدقيقة والساعة واليوم والاسبوع والشهر والعام وهكذا. تعمل هذه الاقسام الزمنية على تعين مدة التفاعل. فالمجموعة الأولى توضح رموزاً زمنية مشيرة الى بدء التفاعل الاجتماعي والنهاية. اضافة الى ذلك تعكس هذه الرموز درجة اهتمام المجتمع بعامل الزمن ومدى احترامه له وبالتالي تعكس درجة تمدنه. لأن الزمن احد منظمات سلوك الانسان المتمدن.

حالات التفاعل الاجتماعي في ضوء العامل الزمني.

١ - استمرار عملية التفاعل خلال فترة زمنية محدودة دون تدخل عوامل عارضة (بشرية او غير بشرية).

٢ - تقع عملية التفاعل وعدم استمرارها في وقت واحد.

٣ - تفاعل جزئي من خلال فترة زمنية محدودة مع جانب اجتماعي واحد لإحدى الظواهر الاجتماعية بدون تقطع ولا تأخذ قطراً واسعاً من الظاهرة بسبب محدودية الوقت.

ان حدوث اي تفاعل اجتماعي لابد وان يكون هناك فردان يقومان بافعال اجتماعية في وقت واحد. وتستعين بعض الأفعال الاجتماعية بالأنشطة الاجتماعية السابقة والأخرى تتطلب احداثاً تقع في وقت التفاعل. الا ان التفاعل الاجتماعي نفسه يخضع للتوقيت الزمني، فالمقابلات الرسمية والاجتماعات الادارية

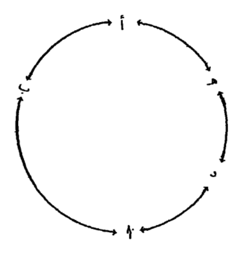
والتنفيذية والتشريعية تخضع للتوقيت الزمني ايضاً. وهذا يعني ان العامل الزمني يقود عملية التفاعل ويعمل على تجميع وتراكم التفاعلات عبر الزمن (خلال دقائق او ساعات او ايام او اسابيع او اشهر او سنين) وهكذا. ومن خلال عامل الزمن تقاس درجة الربح والكلفة والتوفير والتبذير للأشياء المادية والمعنوية بالنسبة للأفراد المتفاعلين. اضافة الى ذلك، فيمكن استخدام العامل الزمني لقياس سرعة تكييف الفرد للموقف الاجتماعي او مقاومته لذلك.

جـ - الحيز الجالي: ان كل تفاعل اجتماعي يحدث في بقعة جغرافية معلومة الابعاد. فمساحتها وحدودها يؤثران على عملية التفاعل. فهناك مناطق عامة وخاصة مفتوحة ومغلقة وثابتة ومتحركة وفي هذه المناطق رموز اجتماعية وحضارية يخضع لها الافراد في عملية تفاعلهم. اضافة الى ذلك فالمساحة الجغرافية تحدد اوضاع التفاعل. فمثلاً في الحالات العامة يتحدد جلوس الافراد بحيث لا يكون جلوسهم بشكل متقابل وجها لوجه كما هو الحال في القاعات العامة (قاعة المسرح او السينما او قاعة المحاضرات) وهناك مناطق خاصة مثل غرف الدار او المكاتب الرسمية تكون وضعية جلوس الافراد وجها لوجه مما تساعدهم على الاستمرار في عملية التفاعل وتسهيل ممارستها، بينما الافراد الذين يجلسون في غرفة القاطرة او الحافلة فتكون وضعية جلوسهم جانبية مما يعوق عملية تفاعلهم. اما الافراد الموجودون في المناطق المفتوحة فيتفاعلون مع رموز غير محدودة على عكس الافراد في المناطق المغلقة. وهكذا.

ان طريقة جلوس الافراد اذن تؤثر على التفاعل الاجتماعي، فبعض الافراد يتفاعلون اكثر من الآخرين بسبب الحيز الجالي الذي يشغلونه ويساعدهم على التفاعل مع اكبر عدد ممكن من الافراد، بينما لا يكون

ذلك بالنسبة لمن يشغل مكانات مجالية بعيدة عنهم، وهذا ما وجده الاستاذ بافيلاس في دراسته لخمسة حالات لجماعة اجتماعية تتكون من خمسة افراد يؤثر الحيز المجالي على عملية تفاعلهم الاجتماعي وهي ما يلي:

١ - الحالة الدائرية: وجد بافيلاس ان كل فرد يتفاعل مع فردين فقط الأول على الجانب الأيسر والآخر على الجانب الأيمن بسبب جلوسهم بشكل دائري. اي ان الفرد في هذه الحالة يستطيع ايصال معلوماته الى الجانبين ولا يستطيع ايصالها الى شخص ثالث إلا عن طريق تفاعله مع الثاني اولاً ومن ثم يكون التفاعل الأول مع الثالث غير مباشر.



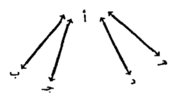
الشكل رقم - ٢ -

٢ - الحالة الأفقية: وفي هذه الحالة وجد بافيلاس ان الفردين اللذين يجلسان في الطرفين لا يتفاعلان الا مع فرد واحد بينما الآخرين الجالسان في الداخل يتفاعلان مع فردين في آن واحد وهما الجالسان على جانبهما - انظر شكل رقم - ٣ -

أ ⟷ ب ⟷ جـ ⟷ د ⟷ هـ

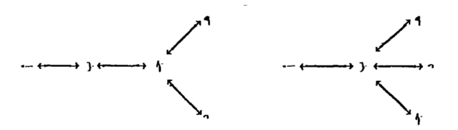
شكل رقم - ٣ -

٣ - الحالة الثالثة يكون فيها الفرد الذي يشغل مكان الوسط (المركز جـ في هذا الرسم) يتفاعل مع ثلاثة افراد بينما الفردان الجالسان في الاطراف لا يتفاعلان الا مع فرد واحد. انظر شكل رقم - ٤ -



شكل رقم - ٤ -

٤ - الحالة الرابعة التي وجد فيها بافيلاس ان الشخص الشاغل مركز الوسط (الشخص ب في الرسم) يتفاعل مع اربعة افراد بينما الافراد الجالسون في الاطراف يتفاعلون مع فرد واحد فقط. انظر شكل رقم - ٥ -



شكل رقم - ٥ -

٥ - الحالة الخامسة يتفاعل الفرد الشاغل مركز الوسط مع اربعة افراد بسبب جلوسه في موقع المواجهة مع بقية افراد الجماعة الذين لا يتفاعلون الا مع شخص واحد بسبب جلوسهم بشكل مقابل امام مركز الوسط.

هذه الأوضاع المكانية للجلوس توضح لنا كيف يؤثر الحّيز المجالي على عملية التفاعل. فطريقة جلوس الافراد ومسافة الحّيز المجالي يؤثران على درجة التفاعل الاجتماعي.

ومن الجدير بذكره في هذا الموضوع هو انه اذا كان التفاعل الاجتماعي يحدث في مكان رسمي فانه يكون محدوداً وتخضع لاعتبارات مكتبية وتدرج خاص بمراكز المهنة ولا تكن وجها لوجه انما من خلال وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية. اما اذا وقع التفاعل في مجالس او اماكن غير رسمية كالدار او الشارع او السينما فانه لا يخضع لاعتبارات رسمية او شكلية بل يكون حراً طليقاً ويأخذ عدة اتجاهات بدلاً من اتجاه واحد ولا يخضع لتدرج مكتبي وظيفي.

د - المواقف الاجتماعية: يتحدد الموقف الاجتماعي من خلال العناصر التالية:

١ - وجود رموز مادية ومعنوية.
٢ - علاقة هذه الرموز بمعانيها الاجتماعية.
٣ - ارتباط الرموز الماضية بالحاضرة والمستقبلية ومعرفة وقت ارتباطها.
٤ - ابعاد تصورات الفرد حول الرموز الموجودة وقت تواجده.
٥ - دوافع الفرد في اتخاذ قراراته.

فبعد ان يتعرض الفرد لهذه العناصر الخمسة يعمل على تركيب او توحيد تصوراته وتخيلاته المتعلقة بالموقف الذي سيواجهه.

وهذه العملية (التركيبية) تتطلب قابلية خاصة عند الفرد لأنه ليس جميع الافراد لديهم قدرات واحدة او متشابهة في تركيب تصوراتهم حول موقف اجتماعي معين، اضافة الى كون ان تأثيرات المواقف الاجتماعية مختلفة ومتباينة في التأثير وليس لها تأثيرات واحدة او

متشابهة، فقد يتصرف الفرد بشكل سليم وسوي في موقف معين لكنه لا يكن هكذا في موقف آخر، وهذا راجع الى مؤثرات الموقف وقدرة الفرد على تركيب او توحيد مكونات صورة الموقف الاجتماعي.

نأتي الآن لطرح العوامل التي تؤثر على الفرد في عملية تركيب الصورة المتعلقة بموقفه الاجتماعي وهي ما يلي:

أ - كمية المعلومات المتوفرة: فقد تكون المعلومات المتعلقة بأفراد او مكونات الموقف متوفرة وجاهزة مما تساعده على تحديد موقف الفرد ازاء حدث معين. وقد يكون هناك ارتباط بين دقة المعلومات المتوفرة لدى الفرد وكميتها. وقد يكون هناك سوء تقدير او تقييم او تفسير للمعلومات المتوفرة لدى الفرد، او قد يهمل الفرد بعض العوامل المتعلقة بذلك الحدث بحيث يكون اتخاذ قراره غير سليم او واضح في ضوء معلومات محدودة او غير كافية كسائق السيارة الذي يسير في شارع مظلم او مضبب. اضافة الى ما تقدم، فهناك اشياء يركز عليها الفرد انتباهه اكثر من الأخرى ويهمل البعض الآخر بقصد او بدونه وهذا بدوره يضعف تفسير جميع جوانب صورة الموقف ولا تغطيه بشكل كامل.

فدقة ادراك الفرد للأشياء تؤثر على درجة تفاعله مع الآخرين. وحجب بعض المعلومات او عدم وضوحها له تؤثر على درجة تفاعله ايضاً. فالحجب والاهمال او عدم التركيز على كافة المعلومات المتعلقة بالجذب الاجتماعي يسمى (بالادراك المغلق) وعكس ذلك يسمى (بالادراك المفتوح) واذا حصل شك من قبل الفرد في صحة المعلومات التي حصل عليها او انه يشك في معلومات الآخرين التي تتعلق به دون معرفة الآخرين بانهم موضع شك فان ذلك يسمى (بالادراك الشكي) وهناك نوع آخر من هذه الادراكات هو (الادراك الادّعائي) الذي يكون فيه

فردان مشتركان في علاقة اجتماعية معينة يدركان كل منهما الآخر الا انهما يتجاهلان وجود كل منهما للآخر.

فمحدودية معلومات الحدث الاجتماعي اذن تحدد سلوك الفرد وموقفه ازاء ذلك. وتمثل الخبرة الفردية رمزاً اجتماعياً يستخدمها ويتفاعل معها عندما يواجه نفس الحدث الذي مر به سابقاً وعلى ضوء ذلك يتصرف فيما اذا كانت ظروف الحدث متشابهة.

ب - عدم تميز الفرديين الاستدلال والحقيقة الواقعة، الذي يسبب له تشوشاً في تحديد موقفه وعدم دقته. بمعنى آخر هناك معلومات حقيقية عن الحدث الاجتماعي وهناك معلومات غير واقعية انما تمثل ارهاصات تدل على الواقع يستخدمها الفرد للدلالة على دافع الحدث والمزج بينهما (بين الواقع واستدلال الواقع) يدفع الفرد الى عدم تحديد موقفه بشكل دقيق وصريح.

جـ - تكون ادراكات الفرد مختارة او منتخبة في الأعم الأغلب. اي ان يكون الفرد مشغولاً او منصرفاً باهتماماته الخاصة وليست العامة مما لا يسمح له ذلك بان يتفاعل بشكل مستمر وكاف مع المواقف العامة وبالتالي لا يستطيع ان يشكّل او يكوّن صورة متكاملة الجوانب حول المواقف العامة. فاهتمامات الفرد مختارة من قبل ادراكاته.

د - فقر الخبرات الفردية: كعدم قدرة الطفل على تفسير سلوك الشاب او تفسيرات الرجل لبعض تصرفات المرأة التي تعكس انوثتها في المجتمع ويرجع ذلك الى عدم وجود خبرة كافية تخص نوع الفرد او المرحلة العمرية التي يمر بها لكي تساعده على تفسير انماط سلوك الآخرين الذين يختلفون معه في النوع او المرحلة العمرية.

هـ - درجة انتظام المعلومات: فالمعلومات غير المنظمة او المشوشة تولّد تحديد موقف مشوش والعكس صحيح.

اما العوامل المنطقية التي تساعد الفرد على تحديد موقفه فهي ما يلي:

١ - توجيه انتباهه نحو عناصر مميزة وقائمة بنفسها بحيث تساعده على انتقاله في تركيب صورة الموقف من الخاص الى العام.

٢ - توجيه انتباهه الى جوانب محدودة من الموقف الاجتماعي ومن ثم يقوم بربط اجزائه لتركيب صورة كاملة للموقف.

اخيراً نذكر نوعين بارزين ومتميزين من المواقف الاجتماعية هي:

أ - الموقف العفوي: الذي يكون فيه الفرد متخذاً موقفاً غير سوي ثم يبرره بحجة انه حدث فجأة او انه حدث قضاء وقدراً او يرّجع سبب حدوثه الى عوامل ما وراء الطبيعة.

ب - الموقف المتطرف الذي يتصرف الفرد خلاله بشكل حاد ومتزمت وخاصة عندما تكون القواعد الاجتماعية غير قادرة على ممارسة وظائفها بحيث تكوّن تحللاً اجتماعياً او عندما يكون الفرد في مؤسسات عامة تمارس نظاماً بيروقراطياً مستخدمة اتصالات وتفاعلات رسمية خلال قنوات سلكية ولاسلكية، مثل الشركات الكبيرة ذات الانتاج الهائل والمستشفيات الكبيرة والسجون ومعسكرات الاعتقال.

هذان الموقفان (العفوي والمتطرف) لا يستطيع الفرد ان يتحكم فيهما بل يخضع لهما بحكم وجوده في تنظيم اجتماعي معين او اتحاد موقف معين يفرض عليه من قبل ظروف قاسية او طارئة فيبدأ بتبريرها او ارجاعها الى قوى عليا او الى ما وراء الطبيعة.

جـ - القيم الاجتماعية هي احدى عناصر الحضارة الانسانية يقوم الافراد بزرعها ويقوم المجتمع بسقيها وانمائها. فمن خلال مواجهة الافراد لبعض المواقف الاجتماعية تبرز صفات (جيدة او سيئة

ايجابية او سلبية) خاصة بتلك المواقف تنعكس على افراد المجتمع الذي واجهوها، وبعد ادراكها لهذه الصفات يطلق الافراد رموزاً تحمل صفة (الجودة او الرداءة والايجابية او السلبية) على هذا الموقف وبتكرار استعمالها تنبت هذه الصفات في عقول وافكار الافراد وتصبح هذه الصفات وظائف اجتماعية يقوم بها المجتمع. لذلك اذا سئل الفرد لماذا يسلك هذا السلوك دون الآخر؟. فانه سوف يتخذ احد الموقفين التاليين: الأول تبريري في تفسير سلوكه والثاني اعطاؤه الصفة الشرعية المقبولة من قبل جميع افراد المجتمع بشكل سليم لسلوكه. بمعنى آخر ان القيم الاجتماعية عبارة عن نمط سلوكي معين يمارسه الافراد نتيجة اشباعه حاجاتهم ورغباتهم وتقوم بوظيفتين اجتماعيتين الأولى تبريرية والثانية شرعية الاثبات وجودها في البناء الاجتماعي. لذلك يكون تغييرها من الصعب جداً وتأخذ فترة زمنية طويلة ولا يتم تغيرها كلياً وبشكل سريع الا اذا تم اقصاء الافراد الذين يزاولونها في المجتمع او ايقاف وظيفتها الايجابية التي تقدمها للافراد او تقنعهم بعدم استمرار جدواها بسبب عدم انسجامها مع القيم الاجتماعية السائدة، لذلك فان هذا العامل (القيمي) ذو تأثير كبير وقوي على درجة فعالية التفاعل الاجتماعي وتوجيهه الوجه التي يريدها.

هـ - التنشئة الاجتماعية تعبّر عن عملية اكتسابية تأخذ طيلة حياة الفرد في الحياة الاجتماعية وليست لفترة قصيرة من الزمن او مرحلة عمرية محدودة. فهي تبدأ من يوم ميلاده وتنتهي بوفاته. ولا تمثل التنشئة مرحلة واحدة بل عدة مراحل وتأخذ مسارات عديدة. فهناك مسار عمري حيث تنقسم هذه العملية الى مراحل عمرية معينة تبدأ من مرحلة الرضاعة وتمر بمرحلة الطفولة وتنتقل الر مرحلة الشباب وتذهب بعدها الى مرحلة النضج

وتصل بعد ذلك الى مرحلة الكهولة التي تمثل المرحلة الأخيرة، وهناك مسار ثان هو المسار الجنسي، اي تقسيم التنشئة حسب جنس الفرد اي هناك تنشئة خاصة بالاناث واخرى بالذكور. وهناك ثلاث وظائف رئيسية لعملية التنشئة: الأولى تأنيس الاعضاء الجدد الذين يأتون الى المجتمع عن طريق الولادة او الهجرة والثانية تكييف الفرد الموجود حالياً حسب نظم المجتمع القائمة في المجتمع والثالثة ربط الفرد بجماعة معينة او المجتمع العام.

تعمل التنشئة على اعادة تكامل الفرد مع خبراته السابقة. فهي تربط وتجمع بين الخبرات السابقة والمواقف الجديدة التي يواجهها الفرد باسلوب منسق ومتجانس دون احداث خلل او تباين في عملية توفيقية مع نظم المجتمع. فهي تعمل اذن على ربط الخبرات القديمة على ضوء الخبرات الجديدة التي يحملها الفرد او التي يواجهها. وتعمل ايضاً على تحويل جسم الانسان العضوي الى كائن اجتماعي مؤنس من خلال تعليمه رموز ذلك المجتمع. لأن جسم الانسان يحمل طاقات غريزية تتأثر بالرموز المحيطة بها المتضمنة طاقات حضارية خاصة بمجتمعها. فالطاقات الحيوية في جسم الانسان + الطاقات الحضارية الرمزية = الطاقات الاجتماعية.

وتقوم ايضا على تماثل الفرد مع الآخرين من اجل تأنيسه اجتماعياً اي تقوم بتنضيج الانسان اجتماعياً. فهي ترى الفرد عبارة عن (قطعة اسفنج) - اذا جاز التشبيه - يقوم بامتصاص كل ما يأتي اليه من المجتمع ويكتسب كل سلوك نمطي اجتماعي. لكن هذا الاكتساب او الامتصاص يخضع لعملية اختيارية او انتخابية مرتبطة بقابلية الفرد على الاكتساب وعلى نوع السلوك الاجتماعي الذي يتعرض له او يواجهه، فلا تحصل عملية التنشئة بشكل مباشر وسريع، فالفرد الناضج يفكر قبل ان يكتسب الشيء الخبرات السابقة تؤثر على التفاعل الحالي.

اما في حالة تنشئة الطفل في مرحلة عمرية مبكرة (كمرحلة الرضاعة مثلاً فيكتسب الرموز الاجتماعية من خلال رموز اخرى مساعدة على توضيحها. ولا يعتبر اهمية للوقت والحيز المجالي في تفاعله مع الآخرين. ولا يأخذ بنظر الاعتبار وجود الآخرين او رأيهم او حكمهم لأنه لا يدرك هذه الاشياء في هذه المرحلة. والمشكلة التي يواجهها الطفل هي عدم قدرته على الكلام في هذه المرحلة لذلك يكون تعبيره على الاشياء ناقصا واذا اراد التعبير عن شيء ما فاما ان يصرخ او يبكي، هذه رموز غريزية للتأثير على الآخرين. بعدها يمر بمرحلة استخدام خبراته السابقة للتعبير عن الاشياء التي يحتاجها مع استخدام بعض الاشارات والايماءات للتأثير على الآخرين وقد يكتسب عبارات معينة من الآخرين إلا انه لا يستطيع ان يستخدمها في تركيبها الصحيح. بعد ذلك يبدأ بإدراك ما يفعله الآخرون فيقلدهم في حركاتهم. واستجابة للرموز مرتبطة مع ادراكه بان الآخرين يستجيبون للرموز وادراكه بأنهم يستجيبون له ككينونة مرتبط بادراكه في استجابة للآخرين ككينونه وبعدها يقوم الطفل بتشكيل رموز خاصة به يقوم بتركيبها واعطائها معان خاص بها ويصبح عنصراً فعالاً في عملية التفاعل الاجتماعي ويتعلم ايضاً تماثل نفسه مع الآخرين عندما يأخذ بنظر اعتباراتهم. بعدها ينتقل الى مرحلة الشباب، ومن الجدير بالذكر في هذا الموضوع ان هناك بعض المجتمعات تمارس بعض المراسيم الاجتماعية والطقوس الدينية عند انتقال الفرد من مرحلة الطفولة الى مرحلة الشباب وتعطي له بعض الملابس الخاصة بالمرحلة الجديدة وتعليمه ادواراً خاصة بها. وعند انتقال الفرد من كل مرحلة تحصل عملية اعادة تنشئته مرة ثانية من جديد وهي ترك انماط سلوكية خاصة بالمرحلة السابقة واكتسابه انماط سلوكية جديدة خاصة بالمرحلة الجديدة. وتحصل عملية اعادة التنشئة ايضا عند المهاجرين من مجتمع الى آخر.

بعدها نستطيع ان نلخص عملية التنشئة الاجتماعية بالشكل التوضيحي التالي:

الفـرد	المجتمـع	السلوك
القدرة على التعلم القدرة على التكييف القدرة على الاكتساب القدرة على الاستجابة للآخرين	نظام القواعد الاجتماعية وضوح وثبات الأهداف والقواعد الاجتماعية	المعرفة الدقة والموضوعية فيها ادراك الاهداف والقواعد والقيم
المهارات الحسية قدرة الفرد على اكتساب الادوار	نظام الفرص نسيج من المواقف والمراكز الفردية مصادر المعلومات	القابلية الانجاز عرض الادوار قدرة الفرد على ممارسة الدور
المهارات الرمزية قدرة الفرد على تطور المواقف العاطفة والنفس	نظام العقاب المكافأة العقوبة	الدوافع النفس الاجتماعية العاطفة التماثل

الفرد × المجتمع = السلوك الانساني

شكل رقم - ٧ -

يوضح هذا الشكل عملية التنشئة الاجتماعية التي تستخدمها جميع مصادر المجتمع ومهارات الافراد ومقدراتهم في تنمية وتطوير معرفتهم وقدراتهم الانجازية ودرجات دوافعهم من اجل تحقيق جوهر التنشئة الاجتماعية. فنظام القواعد الاجتماعية يساعد الفرد على معرفة اهداف المجتمع وقواعده وقيمه. ويقدم نظام الفرص للفرد حالات عديدة ومتنوعة لكي يمارس ادواره الاجتماعية ويطور قدرته على ممارسة للأدوار. ويقوم نظام العقاب بمكافأة الفرد الذي يتفاعل مع النفس. واذا تماثل مع الآخرين، وكانت هذه النظم متبادلة ومتفاعلة فان الفرد يبدأ بالنمو النفسي والاجتماعي الناضج ويأخذ في تماثل اجتماعي كامل.

٤ - مفكروه

بعد ان اعطينا صورة واضحة حول المفاهيم الأساسية لهذا الفكر والمؤثرات الاجتماعية المهمة على عملية التفاعل الاجتماعية نرى من الضروري تقديم اهم كتابات مفكريه الذين تعرضوا لتوضيح هذه العملية باعتبارها الركيزة الاساسية في بناء فكرهم ونبدؤها برائدها الأول جورج هربرت ميد (١٨٦٣ - ١٩٣١) الذي يرى ان المجتمع ما هو الا حصيلة العلاقة المتفاعلة بين العقل البشري والنفس البشرية. وهو (ميد) لا يستطيع ان يرى وجوداً للعقل او للنفس خارج المجتمع الانساني، لأنهما متلازمان ومتفاعلان كما يقول، اما سلوك الفرد فيراه ميد عبارة عن انعكاسات لهذا التفاعل المستمر (عقل - نفس - مجتمع) والعقل عنده عبارة عن القدرة البشرية على استخدام الرموز والاشارات التي لها معانٍ ذات مضامين حضارية واجتماعية تحدد وتقنن سلوك الفرد في المجتمع. ومهمة هذه الرموز والاشارات هي تسهيل عملية الاتصال بين الافراد وتكيفهم بعضهم للبعض. لأن هذه الرموز تحمل معانٍ مشتركة عامة نابعة عن اعراف وتقاليد وقيم وقواعد المجتمع.

ويميز - ميد - العقل البشري عن عقول المخلوقات الأخرى من

خلال قابليته فيما يلي:

١ - تفهم الاشارات العامة المشتركة بين افراد المجتمع كافة.

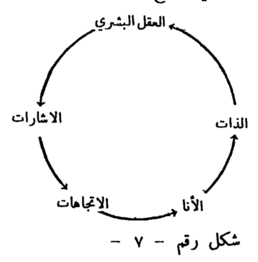
٢ - استعمال هذه الاشارات لتبني ادوار الآخرين وممارستها.

٣ - اختيار او انتقاء سلوك واحد مناسب له من بين جملة انماط سلوكية.

فالطفل الرضيع يولد في محيط اجتماعي مليء بالاشارات والرموز يستخدمها الآخرون الذين حوله. وعن طريق ملاحظته لتكرار ممارسة هذه الاشارات والرموز من قبل الأم والأب او باقي افراد اسرته يبدأ بادراك هذه الاشارات بانها عامة وتحمل معاني خاصة بها، فيقوم بتقليدهم في هذا الاستعمال الرمزي لكي يتبنى دوراً معيناً ويحصل على مكانة اجتماعية داخل اسرته، وبالوقت نفسه يشبع حاجاته ورغباته الخاصة التي تساعده على تكيفه وتعايشه مع افراد عائلته. وبعد هذه المرحلة يتقدم ادراك الطفل العقلي فيختار سلوكاً مناسباً له من بين جملة انماط سلوكية متعددة ومختلفة. ومهمة العقل البشري في هذه المرحلة هي ادماج الطفل (ككائن عضوي) بمحيطه الاجتماعي. أي يقوم العقل البشري بمساعدة الفرد على تكييفه للمحيط الذي يعيش فيه بواسطة قدرته على تفهم الاشارات واستعمالها لكي يتبنى ادوار الآخرين ويختار سلوكاً مناسباً له. وهذه القدرة العقلية عند الانسان - في نظر ميد - ليست ببناء جامد بل صيرورة متغيرة ومتطورة باستمرار.

ويرى ميد النفس البشرية انها تتبلور من خلال قابلية الفرد على الاتصال والتفاعل مع الآخرين من خلال استخدامه اللغة والاشارات. فالنفس متطورة ولم تأت عن طريق الولادة، بل تظهر من خلال الخبرة الاجتماعية والأنظمة والأنشطة الاجتماعية التي يمارسها الفرد داخل المجتمع. والاشارات عند ميد تعني بداية السلوك الاجتماعي تعمل على تحفيز مثل تحريك اليد او الأصابع او تقطيب الجبين او التكشير عن

الاسنان وما شابه[٢] وهي تتركب من الأنا الاجتماعية والذات الفردية. فالأنا الاجتماعية عبارة عن مجموعة اتجاهات اجتماعية تستجيب لها ذات الفرد وهذه الاتجاهات الفردية يدركها الفرد ويعرفها من خلال قابليته العقلية على معرفة واستخدام الرموز الاجتماعية السائدة في المجتمع. هناك اذن عملية تفاعلية تبادلية بين النفس البشرية والعقل البشري وسلوك الفرد داخل المجتمع. فالفرد يتخذ اتجاه معين نتيجة استجاباته لتوقعات الآخرين ازاء ذاته. فهي اذن عبارة عن انعكاسات لاتجاهات وتوقعات الآخرين في المجتمع. ويستخدم ميد مفهوماً آخراً وهو الرموز الذي يعني الواسطة التي تعين الفرد على اتخاذ المواقف الاجتماعية. انظر شكل - ٧ - الذي يوضح العملية التفاعلية كما تصورها ميد.



شكل رقم - ٧ -

وضع ميد ثلاثة مراحل لتطور النفس البشرية وهي ما يلي:

١ - مرحلة التقليد الأولية: التي يتم فيها تقليد الطفل ومحاكاته لبعض الأدوار الاجتماعية التي تحيط به كدور الأب والأم والأخوة والأخوات. تبدأ هذه المرحلة بعد العام الثاني من عمر الطفل وتكون مرحلة تقليدية محدودة جداً.

٢ - مرحلة التقليد الثانوية: تتسع هنا دائرة معارف الطفل ويتسع محيطه الاجتماعي. حيث يبدأ بتقليد دور المعلم او الشرطي او البطل الرياضي او ربة البيت وما شابه ويزداد عنده الاهتمام

بتقييم الآخرين لسلوكه وتصرفاته، مما يعمل على الاسراع في تبلور ذاته الفردية ونفسه الاجتماعية. تبدأ هذه المرحلة بعد السنة الثالثة من عمر الطفل.

٣ - اخيرا مرحلة الاهتمام بقيم واتجاهات المجتمع المحلي الذي يعيش في وسطه ويزداد ايضاً اهتمامه بالالتزام بالضوابط الاجتماعية. لذلك سماها ميد مرحلة الأخد بنظر اعتبار تقييم الآخرين.

هذه هي المراحل الثلاث التي تمر بها النفس البشرية منذ بداية نمو الفرد داخل المجتمع يبدأ ميد من هذا التصوير ليحاول ان يبرهن على ان النفس البشرية ليست وراثية بل اكتسابية لأنها تنشأ داخل المجتمع.

ويضيف ميد قائلاً ان المجتمع الانساني يتكون من مجموعة مؤسسات اجتماعية متكونة من مجموعة افراد متفاعلين فيما بينهم من خلال استخدامهم رموز ومعاني اجتماعية تكّون ذاتهم وانفسهم الاجتماعية(٣) ومن خلال استخدام الفرد لهذه المعاني العامة يستطيع تحديد اتجاهاته الخاصة والتعبير عن الاشياء التي يرغب فيها، وهذا يساعده على العيش داخل المجتمع والتصرف حسب قواعده الاجتماعية. نستنتج مما سبق ان فكر التفاعل الرمزي عبارة عن علاقة مستمرة بين الافراد والمجتمع من خلال عملية التفاعل الرمزي، حيث يربط هذا الفكر العقل البشري بالنفس الاجتماعية وكلاهما يرتبطان بتركيب المجتمع من خلال عملية التفاعل الاجتماعي. والفرد عند هذا الفكر يعتبر وحدة اساسية يرتكز عليها المجتمع، ومجموع الافراد يكونون جماعة صغيرة ومجموعة جماعات اجتماعية يكونون التنظيمات الاجتماعية الكبيرة والمعقدة، ومجموع هذه التنظيمات تؤلف المؤسسات الاجتماعية(٤).

ومن الجدير بالذكر هنا ان نسوق مفهوم اللغة عند ميد حيث اعتبرها وسيلة اتصال الناس ووصفها بانها احدى اوجه التصرف الاجتماعي. وبنفس الوقت اعتبرها (ميد) واسطة لنقل الاشارات والرموز

بين الافراد مما تساعدهم على التعبير عن المعاني التي يفصح عنها الناس او ينقلونها للآخرين. ولكل اشارة فعل خاص يدل على سلوك معين معروف من قبل المجتمع. بمعنى آخر هناك فهم مشترك لدى الافراد لهذه الرموز والاشارات. ويطلق ميد على هذا الفهم العام المشترك (الرموز المشتركة). وفي هذا المقام نعرض تمييز ميد بين التفاعل الرمزي والتفاعل غير الرمزي. ففي النوع الثاني من التفاعل تكون استجابة الفرد مباشرة لرموز واشارات الآخرين. بينما تكون استجابة الفرد في النوع الأول من التفاعل لاشارات مشتركة لتصدر من الآخرين تكون قائمة على المعاني الاجتماعية التي يفسرها الآخرون. لذا يعتبرها ميد رموزاً مبهمة وانها معان مشتركة لدى جميع الافراد الذين يتكلمون لغة واحدة. وهذا ينطبق على المعنى التي تحمله اللغة. على الا يغيب عن اذهاننا ان اللغة والمعاني تساعدان على تسهيل مهمة التفاعل الاجتماعي بين الافراد من جهة، وتساعد الاشارات والرموز على تطوير اللغة التي تربط الافراد بعضهم ببعض من جهة اخرى.

هذه هي اهم افكار جورج هربرت ميد المتعلقة بالتفاعل الرمزي التي اصبحت فيها بعد القاعدة الاساسية للرجوع اليها عند التكلم حول هذا الفكر، ننتقل بعدها الى العالم الالماني جورج زمل.

جورج زمل

من العلماء الذين ساهموا في كتابات فكر التفاعل الرمزي هو الاستاذ جورج زمل (١٨٥٨ - ١٩١٨) الذي بدأ في دراسة التفاعل الاجتماعي من خلال تمييزه لتفاعل الاجناس البشرية عن الاجناس غير البشرية، فقد وجد خضوع التفاعل الاجتماعي للأفراد الى المكانات والادوار والمواقف الاجتماعية والالتزامات المتبادلة المتعلقة بأدوار الافراد الاجتماعية وعدم خضوع تفاعل الاجناس غير البشرية لهذه المؤثرات الاجتماعية. ويرى زمل ايضاً ان اساس العلاقة الاجتماعية يبدأ بين فردين فقط، حيث يساهم هذان الفردان في انشاء علاقة اجتماعية

من خلال تفاعلها الذي يتمركز حول مواضيع تشير الى تفاعلها او الى خصوصيات سرية متعلقة باحدها او كليها مما تجعل رباطها متينا. ويضيف زمل ويقول ان مثل هذه الارتباطات (السرية والخصوصية) تظهر بشكل جلي وواضح في المجتمعات الدينية والسياسية وقد ظهرت مثل هذه الظواهر في القرن التاسع عشر عند كل من فرنسا وايطاليا. تقوم الخصوصيات والسريات - عند زمل - بتحديد درجات ارتباط الافراد. فكلما كان السر مهماً وعميقاً في حياة احد افراد الجماعة الصغيرة المتكونة من فردين، زاد في تقاربها وتكثفت عملية تفاعلها الاجتماعية، والعكس صحيح. والجماعة المتألفة من فردين تكون في نظر الشخص الخارجي عنها وحدة مستقلة وذات درجة عالية من التفرد وهذا عكس ما يشعر به اعضاء الجماعة الذين يجدون انفسهم احراراً وصريحان فيما بينهما وغير خاضعين الى قوة اجتماعية كبيرة وبالوقت نفسه فان هذه الجماعة لا تمثل الحياة الفردية المتفردة التي يشعر الفرد داخلها بالاستغلال الكامل. ولكي تعش هذه الجماعة يجب ان تتضمن عضوين واذا ارادت ان تموت يجب ان تفقد عضوا واحدا وليس الاثنان.

ان الجماعة المتكونة من عضوين، تكوّن التركيب الكامل للجماعة - من نظر زمل - اما اذا دخل عضواً ثالثاً لها فانه سوف يلعب دور الحكم او المستشار او الوسيط، او قد يؤدي الى نشوء الاختلافات والصراعات بين العضوين الآخرين. فالعائلة المتكونة من زوج وزوجة وطفل تكون ذات ترابط اسري متين بسبب وجود الطفل الذي يزيد من ارتباط الأب مع الأم ويزيد من تقارب وجهات نظرهما ويرفع من معدل انسجامها، فوجود الشخص الثالث يعمل على تقوية اواصر العلاقة داخل الجماعة المتألفة من عضوين ويعمل على خلق انماط جديدة من التفاعل الاجتماعي بينهما ويمتن الأواصر الموجودة بينهما او يقوم بتلطيف جو المشاحنات التي قد تحصل بينهما، وهنا يكون العضو الثالث بمثابة الحكم او الوسيط او المستشار بين العضوين. ان هذه الوظيفة التي

يقوم بها العضو الثالث تتم فيما اذا كان محايداً بين الطرفين او مربطاً بشكل متكافيء ومتوازن في علاقته مع الطرفين، اما اذا كان غير ذلك فسوف لا يستطيع ان يلعب دور الحكم او الوسيط بينهما. بمعنى آخر، اذا كانت لدى العضو الثالث مصلحة خاصة مع احد الطرفين اكثر من الاخر فسوف لا يستطيع ان يلعب دور الحكم العادل. وقد تحدث مشكلة معقدة اذا كان العضو الثالث مرتبطاً مصيرياً او بكامل كيانه مع العضوين المتصارعين لأن ذلك يسبب تمزقاً في وحدة الجماعة ومصيرها ولا يستطيع العضو الثالث ان يلعب دور الحكم المنصف بينهما بكل موضوعية وقد يسحق (العضو الثالث) تحت صراع الطرفين المتنازعين. وعلى الرغم من كل ذلك فقد يقوم العضو الثالث - في بعض الحالات - على تكامل نفسية العضوين الآخرين.

ان هذه الافكار التي تقدم بها زمل تمثل تقدماً جديداً في فكر التفاعل الرمزي على الرغم من اسبقيتها من فكر جورج ميد الذي بدأ في دراسة الذات والأنا والنفس والعقل، ويعتبرها مفكرو هذا الفكر احد الدراسات القاعدية للتفاعل الاجتماعي لأنها بدأت بدراسة التفاعل الاجتماعي بين فردين او ثلاثة على الرغم من عدم تطرقها الى دراسة النفس البشرية وعناصرها.

ننتقل بعد ذلك الى الرائد الثالث جارلس هرتن كولي.

جارلس هرتن كولي. (١٨٦٤ - ١٩٢٩).

يرى كولي ان المجتمع الانساني عبارة عن نسيج من تفاعلات وتصورات وانطباعات وتقييات عقل الفرد مع عقول الآخرين. ولتوضيح ذلك فهو يقول «اقوم انا بتصور عقلك وخاصة في ماذا يفكر حول عقلي، وما يفكر به عقلك حول ما يفكر به عقلي حول عقلك. فأنا اهيء عقلي قبل عقلك - في هذا التصور - واتوقع بانك سوف تهيء عقلك قبل عقلي، ومع ذلك يمكن ان اقوم بهذه العملية ما لم تتدخل بعض العوامل الاجتماعية».

والنفس البشرية عنده عبارة عن مجموعة افكار تتعامل مع نفوس الآخرين الذين هم - اي الآخرين - مجموعة افكار تأخذهم وتتفاعل معهم نفس الفرد وهي - اي النفس - تنمو من خـــلال عمليـــة الاتصالات والتفاعلات وتنعكس على شعور الفرد. وهي كذلك - النفس - عبارة عن افكار تتفاعل مع افكار الآخرين. والآخرين عبارة افكار تدخل الى الفرد بواسطة التأثير على النفس. ففعل الآخرين على النفس وفعل النفس على الآخرين ما هما الا تفاعل الافكار بعضها مع البعض يحدث داخل العقل.

ويضيف كولي الى هذا التداخل بين النفس والأفكار والتفاعل ويقول ان شعور الفرد حول نفسه ما هو الا انعكاس الافكار حول نفسه المتأتي من عقول او افكار الآخرين. لذلك لا توجد نفس انسانية معزولة. والذات لا اهمية لها في نظر كولي ما لم يكن لها تفاعل مستمر مع الهو إو الهم.

والسؤال الذي يبرز في هذا المقام هو كيف يذهب الفرد خارج نفسه وبشكل منعزل لكي يرى نفسه بشكل موضوعي؟ يجيب كولي على هذا السؤال ويقول ان ذلك يتم من خلال رؤى وتقييم الآخرين. فنحن نستطيع مؤقتاً ان نفترض او نتصور مواقف الآخرين الذين ينظرون الى انفسنا كما هي من خلال نظراتهم التي تأخذ ثلاث مراحل هي ما يلي:

١ - اننا نتصور كيف نبدو في نظر الآخرين. بمعنى آخر، اننا نتصور كيف ينظر الآخرين الينا والزوايا التي ينطلقون منها في تصورهم.

٢ - بعدها نتصور حكم الآخرين علينا وكيف نبدو في نظرهم بعد حكمهم علينا.

٣ - اخيرا نتصرف بشكل معين او نعبر عن بعض انواع الشعور على ضوء حكم الآخرين علينا وتقييمهم لنا.

هذه المراحل الثلاثة سماها كولي «انعكاس النفس على مرآة المجتمع».

اضافة الى ما تقدم، فان ادراك افكار الآخرين ما هو الا استجابة الفرد الموقف وقيم وحكم الآخرين وهذا الادراك لا يظهر الا عند الانسان الناضج - في نظر كولي - الذي ينمو ويترعرع داخل العلاقات الحميمة للجماعات الاولية التي تشكل الخلية الاساسية للطبيعة البشرية.

اما مفهوم الرأي العام في نظر كولي فانه يتكون من خلال تبادل آراء وتأثيرات الافراد وتصادم وتنازع افكارهم في عملية التفاعل. فالرأي العام في نظر كولي لا يأتي من خلال اتفاق مسبق بين الافراد وليس من الضروري ان يكون هناك اشتراك كامل فيما بينهم، ولكن الشيء المهم والضروري هو اثبات افكارهم الناتجة عن انتباهاهم وحوارهم ونقاشهم. والرأي العام الناضج يختلف ويتميز عن الانطباعات العامة الناتجة عن الحوار، فهو اذن - الرأي العام - لا يمثل معدل عام لاتفاق العقول والافكار ولا يمثل مجموعة مثقفين. لأنه يتبلور بواسطة تبادل وتفاعل الافكار ذات الاتجاهات المتعاكسة او المتضادة. واذا لم يكن هناك تفاهم مشترك بشكل متبادل لا يمكن ان يكون هناك جمع عام للأفراد ولا يمكن ان يكونوا معاً. فالشيء الذي يربط ويكون الرأي العام هو الذي يربط ويكّون التفاعل الاجتماعي، والعكس صحيح. هذه هي جملة افكار كولي بشكل مختصر، ننتقل الآن الى طرح افكار الاستاذان بارك وبرجس اللذان ساهما في وضع اللبنات الأساسية مع زمل وميد وكولي في الفكر التفاعلي.

روبرت عزرابارك (١٨٦٤ - ١٩٤٤) واريرنست برجس (١٨٨٦) اللذان حددا اربعة انواع من التفاعل الاجتماعي هم ما يلي:

١ - التنافس: الذي يشير الى تفاعل دون حصول احتكاك او اتصال بين الافراد المتنافسين. والتنافس مشترك مع بقية انواع التفاعلات، اي متصل مع الصراع والتكيف والتمثيل. وهو - اي التنافس - يتجه نحو خلق او اقامة نظام اجتماعي يحمل صفة الجهولية ليعيش فيه. ويكون الفرد داخله حراً مستخدماً علاقته مع الآخرين كوسائل للوصول الى غايات وفوائد وربح خاص ولكي يحصل التنافس بين الافراد يجب تواجد مصالح مشتركة فيما بينهم وهناك تنافس يحصل بين التنظيمات الاقتصادية والسياسية المتأثرة بالبيئة التي تحمل صفة المنافسة الحرة، وتعمل المنافسة الحرة على توزيع الفئات الكائنة داخل القطر حسب المناطق وحسب المهن، وان تقسيم العمل وظهور تنظيمات اقتصادية وسياسية متنافسة الموجودة في الحياة العصرية ما هي الا نتاج المنافسة التي تفرضها البيئة ذات التنافس الحر.

٢ - الصراع: ان تحديد مفهوم الصراع يتطلب الذهاب الى التفاعل الاجتماعي التنافسي لكي تتحدد ابعاد التفاعل الاجتماعي، واذا قارنا الاثنين لوجدناهما يتضمنان عملية التفاعل الاجتماعي، لكن التنافس يمثل كفاح الافراد او الجماعات الذين ليس من الضروري ان يكونوا في حالة اتصال او احتكاك بينما يكون الاتصال والاحتكاك بين الافراد - في التفاعل الصراعي - ضروري ومهم. اضافة الى ذلك لا يمكن التحكم في المنافسة لأنها غير متوازنة او متكافئة، وهي لاشعورية فمن الممكن ان يتنافس الفرد مع صديقة او زميلة، بينما يكون الصراع متعمد ومقصود وشعوري بسبب تدخل العاطفة والشعور في التفاعل الاجتماعي الصراعي. بينما لا يتضمن التفاعل الاجتماعي التنافس تدخل العاطفة او الشعور الفردي. زد على ذلك، يحمل التنافس صفة الرسمية والجهولية والاستمرارية في الحدوث، بينما يحمل

الصراع صفة الشخصية وعدم الاستمرار في الحدوث. بمعنى آخر قد تنقطع عملية الصراع حيث يحصل صراع ثم يتوقف ليحصل ثبات واستقرار او تكامل او تضامن، بينما لا يتوقف التنافس بل يستمر في التنافس من موضوع الى آخر، فهناك تنافس في المصالح الذاتية والشخصية والسياسية والاقتصادية والعلاقية وما شابه ذلك. وتكون مكانة الفرد محددة من قبل الصراع بينما المواقف الاجتماعية وتقييم العمل واتجاهات الافراد داخل النظام الاجتماعي محددة من قبل التنافس، وتحدد المنافسة ايضاً موقع الفرد داخل المجتمع المحلي، بينما يحدد الصراع مكانة الفرد في المجتمع العام. وقد يكون التنافس احد مراحل عملية الصراع لأنه يخلق الضد أو العداء.

٣ - التكييف: اي العملية التي تساعد الفرد او الجماعة على اقامة توافق داخلي للمواقف الاجتماعية التي خلقت من قبل الصراع والتنافس. ويشير التكييف الى عملية المواءمة التي تعمل على تغيير في العادات التي تحولت او التي سوف تتحول اجتماعياً. وقد تصل المواءمة بواسطة التحولي او بواسطة التغيير. بينما يكون التكييف ناتجا عن الكفاح من اجل البقاء وخلق حالة متوازنة بين الافراد المتنافسين. فالتوازن يقوم على التكييف. ويعمل التكييف على ربط الفرد بالمجتمع المحلي. ويدخل في مفهوم التكييف مفهومان اساسيان هما الترويض (الذي يقابل مفهوم المواءمة)الذي يشير الى صراع الفرد مع الآخرين الذين يعملون على تكييفه لهم ولبيئتهم ومجتمعهم. والمفهوم الثاني هو التأنيس (الذي يقابل عملية التكييف) الذي يحملِ صفة تصارع الافراد. من هذا نستنتج ان عملية التكييف لا تكن سهلة او سريعة بل تعتريها صراعات ومعاناة لأنها تتطلب نبذ او ترك ما هو موجود من عادات وتقاليد وانماط سلوك ونظم اجتماعية واحلال نقيضها

او مخالف لها.

وعلى نطاق المجتمع، فان هناك عناصر متضادة ومتنازعة لكنها بالوقت نفسه متحدة ومتصلة ومتفاعلة، ومن هنا يبرز التكييف بين هذه العناصر.

٤ - التمثيل (التحويل) او الاستيعاب: يظهر هذا النوع من التفاعل الاجتماعي بشكل ظاهري عند المهاجرين من مجتمع الى آخر، يختلف عنه في النظام والبناء الاجتماعي. فهو - اي التمثيل - يشير الى التماثل الحسي او الشعوري والفكري. ويمثل ايضا تداخل او امتزاج او صهر مكونات سلوك وتفكير الفرد في الكل المتكيف له، اي في المجتمع الذي يتكيف له الفرد وهذا يتطلب منه المشاركة الوجدانية والتاريخية والقيمية والثقافية والحضارية والخبرات السابقة للمجتمع المتكيف له. ومن الجدير بذكره في هذا المجال هو ان التمثيل يحصل تدريجياً. اما التكييف فيكون سريعاً. فالتكييف للصراع او للموقف الجديد فانه يتطلب سرعة في التحرك والتبني والاكتساب. بينما تتغير الاتجاهات الفكرية او العاطفية بشكل بطيء لأن ذلك يتطلب التروي والتأني ويخضع لعملية بطيئة تكون على شكل تدرجي. اخيراً يكون التمثيل سريعا في الاتصالات الاولية كالاسرة او الزمر الصداقية بينما يكون بطيئاً في الاتصالات الثانوية التي تحصل داخل جماعات العمل والتنظيمات الرسمية بسبب اتصالاتهم الخارجية والرسمية والسطحية.

ارفنك كوفمان.

اخيراً نتناول افكار العالم التفاعلي المعاصر ارفنك كوفمان الذي استخدم ادراك الفرد لأهمية الاخرين المحيطين به (من الذين يحبونه او الذين لا يحبونه) أساساً لتوضيح عملية التفاعل الاجتماعي، ولم يستخدم

النفس البشرية او الأنا او الذات كما فعل ميد، بل انصب اهتمامه فقط على كيف يؤثر الاخرين على تصرفات الفرد وكيف يتحرك الفرد لكي يتخيل ويتصور اراء واحكام وتقييم وطلبات الاخرين (رموز الآخرين) لكي يستجيب لها (سلباً او ايجاباً) بعد ذلك يقوم بالبحث عن معلومات حول رموز الآخرين لكي يحدد موقفه منهم ويعط انطباعاً منسجماً مع استجابتهم التي يتبعها ويقوم الآخرين بالوقت نفسه بجمع المعلومات حول مكانة الفرد الاجتماعية والاقتصادية واعتباره الاجتماعي وثقته بنفسه وبالآخرين وغيرها من الصفات الفردية. ان تجميع مثل هذه المعلومات وتهيئها تساعدهم على تحديد موقفهم معه وتساعدهم ايضا ماذا سوف يتوقعون منه مستقبلاً.

يقسم كوفمان تصرفات الفرد امام الآخرين الى نوعين، الأول مخاتل اي اعطاء انطباع لا يعبر عن حقيقته او واقعه ويخفي بعض الجوانب في سلوكه ويعبر عن الجوانب الاخرى، والثاني متصنع او ادعائي، اي ان الفرد يقوم باعطاء انطباعات عن نفسه وسلوكه وشخصيته لا تكن لها اي صلة بواقعها انما يتصنع تصرفات معينة غير موجودة عنده اصلاً لكي يحصل على استجابة مبتغاه من الآخرين. فادراك وجود الآخرين من قبل الفرد يؤثر على سلوكه ويصبح اصطناعياً بهدف الحصول على استجابات معينة منهم. ويضرب كوفمان مثال على ذلك ويقول ان الموظف في المكتب يعطي انطباعات لزملائه الآخرين في المكتب يختلف عما يعطيها للآخرين داخل المطعم او في الشارع مثلاً. وهذه الانطباعات يختلفان عن الانطباع الذي يقدمه الى اسرته. بمعنى آخر ان نوع الآخرين ودرجة اهميتهم عند الفرد وعلاقته بهم (سلباً او ايجاباً) تحدد سلوكه وتفكيره وعرضه لأدواره الاجتماعية.

يمثل الآخرين اداة قوية للسيطرة والتوجيه على سلوك وتفكير الفرد وقد يساعده في بعض الحالات على منحه استجابات لا خبرة له سابقا بها. ويعتقد كوفمان بانه من الشيء اللطيف والحسن ان يدرك الفرد

لمشاعر وآراء وتقييم الآخرين لكي يقوم ببناء انماط سلوكية خاصة به ومتعلقة بالآخرين في الوقت نفسه. ويضيف كوفمان فيقول ان الانطباع الأول الذي يحصل عليه الفرد حول الآخرين او الذي يحصل عليه الآخرون حول الفرد مهم جداً لأنه يقوم بتحديد عملية التفاعل الاجتماعي الحاصلة بينهما ويحدد مواقعهم الاجتماعي.

علاوة على ذلك، فان وجود الآخرين - وليس كل الآخرين - بل الذين يشكلون موضع اهتمام الفرد سواء كان هذا الاهتمام اعجابي او احتقاري او اثاري - لكي يعجّبوا به - او اغاضي - لكي يثير انتباههم ويحرك حسدهم او غضبهم - او كيدي او عكس ذلك، فانهم يحددون ويوجهون مظهر الفرد الخارجي وسلوكه وتفكيره ومنطقه مما يدفعه الى ان يأخذ بنظر الاعتبار تقييم واحكام الآخرين ويقوم بتهيئة نفسه بشكل دقيق وحذر منظم لكي يعطي انطباعا مناسباً لهؤلاء بهدف الحصول على استجابة خاصة ينوي الحصول منهم. لكن لا يحصل مثل هذا دائما يقول كوفمان ففي بعض الحالات تكون تقاليد وقيم واعراف الجماعة التي ينتمي اليها الفرد او ما تفرضه عليه متطلبات مكانته الاجتماعية بالتصرف بشكل معين لكي يعطي انطباعاً خاصاً امام الآخرين. فحصوله على هذه الاستجابة تم من خلال تعمده في اعطاء هذا الانطباع. الذي هو مفروض عليه من جماعته او من مكانته الاجتماعية. وهناك حالة اخرى يدخل الفرد في حسابات تفكيرية واجتماعية وتصويرية حول ما يفكر به الآخرين لكي يعطي انطباعاً خاصاً امامهم لكنه مفروضاً عليه من قبل شروط وظروف ومستلزمات دوره الاجتماعي الذي يمارسه في الحياة الاجتماعية وليس بسبب ما تفرضه جماعته او مكانته الاجتماعية او رغبته الخاصة بالحصول على استجابتهم التي يبتغيها.

اخيراً يذكر كوفمان بان اصالة النفس البشرية تكمن في تفاعل الفرد مع الآخرين التي تعتمد (النفس) على عملية التفاعل في وجودها

واستمرارها في الحياة الاجتماعية، وبنفس الوقت يعتمد التفاعل الاجتماعي على النفس في وجوده واستمراره في العلائق الاجتماعية.

ومن خلال عملية التفاعل الاجتماعي يحاول الفرد الحصول على معلومات خاصة حول الافراد الذين تتفاعل معهم لكي تستطيع ان يتحكم في تفاعله معهم ويصل الى غايته التي يرمي الى تحقيقها. وما يقوم به الفرد في هذه العملية، يقوم به الآخرين الذين يتفاعل معهم. اي انهم يقومون بجمع المعلومات حول الفرد الذي يتفاعلون معه او الذي سوف يتفاعلون معه قبل عملية التفاعل او اثنائها لكي يستمروا في التفاعل ولكي يتحكموا في تفاعلهم معه.

بعد هذا العرض المفصل لفكر التفاعل الرمزي عند ابرز كتابه نلخصه بالنقاط التالية:

١ - تمثل النفس الصورة العامة للرموز والاشارات العامة المشتركة.

٢ - تعمل مجموعة من التوقعات الاجتماعية مستقاة من القيم والقواعد الاجتماعية على قيادة عملية التفاعل الرمزي.

٣ - قابلية الفرد العقلية على تكوين رموز اجتماعية.

٤ - تأثير البيئة الاجتماعية والحضارية على تكوين الرموز الاجتماعية.

٥ - الاهتمام باحكام الآخرين وتقيمهم.

من هذا نستنتج ان الناس يشتركون في انشطة وفعاليات من اجل تنظيم حياتهم الاجتماعية وحل مشاكلهم اليومية الناجمة من علائقهم واعطاء رموز ومعاني لهذه الانشطة والفعاليات والسلوك الذي يعكس حياتهم الاجتماعية المتفاعلة. فالانسان في نظر هذا الفكر يتصرف بشكل معين بواسطة التفاعل الرمزي اي من خلال عملية التأثير والتأثر التي تحصل بين الأفراد في مواقف اجتماعية مختلفة، فالفرد عليه ان يتعلم معاني وغايات الآخرين عن طريقة اللغة لأنها رمزهم لتعليم الانسان

كيفية التصرف والتفكير. ومن خلال عملية التفاعل الاجتماعي تظهر نوع من التوقعات والتفكير. ومن خلال عملية التفاعل الاجتماعي تظهر نوع من التوقعات الاجتماعية المشتركة عند الافراد فتحدد ادوارهم ومراكزهم الاجتماعية وهذه بدورها تعمل على تحريك الفرد اجتماعياً من موقف الى موقف آخر وفي وضعية اجتماعية الى اخرى.

تعقيب وتقيم

تجلت براعة هذا الفكر بعرض مكونات النفس البشرية ومؤثراتها، وعملية التفاعل الاجتماعي ومؤثراته، بشكل دقيق وسليم، التي اخذت بنظر الاعتبار الحقائق المتعلقة بالعامل الفردي واستجابة الآخرين له، وانتباهه الى العامل الزمني والحيز المجالي واثرهما في تفاعل الافراد وربط النفس بتحريك الفرد نحو عملية التفاعل وتميزه بين تفاعل الافراد في حالات اجتماعية رسمية وغير رسمية واستخدامه للرموز الاجتماعية كأساس لمعرفة دوافع تفاعله. اضافة الى ذلك استخدم هذا الفكر عناصر جزئية لمكونات البناء الاجتماعي (الرموز والاشارات والمعاني) واثرها على عملية تفاعل الافراد. واستخدم ايضا التصورات والتخيلات التي تمثل قابلية الفرد رؤية الاشياء غير المرئية من خلال تأملات نظرية من نسيج الخيال أو من خلال توقعاته حول الأحداث المرتقبة، كتصوره حول احكام الآخرين وملاحظاتهم عليه، وفي هذه العملية ربط هذا الفكر صفات الفرد وسلوكه مع تفكيره ومعرفته بالآخرين الذين يحيطون به ونوع احكامهم عليه وهذا صياغة تنظيرية دقيقة لمعرفة مكونات سلوك الفرد داخل المجتمع وتصورات الفرد حول احكام الآخرين عليه ما هي في الواقع الا جوانب نفسية لحياته الاجتماعية.

ووجدنا هذا الفكر قد انتبه الى الرموز والاشارات الاجتماعية واثرها على سلوك الفرد واكد على ان لكل من هذه الرموز معنى

خاص بها تساعد الفرد على الاتصال بالآخرين والتعامل معهم وتصور احكامهم وملاحظاتهم عليه، وتساعده ايضاً على تكيفه ونستنتج من هذا ان الرموز مصاغة من قبل المجتمع التي سبقت ظهور سلوك الفرد وتفاعله مع الآخرين. اي ان سلوك الفرد لاحق لوجود الرموز ومعانيها. اي هذا الفكر يدرس الظواهر السلوكية للفرد من اجل الوصول الى ظواهر اجتماعية عامة على عكس ما قام به الفكر الصراعي او البنائي الوظيفي اللذان قاما بدراسة الظواهر الاجتماعية العامة من اجل الوصول الى ظواهر اجتماعية وسلوكية خاصة. بعبارة اخرى بدأ فكر التفاعل الرمزي بدراسة الظاهرة الاجتماعية من الداخل لكي يصل الى خارجها بينما بدأ الفكر الصراعي والبنائي الوظيفي بدراسة الظاهرة من خارجها من اجل التوغل الى داخلها.

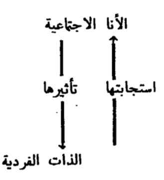
اما انتقاداتنا لهذا الفكر فهي ما يلي اكد المنظرين التفاعليين على ان احد مصادر النفس البشرية هو (خبرات الفرد الخاصة) لكنه لم يربطه بعامل عمر الفرد. فهناك افراد لديهم خبرات شخصية تقل عن عمرهم الزمني فيحصل تخلف من قبل توقعاته وتصوراته المبنية على خبراته الشخصية وعدم عكس مرحلته العمرية وبالتالي ينعكس ذلك على تصور احكام الآخرين عليه. وهناك حالات عكس ذلك حيث يكون للفرد خبرات شخصية متقدمة على عمره الزمني وبالتالي تنعكس على تقييمه على احكام وملاحظات للآخرين عليه. ومما لا شك فيه خضوع هذه الخبرة لعامل الحكم وعامل النوع وعامل المواقف الاجتماعية التي مر بها الفرد او يتعرض لها الآن، ولعامل درجة اتعاظه واكتسابه دروساً وعبراً منها، فهناك افراداً لا يتعظون من مواقفهم الاجتماعية التي مروا بها او التي يواجهونها. ويبرز هنا سؤالاً مفاده ما هو رأي التفاعليين الرمزيين اذا تأثرت تصورات الفرد المتعلقة باحكام الآخرين عليه بخبراته الشخصية؟ فقد تتلون تصورات الفرد حول الآخرين بتلون خبراته الشخصية. بمعنى آخر اذا كانت خبراته الشخصية تشاؤمية

فسوف يرى احكام الآخرين عليه تشاؤمية ايضا ويكون واقع الحال عكس طبيعة احكامهم، او ان تكون خبراته تفاؤلية فيعتقد بان احكام الآخرين تفاؤلية ايضا، او انه ضنوني او شكوكي فسوف تكون تصوراته شكوكية في احكام الآخرين حتى لو كانت في صالحه، او تكون خبراته الشخصية ساذجة او سطحية فتنعكس على تصوراته حول احكام الآخرين وقد تكون (احكامهم) عميقة وذات معنى دال ومحدد وهذا يعني ان تصورات الفرد حول حكم الآخرين لا تخضع الى عملية عقلانية صرفة او انها تصورات سليمة وبعيدة عن تأثيرات خبراته الشخصية واتجاهاتها والوانها، بل في الواقع تخضع وتتلون بها وتتأثر باتجاهاتها، جميع هذه الملاحظات لم يغطيها او يشير اليها فكر التفاعل الرمزي بل اكتفى بربط نفس الفرد بتأثيرات احكام الآخرين بشكل ارادي اوميكانيكي. وهذا اختصار لمكونات النفس البشرية وارتباطاتها وبالتالي لا تعطي لها صورة متكافلة الجوانب.

علاوة على ما تقدم، فان هذا الفكر لم يوضح نوع الآخرين وأثره على حكمهم وملاحظاتهم حول الفرد المتفاعل معهم. فقد يكون هناك نوعاً من الآخرين يحملون مستوى فكري او اجتاعي او حضاري او سياسي او خلقي اقل من الفرد في توجيه تفاعله معهم ويزيد في احتمال تأثيره عليهم بدلا من تحكم الآخرين به - كما افترضه فكر التفاعل الرمزي - وهنا تختلف معادلة التفاعل بحيث يصبح تأثير الفرد على الآخرين في تفاعله معهم وليس العكس.

ونتقدم خطوة اخرى لالقاء الضوء على هذا الفكر لنتعرف على ثغراته التنظيرية وهي انه لم يأخذ بنظر الاعتبار خبرات الآخرين الشخصية واثرها على نوع ودرجة تفاعلهم مع الفرد. فقد تكون هذه الخبرات اقل كثافة وعمقاً واتساعاً في الحياة الاجتماعية من خبرات الفرد، وهذا يزيد من تحكم الفرد في تفاعله معهم وتوجيههم الوجه التي يريدها وليس العكس الذي افترضه هذا الفكر.

وننتقل الى زاوية اخرى لنناقش هذا الفكر وهي زاوية النفس البشرية التي انطلق منها منذ البداية. فقد افترض انها لا تنشأ من خلال عملية الوراثة بل اكد على انها مكتسبة من الحياة الاجتماعية. وفي مجال آخر قسم النفس الى قسمين، الأول الذات الفردية والثاني الأنا الإجتماعية، وقال بان الذات الفردية عبارة عن تكوين عضوي يستجيب لآراء واحكام الآخرين. وهنا اعتراف ضمني بان الذات وحدة بايلوجية، اي انها وراثية. فإفتراضه الأول فسر النفس البشرية بانها مكونة من نصف وراثي والآخر اكتسابي يتعارض مع قوله بان النفس غير وراثية انما اكتسابية بجميع جوانبها واقسامها. وهذا تناقض بين اطار النفس ومضمونها الذي طرحه لنا، ويمكننا ان نوضح النفس البشرية كما صورها بعد ازالة التناقض الذي وقع فيه وهي كالآتي:



شكل رقم - ٨ -

لم يوضح لنا هذا الفكر في حالة عدم استجابة الأنا الاجتماعية لأحكام وتقييم الآخرين وعدم تأثيرها على الذات الفردية، ماذا سوف يحصل للذات؟ هل ستتبلور نفساً مرضية شاذة؟ ام ماذا؟ بمعنى آخر، هل دائما تكون الأنا الاجتماعية مستجيبة لمؤثرات الآخرين؟ وهل تستجيب الذات الفردية بشكل دائم ومستمر للأنا الاجتماعية؟ وهل ارتباطات وانعكاسات واستجابات الذات للأنا ولأحكام الآخرين

ميكانيكية اليه صرفة؟ ام هناك انفصال بينها؟ ان مثل هذه التساؤلات لم يشر اليها فكر التفاعل الرمزي انما اكتفى باعترافه بوجود اختلافات وتناقضات بين الذات والأنا، لكنه لم يوضح درجة ونوع هذه الاختلافات والتناقضات وهل هي طارئة ام متكررة؟ ومدى تأثير ذلك على تفاعل الفرد وتكوين نفسيته الاجتماعية؟.

وفي مجال آخر اكد هذا الفكر على اسم الفرد الذي يحمله ليعطيه تميزاً خاصاً في مجال الاعتبار الاجتماعي. وهذا يعني ان اعتبار الفرد الاجتماعي لم يأت من خلال احكام وتقيم الآخرين ولا من ذاته الفردية او الأنا الاجتماعية. وهذا اول تميز بين الفرد وتقييم الآخرين الذين يدفع الفرد الى ان يستخدمه كأداة فعالة في تفاعله معهم وتحديد مستوى تفاعله واختبار نوع الآخرين الذين يحملون اعتباراً اجتماعياً معيناً لكي يسمح لهم بالتأثير عليه وتتقبل تقييم الآخرين له. ان هذه الحقيقة الاساسية لم يتطرق لها فكر التفاعل الرمزي.

واستمراراً لهذا القصور التنظيري وعدم اكتمال صورة التفاعل الرمزي بين الافراد، فانه لم يذكر هل ان الفرد حراً مقيداً ام انتقائياً ام ملزماً في اختيار نوع وعدد الآخرين الذين يتفاعل معهم وتقبل تقييمهم فقد يحدث ان يرفض الفرد. تقبل تقيم الآخرين الذين لا يمثلون اعتباره الاجتماعي او مستواه الفكري وخاصة الذين يحملون اعتباراً اجتماعياً اوطأ منه او الذين يتمتعون بمستوى فكري او ثقافي او اجتماعي او سياسي اقل منه. وحتى العامل العمري يلعب دوراً مهماً في عملية تقبل الفرد لتقييم الآخر له. فالشاب لا يتقبل تقييم او ملاحظات الاطفال المتعلقة به لأنه يحمل خبرات شخصية اوسع واعمق منهم. وفي بعض المجتمعات يلعب نوع الجنس دوراً حيوياً في عدم تقبل تقييم الآخرين على الفرد. فاحكام وتقييم وآراء المرأة حول الرجل لا يقبلها الرجل الذي يعيش في مجتمع يمارس التميز او التفريق الجنسي لأنه يفضل مكانة ودور الرجل في المجتمع على مكانة ودور المرأة مثل هذه الحالات

الاجتماعية لم يتطرق اليها فكر التفاعل الرمزي ولم يتضمنها.

واذا اردنا مزيداً من التوضيحات فاننا نسأل هل الفرد دائماً يقوم بتصوير احكام وتقييم الآخرين عليه قبل ان يتصرف؟ لأن هناك افراد يتصرفون بحكم التعود او التكرار. اي ان الفرد عندما يتعلم نوعاً من التصرف ويدرك بانه مقبول اجتماعياً وان المجتمع يطلبه منه. فلا يكلف نفسه بالتفكير المسبق قبل تصرفه او بتصور ماذا سوف يحكم عليه الآخرين قبل ان يتصرف، انما يقوم به تلقائياً دون تصور او تخيل لتقييم الآخرين. وفي بعض الحالات يقوم الفرد بتصرف معين تلبية لرغباته الخاصة الذاتية وخاصة في الأماكن الخاصة فلا يخضع لأي نوع من انواع تقييم الآخرين، وهناك حالات يتصرف فيها الفرد نتيجة متطلبات دوره الاجتماعي او مستلزمات مكانته الاجتماعية التي تخضع لتقييم الآخرين.

ونطرح سؤالاً آخراً مفاده ما يلي، لو افترضنا ان الفرد قام بتصور تقييم الآخرين حوله، فهل يأخذ بها دائماً؟ ففي بعض الحالات لا يأخذ بها لأنها لا ترضيه او لأنها حادة أو لا تشبع حاجاته واهدافه المبتغاة او انها تكلفه اموالاً كثيرة لا يستطيع دفعها او ان الوقت الزمني ضيق لا يساعده على انجازها او قد تكون تقيماتهم ثقيلة عليه غير قادراً على تنفيذها فينسحب من الموقف الاجتماعي الذي يواجهه.

والسؤال الثالث هو من هم الآخرون وما هو موقعهم الاجتماعي بالنسبة له؟ فهل هي اعلى او اوطأ منه؟ ومدى قربهم منه هل يقربون منه في الانحدار الدموي والقرابي؟ او يشتركون معه في بقعة جغرافية واحدة (كالجيرة مثلاً) او ينحدرون معه في نفس الطبقة الاجتماعية او منتمين الى نفس الحزب السياسي او النقابة المهنية؟ وما شابه.

السؤال الرابع نطرحه هو ما هي نوع احكام وتقييم الآخرين؟ هل هي سلبية بالنسبة للفرد او ايجابية؟ واذا كانت سلبية فمدى التزامه

بها؟ واذا كانت ايجابية مدى التزامه بها؟ ومدى قناعته بتقيم واحكام الآخرين.

جميع هذه الاسئلة التي طرحناها لم نجد لها جواباً في مضمون فكر التفاعل الرمزي ولم يشر اليها بشكل خفي او ضمني او ظاهري لذلك نرى ان هذا الفكر يفتقر الى تغطية بقية الجوانب الاساسية لدراسة سلوك الفرد. وبناء على ما كشفناه من ثغرات تنظيرية وقصورات فكرية نستطيع ان نقول بان هذا الفكر بحاجة ماسة الى مرحلة اخرى تكون تكميلية لوضع أقيسة وقواعد خاصة بعملية التفاعل الاجتماعي، فليس كل تفاعلات واتصالات الافراد واحدة، فيجب الأخذ والاهتمام بما يلي:

١ - نوع الآخرين وعددهم.

٢ - مستوى الآخرين الفكري والطبقي والسياسي والديني والجنسي.

٣ - مستوى الفرد المتفاعل مع الآخرين الفكري والطبقي والسياسي والديني والجنسي.

٤ - ربط موضوع التفاعل واتجاهاته الاجتماعية والنفسية بدرجة ونوع التفاعل الاجتماعية.

٥ - تحديد تأثير التفاعل السلبي عند كلٍ من الفرد والآخرين.

٦ - تحديد تأثير التفاعل الايجابي عند كل من الفرد والآخرين.

٧ - ربط عمر الفرد بنوع وكمية خبراته الشخصية في الحياة الاجتماعية، لأنه هناك اختلافات وعدم تكافؤ بين المرحلة العمرية وكمية ونوعية الخبرة الشخصية.

٨ - ربط عمر الآخرين بنوع وكمية خبراتهم الشخصية في الحياة الاجتماعية.

٩ - ربط المركز الاجتماعي الذي يتمتع به كل من الفرد والآخرين المشتركين في عملية التفاعل.

١٠ - ربط نظرة الفرد بنظرة المجتمع الذي يعيش فيه ومدى انسجامه معه او رفضه لقيمه او اعرافه او قواعده او نظمه لأن ذلك يؤثر على درجة تقبله لتقييم واحكام الآخرين.

١١ - دراسة تأثير المرحلة التطويرية التي يمر بها المجتمع العام على درجة تفاعل الافراد والمواضيع الاجتماعية التي تساعدهم على التفاعل او التي تساعدهم عن ذلك. فبعض المجتمعات تتصف بالتقلبات السياسية السريعة مما تؤدي الى اضطرابات اجتماعية واقتصادية وعسكرية، فتقلل من درجة تفاعل الافراد بشكله الطبيعي والسوي وتصبح المواضيع السياسية - اكثر من بقية المواضيع - محوراً للتفاعل السلبي اكثر من الايجابي.

١٢ - درجة اهمية العامل الوجداني والعاطفي في المجتمعات التي تنصف بالعلائق القرابية واثره على تكثيف عملية التفاعل الاجتماعي ومقارنته مع اهمية العامل الترشيدي او العقلاني في المجتمعات التي تتصف بالعلائق السطحية او المجهولة واثره على درجة عملية التفاعل الاجتماعي.

هذه هي جملة مقترحات تنظيرية نطرحها على فكر التفاعل الرمزي لكي يشتمل عليها في مرحلة التكميلية من اجل الوصول الى فكر متكامل الجوانب في عكس واقع التفاعل الرمزي.

ننتقل بعدها الى تقييم ما قدمه لنا منظري هذا الفكر الذين طرحنا افكارهم في هذا الفصل، نبدؤها بجورج ميد الذي انطلق في تفسيره لعملية التفاعل بين الافراد الذين يستخدمون الرموز من خلال معانيها بواسطة اللغة باعتبارها اداة للتعبير عن التفاعل متناسياً مراكز وادوار الافراد المتفاعلين، لأنها تشكل قاعدة انطلاقية لبدأ عملية التفاعل ومن ثم التأثر بالرموز ومعانيها. فالفرد يتعامل مع الآخرين الذين لهم مكانات اجتماعية سواء كانت - هذه المكانات - متكافئة مع مكانته ام اوطأ

او اعلى منها. وهذا ما اغفله ميد في دراسته لعملية التفاعل التي انصبت على توضيح عملية التفاعل بشكل عام ومجرد دون الأخذ بنظر الاعتبار الجنسي وعمر وظيفة المتفاعلين او مستواهم الثقافي والسياسي والديني، بل ذهب - ميد - مباشرة الى الرموز ومعانيها واللغة كأساس للتفاعل. ان هذا الذهاب ضروري وملح في دراسة مكونات التفاعل لكنه ناقص من العناصر التي دكرناها آنفا ونستطيع ان نعتبر ذهاب ميد هذا يمثل ثغرة تحليلية في تحليله لعملية التفاعل الاجتماعي. وعلى الرغم من انتباه جورج زمل لها وعلى الرغم من تأثير جميع اعضاء مدرسة شيكاغو الذي احد اقطابها ميد بفكر زمل وظهوره قبل فكر ميد الا انه (اي ميد) لم يأخذها بنظر الاعتبار في دراسته التحليلية لعملية التفاعل.

ومما تجدر الاشارة اليه في معرض حديثنا ان نوضح عدم التفات جورج زمل الى دراسة النفس او الفكر او اللغة او الرموز كما فعل ميد بل بدأ لدراسة التفاعل الحاصل بين جماعة متكونة من عضوين او ثلاثة واكتفى بذلك. واستخدام الخصوصيات والاسرار كأداة قوية في تعزيز اواصر التفاعل والعلائق الاجتماعية مهملاً بقية العوامل الذاتية كالمصلحة الخاصة والرغبة الفردية والعوامل الاجتماعية كالحاجة والوظيفة الاجتماعية. وهنا تبرز قدرة ميد العميقة في تحديد المفاهيم الأساسية لفكر التفاعل الرمزي وتوغله من اجل الوصول الى عناصر النفس البشرية ومكونات التفاعل الاجتماعية اكثر من زمل الذي اهمل جميع ذلك وبدأ من تفاعل فردين او ثلاثة فقط.

ولا يغرب عن بالنا تفسيرات كولي لعملية التفاعل الاجتماعي المركزة على عقل الانسان وتفكيره التي اعطت اهمية متكافئة لكلاهما كما اعطت لمفهوم التصورات ومفهوم النفس، وهذه التفاتة ذكية لم ينتبه اليها كل من زمل وميد. لكنه اختلف مع ميد في تحديد مفهوم النفس. فالنفس عند كولي عبارة عن مجموعة افكار بينما عند ميد متكونة من

الذات والأنا. لكن كولي وقع في مطب تنظيري عندما قال «اقوم انا بتصور عقلك وخاصة في ماذا يفكر حول عقلي» اي ان يقوم الفرد أ بتصور عقل الفرد ب وخاصة ما يفكر به الفرد ب حول عقل الفرد أ ان هذا الارتباط (التصوري والعقلي) يشير صراحة الى وجود علاقة ومعرفة مسبقة بين الفرد أ والفرد ب. لأنه كيف يستطيع الفرد أ ان يتصور عقل الفرد ب ما لم تكن هناك سابق معرفة بينهما؟ وكيف يعرف الفرد ب عقل الفرد أ ما لم تكن هناك صلات قوية بينهما؟ بدأ كولي اذن دراسة التفكير الاجتماعي بعد وجود العلاقات والصلات الاجتماعية بين الفراد وهذا مخالف للواقع الاجتماعي. لأن التفاعل يسبق وجود العلاقة الاجتماعية في اغلب الأحيان، على نقيض ما اعتقد به كولي الذي يبني دراسته للتفاعل وحلله مفترضاً وجود علاقة اجتماعية سابقة عليه.

ومن الجدير بذكره في هذا المقام هو ان فكر التفاعل الرمزي اثبت ان النفس البشرية تتكون من الذات والأنا. وهذا التكوين يختلف عما جاء به كولي حول النفس الذي ينظر لها على انها مجموعة افكار، والاختلاف واضح بين الافكار وبين الذات والأنا. وعلى الرغم من تمركز نظرية كولي في التفاعل على الافكار الا انه لم يحدد نوعها ومكوناتها او ابعادها. فهل هي شخصية ام اجتماعية؟ وحتى الشعور والادراك عند كولي عبارة عن افكار. وهنا قولب كولي العناصر الذاتية والنفسية في قالب عقلاني، وهذا غير واقعي او موضوعي لأن الذات وراثية والأنا اجتماعية والنفس متكونة من كلاهما والعقل يؤثر على النفس في بعض الأحيان وليس كل الأحيان، فهي - اي النفس - اذن ليست مجموعة افكار.

علاوة على ما تقدم، فقد تصور كولي ان جميع افراد المجتمع يتفاعلون بشكل عقلاني ولا دخل للعاطفة او الوجدان او الروابط الحميمة في ذلك. ولم يوضح ايضاً في اي الجماعات الاجتماعية يحصل فيها التفاعل العقلاني؟ لاسيما وانه ميز بين الجماعات الانسانية وقسمها الى

نوعين الأول اولية والثانية ثانوية.

ونتقدم خطوة اخرى في نقاش فكر الاستاذ كولي ونطرح سؤالاً مفاده ماذا يحصل اذا جاء تقدير تصور عقل الفرد أ لعقل الفرد ب حول ما يفكر به عقله بشكل مغلوط او غير دقيق او مشوش؟ لم نجد جواباً في مضمون نظريته على هذا السؤال او الماحاً او اشارة الى مثل هذه الحالات. ونستطيع ان نستنتج من ذلك ان كولي انطلق من افتراض صلب وجامد لأنه افترض ان الفرد أ يقوم دائماً - بشكل صحيح وسليم - بتصور عقل الفرد ب حول ما يفكر به عقله، وهذا مخالف للواقع، ونستطيع ان نطرح سؤالاً آخراً على فكر كولي وهو لماذا نفترض بان الفرد ب دائما يفكر حول عقل أ؟ اليس من الممكن ان يكون الفرد ب مشغولا عن التفكير بعقل الفرد أ ولا يعير له اهمية - بشكل متعمد او غير متعمد - وهنا ماذا سوف يكون تصرف الفرد أ تجاه الفرد ب؟

وما يلفت نظرنا من ناحية اخرى هو فكر كولي حول (انعكاس النفس على مرآة المجتمع) التي وضعها من خلال حسابات تصورية منظمة وهذا لا يمكن ان يحدث دائما للفرد ولا يستطيع ان يقوم به بشكل منسق كما صورها كولي. ففي كثير من الحالات يتفاعل الفرد مع الآخرين بسبب وجود نمط للتفاعل الاجتماعي مفروضاً عليه من قبل المجتمع وليس له الخيار في تغييره او تحويره. وفي حالات اخرى يستجيب الفرد لمؤثرات بيئته الاجتماعية في سبيل اشباع حاجاته الاجتماعية دون الرجوع الى عقله او عقل الآخرين. وهنا يبرز سؤالاً، من هم الآخرين؟ هل هم اعضاء الجماعة الأولية ام الثانوية؟ لأنه هناك اختلاف في تفاعل افراد كل من الجماعتين. فتفاعل افراد الجماعة الأولية يكون وجدانياً او عاطفياً اكثر من غيره من التفاعلات بسبب علائقهم الاجتماعية القوية المبنية على الروابط الرحمية او الدموية او الوجدانية، على عكس ما هو موجود عند الجماعة الثانوية الذي يتمثل

في التفاعل السطحي او الجهولي بسبب سيادة العلائق الرسمية فيها.

ننتقل بعدها الى تقييم ما جاء به الاستاذ بارك وبرجس اللذان صنفا انواع التفاعلات الاجتماعية، وهذه خطوة سليمة وتنظير مهم لم يسبقه احد من المفكرين التفاعليين. فقد حددا أسباب التفاعل وابرزا عامل المصلحة الخاصة وحددا نوع المجتمعات التي تحصل فيها التفاعلات المختلفة، آخذين بنظر الاعتبار عدم تكافؤ الفرد في عملية التفاعل محددين بشكل واضح مسارات التفاعل في الصراع والتنافس والتكامل والتكافل. وهذه التفاتة تنظيرية مهمة وتشكل جانباً حيوياً في فكر التفاعل الرمزي. لكنهما لم يبنيا مكونات النفس البشرية كما فعل ميد ولم يوضحا مكونات العقل البشري في تحديد عملية التفاعل كما اوضحها كولي والسبب في ذلك لأنها طُرقت من قبل علماء من قبلهما فلا داعي لتكرار ما جاء به من سبقهما في ذلك.

اما كوفمان فقد انتبه الى مكانة الفرد في عملية التفاعل التي لم ينتبه اليها كل من زمل وميد وكولي وبارك وبرجس واتخذوا منها اساساً لجمع المعلومات حول الفرد والآخرين واهميتها في توجيه التفاعل. وتجلت قدرة كوفمان الدقيقة في تميزه لأنماط الانطباعات والتصورات التي تقدم بها الافراد اثناء التفاعل. ان عمل كوفمان هذا يوضح ويكمل ما جاء به كل من بارك وبرجس في تصنيفهم لأنواع التفاعل. وتذهب كتابات كوفمان الى ذكر حقيقة جمع المعلومات حول الفرد او الآخرين بشكل مسبق لعملية التفاعل تقوم بتحديد مواقفهم الاجتماعية وهذه فكرة اساسية للعملية التفاعلية.

وما يلفت نظرنا في كتابات كوفمان انتباهه الى حقيقة اساسيه مفادها انه ليس في جميع الأحوال يستطيع الآخرين ان يتحكموا في تفاعلهم مع الفرد بل الفرد ايضاً يستطيع ان يتحكم في الآخرين في حالة حصوله على معلومات حولهم من اجل تحقيق غايات يبتغيها وهذه التفاتة ذكية لم ينتبه الّيها كل من زمل وميد وكولي وبارك وبرجس.

ويتعين علينا ان نوضح ما يلي: ان الخطأ البارز الذي وقع به مفكروا التفاعل الرمزي هو تصوير تأثير الآخرين على الفرد واهتمامه بتقييم الآخرين وبالغوا في هذا الشأن، بيد اننا نطرح سؤالاً مفاده ما هو تفسير وتعليل منظري هذا الفكر الى اهتمام الآخرين بتقييم الفرد وملاحظاته نحوهم وخاصة اذا كان هذا الفرد يحتل مركزاً اجتماعياً مرموقاً على السلم الاجتماعي؟ وكما نعلم ويعلم منظري هذا الفكر ان لكل مجتمع مواقع اجتماعية موزعة على السلم الاجتماعي التدرجي بشكل متسلسل، وهناك مواقع عليا ووسطى ودنيا، فالأفراد الذين يحتلون المواقع الواطئة على السلم الاجتماعي التدرجي يأخذون بنظر الاعتبار تقييم وملاحظات اصحاب المواقع التي اعلى منه. بمعنى آخر، ما هو موقف الآخرين بالنسبة لتقييم واحكام رئيسهم في التنظيم الاجتماعي الرسمي؟ وما هو موقف الآخرين امام احكام وتقيمات وملاحظات زعيمهم الروحي في التنظيمات الدينية او الزعيم السياسي في الحزب او رئيس القبيلة في التنظيم القبلي او العشائري؟ هذه الاستفسارات او التساؤلات لم يغطيها فكر التفاعل الرمزي بل انطلق في دراسته ظاهرة اجتماعية عامة بطريقة مجردة دون اخضاعها للواقع الاجتماعي المتنوع والمختلف والمتبدل والمتغير، وهذا يقلص من ابعاد فكر التفاعل من الناحية التنظيرية والتطبيقية.

ولا مشاحة في ان نلخص مساهمات هؤلاء المنظرين في بناء فكر التفاعل الرمزي على شكل نقاط هي ما يلي:

١ - ميد: حدد مكونات النفس البشرية والتفاعل الاجتماعي.

٢ - زمل: درس بداية التفاعل بين فردين وثلاثة ولم يعط اهمية لمفهوم الآخرين.

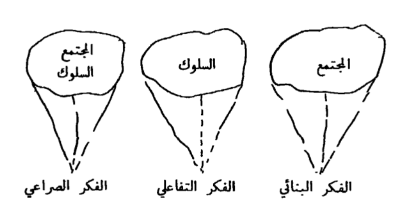
٣ - كولي: ركز على التصورات العقلية اكثر من مكونات النفس والتفاعل.

٤ - بارك وبرجس: صنفا انواع التفاعل ولم يكررا ما جاء به من قبلهم من المنظرين التفاعليين.

٥ - كوفمان: بدأ بدراسة التفاعل في مفهوم ادراك الفرد لأهمية الآخرين وصنف عملية تفاعل الفرد مع الآخرين وحددا اهمية المنظرين الآخرين بالنسبة للفرد وليس كل الآخرين الذي لم ينتبه اليه المنظرين الآخرين من قبله. واعطى اهمية لقدرة الفرد في تحكمه على الآخرين بقدر ما للآخرين من قدرة على تحكمهم فيه من خلال توفر المعلومات حولهم وليس من خلال مراكزهم الاجتماعية.

ويتحتم علينا ازاء تلك النتائج التي توصلنا اليها في تقيمنا للفكر التفاعلي ان نقارنه مع الفكر الصراعي والبنائي الوظيفي وهي كالآتي:

١ - ينظر الفكر التفاعلي الى المجتمع من داخله منطلقاً من اصغر وحدة اجتماعية (السلوك) من اجل الوصول الى الوحدات الأكبر (كالطبقة النظام او الحضارة) لكنه لم يصل الى ربط السلوك بالبناء الاجتماعي او نظمه على عكس الفكر البناء الوظيفي الذي درس المجتمع من خارجه من اجل الوصول الى داخله مستخدماً الوحدات الاجتماعية الكبيرة (نظام، مؤسسات، انساق، انماط) من اجل الوصول الى دراسة الوحدات الصغيرة. اي انه درس البناء الاجتماعي ومكوناته من اجل دراسته سلوك الفرد الاجتماعي وارتباطاته. وهذان الفكران (التفاعلي والبنائي) يختلفان عن دراسة الفكر، اي من خلال ارتباط الوحدات الاجتماعية الصغيرة بالكبيرة من اجل الوصول الى معرفة مدى ارتباطها وتفاعلها او صراعها. انظر شكل رقم - ٩ -



شكل رقم - ٩ -

٢ - وفضلا عن ذلك، فان فكر التفاعل الرمزي لم يستخدم التشبيهات والمصطلحات الميكانيكية في دراسة السلوك الانساني وارتباطاته الاجتماعية كما فعل الفكر البنائي الوظيفي.

٣ - لم يستخدم هذا الفكر المصطلحات المجردة كما فعل الفكر البنائي الوظيفي.

٤ - لم يدرس المنظرين التفاعليين احد قطبين الطبيعة البشرية (تكامل، تنازع، تكافل تصارع) كما فعل منظري الفكر البنائي الوظيفي الذين درسوا التكامل والتكافل او منظري الفكر الصراعي الذين دَرسوا التنازع والتصارع.

ولعلنا نستطيع ان نضيف الى ما تقدم، ومن خلال المساهمات الفكرية التي طرحها كبار منظري هذا الفكر نستطيع الوصول الى الخلاصة الرئيسية التالية وهي انه فكر ذا ابعاد تنظيرية وتطبيقية محدودة في المجالات التالية.

١ - في مجال النفس البشرية: حيث بدأ بدراسة تكوين النفس

البشرية عند الطفل وتوقف عند تلك المرحلة، ولم يستمر في دراستها عند المراحل العمرية الأخرى. فهل النفس البشرية عند الطفل كما هي عند الرجل الناضج؟ ام تختلف؟ لم يوضح ذلك هذا الفكر.

٢ - في المجال العقلي: فقد بدأ في دراسة تكوين العقل البشري عند الطفل وتوقف عند هذه المرحلة. واوضح بان العقل البشري متطور لكنه لم يفسر لنا كيف يتطور وما هي تطوراته في المراحل العمرية الأخرى؟

٣ - في المجال الاجتماعي: الذي بدأ في دراسته البعد الاجتماعي عند الآخرين (مجموعة افراد معينين يتفاعل معهم الفرد) والمجتمع المحلي وتوقف عند هذه الدائرة الاجتماعية ولم يتوسع في دراسته بعد عن ذلك كدراسة المجتمع العام او انواع المجتمعات (مغلقة، مفتوحة، نامية متخلفة، صناعية حضرية) مما اصبح البعد الاجتماعي عنده ضيق ويدور في بؤرة تنظيرية صغيرة ومحدودة.

٤ - في المجال الحضاري الذي لم يدرس الحضارة الانسانية او انواعها وآثارها على تنوع واختلاف وتباين النفس البشرية.

ونستطيع ان نبرز في هذا المقام افتقار هذا الفكر عند عدم تميزه بين نفس الذكر عن الانثى داخل المجتمع ولم يوضح هل هناك تأثيرات اجتماعية على نموها عند الاثنين. واهمية العقل عند كل منهما وهل جميع المجتمعات الانسانية تغرس وتنمي النفس الاجتماعية عند الذكر والانثى بشكل واحد ام هناك اختلاف يرجع الى نوع المجتمع ونوع التفاعل الاجتماعي المفروض على نوع الجنس. وهل ان عملية التفاعل الاجتماعي متكافئة بين الولد والبنت او الزوج والزوجة او الموظف والموظفة او العامل والعاملة او الطبيب والطبيبة؟ ام تخضع للدور او المكافأة الاجتماعية التي يشغلها احد انواع الجنس او يرجع الى نوع المجتمع

ودرجة تمدنه وتحضره؟ جميع هذه الجوانب الاجتماعية يفتقر اليها فكر التفاعل الرمزي.

٥ - طرق بحثه

أ - طريقة الاستبطان او تقمص ادوار الآخرين: هي عملية فكرية تطبيقية للوعي الذاتي يتم من خلالها التعرف على الحالات النفسية مثل الغضب او الحزن او المعاناة او تداعي المعاني. فالباحث ينكفي على ذاته ليصف او يحلل خيالاته او عواطفه، وعندما يتقمص دور احد المبحوثين الخاضعين للدراسة فانه يدخل في عملية تفكرية تطبيقية لإدراك شروط ومستلزمات ذلك الدور المتقمص وتسجيل جميع خلجاته ودقائق تفكيره من خلال ذلك الادراك الشعوري الذي يقوم به الباحث وليس المبحوث. ان مثل هذه الطريقة تستخدم لدراسة الانماط السلوكية التي يصعب اخذها من خبرة المبحوث نفسه بسبب صعوبة اخراجها منه او عدم قدرته على وصف خلجات نفسه او دقائق شعوره الادراكي لنمط سلوكي معين. مثل الباحث الذي يريد ان يعرف خلجات وشعور وتفكير المدمنين على استعمال الحشيشة او الأفيون من اجل الوصول الى تأثيرات هذه المخدرات على شعور وتفكير وسلوك مستعمليها. منها يقوم الباحث باستعمال الحشيشة فعلا ليلمس او ليدرك معاناة او مشاعر الفرد الذي يستعملها ويصفها من خلال ادراكاته. ومزية هذه الطريقة انها لا تتطلب ثقافة عالية ولا شخصية معينة ولا تدريباً شاقاً ولا مكاناً معيناً او زماناً محدداً.

اما صعوبتها فانها تتمثل في فصل ذات الباحث الفردية عن نفسه الاجتماعية. لأنه من المستحيل ان يفكر الباحث حسب مستلزمات ومتطلبات دور اجتماعي يمارسه ويلاحظ تفكيره

وسلوكه بالوقت نفسه. فالعين لا ترى نفسها. انما من الممكن ان ترى العين نفسها من خلال المرآة الاجتماعية، اي من خلال تقييم الآخرين (حسب تصوير كولي) فممارسة دور معين وملاحظته بنفسه وعينه في آن واحد فان ذلك صعب جداً. واذا حدث يخضع الباحث لمؤثراته الذاتية الخاصة والأنا الاجتماعية التي يحملها.

ب - المشاركة بالمساهمة: اي رصد السلوك الظاهري للفرد بتعايشه وادراكه وتذوقه صفاته من قبل الباحث وليس عن طريق المخبرين او الملاحظين الآخرين.

جـ - الملاحظة العامة: التي تتم عن طريق المختبرات النفسية الاجتماعية حيث يقوم الباحث برصد الانماط السلوكية التي يريد دراستها عند المبحوثين في تجربة يهيئها لغرض دراسته.

٦ - مفاهيمه الرئيسية:

أ - التفاعل: اي التأثير والتأثر، الأخذ والعطاء بين الفرد والآخرين. وقد تحصل بينهم وجهاً لوجه او من خلال وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية او من خلال الصحف والمجلات. يجب ان تحصل بين انسان وآخر سواء كانت بصورة مباشرة - وجها لوجه - او عبر وسائل بشرية او غير بشرية. ولا يمكن اعتبار طاعة الكلب لأوامر صاحبه تفاعلاً اجتماعياً لأنه حصل بين انسان وحيوان. او تفاعل الشاعر مع الطبيعة عندما يتأثر بها ويصفها على شكل قصيدة، لأن من مستلزمات التفاعل الاجتماعي ان يحصل بين انسان وانسان وان يحصل فيه تأثير وتأثر وتبادل في الجذب والطرد. ففي مثال الشاعر حصل تأثير من قبل الطبيعة على الشاعر انما لم يؤثر الشاعر بالطبيعة والشاعر انسان والطبيعة لا تمثل الانسان لذلك لا يمكن اعتبار

هذه الحالة تفاعل اجتماعي. اخيراً يسبق التفاعل الاجتماعي العلائق الاجتماعية في الوجود في اغلب الاحيان، فالعلاقات تبنى على التفاعلات الاجتماعية.

ب - المعاني: هي مقاصد الرموز والاشارات لتعبر عنها ويستخدمها الافراد المتفاعلين عن طريق اللغة والاشارات الجسمانية.

جـ - التوقعات: اي الحدس او التخمين الاجتماعي الذي يقوم به الفرد يصوغه المجتمع من خلال الأدوار والمكانات الاجتماعية. فلكل نمط من انماط السلوك الاجتماعي توقعات خاصة به مثل توقعات الآخرين لدور المرأة في الشارع العام او توقعات الآخرين لدور الطالب في الجامعة. فتوقعات الآخرين لدور اجتماعي معين او موقف اجتماعي معين يتم من قبل المجتمع.

د - الرموز: اي الاشارات الدالة على معاني محدودة من قبل حضارة المجتمع او من قبل تفاعل افراد المجتمع.

هـ - الرمز المهم: اي اتفاق كافة افراد المجتمع حول معنى واحد لأحد الرموز واعطائه اهمية اجتماعية متميزة.

و - الجماعة المرجعية: اي جماعة من الافراد يرجع الفرد الذي ينتمي اليها فكرياً او اجتماعياً او قيمياً لتقييم سلوكه او احراز صورته الاجتماعية. فقد يستخدمها كإطار مرجعي مهم لهذا التقييم. وليس من الضروري ان ينتمي الفرد اليها بشكل عضوي، بل من الممكن ان يكون معجباً بآراء ومواقف وتقييم جماعة معينة، فيرجع اليها كلما يواجه موقف اجتماعي معين لتقييم تصرفه وتفكيره مع تصرفها وتفكيرها او اهدافها او قيمها، فتكون بمثابة الأساس للتماثل والتطابق.

ز - الاستلاب: اي تجريد الفرد من علاقته الفردية الخاصة وطمسها او اذابتها في بوتقة المجتمع العام بحيث لا يستطيع ان يعبّر عن

رغباته او افكاره الخاصة به.

حـ - الدور - الذي يعني ممارسات سلوكية تعكس مستلزمات وشروط خاصة به ومصاغة ومفروضة عليه من قبل المجتمع.

ط - التماثل: كرجوع الفرد للجماعة التي ينتمي اليها عند حاجته الى تقييم سلوكه او افكاره لكي يبقى محافظاً على مكانته فيها او انه يطمح بالصعود الى مكانة اعلى داخل بنائها فيتماثل مع قيمها واهدافها وافكارها من اجل ان يحصل على الاعتراف والقبول الاجتماعي منها.

ك - الذات: احد مكونات النفس البشرية، وهي عبارة عن تكوين عضوي يستجيب لاتجاهات الآخرين.

ل - الأنا الاجتماعية: المكون الثاني للنفس البشرية، وهي عبارة عن مجموعة اتجاهات يحملها الآخرين تقوم بتأثيرها على الذات الفردية.

م - النفس: هي اتحاد الذات الفردية والأنا الاجتماعية، ويمّثل الجانب الأول الوراثة ويمثل الجانب الثاني الاكتساب، اي هي وراثية اكتسابية في آن واحد.

ن - التطبيع (التنشئة الاجتماعية) اي غرس مكونات السلوك الاجتماعي عند الفرد منذ بداية حياته والى نهايته عن طريق المؤسسات الاجتماعية (كالعائلة والمدرسة والجامعة والشركة والمعمل والنقابة والحزب السياسي وما شابه ذلك) وتخضع المراحل عمرية وجنسية ومؤسسية.

ش - التحلل الاجتماعي: اي عدم خضوع تفاعل الافراد الى منظمات المجتمع الخاصة به كالقيم والاعراف التنشئة الاجتماعية والمكانات والمواقف الاجتماعية.

ف - التنظيم الاجتماعي: اي خضوع تفاعلات الافراد الى منظمات

المجتمع الخاصة به كالقيم والاعراف والتنشئة الاجتماعية والمكانات والمواقف الاجتماعية.

ر - المنزلة الاجتماعية: هي احد مواقع السلم الاجتماعي الذي يحدده المجتمع العام وتعكس ممارسات دور الفرد فيها. فاذا مارس الفرد جميع مستلزمات وشروط دوره الاجتماعي اكتسب منزلة اجتماعية مرموقة داخل المجتمع، والعكس صحيح.

٧ - رواده

وليم جيمس	كون
ميد	شبيتاني
كولي	كوفمان
ديوي	دنكن
بلومر	سترايكر
فارس	ملزر
كاندل	
ستراوس	
روس	

نقد فكر التفاعل الرمزي:

قدم لنا جانثان ترنر بعض الانتقادات لهذا الفكر اهمها ما يلي:

١ - ينظر هذا الفكر الى البناء الاجتماعي نظرة غامضة ومبهمة حيث لم يوضح لنا من اي شيء يتكون هذا البناء، وما هي عناصره وما هي اهميته على السلوك الاجتماعي او المجتمع نفسه.

٢ - ان مفاهيم هذا الفكر تشير فقط الى دراسة الظواهر الاجتماعية القريبة الأمد (مثل الذات والأنا والنفس والعقل والدور) ولم يدرس المفاهيم البعيدة المدى (كالنظام والنسق الاجتماعي والحضارة).

٣ – فشل هذا الفكر في اعطاء تصور كامل للعلائق الوظيفية بين مكونات النفس البشرية والتفاعل الاجتماعي.

٤ – يصعب على هذا الفكر دراسة النفس البشرية من خلال التعاريف الاجرائية، لأنها – اي النفس – متطورة ومتغيرة وغير ثابتة.

الى هنا انتهى نقد ترنر للفكر التفاعلي الرمزي، الا اننا ننتقد الاستاذ ترنر على نقده هذا، لأنه يعرف بوضوح ان هذا الفكر مختص فقط بدراسة التفاعل الاجتماعي بين فرد واحد او فردين او جزء واحد مع مجموعة صغيرة من الافراد وفي اوسع الاحتمالات المجتمع المحلي ويدرس ايضا الظواهر النفسية والاجتماعية التي تتبلور داخل هذه العملية بين هذه الدائرة الصغيرة من الأفراد. فكيف يطلب ترنر من هذا الفكر بان يدرس المفاهيم البعيدة المدى او بعض المفاهيم البنائية الوظيفية؟ ان نقده هذا لم يبنى على قاعدة منطقية او تنظيرية رشيدة ولم يوضح التناقض الموجود في هذا الفكر ولا الثغرات الفكرية او افتقاره لتغطية بعض الجوانب للحياة الاجتماعية ضمن الدائرة الصغيرة من عملية التفاعل. انما الذي اوضحه لنا ترنر حاسب هذا الفكر وكأنه البنائي الوظيفي، وشتان ما بين الاثنين. ونحن بدورنا نسأل ترنر هل درس الفكر البنائي الوظيفي ظاهرة التفاعل بين النظام الاجتماعي والسياسي داخل البناء مثلا؟ او هل درس تفاعل الطبقات الاجتماعية المتناحرة في مجتمع واحد؟ ان الاستاذ ترنر لم يراع في نقده تخصص فكر التفاعل الرمزي في دراسته لنوع خاص من الظواهر الاجتماعية. انما اراد ان يرى هذا الفكر يحذو في منهجه وتنظيره حذو الفكر البنائي الوظيفي. لذلك لم يكن نقده بنّاءً بل نقد من اجل النقد فقط. فلم يأت بشيء جديد لأنه طالب فكر التفاعل الرمزي ان يدرس ظواهر لا قدرة له على تغطيتها او تناولها او اخضاعها للدراسة، لأن لكل فكر اجتماعي رؤى محدودة لا يستطيع تنميتها او تجاوزها.

أ - اتجاه الجديد:

ونتيجة الصعوبات العلمية والفكرية والتنظيرية التي واجهت الفكر التفاعلي الرمزي ظهور عدد كبير من المشاكل الاجتماعية في المجتمع الامريكي تتصف بالتغيير السريع، ومن اجل دراستها حال وقوعها قبل زوالها، ظهر اتجاه جديد اسمه (اثنوميثودولوجي) لتناولها ودراستها بشكل سريع دون الرجوع الى جذورها التاريخية وابعادها الاجتماعية على المدى البعيد وارتباطاتها مع بقية المشاكل الاخرى. فهو يدرس السلوك الظاهري القابل للملاحظة والرصد والتسجيل دون التعمق به او دراسة الحالات الخاصة من الحياة الاجتماعية العامة لمساعدة المؤسسات الاجتماعية المهتمة في حل المشاكل الناجمة عن التغيير الاجتماعي السريع. ويهتم هذا الاتجاه بالنشاطات التفاعلية في الحياة اليومية العملية وكيفية التزام الناس بالنظام الاجتماعي وكيف يحصل التغيير في المجتمع وكيف يحافظ المجتمع على عملية التوازن بين عناصر قواه.

ويفسر هذا الاتجاه طبيعة التفاعل الاجتماعي بين الافراد من خلال خبراتهم الاجتماعية السابقة ويفسر التأثيرات الحضارية على طبيعة هذا التفاعل. اما رواد هذا الاتجاه فهم هارولد كارفنكل ونورمان دنزن وزمرمان ووايدر.

١٠ - نقد هذا الاتجاه.

وجه جانثان ترنر انتقادات لهذا الاتجاه هي ما يلي:

١ - لا يمكن تعميم نتائج بحوث هذا الاتجاه على جميع افراد المجتمع لأنه يدرس فقط مجموعة من الناس يخضعون لظروف وضعية اجتماعية معينة ويعيشون في مجتمع معين، لذا تكون نتائجه مقتصرة على تلك المجموعة وليس على كافة افراد المجتمع.

٢ - لم يذكر هذا الاتجاه كيف يدرس النفس البشرية والدور الاجتماعي من خلال دراسته لنشاطات التفاعل اليومي.

٣ - لم يذكر هذا الاتجاه كيف تم دراسة معاني التفاعل الاجتماعي للنشاطات اليومية للأفراد.

٤ - يستخدم هذا الاتجاه «الوثائق الشخصية» كأساس لدراسة النشاطات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين الافراد. علما بان من الصعوبة بمكان الاعتماد على الوثائق الشخصية كأساس للتحقيق العلمي الموضوعي، كما انه لم يقل ما هو نوع الوثائق الشخصية؟ وكم هي معتمدة وموثوق بها؟ وهل هي مستخدمة في طرق بحث اجتماعية في علم الاجتماع؟ وهل يمكن استخدامها لدراسة جميع الظواهر الاجتماعية؟ ام مقتصرة فقط على بعضها الخاص؟ وان كان ذلك فما هي؟

٥ - لم يأت هذا الاتجاه بطرق بحث جديدة، فكل الطرق التي استخدمها سبق وان استخدمت من قبل باحثين اجتماعيين من قبله كالملاحظة بالمشاركة والمقابلة الشخصية والوثائق الشخصية.

٦ - لم يوضح لنا هذا الاتجاه كيف يدرس الفكر البشري.

٧ - لم يقدم لنا الاتجاه مقاييس ثابتة لقياس عملية التفاعل الاجتماعي التي تحصل بين الافراد.

هذه هي اهم الانتقادات التي وجهها ترنر له. لكننا لاحظنا ان نقد ترنر تركز على مناهجه او طرق بحثه اكثر من اتجاهه الفكري ومحدوداته او افتقاراته او ثغراته الفكرية او التنظيرية. علما بان طرق بحث هذا المنهج هي احد بحث علم الاجتماع وافتقاراته المنهجية الموجودة في دراسة الظواهر الاجتماعية الخاصة بهذا الاتجاه موجودة في مناهج نظريات علم الاجتماع الأخرى. لذا فان ترنر لم يقدم نقداً جديداً.

مصطلحات الفصل

اتجاه	Attitude
تكييف	Accommodation
تمثيل (تحويل) استيعاب	Assimilation
الادراك المغلق	Closed awarencess
تنافس	Competiton
صراع	Conflict
اتصال	Communication
تأنيس	Domestic
جماعة مكونة من عضوين فقط	Dyad
رجع	Feedback
اشارات	Gestures
مرحلة التقليد الثانوية	Game Stage
مرحلة الاهتمام بتقييم الآخرين	Generalized other stage
الذات الفردية	I
الأنا الاجتماعية	Me
العقل	Mind
ظاهرة قريبة المدى	Micro
ظاهرة بعيدة المدى	Macro
معنى	Meaning
تفاعل غير رمزي	Mon-Symbolic interaction
ادراك مفتوح	Open awareness
الآخرين	Others

Play stage	مرحلة التقليد الاولية
Pretend awareness	ادراك ادعائي
Situation	موقف
Suspicion awareness	ادراك شكلي
Symbolis	رموز
Symbolic Interraction	تفاعل رمزي
Sigaificant Sybol	فهم عام ومشترك للرمز
Taming	ترويض
Triad	جماعة متكونة من ثلاثة اعضاء

اعلام الفصل

جارلس هرتن كولي	Charles Herton Cooley
كلين فرنون	Clenn Vernon
ارنيست برجس	Ernest Burgess
ارفنك كوفمان	Erving Goffman
جورج هربرت ميد	George Herbert Mead
جورج سمل	George Simmel
هارولد كارفنكل	Harold Garfinkel
نورمان دنزن	Norman Denzin
روبرت بارك	Robert Park
زمرمان	Zimmerman
وايدر	Wieder

الهوامش

(١) لاهواني احمد فؤاد ١٩٦٨ «جون ديوي» دار المعارف بمصر ص٨٢ – ٨٦.

(2) Mead George, 1971 «on Mind as the product of Sociological intercation» Marcello Truzzi (ed.) Sociology, Random House, New York, P.P. 265–272.

(2) Morris Charles W., 1934, «Mind, self and Society» The University of Chicago Press, Chicago, P.P. 227–250.

(4) Blumer Herbert, 1969? «Sociological implication of the thought of G. H. Mead «Walter Wallace (ed.) Sociological theory. Aldine Publishing co. Chicago, P.P. 234–244.

قراءات إضـــافيـــة

1- Denzin Norman K., 1969 «Interaction and Ethnomethodology» American Sociological Review, 34, December, P.P. 932-934.

2- Goffman Erving, 1975 «Presenting the self to others». Introducing Sociology (ed.) The Free Press, New York, P.P. 79-88

3- Garfinkel Harold, 1974, «The origins of the term Ethnomethodology, (ed.) Roy Turner, Penguin Modern Sociology, England, P. 16.

4- Larson Galvin J., 1973, «Major themes in Sociological theary «David Macay co. Inc. New York, P.P. 97-100.

5- Lundberg George, and etal, 1968, «Sociology» Harper and Row Publishiers New York, PP. 87-88.

6- Mead George H., 1973 «The Self» Modern Sociology, (ed.) Peter Worsley, Penguin Education England, P.P. 43-46.

7- Martin dale Don, 1960, «The Nuture and Types of Sociological theory» Houhgton Mifflin co. Boston P.P. 344-374.

8- Park Robert Ezra, and Ernest Burgess, 1971, «Competion, Conflit, Accommodation, and Assomilation» Sociology, (ed.) Marcello Truzzi, Random House New York, P.P. 115-130.

9- Simmel Geoge, 1969, «The Dyad and the Triad» Sociological theory (ed.) Coser and etal, The Macmillan

co. London P.P. 59–68.

10– Turner Jonathan, 1974, «The structure of Sociological theory» The Dorsey Press, III, P.P.152– 153.

11– Vernon Clenn, 1972, «Human Interaction» The Ronald Press, co. New York, P.P. 275–395

12– Warshay Leon, H., 1975, «The current State of Sociological theory» David Mckay co. Inc. P.P. 29–34.



الفصل الرابع

فكر الدور الاجتماعي

فكر الدور الاجتماعي

١ - جذوره الفكرية

سبق الكتّاب المسرحيون المفكرين الاجتماعيين الى تصوير المجتمع بالمسرح التمثيلي، فصوروا وجوه الناس بانها ليست سوى اقنعة زائفة تخفي وراءها حقيقة نفوسهم، هذا ما قاله المؤلف القصصي والكاتب المسرحي المعروف كراهام كرين والذي قال ايضاً، نحن جميعاً ممثلون... والحياة من حولنا مسرح كبير، ولا يستطيع المرء ان يقف على خشبة هذا المسرح ويمشي عليها ويختلط بالممثلين ويواجه الجمهور الا اذا تقمص شخصية جديدة كل يوم وكل ساعة، بحيث تناسب الظرف والمكان والزمان الذي يجد نفسه يعيش فيها «يقول كرين ايضا» ان اي تصرف يصدر عنا في المجتمعات التي تنتمي اليها هو تصرف ابعد ما يكون عن طبيعتنا كثيراً لأننا اذا تركنا انفسنا على الطبيعة لفعلنا بالضبط نفس الشيء الذي يفعله الحيوان او الطفل الصغير الذي ينطلق بسرعة ليخطف اي شيء تشتهيه نفسه! فالطبيعة هي غضب وصراخ اذا سبقنا غيرنا الى شيء كنا نتوق لامتلاكه ورضا وارتياح لكل محاولة تصل بنا الى اي شيء نرغب فيه ونحلم به! هكذا نعلم الانسان كيف يدرب نفسه على التصرف بهذا الاسلوب الذي يناقض طبيعته حتى يستطيع ان ينتمي الى المجتمع الانساني ولعل هذا هو الذي يميزه عن الحيوان وعن الطفل الضغير الذي لم يتدرب ولم يتعلم بعد[1] » ويشارك كرين الكاتب المسرحي الشهير شكسبير مسرحيته «كما تحبها» في الفصل

الثاني، حيث شبّه المجتمع بالمسرح ايضا، والناس بالممثلين على هذا المسرح (المجتمع) ويعبرون عن وجودهم على خشبة هذا المسرح من خلال اداء ادوارهم العديدة.

اما فكر الدور الاجتماعي في حقل علم الاجتماع فقد انسلخ عن فكر التفاعل الرمزي واتخذ اتجاهاً جديداً في عالم الفكر الاجتماعي. ينظر هذا الفكر للمجتمع الانساني على انه مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة ادواراً اجتماعية يمارسها الافراد الذين يشغلون هذه المراكز[٢].

- اهتماماته الاجتماعية:

استند فكر الدور الاجتماعي على مفهوم التوقعات المتصلة بالمراكز الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي. ولكل مركز من هذه المراكز انواع مختلفة من التوقعات تحدد وتقنن تصرفات الافراد، ومتصلة بعضها ببعض فتكون شبكة واسعة في العلائق الاجتماعية داخل المجتمع. ان مفهوم التوقعات الاجتماعية يأخذ مكانْ الصدارة في نظر فكر الدور الاجتماعي لدراسة سلوك وتصرفات الافراد، لذلك وجدنا رواده يميلون الى تصنيف التوقعات الى ثلاثة انواع هي ما يلي:

أ - التوقعات السلفية: التي تنطوي على عدة قواعد اجتماعية تحدد سلوك الفرد وتوضح له كيفية التصرف حسبها والظروف التي تخضع لها وهي موجودة قبل وجود الفرد.

ب - توقعات الآخرين: اي عندما يشترك الفرد في عملية التفاعل الاجتماعي مع افراد آخرين او مع وضعية اجتماعية معينة، يأخذ الفرد بنظر الاعتبار تقييم واحكام الآخرين الذين يتفاعل معهم.

جـ - توقعات المجتمع العام: التي قد تكون حقيقة او وهمية يتصورها الفرد، تعمل بمثابة «احد وسائل الضبط الاجتماعي» في ضبط ومراقبة سلوك الفرد.

ويزيد كتّاب هذا الفكر الى توضيح مفهوم التوقعات فيقولون ان هـذه التوقعـات تخضـع - في الأعم الأغلـب - الى انمـاط النظـام الاجتماعي السائد في المجتمع، وتخضع ايضا لانماط حضارتها فهي - اي التوقعات - تعتبر بمثابة الاطار المرجعي العام او الجماعة المرجعية التي يرجع اليها الفرد لتقييم سلوكه عند تفاعله مع الآخرين. وعلى سبيل المثال لا الحصر عندما يقوم الفرد بتصرفات تعكس سمات قوميته او مجتمعه امام مجتمع آخر فانه يأخذ بنظر الاعتبار احكام وتقييم الآخرين الذين ينتمي اليهم وخاصة ذلك الذي يتعلق بتصنيفه.

اما نظرة هذا الفكر للفرد، فانها تنطوي على انه شخص يشغل مركزاً واحداً او عدة مراكز اجتماعية مختلفة داخل البناء الاجتماعي. وهذا يوضح بان الدور الاجتماعي يعمل على ربط الفرد بالبناء العام. اما درجة قوة ارتباط هذه العلاقة فانها تعتمد على مدى تماثل سلوك الفرد مع توقعات والتزامات الدور التي يتضمنها.

ويـذهـب انصـار هـذا الفكر الى مجـال اخر عنـد تطرقهم لـدراسة شخصية الفرد من خلال حواسه ليوضحوا لنا ان شخصية الفرد تنمى وتتطور من خلال ممارسته لأدوار اجتماعية متباينة. لذلك اخضعوا دراسة شخصية الفرد للممارسات الالزامية التي تفرضها الأدوار وكيفية ادائها، ودرجة اعتراف الآخرين بمماثلة ممارسات الفرد لتوقعات ذلك الدور.

اما كيفية اداء او ممارسة توقعات الادوار الاجتماعية من قبل الفرد فانها تتوقف على عاملين هما ما يلي:

١ - الصفات الشخصية التي يتصف بها الفرد الذي يشغل مركزاً اجتماعياً معيناً.

٢ - قدرة الفرد على ممارسة توقعات ذلك الدور. اضافة الى ما تقدم فان هذين العاملين يتوقفان على ظروف داخلية يتصف بها الفرد لكي يستطيع ممارسة التوقعات هي ما يلي:

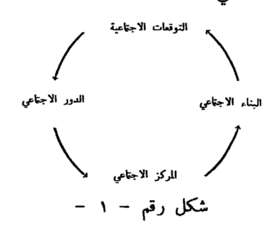
١ - درجة مساهمة هذه التوقعات في تكوين حاجات الفرد.

٢ - انواع المكافآت والعقوبات التي يحصل عليها الفرد عند القيام بهذه الممارسات التوقعية.

٣ - مدى استخدام توقعات الآخرين كأساس لقياس النفس البشرية والذات الفردية.

٤ - درجة استخدام التوقعات الاجتماعية في تفسير استجابات الآخرين. ان عمل هذه الظروف الداخلية الأربعة قد يزيد في تكييف الفرد لشروط ومستلزمات الدور الاجتماعي او قد تعيق تكييفه لها.

وغني عن البيان، فان التوقعات الاجتماعية للأدوار تستقي عناصرها في مكونات البناء الاجتماعي (كالقيم والمعتقدات والدين والخبرات الاجتماعية والاحتمالات الشخصية) التي تعمل على تحديد ابعاد المراكز الاجتماعية التي تتضمن الحقوق والواجبات الاجتماعية. ولا مشاحة في ان مكونات البناء هذه تكون مفروضة على الفرد من قبل قوى اجتماعية عليا لا يمكن الخروج عنها وتوجب الالتزام بتعليماتها وواجباتها وحقوقها، الذي بدوره يحدد سلوك الفرد في مواقفه واتجاهاته الاجتماعية التي يواجهها او يعيشها. انظر شكل رقم - ١ - يبين علاقة سلوك الفرد بالبناء الاجتماعي



شكل رقم - ١ -

ومما تجدر الاشارة اليه في معرض حديثنا عن توقعات الدور وان نذكر ما يلي:

١ - ان توقعات الدور تختلف في درجة عموميتها وخصوصيتها في المجتمع.

٢ - انها تختلف في درجة اتساعها وكلفتها، اي هناك توقعات تتطلب عقوبات مادية او معنوية، وهناك درجة معينة تصل اليها هذه التوقعات.

٣ - انها تختلف في درجة وضوحها وغموضها، فهناك توقعات واضحة من قبل المجتمع واخرى غير واضحة.

٤ - تختلف توقعات الدور في درجة انسجامها مع توقعات الادوار الاجتماعية الاخرى.

٥ - تختلف توقعات الدور في درجة انسجامها مع توقعات الادوار الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.

وفي ضوء هذا المعنى، ومن اجل ان يعيش الفرد داخل المجتمع، يجب عليه ان يشخص مكانته داخل البناء الاجتماعي التي تساعده غالبا حضارة ذلك المجتمع على تحديد مكانته داخل البناء. فالفرد الذي يمارس توقعات الدور يواجه مهام والتزامات اجتماعية تستوجب القيام بها على اتم وجه والا فسوف يشعر بعدم القبول الاجتماعي ويزيد من قلقه النفسي. واذا فشل الفرد في ممارسة توقعات الدور فمن المتوقع ان يؤثر فشله هذا على فشل آخر متعلق بأداء ممارسة دور ثاني وثالث.... وهكذا. اضافة الى ما تقدم فان مراقبة وملاحظة الفرد من قبل الآخرين لأداء وممارسة توقعات الدور تعمل على نجاح او فشل ممارسته.

اما كيفية اكتساب هذه الأدوار من قبل الفرد فتتم عن طريق التعلم ومن خلال المحفزات والاستجابات التي يواجهها في حياته اليومية العملية ما عدا الادوار المنسبة (غير المكتسبة التي يحصل عليها عن

طريق الوراثة كالجنس والعمر ولون البشرة).

المفهوم الثاني الذي يستند عليه هذا الفكر هو التماثل، اي الرغبة في التشابه مع ما يلي: ١ - سلوك فرد معين - ٢ - او احد افراد جماعة معينة، ٣ - او احد المكانات الاجتماعية لأحد الافراد. ويقوم التماثل على عامل «الدافع او المحفز». وبدونه لا يحصل تماثل الفرد لدور معين بيد ان هذا العامل يتخذ اوجهاً عديدة لتحفيز الفرد للتماثل مع الدور الذي يريد ان يتبناه او يمارسه، وهي ما يلي:

١ - دافع الخوف من العقاب: اي اختيار الفرد لدور اجتماعي معين يكون بمثابة نموذج للممارسة، بعدها يقوم بالتماثل مع شروطه وواجباته ومستلزماته بسبب خوفه من العقاب الذي قد يحصل عليه في حالة عدم تماثله مع هذا النموذج.

٢ - دافع الخوف من عدم استمرار الحصول على اعتبار اجتماعي، اي ان الفرد يختار دوراً اجتماعياً يكون بمثابة النموذج بالنسبة له، بعدها يقوم بالتماثل مع شروطه وواجباته ومستلزماته لكي يحصل على اعتبار اجتماعي من هذا التماثل. واذا حاول هذا الفرد الخروج عن هذا التماثل فسوف لا يحصل على هذا الاعتبار. لذلك يستمر في تماثله مع هذا النموذج من اجل الحصول على هذا الاعتبار.

٣ - دافع الحصول على مكافأة، حيث يقوم الفرد باختيار دور اجتماعي معين يعتبره نموذجاً لأنه يتوقع الحصول على مكافأة في حالة تماثله معه.

٤ - دافع اغاضة الآخرين. حيث يقوم الفرد باختيار دور اجتماعي معين يعتبره نموذجاً من اجل اغاضة افراد معينين، فيتماثل مع هذا النموذج.

٥ - دافع الحسد: اي يتماثل مع نموذج من الادوار بدافع حسده او

غيرته من بعض الافراد.

٦ - دافع التشابه الذي يحصل بين صفات الفرد وصفات الدور الاجتماعي الذي اختاره كنموذج للتماثل.

ويضيف رالف ترنر فيقول ان التماثل لا يحصل بشكل متكامل في جميع الحالات والاوقات انما يحصل عدم تكامل تام وذلك راجع الى ما يلي:

١ - سوء اختيار الفرد للدور «كنموذج» للتماثل.

٢ - عدم قدرة الفرد على تماثله مع الدور المتبني مما لا يساعد على تكامل توقعاته حول ذلك الدور.

٣ - عدم ادراك الفرد بشكل صحيح لتقييم الافراد الذين حوله عند ممارسة الدور، فأما ان يبالغ في تقديره للعقوبات او المكافآت التي يحصل عليها في حالة ممارسته لذلك الدور او يقلل من شأن تقييم الآخرين. لممارسة شروط ومستلزمات الدور وبالتالي يأتي تماثله غير متكامل بشكل غير صحيح.

ويضيف رالف ترنر فيقول ان مفاتيح هذا الفكر ثلاثة هي التوقعات والتماثل وتأيد الآخرين. وهنا يضيف مفتاحاً جديداً وهو اعتراف وتأيد الآخرين لممارسة الفرد لتوقعات الدور وتماثله بشكل سليم لها. وهنا «يصبح تأيد الآخرين»، بمثابة محفز لاحق لاختيار الفرد لدور معين، وهو مشابه للمكافأة الايجابية التي قدمها كتّاب هذا الفكر.

هذه هي المفاتيح الاساسية (توقعات، تماثل، تأيد) لهذا الفكر، بعدها نذكر مظاهر الدور الاجتماعي من خلال رؤية هذا الفكر وهي ما يلي:

١ - لكل دور ملابس خاصة به، فهناك ملابس خاصة بالعامل داخل المصنع وملابس خاصة بالموظف الاداري في المكتب وهكذا.

٢ - لكل دور منطق وتفكير خاص به، فمنطق وتفكير الطالب

الجامعي يختلف عن الفلاح القروي.

٣ - لكل دور حقوق وواجبات خاصة به، فحقوق وواجبات الدور الرسمي تختلف عن الدور غير الرسمي.

٤ - لكل دور صفات وشروط مسبقة، فصفات الاستاذ الجامعي تتطلب قبوله في الدراسات المعمقة وحصوله على شهادات عليا وخبرات تدريسية في الحرم الجامعي وقيامه ببحوث علمية.

انواع الادوار الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام عرض انواع الادوار الاجتماعية بشكل عام متمثلة فيما يلي:

أ - الأدوار البايولوجية: كالأدوار العمرية والجنسية. اما طبيعتها، فتكون ثابتة، فدور الطفل غير دور الحدث او دور المراهق ودور البنت غير دور الولد.

ب - ادوار شبه بايولوجية: كالأدوار المرتبطة بالعنصر والرس والأدوار المتعلقة بالقومية والعشرة والطبقة الاجتماعية، وتكون طبيعتها قائمة على ادوار بايولوجية، ولا يمكن نقلها من فرد لآخر، وانها غير قابلة للتغير، اي لا يمكن نقل دور الفرد العربي الى فرد الماني مثلا. ولا يمكن استبدال او نقل او تغيير دور الفرد الابيض لاكتساب دور الاسود او الاصفر داخل المجتمع الذي يمارس التميز العنصري كالامريكي.

جـ - ادوار مؤسسية: كالأدوار الوظيفية المهيئة في المؤسسات السياسية والادارية والاقتصادية والدينية والترفيهية. اما طبيعتها فتتصف بقسط من الحرية في ممارسة الدور الوظيفي اكثر من الادوار التي سبقتها (بايولوجية وشبه بايولوجية) لأنها اكتسابية، بينما الادوار الاولى والثانية تكون وراثية.

د - ادوار انتقالية: مثل دور المريض والزائر. اما طبيعتها فهي مؤقتة وزائلة وتعكس نشاطاً اجتماعياً في يوم معين.

هـ - ادوار غير رسمية: التي لا تعتمد على التحصيل العلمي والخبرات الشخصية والعلمية، وتساعد الفرد على اكتساب ادوار اجتماعية كعضوية الفرد في المنطقة السكنية (الجيرة) النادي الأهلي او الرياض او الليل، او عضوية في جماعة اللعب وهكذا.

٤ - صراع الادوار.

لما كان الفرد مرتبطاً بالمجتمع من خلال المراكز الاجتماعية التي يشغلها عن طريق ممارسة التزامات وواجبات الادوار الاجتماعية المتعلقة بهذه المراكز، ولما كان الفرد شاغلاً اكثر من مكانة اجتماعية واحدة في وقت واحد، ولكل من هذه المراكز ادوار اجتماعية ومستلزمات وواجبات لابد من القيام بها والالتزام بممارستها، فان ذلك يتطلب جهداً فكرياً وجسدياً منه للقيام بها والتوفيق بين متطلباتها، ولما كانت قابلية الفرد الفكرية والجسمية محدودة فان هذا يؤدي الى حدوث تصادم وتضارب بين ادواره، اضافة الى ضيق الوقت الذي لا يساعده على ممارسة اكثر من دور واحد في وقت واحد، مثال ذلك الطالب الرياضي في الجامعة الذي لا يجد الوقت الكافي للجمع بين متطلبات التلمذة، كحضوره للمحاضرات والبحث المكتبي والعلمي والتحضير اليومي والامتحانات ومتطلبات اللاعب الرياضي كالتدريس المستمر والمباريات الدورية والمحافظة على نوع التغذية، تسبب هذه الوضعية الاجتماعية تضاربا بين ادواره الاجتماعية.

اضافة الى ما تقدم، فقد يكون هناك دوران يتطلبان ولاءً واخلاصاً تاماً لكل واحد منها، بحيث يصعب في هذه الحالة ان يجمع الفرد بين تقييم ولائه واخلاصه لدورين يتطلبان الولاء التام. فبعض الثقافات تؤكد على ان يكون الابن المتزوج مستمراً في مساعدته

ورعايته، واهتمامه لأبويه واخوانه حتى بعد زواجه ونفس الحالة بالنسبة للبنت بعد زواجها، تؤكد هذه الثقافة على استمرار اهتمامها وولائها لأهلها بعد زواجها مما يسبب بعض الصراعات الدورية. او كمثال الطبيب الكاثوليكي الذي يقدم استشارات طبية تتعلق بمراجعيه من النساء المتزوجات باستعمال وسائل مانع الحمل التي هي ضد مبادئه الدينية.

وفي حالات اخرى، تتدخل الثقافة (بصورة غير مباشرة) لبلورة تضارب الادوار الاجتماعية عند الفرد. كأن تهمل ثقافة معينة توضيح مهمات دور معين لفرد معين. كغموض دور المرأة في مجتمع انتقالي لم تصل ثقافته بعد لتحديد ابعاد دورها في المرحلة التي يعيشها.

وفي حالات اخرى ينجم تضارب مستلزمات وواجبات الادوار الاجتماعية عن انتقال الفرد في ممارسة دور معين الى دور آخر خلال حياته الاجتماعية، خاصة عندما لا يكون لديه الوقت الكافي لاكتساب جميع مستلزمات وواجبات الدور الجديد الذي بدأ بممارسته. فالشابة عندما تتزوج تحتاج الى وقت طويل لكي تكتسب مستلزمات وشروط دورها كزوجة وتحتاج ايضاً الى وقت كاف لكي تترك بعض مستلزمات دور الفتاة غير المتزوجة.

وفي ضوء ما تقدم، يجب الالماح الى اهمية هذه النظريات الدورية على تكوين شخصية الفرد وتبيان اتجاهها التكويني والمزاجي. فالعلاقة بين الادوار الاجتماعية التي يمارسها الفرد وشخصيته علاقة تبادلية. فقد يكون هناك دور معين مناسب شخصية معينة لوجود تناسب او توافق بينها وبين شخصيته. ومن هذا الفهم تصبح الادوار الاجتماعية وسيلة لاشباع الحاجات الهامة لشخصية الفرد. فقد يكون احد الافراد متصفاً بشخصية اعتدائية ويجد رغبته تميل الى الانخراط في المؤسسة العسكرية، او الشخص البيروقراطي الرسمي الذي يجد رغبة في ممارسة الاساليب البيروقراطية في عمله الوظيفي. ويضيف هذا الفكر مصدراً آخراً

للصراع الدوري وهو عندما يكون الفرد غير قادر على انجاز مستلزمات ومتطلبات دور معين لأنها تتعارض مع حاجاته الاساسية الشخصية.

وخلاصة ما ذكرناه حول تضارب الادوار الاجتماعية هي انها تنشب من عدم انسجام الادوار الممارسة او من قصور الجهد الفكري والعقلي للفرد او من ضيق الوقت، وقد ينجم التضارب من المعايير الاجتماعية التي يحملها الفرد الممارس للدور، او من مقدار العقوبة او المكافأة التي يحصل عليها. اخيراً قد يحصل التضارب الدوري من مقدار التأيد او الرفض الآخرين المحيطين بالفرد اثناء ادائه او ممارسته لدور معين.

تعليق وتقيم

ركز هذا الفكر على دراسة السلوك الانساني من خلال زاوية اجتماعية ضيقة وحادة وهي الدور الاجتماعي، وحاول ان يلم بمعظم تأثيرات ظروف الدور على سلوك الفرد رابطاً مفهوم الدور بالبناء الاجتماعي باعتباره احد مكوناته وقد نجح هذا الفكر في تصوير الدور الاجتماعي داخل التنظيمات الاجتماعية وربطه بالمكانة الاجتماعية وتوضيح مكوناته الرئيسية (كالتوقعات والتماثل والتأيد الاجتماعي) وصراعاته البينية (بين الادوار) وابرازه الجانب الاجتماعي اكثر من النفسي في التفسير والتحليل. هذه المحاولات التي قام بها - هذا الفكر - ساهمت في بناء الفكر الاجتماعي في العلوم الانسانية عامة وعلم الاجتماع خاصة، وقدمت خدمة للباحثين لدراسة دور الفرد وعلاقته بالتطور والتغيير الاجتماعي. ونستطيع ملاحظة ذلك من خلال البحوث الميدانية العديدة التي اشتمل عليها هذا الفكر وخاصة في مواضع التنشئة الاجتماعية والشخصية والتمايز الجنسي (بين الذكر والانثى) والتدرج الاجتماعي العام والخاص (داخل التنظيمات الاجتماعية الرسمية وغير رسمية).

بيد ان هذا الفكر لم يصل الى درجة التميز بين الادوار في المجتمعات الانسانية المختلفة، انما درسها بشكل مجرد بعيد عن اشكال

المجتمع المتنوعة. فمثلاً هناك مجتمعات تمارس التميز الجنسي (بين الذكور والاناث) داخل جميع مؤسساته ونظمه. اي انه يفاضل دور الرجل على دور المرأة في الاعتبار الاجتماعي والمكانة الاجتماعية والتعين في المكاتب الرسمية والمنح الدراسية ونسبتها في التعليم والمهن العلمية والحرفية ويحدد مساهمتها في بناء المجتمع بشكل ضيق او يحصرها داخل الدار فقط، وحتى هذا الدور (داخل الدار) يكون تحت اشراف دور الرجل، وهذا يعني ان مثل هذه المجتمعات يكون فيها طغيان دور الرجل على دور المرأة في جميع مؤسساته ونظمه وليس فقط داخل الدار. وهذا يعني ايضاً ان دور المرأة ضعيف حتى داخل المدرسة او الجامعة او المستشفى او العيادة الطبية او المكاتب الرسمية او النقابة المهنية او الحزب السياسي وهكذا، اي ان دورها الرسمي والمهني يكون ضعيفاً حتى في مشاركتها بشكل فعال وحيوي داخل هذه المؤسسات بسبب طغيان (التمييز الجنسي) الذي يمارسه المجتمع في جميع مؤسساته على حساب بقية الادوار المؤسسة والرسمية. ان هذا النوع في التوضيح لم يعطه فكر الدور الاجتماعي بل درس الدور في المؤسسات الاجتماعية بشكل منظم ومجرد دون الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة المجتمع ومفاضلته لأحد الادوار الاجتماعية في جميع مؤسساته ونظمه، بل افترض خضوع الدور لنوع المؤسسة الاجتماعية فقط وليس لطبيعة المجتمع ودرجة تطوره الفكري والاقتصادي والسياسي.

واستمراراً في هذا النقاش نورد مثالاً آخر وهو ان المجتمع الصناعي الذي يعطي اهمية كبيرة لدور الفرد المنتج والاداري المنظم في مواعيده وارتباطاته وعمله اليومي بحيث تستلب باقي ادواره الاجتماعية وتتأثر سلباً بدور الفرد الصناعي، ودوره هذا يؤثر على دوره كأب ودوره كزوج ودوره كابن ودوره كصديق وما شابه بحيث لا يستطيع ان يمارس دوره كزوج كما هو مطلوب منه من قبل المجتمع او دوره كأب في رعاية ابنائه وقضاء وقت كاف في تهيئتهم وتربيتهم بل

يأخذ دوره الصناعي والاداري معظم وقته ومهامه الدورية الأخرى. اي يطغى دور الفرد الصناعي على باقي الأدوار بسبب سيادة الأخلاق المادية على المعنوية وسيطرة الصناعة الميكانيكية الآلية على العلائق الاجتماعية، ان مثل هذه الارتباطات الدورية وسيادة احداها على الأخرى بسبب طبيعة ونوع المجتمع لم يصل هذا الفكر الى التميز بينها او لم يحاول ابرازها بشكل واضح وجلي علما ان هذا التميز الاجتماعي كائن وسائد في الحياة الاجتماعية. بل اكتفى - هذا الفكر بعرض الأدوار الاجتماعية بشكل عام ومجرد، دون الأخذ بنظر الاعتبار سيادة او طغيان احد الأدوار على الآخر بسبب النظام الاقتصادي او السياسي السائد في المجتمع.

ومثال آخر يبرز طغيان دور معين على باقي الادوار في مواقف اجتماعية متعددة مثل انتشار الرشوة او الفساد والواسطة داخل المؤسسات الادارية او القضائية او التشريعية والتعليمية في المجتمع. ان هذا العامل يؤثر على اخلال توازن الادوار او تكافئها داخل المجتمع. وهذا عكس ما افترضه هذا الفكر الذي تصور بان هذه الادوار متصلة الواحدة بالاخرى وتلعب دوراً مهماً في تكوين شخصية الانسان وتعكس مكانته الاجتماعية، فاذا مارس توقعات الاخرين حول مستلزمات الدور وشروطه بشكل سليم فان ذلك يساعد تماثله مع الدور وبالتالي يحصل على تأيد اجتماعي واعتبار اجتماعي من الآخرين المحيطين به ومن ثم يحصل على مكانة اجتماعية عالية. ان هذا الربط بين مكونات الدور (توقعات، تماثل، تأيد اجتماعي) مع المكانات الاجتماعية ما هو الا ربطاً ميكانيكياً الياً مجرد من توضيح اهمية المجتمع وطبيعة افراده، وعلاقته بسيادة احد الادوار الاجتماعية على الاخرى.

ومما تجدر الاشارة اليه في معرض تعليقنا هو ان هذا الفكر لم يوضح ماذا سوف يحصل للفرد الذي ينجح في ممارسة احد الادوار وينغمر فيه دون الادوار الاخرى بحيث يطغى نجاحه على جميع ادواره

الاجتماعية ويمتص معظم وقته. فالرياضي او الكاتب او الممثل او الفنان الناجح في دوره هذا قد يؤثر على ممارسته للأدوار الاخرى كدور الزوج او الأب او الإبن او دوره في النقابة المهنية او في منطقته السكنية او في الحزب السياسي اذا كان منتمياً اليه وهكذا، بل اكتفى - هذا الفكر - بشرح تضارب الادوار دون الوصول الى توضيح نهاية هذا الصراع او التضارب وتحديد نهايته التي تتوقف بسيادة احد الادوار المتصارعة على الآخرين بسبب قابلية الفرد على ممارسة احد الادوار بشكل ناجح دون الاخرى او الى ظروفه الزمنية التي تساعده على تبني احد الادوار دون الاخرى او وضوح توقعات الدور دون الآخرين.

اضافة الى ما تقدم، فبعض المجتمعات تعطي بدائل متنوعة ومشروعة لكل دور لكنها غير متصارعة. فمثلا قدمت الباحثة اليزابث بوث في دراستها لبعض العوائل البريطانية في لندن اوضحت فيها مفهومين لدور الزوج والزوجة في المجتمع البريطاني. حيث ميزت بين الارتباط الدوري المستقل والارتباط الدوري المتحد في الاسرة البريطانية. يشير النوع الأول الى ارتباط الزوجة بالزوج في وحدة اسرية واحدة لكن كل منهما يختلف في مناشطه الاجتماعية المتعلقة به وبالاسرة. اي يكون للزوج اصدقاء خاصين به واصدقاء خاصين بالزوجة وكل منهما يقضيان اوقات فراغهما بشكل مستقل عن الآخر، فالزوج يذهب لمشاهدة مباراة كرة القدم وتذهب الزوجة للسينما او المسرح وتقوم الزوجة بالمهام المنزلية ولا يقوم الزوج بمساعدتها ولا تعرف الزوجة دخل زوجها. اما النوع الثاني (الارتباط المتحد) فيكون عكس الأول، حيث يكون الزوج او الزوجة متقاسمين اعمال البيت ويخرجان معا لقضاء اوقات فراغهما ولهما اصدقاء مشتركون، اي يخرجان سوية لزيارة الأهل والأقارب والاصدقاء، وهكذا. وارجعت بوث ذلك الى الطبقة الاجتماعية التي تنتمي اليها الاسرة والمهنة التي يقوم بها كل من

الزوج والزوجة والى المنطقة السكنية التي تقطنها الاسرة. فالعائلة ذات الارتباط المستقل تقطن في منطقة سكنية منسجمة في فئاتها الاجتماعية وتتصف بكثافة سكانية بسيطة، بينما تكون الاسرة ذات الارتباط الموحد قاطنة في منطقة سكنية غير منسجمة في فئاتها الاجتماعية ومتصفة بكثافة سكانية عالية.

وتوصلت الاستاذة بوث ايضاً الى ما يلي: كلما زادت اتصالات العلاقات الاجتماعية (المحيطة بالاسرة) زاد استقلال الزوجين في ارتباطهما، وكلما زاد تشتت اتصالات العلاقات الاجتماعية (المحيطة بالاسرة) قل استقلال الزوجين في ارتباطهما.

بمعنى آخر انه اذا كانت معارف واصدقاء واقارب الزوجين متعددين ومتنوعين زاد استقلال ارتباط الزوجين. اي يكون كل دور بعيداً في ارتباطه عن الآخر، والعكس صحيح.

ان هذه الدراسة توضح نوعين من دور واحد سائد في المجتمع البريطاني ومقبول من قبله (المجتمع) لكن فكر الدور الاجتماعي لم يوضح مثل هذه الحالة (تنوع الدور الواحد) وما هي محفزات الفرد في اختيار احدهما وكيفية تماثل الفرد معه من اجل الحصول على التأييد الاجتماعي. بمعنى آخر ان هذا الفكر يدرس الادوار الاجتماعية بشكل غير مرتبط، انما وصفها بشكل مجرد بعيداً عن ظروف مكوناته وارتباطاته مع بقية الادوار، ويعمم هذه التجريدات بشكل عام على المجتمع الانساني وهذا تعسف واجحاف في تحديد مفاهيمه وغير موضوعي لأن المؤثرات الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في تغيير هذه المفاهيم الجزئية (كالتوقعات والتماثل والتأييد الاجتماعي) وبالتالي يكون هذا الفكر حاملا صفة العمومية على الرغم من تخصصه بجزء صغير من حياة الفرد وسلوكه.

علاوة على ذلك، فان هذا الفكر لم يوضح كيف يواجه المشاكل الاجتماعية التي تحدث في المجتمع؟ وكيف يعمل على حلها؟ لاسيما وانه -

الفكر الدوري - نشأ وترعرع في المجتمع الصناعي الرأسمالي. اي انه لم يفسر كيف يدرس مشكلة جنوح الاحداث والجريمة والطلاق والادمان على المخدرات والمسكرات ومشاكل المهاجرين التي يعانيها المجتمع الاميركي مثلا؟ وكيف يعمل علي حلها من خلال دراسته الدور الاجتماعي؟.

وتقودنا هذه الملاحظات الى طرح تساؤلات هامة مفادها: ان هذا الفكر انطلق من قواعد اساسية في الدور الاجتماعي لكنه لم يذكر شروطه وواجباته، وهل هي معروفة لدى جميع افراد المجتمع؟ وما هي الاسس التي يستخدمها الآخرين في قياس تماثل وتطابق الفرد لتوقعات الدور؟ وما هي وسائل الضبط الاجتماعي التي يتضمنها كل دور؟ وما هي المدة الزمنية الدنيا والقصوى لممارسة كل دور؟ وما هي اهمية الآخرين ومراكزهم الاجتماعية في تقييم ممارسة الفرد للدور وتماثله معه؟ جميع هذه الاسئلة تقودنا الى القول بان هذا الفكر مرحلي. اي مفيد لمرحلة اولية في البحث الاجتماعي وليس بفكر معمق في الحياة الاجتماعية، لأنه انطلق من بؤرة صغيرة متمحورة في جزء صغير جداً في البناء الاجتماعي العام مما لا تدعه هذه الانطلاقة من التقدم في دراسته والتوصل الى وحدات البناء الاجتماعي البعيدة المدى وواسعة النطاق كالثورة الاجتماعية والقانون والحضارة والطبقة الاجتماعية وما شابه.

ولا بد من التنويه هنا الى ان هذا الفكر لم يوضح كيف يعرف الفرد شروط وصفات الدور الاجتماعي الذي يريد ان يختاره وكيف يتبلور - هذا النموذج - عنده دون الآخر؟ وهل يكون عن طريق مقارنته مع ادوار بديلة؟ ام بواسطة خبراته السابقة؟ ام اشياء اخرى؟ ان مثل هذه التساؤلات والاستفسارات لم يقم هذا الفكر بتغطيتها او الاشارة اليها.

اخيراً ان هذا الفكر غزير بالبحوث الميدانية المتعلقة بدور الفرد في الدار والشارع والمكتب الاداري والحزب السياسي والشركة والمعمل

والجيش لكنه يفتقر الى التنظير المنطقي والنظرة الواسعة والتعميم العميق، لذلك بقيت بحوثه ممثلة لنتائج عملية فقط دون وجود نظرية واحدة تكون بمثابة العمود الفقري ترتكز عليها وتوحد اتجاهاتها التنظيرية والمنطقية وتنسج نتائجها لصياغة مكونات النظرية الدورية.

وخلاصة تعليقنا على هذا الفكر هي ما يلي:

١ - شرح مكونات الدور بشكل مترابط واوضح ارتباط الدور ببقية الادوار.

٢ - شرح تصارع الادوار الاجتماعية.

٣ - لم يتوصل الى تحديد نهاية تصارع الادوار وتبعيات سيادة احد الادوار على الأخرى.

٤ - لم يقم بتوضيح بدائل الدور الواحد وكيف يقوم الفرد بتبنيه وممارسته.

٥ - افتراض ان علائق الادوار منظمة ومنسقة دون توضيح طغيان احد الادوار الرئيسية على بقية الادوار الاخرى وتبعيات هذا الطغيان.

وتوصلنا الى استنتاجات مهمة هي ما يلي:

١ - ان طغيان احد الادوار على البقية لا يؤدي دائما الى تصادمها وتصارعها.

٢ - تصارع الادوار يؤدي الى احداث مشكلة اجتماعية يعيشها الفرد والمجتمع معا.

٣ - الدور الاجتماعي ما هو الا جزء من انماط وسلوك الفرد وليس كل شيء.

٤ - ان الفرد لا قوة له في تغيير توقعات الدور الذي يتبناه ويمارسه.

٥ - طرق بحثه

أ - الملاحظة: اي رصد السلوك الظاهري للفرد اثناء ممارسته لدور معين او عدة ادوار تتعلق بموضوع البحث.

ب - ممارسة الدور: اي ان الباحث يقوم بتقمص الدور الاجتماعي الذي يريد دراسته، مثل دراسة دور القائد او دور الاتباع في الجماعة الاجتماعية او ممارسة دور الزوج او الزوجة بعد ان يدرس شروط ومستلزمات الدور الذي يريد ممارسته ومن ثم يقوم بتسجيل جميع ملاحظاته ومشاعره لكل ما يقوم به ذلك الدور.

جـ - التقرير الشخصي: اي اخذ معلومات دور الفرد من خلال ما يكتبه المبحوث حول حياته الماضية والحاضرة وعلاقته بالأفراد المقربين له مثل افراد الاسرة واصدقاء العمل والنادي والنقابة والمنطقة السكنية والاحداث المهمة التي تشكل صورة بارزة في ذاكرته والاوقات المفضلة له في التفاعل الاجتماعي ووسائل او طرق قضاء اوقات فراغه واهتمامه بمظهره واعتزازه بالاشياء او عدم اكتراثه بالاشياء الاخرى وكل شيء يدور في ذاكرته حول حياته الماضية والحاضرة مستخدما مع ذلك مفكرة البحوث اليومية ومذكراته الشخصية والتقارير الرسمية التي تشخص عملية حياته المهنية او الوظيفية.

د - اختبار اكمال الجمل: الذي يتضمن جمل ناقصة (بتعمد) يقوم الباحث باعدادها ليقدمها للمبحوث متضمنة مواضيع تخص سلوكه العام واحكامه وتقيمه للأحداث النفسية الاجتماعية والحضارية لقياس ثقافته وقوة ذاكرته وباقي جوانب شخصيته.

٦ - مفاهيمه الرئيسية:

ان جميع مفاهيمه الاجتماعية - في الواقع - نفس مفاهيم فكر

التفاعل الرمزي في الشكل والمضمون، يمكن للقارىء الكريم ان يرجع اليها في الفصل السابق ولا داعي لتكرارها في هذا الفصل.

٧ - رواده

سارين	كود
مرتن	بدل
لنتن	توماس
مردوخ	شيتباني
فرنون	فان
نبوت	كيوبا
كراواس	جيمزلز
ترنر	

٨ - نقد فكر الدور الاجتماعي:

أ - اعتمد هذا الفكر على التوقعات الاجتماعية في تفسير الكثير من الظواهر السلوكية في المجتمع. بينما تصدر هذه التوقعات من الشعور الوجداني الذي يختلف من فرد الى آخر ومن حضارة الى اخرى. فكيف يمكن تعميم نتائج بحوثه على جميع افراد المجتمع؟

ب - اضافة الى ذلك، لم يقدم هذا الفكر كيفية قياس مفهوم التوقعات الاجتماعية، لأنه من الصعب جدا قياسها وتحديدها.

جـ - لا يمكن استخدام هذا الاتجاه الفكري في دراسة الوحدات الاجتماعية البعيدة المدى كالمجتمع العام والحضارة والمدنية.

وساق جانثان ترنر مجموعة انتقادات لهذا الفكر اهمها ما يلي:

أ - يهمل هذا الاتجاه الفكري التغيرات الاجتماعية التي تحصل في البناء الاجتماعي، ويهتم فقط بعلاقة سلوك الفرد بالنفس.

ب - لم يدرس هذا الاتجاه الفكري بوضوح حقيقة امكانية السلوك

الفردي في تغيير القيم والقواعد الاجتماعية والمكانة الاجتماعية المنظمة وبقية مكونات البناء الاجتماعي.

جـ - يسود هذا الاتجاه الفكري غموض في توضيح فكره، فكيف وتحت اي نوع من الظروف الاجتماعية يمكن للبناء الاجتماعي التأثير على النفس البشرية؟

د - يفتقد هذا الاتجاه الفكري الى التحديد النظري لمفاهيمه. حيث اهتم فقط بكيفية صياغة وتحديد المجتمع لسلوك الفرد. اضافة الى ذلك فهو لم يذكر كيف ومتى وأين وتحت اي الظروف يحدث سلوك الفرد الدوري؟.

هـ - ينظر هذا الاتجاه الفكري للسلوك الاجتماعي على انه نتيجة الظروف الاجتماعية فقط.

و - عمد هذا الاتجاه الفكري الى اقامة علاقة بين المجتمع والنفس البشرية والسلوك دون الاشارة الى الظروف الاجتماعية التي وجدن فيها مثل هذا النوع من العلاقة بين هذه المفاهيم بثلاثة.

ز - لم يذكر هذا الاتجاه الفكري اي نوع من التوقعات الاجتماعية تحدد وتقنن سلوك الافراد وايها لا تعمل على ذلك، انما هي موجودة ضمن الدور.

مصطلحات الفصل

As you like it	كما تحبها
Biological Roles	أدوار بايولوجية
Expectations	توقعات
Identification	التماثل
Institutional Roles	ادوار مؤسسية
Informal Roles	ادوار غير رسمية
Joint conjugual Role Relationship	ارتباط دوري متحد
Segregated conjugual Role Relationship	ارتباط دوري مستقل
Self Report	تقرير شخصي
Semibiological Roles	ادوار شبه بايولوجية
Role – Taking	ممارسة الدور
Roles conflict	صراع الادوار
Transitional Roles	ادوار انتقالية

الهوامش

١ - مجلة العربي، العدد ٢٢١ نيسان ١٩٧٧، ص١٣٣.

(2) Turner Janathan H., 1974, «The Structure of sociological theory», The Dorsey Press, III, P.P. 171–173.

قراءات اضافية

١ - د.النوري قيس، ١٩٧٢ «طبيعة المجتمع البشري» مطبعة الآداب» النجف ص٨٦ - ٨٨.

z– Bott Elizabeth, 1975, conjugal Roles and social Networks, Modern Sociology (eds.) Peter worsley and etal, Penguin Education, England, P.P. 146–150.

3– Dentsch M. and Kauss R. M., 1965, «Theories in Social Psychology Basic Books Inc., New York, P.P. 177–179.

4– Linton Ralph, 1971, «Statuse and Roles, Sociology Marcello Truzzi (ed.), Randon House, New York, P. 92.

5– Lynn David, 1969, Parentaland sex role Identification Mrdutch Publishing co. calif. P.P. 1–9.

6– Sarbin Theodor and etal, 1967, «Role theory» The handbook of social psychology (eds.) Lindzey G. and etal, weslex publishing co. Mass. P.P. 444–516.

7– Turner Ralph, 1975, «The Nuture of Role Interraction» Modern Sociology (eds.) Peter Worsley and etal, Penguin Education, England, P.P. 472–473.

الفصل الخامس

فكر التنظيم الاجتماعي

فكر التنظيم الاجتماعي

١ - جذوره الفكرية:

ترجع جذور فكر التنظيم الاجتماعي الى فكرة العقد الاجتماعي التي وردت في كتابات كثير من المفكرين السوفسطائيين وابيقورس ولوكر بسيوس وعلماء القانون الروماني والقديس توماس الاكويني ومارسيلو دي جيوم دوكان ونيقولاي كوزا وكثير من فلاسفة القرن السادس عشر امثال هاتمن ولاتي وتوكس وبوكاتان[١]. ومجمل نظرة العقد الاجتماعي تتجلى في ان الناس كانوا يعيشون في البداية على الطبيعة التي كانت قائمة على النزاعات والاضطرابات والحروب مما دعا الناس الى التفكير في انشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقتهم الاجتماعية من اجل الدفاع عن انفسهم من الاخطار الخارجية كالطبيعة او اقوام اخرى، بحيث يتنازل كل فرد عن قسم من انانيته الفردية لكي يلتزم امام الآخرين ببعض الواجبات والمسؤوليات من اجل تكوين تنظيم بشري يساعدهم على البقاء في الوجود وعدم العيش على البدائية وبشكل منعزل ومنفرد، ولكي يستمر تنظيم الافراد الاجتماعي يجب ان يخضعوا الى قادة اكفاء ومحنكين وقادرين على توجيه حياتهم الاجتماعية توجيها يخدم حاجاتهم ورغباتهم وحمايتهم ويساعدهم على التضامن الاجتماعي ويكشف من انشطتهم الاقتصادية والاجتماعية.

نستنتج من ذلك ان هذه الظروف المذكورة اعلاه عملت على ظهور

فكرة العقد الاجتماعي بشكل طوعي دون الزام او اكراه.

٢ - مراحل تطوره:

تطور فكر التنظيم الاجتماعي مع تطور المجتمع الانساني مما اثر ذلك على مواقع اهتمامه ووحدة دراسته وطموحاته الفكرية ونظرته للمجتمع الانساني. اما اهم العوامل الاجتماعية التي اثرت على تبدله وتطوره اجتماعياً، فهي ما يلي:

أ - ضعف النظام القرابي:

كان فكر التنظيم الاجتماعي في بداية نشوئه مهتما بدراسة النظام القرابي كأحد التنظيمات الاجتماعية السائدة في المجتمع الانساني الذي ينظم حياة الافراد، وكانت الوحدات الاجتماعية المكونة للنظام القرابي هي وحدة العشيرة ووحدة القبيلة ووحدة العائلة الممتدة، وتربط اعضاء هذه الوحدات التنظيمية علاقات رحمية ودموية وقرابية، وفضلا عما تقدم فقد كانت وحدة القبيلة بمثابة القاعدة الأساسية للحكومة الوطنية في المجتمعات التقليدية. اما نظام القرابة فيكون احد وسائل الضبط الاجتماعي وأداة قوية في إقامة علاقات اجتماعية داخل القبيلة وخارجها.

لم تبق المجتمعات التقليدية على هذا النمط من العيش، بل تغيرت مع ضعف النظام القرابي ومع اقامة تنظيمات اجتماعية جديدة في اهدافها وقيمها وبنائها وعلائقها وحجمها وتقسيم عملها، فظهرت الحكومات والنقابات العمالية والاحزاب السياسية ومجتمعات محلية ومنظمات خيرية التي حلت محل النظام القرابي. اي اصبحت هناك تخصصات وظيفية ومهنية وواجبات معينة تقوم بها كل من التنظيمات المذكورة آنفاً تقدم خدمات متخصصة للناس بحيث انسلخت معظم وظائف النظام القرابي التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي. فقد كانت القبيلة تقوم بالدفاع عن المجتمع بعد الآن اصبحت هذه الوظيفة بيد الحكومة، وكانت

الاسرة تقوم بتعليم الفرد، اصبحت هذه المهمة فيما بعد بيد المدرسة، وكانت الاسرة تقوم بتدريب ابنائها على الاحتراف باحد المهن بعد ذلك من مهمة المعاهد المهنية. وبعبارة اخرى، ظهرت وحدات وتنظيمات ومؤسسات اجتماعية متخصصة بعمل اجتماعي واحد تقدمه الى المجتمع من اجل خدمته. كان النظام القرابي في المجتمع التقليدي يقوم بجميع المهام والوظائف الاجتماعية التي يحتاجها، ولما تعددت وتباينت وتضاربت حاجات المجتمع وتنوعت الفئات الإجتماعية حسب انظمة اجتماعية مختلفة وانتشر الافراد على رقعة جغرافية واسعة، عجز النظام القرابي على تغطيتها وانجازه لكافة افراد مجتمعه، فظهرت تنظيمات اجتماعية متخصصة كل حسب قدرتها ونوعها وطبيعتها لكي تساعد المجتمع على الاستمرار بالعيش في الوجود الاجتماعي مما ادى الى ضعف النظام القرابي في المجتمعات المتطورة والمتقدمة اجتماعياً وحضارياً. لكن هذا لا يعني انه زال كلياً من الوجود واندثر تماما، حيث مازالت هناك مجتمعات تقليدية يقوم نظامها القرابي بمعظم وظائف المجتمع.

ب - نمو التخصصات:

ظهر هذا الاتجاه نتيجة تحضر وتصنيع المجتمع وظهور تنظيمات اجتماعية مركبة ومعقدة في بنائها ووظائفها وعدم سيادة النظام القرابي في المجتمع الحديث. فظهرت مصانع متخصصة بانتاج جزء من الآلة او الماكنة، فهناك مثلاً مصنع خاص بصناعة هيكل السيارة الخارجي والآخر متخصص بكهربة السيارة والآخر يصنع مقاعدها والآخر بنوافذها الزجاجية والآخر بصبغها وهكذا فجميع المصانع تشترك في صنع السيارة كل حسب اختصاص عملها وانتاجها. فهي متساندة ومتكافلة في اعمالها وانتاجها من اجل الوصول الى انتاج موحد.

والجامعة على سبيل المثال تتكون من كليات واقسام وشعب متخصصة بتدريس مواد علمية دقيقة ومختبرات ومكتبات ومراكز بحثية كل منها يقوم بعملها العلمي الخاص ومستقلاً عن باقي الاقسام الاخرى

الا انه مترابط من خلال نظام الجامعة الداخلي ومتكافل في انتاج كوادر علمية متخصصة تعكس علمية واكادمية الجامعة التي تدرس فيها. هذان المثالان يشيران الى حاجة المجتمع الحديث المتنوعة والمختلفة بحيث لا يستطيع تنظيم واحد يشبع تلك الحاجة بمفرده ما لم تساعده تنظيمات اخرى متخصصة باعمال مختلفة.

جـ - نمو الفكر العقلاني:

ظهر هذا الاتجاه في اوربا بعد زوال سيطرة المؤسسات الدينية اي بعد تحرر الناس من السيطرة الدينية في القرن الخامس عشر والسادس عشر اي بعدما جاءت النهضة الفكرية الاوربية فوجهت الناس الى العالم الطبيعي وغيرت بعض مفاهيمهم الدينية. اضافة الى ذلك فقد تغير نظام الملكية الى الافراد وضعفت الفلسفة النصرانية في عصر النهضة ثم جاءت الثورات السياسية في القرنين الثامن والتاسع عشر فنقلت الفرد الى مصادر غير محدودة من النفوذ الاجتماعي والى بلورة قيادات جماعية خلاقة مبدعة لدرجة يمكن اعتبار هذه الثورات مؤسسات سياسية.

د - ظهور ظاهرة التفرد:

ظهر هذا الاتجاه نتيجة التصنيع والتقدم العلمي والتكنولوجي وسيطرة الآلة والماكنة على الانسان واتساع الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الافراد وتقدم وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وصغر حجم الاسرة وضعف سيطرة الابوين واشتغال المرأة خارج الدار وسيطرة المادة على عقول الناس وارتفاع مستوى المعيشة وضعف العلاقات الرحمية والقرابية جميع هذه العوامل عملت على بروز ظاهرة التفرد. اي انعزال الفرد وتغريبه عن انسانيته واحاسيسه ووجدانه وابتعاده عن الآخرين مما خلق عنده عدم الراحة والطمأنينة وزيادة في القلق والاضطراب النفسي والسلوكي بحيث دفع ذلك الى بلورة تنظيمات اجتماعية تحتضن هؤلاء الافراد لتقدم لهم الراحة والطمأنية والاستقرار النفسي والجسمي والشعور (بالمعية) وعدم الانعزال الاجتماعي.

هـ - ظهور الاتجاه المضاد:

هناك نوعان من هذا الاتجاه هما ما يلي:

١ - المركزية: لما اصبحت التنظيمات الحديثة متخصصة باعمال دقيقة وذات مسؤولية مشتركة ومستقلة ومتكافلة في آن واحد، ظهرت حاجة المركزية داخل التنظيم من اجل اداة علاقات الوحدات التنظيمية واقسامها بشكل يحفظ تكافل التنظيم من خلال وحدة مركزية رئيسية تقود وتوجه باقي الوحدات داخل البناء التنظيمي.

٢ - المجتمع المحلي: ولما سادت ظاهرة الاستلاب او التغريب في المجتمع الصناعي والحضري نتيجة سيطرة الآلة على الانسان، ضعفت الروابط الانسانية داخل هذه المجتمعات، فظهرت المجتمعات المحلية لتعبر عن الشعور (بالمعية من اجل تحقيق اهداف وجدانية وضمان عيشه فيها، لأن ظاهرة الاستلاب، ساقت الانسان العصري للبحث عن منطق جديد وعقيدة جديدة لكي يحصل على ضمان اجتماعي يحقق له ما فقده في الحياة المادية، وهذا ساعد على تكوين تنظيمات اجتماعية جديدة تهتم بتقديم الدفء والحنان والمحبة والألفة في العلاقات الاجتماعية للفرد الذي عزلته وفردته حياة المجتمع الصناعي المادي، وغدا من المفيد ان نذكر تعريف الاستاذ وايت باك للتنظيم الاجتماعي الرسمي الحديث الذي مفاده انه نظام من النشاطات الانسانية المستمرة في التعاون والتنافر معاً من اجل مساعدة الافراد على حل مشاكلهم واستثمار مصادرهم المالية، وبلورة فكر خاص بالتنظيم لكي يتم اشباع حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشاكل الناجمة من علاقة التنظيم بنظام النشاطات الاخرى الموجودة في المحيط الاجتماعي[٢] ». نلاحظ على هذا التعريف، ان باك صور التنظيم الرسمي الحديث بانه يتطلب مصادر تنظيمية اساسية كالافراد

والمواد الطبيعية ورأس المال والافكار لاستخدامها في نشاطات التنظيم والمتطلب الآخر للتنظيم الحديث هو النشاطات من اجل تنشيط العمل على استمرارية وجوده في المحيط الاجتماعي.

هذه النقاط الخمس التي ذكرناها آنفاً عملت على تغيير حجم التنظيمات الاجتماعية ونمط علاقاتهم والبناء التنظيمي واهدافها وقيمها ونشاطاتها في الوقت نفسه. وتباعاً لهذه المؤثرات، تغيرت الاتجاهات الفكرية لنظرية التنظيم الاجتماعي، حيث تغير موضوع دراستها في التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية (العائلة الممتدة، النظام القرابي، جماعة الجيرة، المجتمع المحلي) الى دراسة التنظيمات الاجتماعية الكبيرة والمعقدة والرسمية والبيروقراطية التي تنظم حياة ونشاط الناس في المجتمعات الصناعية والحضرية.

٣ - اهتماماته الفكرية في مجتمعات انسانية متباينة.

اذا اردنا ان نتوغل اكثر في دراسة تطور فكر التنظيم في دراسة للتنظيمات في المجتمعات الانسانية، نجد ان اهتماماته تركزت على دراسة طبيعة تكوين الوظائف الاجتماعية لهذه التنظيمات داخل كل مجتمع وليس فقط تشابهاتها البنائية.

أ - المجتمع الفلكلوري: الذي يكون جميع افراده متجانسين حضارياً وفكرياً ويسلكون سلوكاً واحداً وكأنهم فرد واحد بحيث لا يستطيع الفرد ان يعبر عن رغباته وحاجاته الخاصة لشدة الضوابط الاجتماعية التي تمارس عليه من قبل المجتمع لذلك يمتثل امتثالاً قوياً مع عناصر حضارة مجتمعه، وهذا بدوره يولد شعوراً قوياً (بالمعية) او (النحن) وكنتيجة لهذا الشعور ينعزل هذا المجتمع عن بقية المجتمعات الاخرى، ومن الطبيعي ان نجد سيادة العلاقات القرابية في هذا النوع من المجتمعات لدرجة التحكم في جميع مناشط الحياة اليومية للفرد. وكنتيجة لوجود هذا

الرباط القرابي تصبح مناطق سكناهم واحدة اي ان العوائل التي تنحدر من نسب واحد تتمركز في منطقة جغرافية معلومة الابعاد، ويكون التضامن بين هذه العوائل قوياً مكوناً جماعة فلكلورية محلية ومجتمع قائماً بذاته ومعزولاً نسبياً عن بقية المجتمعات المحلية الاخرى. وقد لا نستغرب اذا لم نجد وجود سلطة حكومية او هيئة رسمية تدير شؤون هذا المجتمع، بل تكون هناك جماعة مسنة تمثل وجهاء المنطقة او المجتمع، مسؤوليتها التشاور في قضايا مجتمعها، تجتمع بين فترة واخرى لنقاش امورها وشؤونها الخاصة بمجتمعها.

واستناداً الى ما سبق نرى في هذا النوع من المجتمعات تنظيمات اجتماعية مقامة على اساس السن والجنس. اي ان هناك تنظيمات خاصة بالمسنين واخرى خاصة بالشباب واخرى بالرجال واخرى خاصة بالنساء. اما نظام تقسيم عمل هذه المجتمعات فيقوم ايضاً على اساس السن والجنس، واذا تعمقنا في البحث عن سبب وجود مثل هذا النظام (تقسيم العمل) نجده يرجع الى كون هذا المجتمع زراعياً ويستخدم الآلات الزراعية البدائية ويستخدم الحيوانات في الحراثة والزراعة والري وفي بعض الأحيان يعتمد على عضلات الانسان كمصدر للطاقة الانتاجية. لذا نرى ان معظم الأعمال والمهام الاقتصادية والانتاجية تكون مقتصرة على الرجال الذين يتمتعون بقابليات جسمية قوية ونشطة وفي بعض الأحيان تُستخدم المرأة للقيام بالمهام والواجبات البسيطة في الزراعة واستخلاص منتجات الحيوانات التي لا تحتاج الى جهد عضلي كبير. اما الحجم السكاني لهذا النوع في المجتمعات، فيكون صغيراً عادةً اي عدد افراده قليلين، بينما يكون حجم الاسرة فيه كبيراً، اي انها تتألف من الأب والأم والجد والجدة والابناء العزاب والمتزوجين وزوجاتهم

وابنائهم المتزوجين والزوجات من بناته او حفيداته (المطلقات او الأرامل واطفالهم) والعمات والخالات في بعض الأحيان، فهي اذن تمثل وحدة اجتماعية ومتفرعة، اخيرا تكون وسائل اتصالهم عن طريق المشافهة. اي يكون نقل المعلومات من فرد الى آخر وجها لوجه ولا توجد هناك وسائل اتصال سلكية او لاسلكية او مكتوبة. اضافة الى ما تقدم فلا تكن لهم لغة مكتوبة وعدم وجود افكار جديدة محدثة، وتكون قراراتهم فورية في بعض الاحيان.

ب - المجتمع الاقطاعي: الذي يتكون من خمس طبقات اجتماعية هي ما يلي: ١ - طبقة النبلاء (او الحاكمة) ٢ - طبقة الوكلاء، ٣ - الطبقة الوسطى، ٤ - طبقة الفلاحين. ٥ - طبقة العبيد.

١ - تتضمن طبقة النبلاء مالكي الاراضي والاملاك والمواشي، اي انهم يتمتعون بدخل اقتصادي عال مما يساعدهم الحصول على درجة تعليمية جيدة وارسال ابنائهم الى المدارس العليا لتكملة دراستهم من اجل الحصول على مراكز عالية في مجتمعهم كمركز الطبيب او الضابط في الجيش او الشرطة او رجل قانون، جميع هذه المراكز تؤهل ابناءهم لمساعدتهم للسيطرة على مجتمعهم من خلال استغلال مؤسساته وخدماته لصالح طبقة النبلاء مما يعطي للنبيل او للفرد نفوذاً اجتماعياً عالياً لا يقتصر على ثروته المالية والمادية فقط بل تأخذ اشكالاً عديدة منها ما يلي:

أ - السيطرة على جميع الفلاحين واستخدامهم كجنود يدافعون عن ارض النبيل او اللورد وسمعته ونفوذه، على الرغم من وجود تنظيم امني وعسكري خاص بالدولة.

ب - تتكون حكومة المجتمع الاقطاعي من النبلاء والاداريين ورجال السلطة الذين يساعدون الاقطاعي في سيطرته على الفلاحين والعبيد. وبالوقت نفسه يعمل النبلاء واللوردات على دعم سياسة الحكومة وتأيدها. اي هناك دعم وتأييد مشترك ومتبادل بين الحكومة والنبلاء.

جـ - امتلاك النبلاء الآلات الزراعية (غير البدائية) المتطورة نسبياً ولديهم وسائط المواصلات (غير البدائية) مما يساعدهم في سيطرتهم على الفلاحين والعبيد.

د - تخضع المؤسسات الدينية لحكم النبلاء واللوردات وتوجيهاتهم وهذا يسهّل لهم كسب الفلاحين الى جانبهم من خلال تلقينهم التعاليم الدينية. نستدل مما تقدم ان سلطة النبلاء واللوردات مبنية على القوة وامتلاك وسائل الانتاج واستخدامهم القيم الاجتماعية من اجل اعطاء شرعية لقوتهم وسلطتهم. وفي ضوء هذه الحقيقة نجد استخدام النبلاء الفلاحين لكي يزيد انتاجهم الاقتصادي والزراعي ويعتبروا هؤلاء (الفلاحين) احد مصادر نفوذهم وسلطانهم. واخيراً تكون مكانة النبيل الاجتماعية وراثية وكذلك مكانة الفلاح والعبد، ولا يمكن تبديلها.

٢ - طبقة الوكلاء: ان حجم هذه الطبقة اصغر من طبقة النبلاء، ويتمتع افرادها (الوكلاء) بقسم من نفوذ وسلطة النبيل لأنهم يمثلون النبلاء امام الفلاحين والعبيد والعمال الحرفيين. وتكون مسؤوليتهم الأولى ادارة المزارع

والسيطرة على الفلاحين وايصال الأوامر من النبلاء واللوردات الى الفلاحين والعبيد.

٣ - الطبقة الوسطى: التي تتكون من العمال الحرفيين الذين يمتهنون مهناً يدوية ويمثلون اصحاب الموارد الصغيرة ويكون انتاجهم تحت رحمة وسيطرة النبلاء واللوردات، اي انهم غير احرار اقتصادياً.

٤ - طبقة الفلاحين: وهم المستغلون من قبل النبلاء واللوردات، حيث يرهنون معظم انتاجهم الزراعي والعضلي الى النبلاء لقاء استكرائهم ارضه. اما طريقة دفع الكراء فيكون على شكل تقديم جزء كبير من محصولاتهم الزراعية او على شكل العمل لفترة زمنية معينة لصالح انتاج النبيل. على الا ننسى ان هؤلاء الفلاحين لا يستطيعون التهرب من دفع الكراء او دفع الضرائب للنبيل لقاء اقامتهم على ارضه وفلاحتها واستخدام ارضه لرعي مواشيهم بسبب الرقابة والتسلط الذي يفرض النبيل عليهم.

٥ - طبقة العبيد او الاقنان: التي تقوم بخدمة النبلاء، ويمثلون احد مصادر ممتلكات النبيل ونفوذه الاجتماعي معاً. ويمكن للنبيل بيع او شراء العبيد ولا تربطه روابط وجدانية او انسانية معهم بل يستخدمهم للخدمة والاستثمار الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر هنا ان العائلة في هذا المجتمع تكون ممتدة وكبيرة، لأنها تمثل وحدة انتاجية اقتصادية وثقافية واجتماعية ودينية في وقت واحد. وهذا النوع من العوائل يكون سائداً في جميع الطبقات الموجودة في المجتمع الاقطاعي.

اما تضامن افراد المجتمع الاقطاعي فيكون ضعيفاً بسبب وجود تفاوتاً طبقياً كبيراً بين طبقات المجتمع. وغالباً ما يلتزم افراد هذا المجتمع بالقيم الاجتماعية وتقاليدها على نقيض ابناء طبقة النبلاء الذين لا يلتزمون بالقيم الاجتماعية العامة بل يبلورون قيماً خاصة بهم تعكس ترف حياتهم وابتذالها.

اضافة الى ذلك، تكون الرعاية الصحية في المجتمع الاقطاعي (عموماً) رديئة وغير كافية لكافة ابناء المجتمع وبدائية في علاجها، لذلك تكون نسبة الوفيات عالية على الرغم من وجود الكمية الكافية من الاغذية. اخيراً، تكون اقتصاديات هذا المجتمع قائمة على الزراعة وتربية الحيوانات وبعض الصناعات اليدوية مثل الحياكة والحدادة والنجارة ودباغة الجلود، جميع هذه الصناعات تعتمد على مهارة العامل اليدوية. ويكون معظم انتاجهم يخضع لاستهلاك الطبقة الحاكمة الصغيرة. ومع ذلك فهناك تجارة بسيطة تقوم بينهم وبين المجتمعات المجاورة التي تكون ارباحها قليلة عادة ولا تكفي للاعتماد عليها في الاقتصاد المحلي للمجتمع.

جـ - المجتمع الانتقالي: اي تحول المؤسسات الاجتماعية من التقليد الى سلطة المكاتب وخاصة المؤسسات التربوية والقانونية والسياسية والاقتصادية وحصول تطور في القوى العاملة، وتغير وتحول في البناء السكاني واتجاهاته. بمعنى اخر تقل نسبة الوفيات وتزداد نسبة الولادات بسبب الاهتمام بالناحية الصحية والغذائية، ويحصل التأكيد على سياسة تنظيم ميزانية الاسرة وتنظيم النسل.

وكنتيجة لهذه التحولات، تظهر جماعات وتكتلات واحزاب سياسية ونقابات مهنية عديدة ومنظمات اجتماعية تهتم باحترام الفرد وتقديم الخدمات له. ويكون ولاء الافراد لهذه التنظيمات الاجتماعية كولاء افراد القبيلة لرئيسهم.

د - المجتمع الحديث: الذي يكون نقيض المجتمع الفلكلوري. حيث يتصف (الحديث) بكبر حجمه السكاني وزيادة كبيرة في تنظيماته الاجتماعية التي سلخت معظم وظائف العائلة الممتدة والعشيرة والقبيلة والجماعات القرابية، كالمدرسة والجامعة والاحزاب السياسية والنقابات المهنية. وكنتيجة لهذا التغيير تكون العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع سطحية وقائمة على اساس المصالح الخاصة وليس على اساس الرباط الرحمي او القرابي كما هو موجود في المجتمع الفلكلوري.

علاوة على ما تقدم، يسود هذا النوع من المجتمعات تقسيم عمل متخصص ومعقد ويمتلك تطوراً عظيماً في التكنولوجية ومهارات فنية عالية ونظماً بيروقراطياً معقداً.

ومن المفيد ان نذكر بعض علماء الاجتماع الذين لا يطلقون اسم المجتمع الحديث على هذا النوع من المجتمعات بل يسمونه بالمجتمع المتفرد امثال الاستاذ دانيال بيل وبيتر بلاو وجورج هومنز.

نعود ثانية لنعرض صفاته العامة حيث تزداد فيه المشاكل والامراض الاجتماعية والنفسية كجنوح الاحداث واشتغالهم في المصانع والمعامل

والتحلل الاسري واشتغال الام وابتعادها عن مهامها التربوية من اجل كسب العيش. فاشتغال الناس في المعامل والمصانع والمكاتب الرسمية وخضوعهم لسيطرة المادة والآلة والنظام والبيروقراطي وابتعادهم عن التفاعل الاجتماعي المباشر مع اصدقائهم واقربائهم واهلهم الامر الذي يؤدي بهم الى الانعزال والتفرد في حياتهم الخاصة مما يولد عندهم شعوراً بالوحدة والانعزال الاجتماعي. ومن الظواهر البارزة في هذا المجتمع قدرة انتقال الفرد من طبقة الى اخرى بسهولة وحرية نسبية وذلك بسبب ما يقدمه من انجازات او ما يتمتع به من قدرات وكفاءات علمية او معرفية. فالانجاز العلمي والمعرفي يساعد الفرد بالصعود على السلم الاجتماعي، الا انه مع ذلك لا يستطيع ان يتنافس مع اصحاب رؤوس الاموال الطائلة ومالكي وسائل الانتاج. اضافة الى ذلك فللفرد حريته في اختيار اصدقائه وشريك حياته وحتى دينه. ومن الظواهر التي اثرت على نمو وتطور المجتمع الحديث ظهور ظاهرة (التخصص) فالعصر الحديث يتمتع بالسرعة في الانجاز واحترام الزمن والاحتراف والتخصص بعمل واحد ودقيق ومترابط ببقية الاعمال الاخرى. اضافة الى ذلك فان روح المنافسة تكون عالية والمضاربات تكون حادة بين اصحاب التخصص الواحد مما يؤدي الى تحسين وتطوير المواد الانتاجية ونستطيع ان نجد هذه الظاهرة في لوحات الاعلانات والمجلات

والصحف ودليل التلفونات (كما هو موجود في الدول الرأسمالية والصناعية المتقدمة).

اخيراً، ادى انتشار وتوسع الصناعة وتضخم المدن الى ابتعاد الناس عن نظام القرابة مما اضعف العلاقات الاجتماعية وصغر حجم دائرة الاتصالات الاجتماعية، ونتيجة لهذه السلسلة من التغيرات، انعزل الفرد وقل اصدقاؤه وازداد القلق عنده وضعفت طمأنينته وضمانه النفسي والاجتماعي. بيد ان انعزال الفرد اجتماعياً ادى الى ظهور تنظيمات وجمعيات تعوضه عما فقده من روابط اجتماعية، فظهرت تنظيمات خاصة بالافراد المنعزلين اجتماعياً الذي يشعرون بالوحدة وعدم الاندماج الاجتماعي.

هـ - المجتمع الجمعي: الذي يجمع بين نظامين مختلفين في آن واحد داخله. ومن الذين وصفوا هذا المجتمع هو الاستاذ: الكسي دي تكوفيل حيث نعته بانه ذو انظمة سياسية متعددة، وهي ظاهرة صحية - في نظره - وضرورة ملحة لتحديد ابعاد الديمقراطية، لأنه يكون للفرد الخيار والحرية بالانتماء الى احد النظامين، وله الخيار ايضا في الانتماء الى اكثر من منظمة اجتماعية واحدة في آن واحد، وهذا يزيد من نفوذه الاجتماعي، ويستطيع ان يوصل صوته الى الحكومة المركزية عن طريق انتماءاته المتعددة لعدة منظمات اجتماعية مختلفة. ونرى من المناسب ان نذكر ما قاله الاستاذ دوركهايم بهذا الخصوص وهو ما يلي: عندما يكون المجتمع كبيراً في حجمه ومعقداً في ارتباطاته الرسمية ومتضمناً عدة جماعات ثانوية مختلفة في

اهدافها وافكارها واسباب وجودها يرتبط الفرد بأكثر من جماعة واحدة من اجل اشباع حاجاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بسبب امتلاك هذه الجماعات لنفوذ اجتماعي خاص وبها ومستقل عن الدولة نسبياً. وعند انتمائه هذا، فانه سوف يفقد جزءاً من حريته العامة داخل المجتمع. اي سوف يصبح ملتزماً باهداف وافكار هذه الجماعات الثانوية - نسبياً - لكن على الرغم من ذلك، يبقى الفرد مستقلاً ذاتياً، لأن مثل هذه الجماعات لا تفرض التزاماً تاماً معها وترك العضويات الرسمية الاخرى. ومن اسباب ارتباط الفرد بهذه الجماعات انها تكون وسيطة بين الدولة والمجتمع، ولها فعالية اكثر من الفرد في ايصال المعلومات واحتياجات المجتمع للدولة، وذات تأثير اكثر من الفرد. فوظيفة هذه الجماعات اذن حماية الفرد من الاحتكارات المباشرة من قبل رجال الدولة عن طريق الدعاية الجماهيرية والحركات السياسية، وتكون هذه الجماعات - بمثابة ضابط اجتماعي وسياسي مؤثر على قادة الدولة فيما اذا ابتعدوا وعن ولائهم للمجتمع. وهذا يعني ان هذه الجماعات الثانوية تمارس نفوذاً قوياً ومؤثراً على الدولة. لذلك لا تلجأ الجماهير الى التظاهرات والاعتصامات عندما تريد ان تطالب الدولة بحقوقها، بل تستخدم جماعاتها الثانوية لايصال طلباتها لمسؤولي الدولة، بالاضافة الى استخدام مفكريها وكتابها وقادتها ودعايتها الاعلامية للتأثير على الدولة. ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة ان يحصل نوع من التنافس بين الجماعات الثانوية والدولة من اجل تقديم مكاسب للمجتمع، وفي بعض الحالات يحصل تصادماً

وتصارعاً فيا بينهها. (بين الدولة والجماعات الثانوية).

ونستطيع ان نلخص مهام الجماعات الثانوية الوسيطة كما يلي:

١ - انها تكون قريبة من اعضائها لكي يساهموا جميعاً في نشاطاتها الجماعية.

٢ - انها قادرة على ممارسة نفوذها الاجتماعي: اي يجب ان تكون واسعة جداً في حجمها لكي تستطيع ان تمارس نفوذها على الدولة هذه هي اهم صفات المجتمع الجمعي، الا انها غير عملية في التطبيق عندما تكون الدولة مسيطرة على جميع اجزاء المجتمع بحيث لا يكون هناك مجال للجماعات الثانوية الوسيطة لتدخلها بين الفرد والحكومة. اضافة الى ذلك فالمجتمع الجمعي يبدو ظاهريا منسجماً في اقسامه ويهدف تحقيق الصالح العام لكنه في الواقع لا يمكن ان يحصل انسجاماً بين المصالح العامة فيه (المجتمع الجمعي) طالما هناك جماعات متعددة ومختلفة في اهدافها وانشطتها ونفوذها وطالما يأخذ هذا المجتمع بالتخصص الوظيفي فانه يؤدي الى اختلاف في مركبات بنائه الاجتماعية وبالتالي الى عدم تكامل المجتمع. ويضيف الاستاذ رايت ملز فيقول بان النظام الجمعي يعمل باستمرار تحت سيطرة نفوذ الصفوة الحاكمة. اي ان الجماعة الثانوية الوسيطة لا تكن عادلة في توسطها بين المجتمع والدولة، ولا تكن دائما الى جانب الفرد بل تخضع لنفوذ القوة الحاكمة.

و - المجتمع الاشتراكي: ان مفهوم الاشتراكية يختلف تحديده من كاتب الى آخر ومن مفكر الى آخر، لكنهم لا يختلفوا في تحديد هدفها الذي يتضمن اشتراك سائر افراد المجتمع في جميع خدماته وتوزيع المنافع والمكاتب والفوائد على جميع افراد المجتمع، وفتح المجال امام الجميع واعطاء الفرص العديدة لهم من اجل تحسين احوالهم المعاشية، وتكون المسؤولية الفردية والجماعية قاعدة اساسية في الحياة الاجتماعية وتحل محل المصالح الفردية الخاصة اما الهيئة الحاكمة، فتقوم بتقديم خدمات اقتصادية عامة الى كافة افراد المجتمع وتعمل على رفاهية وسعادة المجتمع باكمله اي ان الحكومة لا تستخدم نفوذها لصالحها بل للصالح العام. فالهدف الرئيسي اذن لجميع مؤسسات المجتمع الاشتراكي هو الاصلاح الاقتصادي وتكوين تنظيمات اجتماعية تخدم كافة اعضاء المجتمع.

ومن اجل بناء مجتمع اشتراكي يجب مراعاة ما يلي:

١ - ان تسيطر الحكومة على الصناعات الثقيلة والرئيسية، وهذا بدوره يؤدي الى السيطرة على باقي اقسام الاقتصاد الوطني.

٢ - ان تقوم الحكومة بتنظيم وتنسيق النشاطات الاقتصادية المهمة مبتدئة بالبنوك ومنتهية بوسائط النقل.

٣ - وضع ضرائب تصاعدية وتحديد الدخل والارث.

٤ - تحفيز الموظفين والمستخدمين والعمال عن طريق الترفيع والترقية وزيادة الرواتب.

٥ - وضع برامج وخطط لانعاش المجتمع وترفيهه

واسعـاده وحمايـة الافراد من الفقر والبطـالـة والعناية بالعاجزين والمقعدين عن العمل وتقديم خدمات طبية بصورة مستمرة لكافة الافراد.

٦ - تأسيس جمعيات استهلاكية.

٧ - فسح المجال واعطاء الفرص للجميع في التعليم والتـدريـب الفني والمهني لتنميـة قـابليـاتهم ومهاراتهم.

٨ - القضـاء على جميـع الفوارق الطبقيـة والعنصريـة والطائفية اي المساواة بين الافراد والمساهمة في جميع النشاطات الاشتراكية من قبل الجميع دون تحيز او تميز.

٩ - تحديد دخل معين لجميع افراد المجتمع كضمان لهم بعد ان يتقاعدوا عن العمل.

١٠ - اشتراك العمال في ادارة التنظـيمات العماليـة الفلاحية.

١١ - تكوين مكاتب سياسية تعبر عن حاجات ورغبات جماعات مختلفة من الناس.

١٢ - تكوين منظمات مهنية تدافع عن حقوق العاملين في المجتمع الاشتراكي.

ز - المجتمع المتفرد الذي يتكون من جماعات صغيرة ومتعددة بحيث يعيش الفرد فيها منعزلا عن بقية الافراد وتفاعله معهم يكون اشبه بتفاعل الغرباء الذين تغلب عليهم صفة المجهولية، وهذا يعني ضعف او عدم فعالية العلاقات القرابيـة الرحميـة. فـالصفـة الرئيسيـة لهذا النوع من المجتمعات هي انعزال الفرد اجتماعياً، ووصف الاستاذ

كورن هاوزر في كتابه «سياسات المجتمع المتفرد» مايلي: ينقسم المجتمع الى عدة جماعات صغيرة ومتنوعة ومختلفة بحيث لا تؤكد على الارتباطات الاجتماعية القوية للفرد الذي يبقى معزولاً عن الآخرين وتظل بسبب ذلك مجرد جماعات ثانوية. اما الجماعات الاولية (كالزمر الصداقية وابناء الجيرة) فتكون ضعيفة في ممارسة تنشئتها الاجتماعية لأنها تكون مؤقتة وعابرة، وكذا تكون الجماعات الثانوية. اما الاشخاص الذين يشغلون مراكز وظيفة عالية - وخاصة الذين يحتلون قمة الهرم الاجتماعي ويمثلون قادة الحكومة فيكونوا على صلة دائمة فقط مع الصفوة المختارة لذلك المجتمع، لكنهم لا يتمتعون بنفوذ قوي، وذلك راجع الى ما يلي:

١ - انعدام الجماعات الثانوية الوسيطة التي تعمل على اتصالهم بالمجتمع، او تكون بمثابة حلقة وصل بينهم وبين المجتمع، لذلك نراهم لا يستطيعون السيطرة على التيارات والحركات الاجتماعية التي تدافع عن حقوق الافراد، لأن اتصالهم بالجمهور يكون عن طريق الاجهزة الاعلامية (المذياع، التلفزيون، الصحف المجلات) وهذا لا يؤدي الى انماء علاقات متطورة ومتفاعلة بين الحكام والجماهير.

٢ - تجد الصفوة المختارة صعوبة كبيرة بالمحافظة على شرعية اوامرها ونفوذها، لأنها غير منتمية الى تنظيمات اجتماعية تدعم شرعيتها وخاصة عندما يواجهون بعض الصعاب والمشاكل الاجتماعية.

٣ - لا تستطيع الصفوة المختارة ان تؤثر على او تعالج المشاكل التي تواجهها او اي معوق يعترض النظام

الاجتماعي، ولا يحصلون على رجع الاستجابات لأوامرهم وتعليماتهم وهذا يقلل من اتصالهم المستمر مع الجماهير ويبقيهم جنب الأحداث المباشرة، لذلك تصبح قلقة حول موقعها الاجتماعي بشكل دائم.

٤ - لا توجد هناك حماية للصفوة المختارة تحميهم من ضغوط الجماهير او ثورتها بسبب الفجوة الحاصلة بينها وبين عامة الشعب وبسبب عدم وجود الجماعات الثانوية الوسيطة.

ر - المجتمع الموحد: الذي ظهر في القرن العشرين كالمجتمع الالماني تحت حكم هتلر والمجتمع السوفياتي تحت حكم ستالين. ولأجل توضيح هذا النموذج من المجتمعات اجد ضرورة تميزه عن الدكتاتورية التقليدية لأن كلا النظامين (الدكتاتوري والموحد) تكون السلطة فيه بيد فئة قليلة من الافراد (الهيئة الحاكمة) الذين يمثلون احدى حالات الاوتوقراطية (الحكم الفئوي المطلق) وعدم رجوعهم الى المجتمع عند اتخاذ قرارات تخص الأمة. فالدكتاتورية التقليدية تحكم مجتمعها من خلال فئة حاكمة صغيرة العدد تمثل الحكومة الرسمية، ويعملون على تنمية ثرواتهم الخاصة في الأعم الأغلب مستغلين سلطتهم ومركزهم الوظيفي العالي غير مبالين برغبات المجتمع ويقاومون كل تغيير اجتماعي داخل المجتمع. اما المؤسسات العسكرية والقانونية فتمارس تأثيراتها وضغوطها على النشاطات الاقتصادية. اما المجتمع الموحد فيملك تنظيمات اجتماعية كبيرة ومعقدة وذات درجة عالية ومتقدمة في النظام البيروقراطي. اما الهيئة الحاكمة فانها تمارس نفوذها

وسلطتها على جميع اقسام المجتمع وعلى جميع اوجه الحياة الاجتماعية مكونين حكومة صغيرة داخل حكومة كبيرة. لأنها تستهدف السيطرة على جميع شؤون الدولة وتعمل على توجيه سياستها الخارجية والداخلية من خلال سيطرتها على جميع دوائر الحكومة واجهزتها وحتى على النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والاحزاب السياسية والمنظمات المهنية والحرفية والمنظمات التي تمثل المصالح الخاصة بل تذهب الى ابعد من هذا، فتسيطر على سلوك وتصرفات الافراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والاجهزة الاعلامية من اجل صياغة شخصيات جميع افراد المجتمع بالشكل الذي تريده.

إضافة الى ما تقدم، تحاول الهيئة الحاكمة تبرير سيطرتها الكلية على المجتمع بدعوى انها تعمل على بناء مجتمع كلي جديد يمثل اليوتوبيا (الاصلاح الاجتماعي او المدينة الفاضلة) بكل معانيها. وتعمل الصفوة المختارة في هذا النموذج من المجتمعات على توفير الرفاهية لكافة افراد المجتمع وتغيير جميع وظائف واهداف المؤسسات الاجتماعية. فهي تستخدم صفات اليوتوبيا كوسيلة للحصول على تأيد ودعم المجتمع لحكمهم.

ونستطيع ان نلخص الصفات الرئيسية للمجتمع الموحد بالنقاط التالية:

١ - وجود حزب سياسي متضامن ومتكاتف يحكم المجتمع بجميع اقسامه.

٢ - تكون هناك فئة حاكمة قليلة تتمتع بسيطرة غير محدودة.

٣ - يبني الحزب اهدافاً انسانية عامة.

٤ – اشغال المراكز الوظيفية العالية والمهمة من قبل اعضاء الحزب الحاكم.

٥ – الولاء التام للدولة من قبل اعضاء الحزب الحاكم.

٦ – يتمتع الحزب الحاكم بسلطة عالية جداً.

٧ – يستخدم الحزب الحاكم نفوذه على جميع اوجه الحياة الاجتماعية وعلى كافة افراد المجتمع. بيد ان هذا التأثير يكون اقل على اعضاء الحزب الحاكم.

٨ – تكون هناك فئة صغيرة من الحزب الحاكم تقوم بتخطيط السياسات الداخلية والخارجية للحزب والدولة والمجتمع معاً.

٩ – يكون رئيس الدولة من احد اعضاء الحزب الحاكم.

١٠ – يعتمد قادة المجتمع الموحد على مناصري ومؤيدي الهيئة الحاكمة.

١١ – يتمتع الحزب الحاكم بسلطة اعلى من بقية التنظيمات الاخرى الموجودة داخل المجتمع.

١٢ – لما كان الحزب الحاكم يعتبر وحده سياسة، فانه يحكم من خلال الجهاز الحكومي جميع دوائر الدولة.

١٣ – يعين الحزب الحاكم عضواً واحداً او اكثر لكل دائرة حكومية ولكل معمل ونقابة ووكالات وسائل الاتصال بالجماهير ليمثل سياسة الحزب لكنه لا يوجه سياسة تلك الدائرة او الشركة التي يعمل بها بل تكون مهمته كرقيب او ملاحظ

لرصد كل ما يحدث داخل هذه التنظيمات ويبعث تقارير حول كل ما يحدث داخلها بالاضافة الى رصد اعداء الحزب ومناوئيه.

اخيراً. يخضع الجيش الى سيطرة الحزب الحاكم حيث لا يقبل اي فرد فيه مالم يكن حزبياً او مؤمناً باهدافه وسياسته. كذلك تخضع المدارس والجامعات والاجهزة الاعلامية لسياسة الحزب واهدافه من اجل غرس الولاء للعقيدة الحزبية وتنشئهم تنشئة حزبية خاصة تخدم اهداف الحزب والدولة.

ق - المجتمع النظامي: لا نستطيع ان نجد مثل هذا النموذج من المجتمعات في الوقت الحاضر بل من الممكن ان يوجد في المستقبل. فقد وضع علماء الاجتماع التصورات العامة لهذا النموذج الذي يخدم الفرد والمجتمع العام معاً كاشتراك الفرد في جميع الشؤون الاجتماعية وممارسة حقه من خلال:

١ - التصويت في انتخابات الحكام السياسي.

٢ - دوره الوظيفي الذي يمارسه في التنظيم الذي ينتمي اليه.

٣ - ايمانه بالتغير الاجتماعي.

يتصف هذا المجتمع ايضاً بعدم وجود حزب حاكم يسيطر على كافة اقسام المجتمع، وتكون وظيفته الهيئة الحاكمة وضع الخطوط والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتقديم الارشادات والتوصيات لتنمية المجتمع على المدى البعيد، وتكون مساهمة الفرد في تنفيذ هذه الخطط والبرامج. بمعنى آخر يكون الفرد ممثلاً في المؤسسات السياسية وفعالاً في الأنشطة الاجتماعية وتُترك له الحرية في الانتماءات التنظيمية، وتكون الهيئة الحاكمة منتخبة من كافة افراد المجتمع بحيث تخدم الفرد والمجتمع دون تميز.

٤ - مقارنة التنظيات الرسمية بغير الرسمية.

بعد ان وصفنا التنظيات الاجتاعية في نماذج اجتاعية متباينة، نرى من الضروري توضيح طبيعة التنظيات الرسمية التي تختلف عن غير الرسمية من خلال عقد مقارنة بينها للوقوف على نقاط الشبه والاختلاف علاوة على ذلك، فسوف تبين لنا هذه المقارنة ابعاد تحول مسيرة فكر التنظيم الاجتاعي.

أ - من الصفات الرئيسية للتنظيات الاجتاعية الكبيرة انها رسمية، اي انها تختلف عن الجاعات الصغيرة ذات العلاقات الحميمة او القرابية (غير الرسمية) والفرق بينهما يبدأ من مفهوم العضوية. حيث تكون عضوية التنظيات الرسمية اختيارية، ينتمي الفرد اليها حسب رغبته الخاصة ولا توجد هناك قوة خارجية تجبره على الانتاء للتنظيم الرسمي. بينما لا نجد ذلك في التنظيات غير الرسمية، فالفرد لا خيار له في انتائه الى عشيرة معينة مثلاً. بينما يكون انتاء العامل الى النقابة العالية طواعية ويكون انتاؤه لها مدفوعا بالحصول على مكاسب عالية اكثر ولأجل تحسين وضعه الاجتاعي والاقتصادي.

ب - تستلزم عضوية الفرد في التنظيم الرسمي توفر شروط خاصة يضعها التنظيم نفسه كالجنس او العمر او العنصر او المهنة او الدين او الثقافة او المصالح وما شابه بينما لانجد مثل هذا الالتزام المقيد في التنظيات غير الرسمية.

جـ - تخصص التنظيات الرسمية ببعض المهام والواجبات للقيام بها من قبل الفرد حال استلامه العضوية، كاشتراكه في الاجتاعات او التصويت او الاشتراك في المناقشات او اشغال منصب معين، بينما لانجد مثل هذه المهام والواجبات في التنظيات غير الرسمية كالعائلة او الزمر الصداقية.

د - يتضمن بناء التنظيم الرسمي تدرجاً هرمياً يوزع عليه افراده وجماعاته، او تربط بينهم قنوات اتصال رسمية. فالعامل ينتمي إلى نقابة فرعية في منطقة سكنية معينة، وتكون هذه النقابة مرتبطة بالنقابة المركزية في المدينة مثلاً، وتكون هذه النقابة المركزية متصلة بالاتحاد العام لنقابات القطر. بينما لا نجد مثل هذا النموذج الهرمي عند الجماعات الصغيرة.

هـ - تكون الاتصالات داخل التنظيمات الرسمية من خلال قنوات رسمية، اي عن طريق المراسلات الرسمية والاتصالات السلكية واللاسلكية والمكاتبات الخطية من اجل ربط وحدات التنظيم الفرعية بالوحدة المركزية، لذلك يكون اتصال وتفاعل اعضاء التنظيم الرسمي بشكل غير مباشر بينما تكون اتصال وتفاعل افراد التنظيمات غير الرسمية وجهاً لوجه وبشكل مباشر.

و - تتصف التنظيمات بأنها متخصصة بعمل معين تقوم به، بينما لا توجد هذه الصفة عند العائلة او الزمر الصداقية.

ز - تتصف التنظيمات الرسمية بتقسيم عمل مركب ومعقد، بينما تتصف الجماعات الصغيرة والتنظيمات غير الرسمية بتقسيم عمل بسيط.

حـ - لما كان هناك تقسيم عمل وتخصص في الوظائف، فمن الضروري ان يكون هناك تساند وتكافل بين وحدات بناء التنظيم وبين الاقسام المتخصصة من اجل تحقيق اهداف التنظيم الرسمية ومن اجل اتقان وظائفها بينما لا نجد هذه الصفة في التنظيمات غير الرسمية.

ط - يتصف التنظيم الرسمي بصفة الاستبدال، اي الفرد الذي يشغل مركزاً معيناً داخل التنظيم الرسمي يمكن استبداله بعضو آخر، بينما لا نستطيع استبدال العضو في التنظيمات غير الرسمية، فلا

نستطيع استبدال الأب بشخص آخر داخل الاسرة مثلاً.

ي - اعطاء اجور او رواتب لاعضاء التنظيم الرسمي، بينما لا تعطى اجور للأم او للأب في الاسرة او لأصدقاء المحلة.

ك - استخدام الأساليب البيروقراطية داخل التنظيم الرسمي، بينما لا توجد هذه الصفة داخل الجماعة الصغيرة او الاسرة.

ل - للتنظيمات الرسمية اسماء وشعارات خاصة بها تميزها عن باقي التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، تعكس وظيفة التنظيم غالباً كالختم والعلاقة المجلة والعلم والشعار، بينما لا نجد ذلك في التنظيمات غير الرسمية سوى الاسم الأخير او اللقب للعائلة.

مكونات فكر التنظيم الاجتماعي.

بعد ان ميزنا بين الفكر التنظيمي الرسمي وغير الرسمي، نجد من المفيد لدارس الفكر الاجتماعي ان يتعرف على مكونات الفكر التنظيمي الرسمي التي تتمثل فيما يلي:

أ - التفاعل الاجتماعي: الذي يتضمن التأثير والتأثر او الأخذ والعطاء او الطرد والجذب بين اعضاء التنظيم الواحد. فهي عملية تبادلية ثنائية وليس احادية.

ب - العلاقة الاجتماعية: بعد ان تأخذ عملية التفاعل الاجتماعي مكانتها بين الافراد، تقام هناك علاقة اجتماعية فيما بينهم، لكن هناك عوامل مستقرة كامنة في اطار العلاقة والتي تبدو للآخرين وكأنها مبنية على عوامل اخرى، وتلك الكوامن هي ما يلي:

١ - الارضاء الذاتي: نرى احياناً افراد ينمّون ويطورون علاقاتهم الاجتماعية من خلال اشباع حاجات ذاتية لكل الطرفين المشتركين في العلاقة حيث يجدون انفسهم متمتعين بهذه العلاقة ويرغبون في انمائها وتطويرها.

٢ - الاهداف والمصالح العامة: وبغض النظر عما اذا كان المساهمون في عملية التفاعل الاجتماعي مهتمين بعضهم ببعض، فان هناك مصالح واهتمامات مشتركة تعمل على تقاربهم وعلى بناء قاعدة اساسية لعلاقتهم القائمة، فهم يهدفون الى التعاون والتنسيق فيما بينهم لانجاز وتحقيق اهداف مشتركة.

٣ - الالتزامات والتوقعات: لكل فرد مشترك في عملية التفاعل الاجتماعي التزامات وتوقعات يشعر بها الطرف الآخر ويلتزم بها، مما يؤدي ذلك الى تكوين علاقة اجتماعية فيما بينهما، وتكون هناك علاقة قائمة على الالتزام الموجود فيما بينهما بغض النظر فيما اذا احترم او لم يحترم كل منهما للآخر، او ان تكون هناك اهداف مشتركة اولا تكون بين الافراد المشتركين في عملية التفاعل، فهناك علاقة قائمة بين الطبيب والمريض وبين الاقطاعي والفلاح والاستاذ والطالب.

٤ - التساند المشترك: وبصورة خاصة عند المجتمعات المعقدة التركيب (كالصناعة المتقدمة والرأسمالية) تجد تسانداً لعناصر الحياة الاجتماعية الواحدة مع الاخرى، ونجد هذا التساند بشكل واضح في العلاقات الاقتصادية التي تتضمن سلسلة من العلاقات التي لا تسبقها معرفة اجتماعية او قرابية.

٥ - القسرية: هذا النوع من العلاقات موجود في المؤسسات العقابية والقسرية كالسجون والمعتقلات ودوائر الأمن والشرطة التي تستخدم الاساليب العقابية في علاقاتها مع نزلائها من خلال استخدام التهديد او الايذاء الجسدي او النفسي عليهم.

هذه هي اهم الدوافع الكامنة للعلاقات الاجتماعية بين الافراد داخل التنظيمات الاجتماعية الرسمية. وقبل ان ندخل في تحليل العلاقات التنظيمية يجب الاشارة الى وجود نوعين من علاقات التنظيم، الأول

متخصص بعلاقة اعضاء التنظيم كافراد اصحاب المراكز كما اوضحها الاستاذ وليم فوت وايت، والاخرى علاقة واحدات بنائية (شعب، مكاتب، اقسام، منشآت) داخل البناء التنظيمي الذي اوضحها الاستاذ روبرت دوبن.

استخدم وايت ثلاث مفاهيم اساسية في تحليله للعلاقات الاجتماعية بين اعضاء التنظيم ويمكن اجمالها فيما يلي:

١ - التفاعل: الذي يرمز الى الاتصال الشخصي الخاضع للملاحظة والقياس، مثل كيف يتفاعل الفرد أ مع الفرد ب؟ فيما اذا كان الفرد أ او الفرد ب مهتمين بعملية التفاعل في وقت معين، وكم يستطيع الفرد أ الاستمرار في التفاعل مع الفرد ب؟.

٢ - النشاطات التي تشير الى كل ما يقوم به الاعضاء داخل الاطار التنظيمي والخاضعة للملاحظة والقياس.

٣ - الأحاسيس: اي مشاعر الافراد لما يحصل ويدور حوله.

ان هذه المفاهيم الثلاثة مرتبطة الواحدة بالاخرى، فأي تغيير يحصل في احدها يؤدي الى تغيير في المفهومين الآخرين داخل التنظيم وان هذا التغيير يأتي من خارج التنظيم في اغلب الأحيان. اي هناك تأثيرات من المحيط الاجتماعي الذي يحيط بالتنظيم، وقد يكون هذا التأثير مباشراً او غير مباشر. فالتغيير الذي يحصل على نوع التكنولوجيا المستخدمة من قبل التنظيم يؤدي الى ممارسة تأثيرات مباشرة كاستخدام العقل الالكتروني في حسابات التنظيم او استخدام مكائن لحفظ معلومات التنظيم او استخدام جهاز تليفزيون في اتصالات اعضاء التنظيم وهكذا فان استخدام مثل هذه التقنيات يؤثر على اقتصاد التنظيم ونشاطه واتصالات اعضائه ايضاً، ولكي يثبت الاستاذ وايت فكرته هذه اعتمد على نتائج دراسة كل من الباحثين جارلس وكروبرت جيست ١٩٥٢ ووارثر ترنر ١٩٥٨ الذين درسوا اثر محيط معمل التجميع

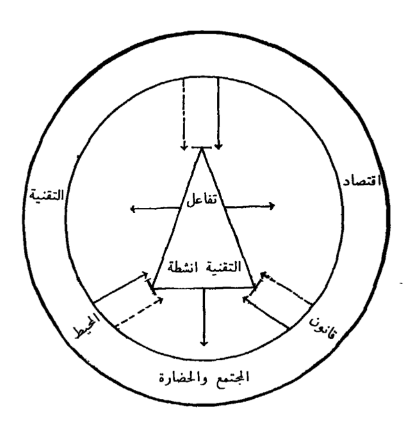
الميكانيكي على تفاعل ونشاط العمال اثناء العمل، فوجدوا ان ابعاد تفاعل العمال قريبة المدى وليست بعيدة المدى وتحصل خلال قنوات ضيقة. فالعامل لا يستطيع ان يتفاعل (اثناء العمل) مع الآخرين الا مع العامل الذي يكون بجانبه مباشرة اي العامل الذي اعلى منه مرتبة او اقل منه مرتبة من التخصص التقني او الذين يقومون بنفس العمل الذي يقوم به، وفي بعض الحالات لا يستطيع ان يتصل مع هؤلاء بسبب المراقبة المشددة عليه من قبل رئيس قسمه. فتفاعل العامل يخضع لمحيط قاس وروتيني ممل ورتيب مما يولد مواقف سلبية تجاه العمل والمهنة والادارة او الشركة بشكل عام عند العامل. اضافة الى ذلك، فان رؤساء الشعب والاقسام الادارية يخضعون لتأثيرات التطورات التقنية، بحيث تكون علاقاتهم مع مرؤوسيهم رسمية وضعيفة جداً. ويستند الاستاذ وايت على دراسة الباحثين زلزنك وكرستينسن وريوثلز بركر وجورج هومنز ١٩٥٨ الذين توصلوا الى ربط تأثير درجة نجاح تنبؤ العمال لمعرفة سير العمل وكيف تتخذ القرارات من قبل رؤسائهم ومن هم الرؤساء الفعليون والاسميون وكيف تتم ترقياتهم وزيادة اجورهم وما هي شروط قبول العمال الجدد واسباب طردهم، جميع هذه المعلومات ربطوها بنجاح عمل العامل وسلوكه داخل المعمل. واستخدم الاستاذ وايت كذلك دراسة ليونارد سايلز ١٩٥٨ التي ربطت نجاح تنبؤ العمال لمعرفة هذه المعلومات واثره على سلوكهم داخل المعمل مما دفعه (سايلز) الى وضع تصنيف خاص بالعمال منطلقاً من هذا الارتباط وهم كالآتي البليد، والمضلل، والواسع الأفق والمحافظ.

استخدام وايت هذه الدراسات للدلالة على نوع وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تحصل داخل التنظيمات الرسمية الخاضعة الى تأثيرات التكنولوجيا ونوع درجة تفاعل الاعضاء وأثره على سلوكهم المهني. ويضيف وايت الى ما تقدم فيقول ان تفاعل العمال (داخل المعمل) يكون بشكل بسيط وسطحي والفترة قصيرة من الزمن (ولم يرجعه الى

المجهولية وعدم سيادة العلاقات الرحمية والقرابية) بل ارجعه الى محيط المعمل الذي يعمل فيه العامل. حيث يقول ان العمال يواجهون يومياً وباستمرار الوجوه والشخصيات والمكائن والآلات والأبنية والأوامر، مما تخلق هذه المواجه موقفاً واحداً عند العمال للمشاكل التي تعترض عملهم وتتعلق بشؤون حياتهم العمالية والحياتية وهذا يساعد على بلورة احاسيس ومشاعر واحدة ومواقف واتجاهات متشابهة بسبب خضوعهم لشروط وظروف واحدة او متشابهة وبالتالي يولد تضامناً وتماسكاً بين العمال يدفعهم للانضمام الى جماعات منظمة من اجل الدفاع عن حقوقهم وطلباتهم تعكس وضعهم المهني والاجتماعي والاقتصادي. فالعامل في هذه الوضعية يعتمد على احاسيس ومشاعر رفيقة العامل وطلباته ورغباته داخل المعمل ويضيف الاستاذ وايت فيقول ان تفاعل أعضاء المعمل يتجه مع الآخرين الذين هم في نفس الدرجة المهنية او الذين يشغلون مراكز مهنية قريبة من مركزه، ويعتمد تفاعل رئيس الشعب او القسم مع اتباعه على درجة تكرار تفاعله معهم. فاذا كان تفاعله معهم مستمراً ومتكرراً زاد رضى الاتباع وقل قلقهم وانفتحوا له في مشاعرهم وأحاسيسهم فيما يتعلق بمشاكلهم داخل المعمل والعكس صحيح ويذهب الاستاذ وايت في تحليله هذا فيضيف الى ان علاقة رؤساء المعمل مع قادة النقابة العمالية يعتمد ايضاً على درجة تفاعلهم وتكراره. اي كلما تكررت وتكثفت قل تدخل قادة النقابة في اتخاذ قرارات رؤساء المعمل والعكس صحيح. وتكون استجابة رؤساء المعمل لتدخل قادة النقابة متوقفة على نوع شخصياتهم ودوافعهم، فبعضهم يحاول ان يبرر اعماله وقراراته ليقلل من تدخل قادة النقابة وبالتالي يقلل صراعاته معهم وفي حالة وجود ثقة متبادلة واحترام مشترك بين الرؤساء والاتباع (داخل المعمل) فان ذلك يزيد من تعاونهم في حل المشاكل العمالية التي يواجهونها.

اما الاحاسيس ومشاعر العمال فتتوقف على درجة تفاعلهم فيما بينهم

ومع رؤسائهم وتقييمهم لسلوكهم وتماثلهم بعضهم لبعض والى اهتمامهم لمفهوم الاعتبار الاجتماعي الذي يحمله العمال ويخضع الى مراكزهم الادارية والفنية التي يشغلونها. ولأجل توضيح تحليل علاقة الافراد داخل التنظيم وضع الاستاذ وايت شكلاً مخططاً موضحاً علاقة تحليله بالمحيط الاجتماعي. انظر شكل رقم - ١ -



شكل رقم - ١ - يوضح اعتماد (تفاعل، انشطة، احاسيس) الواحد على الآخر تأثرها من قبل عوامل محيطة. العوامل المحيطة قد يكون لها تأثير على النظام الاجتماعي على اي من هذه العناصر الثلاثة (تفاعل انشطة احاسيس) والتأثير قد يأتي بشكل مباشر (خط مستقيم) او

بشكل رمزي (خط متقطع) اسهم الخارجية توضح تأثير النظام الاجتماعي على المحيط.

ننتقل بعد ذلك الى النوع الثاني من العلاقات وهو علاقة وحدات التنظيم الرسمية الحديثة التي اوضحها الاستاذ روبرت دوبن الذي صنفها الى ما يلي:

١ - الارتباط المتسلسل.

٢ - الارتباط المتشعب.

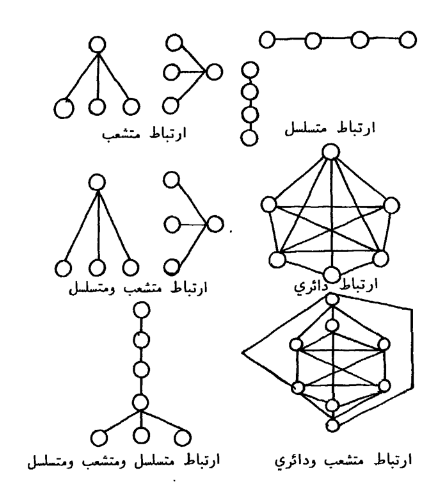
٣ - الارتباط الدائري.

٤ - ارتباط متشعب ومتسلسل.

٥ - ارتباط متشعب ودائري.

٦ - ارتباط متسلسل متشعب ومتسلسل.

فالارتباط المتسلسل تكون اتصالات وحدات التنظيم فيه متجهة الى الأعلى لكي تكون كل وحدة مرتبطة مع الوحدة المجاورة او القريبة الواقعة على جانبها، ماعدا الوحدات الطرفية (اي الواقعة في نهاية السلسلة التي تتصل مع وحدة جانبية واحدة). اما الارتباط المتشعب فتكون وحدة واحدة داخل نظام التنظيم فتصل مع جميع وحدات النظام، ويكون الارتباط الدائري اقل حدوثاً في التنظيم. ودلل الاستاذ دوبن على تصنيفه بالرسوم التالية:



حـ - سلطة المكتب

ان افضل من اوضح مفهوم البيروقراطية في التنظيمات الرسمية هو الاستاذ ماكس فيبر الذي قال ان الممارسة الحقة للسلطة الشرعية تكمن في الادارات البيروقراطية حيث يكون رئيس التنظيم شاغلاً مركزاً سلطوياً حصل عليه عن طريق الانتخابات او عن طريق معين من قبل سلطة أعلى منه لاشغال هذا المنصب او عن طريق الكفاءة المتخصصة التي يتمتع بها حيث يقوم بالقيادة والتوجيه والسيطرة على كافة المراكز

المهنية التي اقل منه درجة اما طبيعة التنظيمات البيروقراطية فتتصف بالخصائص التالية:

١ - يكون الموظفون الاداريون مستغلين شخصياً، الا انهم مسؤولون امام القانون في عملهم الرسمي والمكتبي.

٢ - يكون الموظفون الاداريون منظمين حسب تدرج وظيفي ومكتبي واضح ومحدد.

٣ - تكون لكل مكتب صلاحيات مكتوبة وواضحة ومعلومة لدى جميع اعضاء التنظيم تعكس نظم التنظيم البيروقراطي.

٤ - تشغل المراكز الوظيفية الادارية من قبل افراد اختصاصيين يعينون فيها حسب اختبارات معينة ومقابلات حرة لجميع المتقدمين لاشغال دون اعتبار شخصي بل حسب كفاءتهم وقدرتهم التخصصية.

٥ - تكون العلاقة عقدية بين الموظفين المعينين والتنظيم البيروقراطي. اي تتسم العلاقة بينهما حسب عقود مكتوبة ومعلومة عند الطرفين.

٦ - يتم اختيار المرشحين لأشغال الوظائف على اساس نوعياتهم الفنية والمهنية المختصة وخبراتهم وشهاداتهم التخصصية.

٧ - تخصص رواتب محددة للموظفين المعنيين واخذ نسبة معينة من رواتبهم لضمان تقاعدهم.

٨ - تحت ظروف خاصة تستطيع ادارة المكاتب (خاصة في التنظيمات الخاصة) تعين موظفين دون الرجوع الى مستلزمات وشروط الادارة وعدم الأخذ بنظر الاعتبار التحصيل العلمي التقني والخبرات السابقة، بل يعين حسب رغبة المكتب نفسه. لكن يبقى المكتب متخصص بحق عزله او فصله في اي وقت يشاء. ويكون معيار الرواتب قائماً على اساس التدرج المتسلسل آخذاً

بنظر الاعتبار مسؤوليات المراتب ومتطلباتها المرتبطة بالمنزلة الاجتماعية للمراكز العليا. اي اعطاء مخصصات سكنية وصحية واجتماعية لأصحاب المراكز العليا لكي يستطيعوا ان يعيشوا بنفس المستوى الذي يتناسب مع مراكزهم الادارية العالية.

٩ - يكون نظام ترقية الموظفين قائماً على الاولوية في التحسين والانجاز في العمل او الاثنين ويخضع هذا الى حكم وتقييم الرؤساء.

١٠ - تكون الأعمال الادارية منفصلة بشكل تام عن مالك التنظيم او وسائل الادارة. فالوظيفة الادارية او المراكز الادارية لا يملكها الموظفون لأن المراكز لا تخضع للامتلاك بل للأشغال حسب متطلباته وشروطه.

ان هذه النقاط العشرة التي طرحها ماكس فيبر تكون مناسبة لادارة تنظيمات تبحث عن الربح او الفائدة المادية وتمثل النموذج الأمثل للبيروقراطية الادارية. وهي بهذا المعنى تمثل الحكم المطلق لكنها تختلف بالدرجة لا بالنوع مستهدفة تطبيق درجة عالية في الدقة والسيطرة على اعضائها في تطبيق نظمها وقواعدها. وقد نجد مثل هذا النموذج - حسب قول فيبر - في المكاتب الحكومية والجيوش العسكرية والكنيسة والأحزاب السياسية والمصالح الاقتصادية وجميع التنظيمات الخاصة كالنوادي. ومع ذلك فهناك تنظيمات لا يشملها النظام البيروقراطي مثل اللجان البرلمانية ومجلس السوفيات الأعلى ومكاتب ذات المكانة الشرقية والحكام العلمانيون واللجان التمثيلية (اي التي تمثل دوائر ومكاتب مختلفة). ويضيف فيبر الى ان الأساس الأول لسيادة النظام البيروقراطي يكمن في درجة المعرفة التقنية التي تتمثل في السيادة التكنولوجية والأساليب الادارية المتقدمة في انتاج السلع التي اصبحت في الوقت الحاضر صفة لازمة وضرورية. في هذا الاعتبار لا يوجد فرق جوهري سواء كان النظام الاقتصادي قائماً على

القاعدة الرأسمالية او الاشتراكية طالما يبحث النظامان عن الدقة في العمل التقني والتخصص العلمي - حسب رأي فيبر - ان سيطرة الحكم المطلق يشير الى حصر السيطرة بيد شخص واحد غير متخصص في الأمور التقنية. ومما لا شك فيه ان النظام الرأسمالي يلعب دوراً مهماً في تطوير النظام البيروقراطي.

فالنظام الرأسمالي يمثل اذن القاعدة الاقتصادية المنطقية للإدارة البيروقراطية من اجل زيادة ثروتها المالية. اذ ان الادارة البيروقرطية تعني أساساً ممارسة السيطرة على قواعد المعرفة. وهذه الصفة تمنحها التخصصات بشكل عقلاني من اجل بلورة النفوذ والسلطة في مراكزها الادارية لذلك نجد موظفي النظام البيروقراطي يمارسون نفوذاً عالياً ويعملون على زيادته ومضاعفته داخل مكاتبهم. اما تبعيات السيطرة البيروقراطية فتتضمن ما يلي: ١ - ترتيب المراكز لصالح الرئيس او المدير العام. ٢ - الميل الى حكم الاغنياء والمتخصصين في المعرفة العلمية ٣ - سيادة روح العلاقات الرسمية المجهولة ٤ - تقديم خدمات واحدة لجميع اعضاء التنظيم دون الأخذ بنظر الاعتبار الاختلافات الفردية في التعامل.

٥ - السيطرة.

ابرز الاستاذ امتاي اتزيوني اهمية مفهوم السيطرة من قبل التنظيم الرسمي في المجتمعات الحديثة حيث قال انه من المعروف لدى الجميع ان للتنظيمات حاجات اجتماعية خاصة بها تهدف اتباعها ولا يتم ذلك من خلال اعضائها ولأعضاء التنظيم ايضاً حاجات يهدفون الى اشباعها. فيمارسون التنظيم بعض الضغوط لاشباع حاجاته ونفس الشيء بالنسبة للاعضاء، فهم يمارسون تأثيراتهم الخاصة على التنظيم لاشباع حاجاتهم. واذا تعمقنا في معرفة هذه الحاجات نجدها متلازمة ومترابطة ومكملة الواحدة للأخرى على الرغم من الضغوط التي تمارسها الواحدة على

الاخرى. فمثلاً اذا زاد دخل الشركة التعاونية فان ذلك يؤدي الى زيادة دخل اعضائها ايضاً، واذا زاد اعتبار احد المدارس اجتماعياً فسوف يزداد اعتبار مدرسيها تباعاً. ومن هنا نرى حاجات التنظيم وحاجات اعضائه تكون مكملة للأخرى ومتصلة بها انما لا يتم ذلك الا من خلال وجود سيطرة تنظيمية (اي ادارة محكمة لتنظيم وتنسيق مثل هذه الحاجات) والا فسوف يحصل تضارباً وتنازعاً بدلاً من التكامل والتكافل. اي يستطيع التنظيم ان يقوم بعملية السيطرة من خلال وضع قواعد اساسية لنظام المكافآت وقواعد اخرى خاصة بنظام العقوبات ويكون الأول خاصاً بالاعضاء الذين ينفذون اوامر التنظيم ويقدمون خدمات له ويشاركون في نشاطاته، ويكون النظام الثاني خاصاً بالأعضاء الذين ينحرفون عن تطبيق قواعد ونظم التنظيم وعدم المشاركة في مناشطه. ومن خلال هذين النظامين (نظام المكافآت والعقوبات) يستطيع التنظيم ان يفرض نظام السيطرة على اعضائه وبالوقت نفسه يقدر على اشباع حاجاته وحاجات اعضائه. وجدير بالذكر في هذا الخصوص ان الاستاذ اتزيوني يميز بين نوعين من التنظيمات الأولى سماها بالتنظيمات الطبيعية مثل العائلة والجماعات العرقية والقومية والمجتمع المحلي (التي تشبه الى حد بعيد الجماعات غير الرسمية في تحديد جارلس كولي) والتنظيمات الثانية اسماها بالتنظيمات المختلفة او المبدعة كالتنظيمات البيروقراطية والشركات والنقابات والأحزاب السياسية (التي تشبه الى حد كبير التنظيمات الرسمية في تحديد كولي) التي تكون هياكلها التنظيمية مخططة ومقصودة ويخضع بناؤها الى ظروفها الخاصة وتهتم بالانجاز العلمي والتقني مما تكون هياكلها معقدة وقائمة على مراكز محددة ومتسلسلة ومتدرجة وتركز على السيطرة المركزية المباشرة مؤكدة على تماثل الاعضاء مع اعمالهم ووظائفهم التي يقومون بها داخل التنظيم. من هذه الوضعية نرى ان التنظيم لا يعتمد بشكل كلي على اعضائه فقط بل على قواعد وقوانين خاصة بالسيطرة على الاعضاء لاخضاعهم

لأهدافه عن طريق الترغيب واشباع حاجاتهم لكل من يتمثل لقواعده، ونظمه واهدافه والترهيب لكل من لا يمثل لقواعده ونظمه واهدافه. اضافة الى ذلك، فالتنظيم يؤكد على فكرة الانجاز العلمي والتقني في كفاءات ومعطيات اعضائه من اجل خدمة اهدافه ونظمة فهو (التنظيم) يكافىء العضو المبدع والخلاق (من زاويته) وليس من زاوية حاجات العضو. وبهذا العمل يحقق التنظيم ويشبع نوعين من الحاجات الأولى تنظيمية والثانية فردية (خاصة بالعضو).

اما انواع السيطرة التنظيمية فقد صنفها الاستاذ اتزيوني الى ثلاثة انواع رئيسية هي ما يلي:

١ - السيطرة الجسمية التي تعني الايذاء الجسمي او الحرمان العاطفي والوجداني التي تمارسه التنظيمات القسرية والالزامية مثل السجون والمؤسسات العقابية ومستشفيات الأمراض العقلية والعصبية ومعسكرات اسرى الحرب ومعسكرات التعذيب.

٢ - السيطرة المالية التي تقدم المكافآت والعقوبات المالية والمحفزات غير المعنوية التي تمارسها المعامل والمصانع وشركات التأمين والبنوك والدوائر التي تقدم الخدمات المدنية والتنظيمات العسكرية في وقت السلام.

٣ - السيطرة الرمزية التي لا تمارس الايذاء الجسمي او المكافآت او العقوبات المادية بل تستخدم الاعتبار الاجتماعي والسمعة الاجتماعية كأداة للترغيب وللترهيب من اجل السيطرة والتوجيه والزام الاعضاء بالتمسك بقواعد ونظم التنظيم. فأصحاب المراكز العليا داخل التنظيم يمارسون السيطرة الرمزية على الاعضاء الذين يحتلون مركزاً اوطأ منهم، ونجد مثل هذه الحالة في التنظيمات الدينية والسياسية والايدولوجية والكليات والجامعات والمعاهد التقنية والمنظمات الاختيارية والمدارس ومستشفيات الأمراض العصبية.

ويضيف الاستاذ اتزيوني فيقول بان استخدام السيطرة القسرية والالزامية مقترنة ومتحدة مع استعمال السيطرة المالية التي تقترن ايضاً مع استعمال السيطرة الرمزية. بمعنى آخر ان قواعد النفوذ والسيطرة الجسمية يتجه نحو الزام واجبار العضو للخضوع والاذعان.

اخيراً يشير الاستاذ اتزيوني الى انه ليس من الضروري ان يكون لكل تنظيم نمطاً للسيطرة او ممارسة احد انواعها كما ذكره آنفاً بل هناك نقابات مهنية وحرفية لا تمارس اي نوع من هذه الأنواع الخاصة بالسيطرة لأنها تقدم خدمات للاعضاء من اشباع حاجاتها الخاصة بسبب اندماج خاجاتها واهدافها مع حاجات واهداف اعضائها.

هـ - التدرج السلطوي.

الذي يشير الى نظام ترتيب المراكز الوظيفية وانها متدرجة من الأعلى الى الاسفل حسب موازين معينة ويحدد علاقة هذه المراكز اكثر مما يحدد الاداريين بالمتخصصين.

ويرى فكتور تومس ان السلطة الكارزماتيكية قوية ومترسخة في التنظيمات الحديثة بسبب التدرج السلطوي والاعتبار الاجتماعي الملتصق بمراكز التنظيم خاصةً عندما يكون دور العضو غير واضح او محدد وهذا الغموض في الواقع هو احد الاختلافات الجوهرية بين ادوار المتخصصين واصحاب المراكز في التدرج السلطوي، فكلما كان العضو في التنظيمات الكبيرة بعيداً عن اصحاب المؤاكز العليا زادت عقوباتهم ومحاسبتهم وقل نفوذهم السلطوي، والعكس صحيح. فالتدرج السلطوي يحتلف في توزيع المكانات الاجتماعية والنفوذ السلطوي والدخل المالي على اعضائه. فكلما تسلق عضو التنظيم سلم التدرج السلطوي زادت مسؤولياته ومناشطه على عكس المتخصص داخل التنظيم الذي تكون مناشطه محددة من قبل تخصصاته اكثر من سلطة التدرج السلطوي. اضافة الى ذلك يعطي التدرج السلطوي للمراكز العليا اتصالات رسمية

مع جميع المراكز التي تحتها او اقل منها قوةً وسلطةً. وتملك الصفوة المختارة داخل التنظيم معلومات غزيرة وكافية حول سياسة التنظيم ونوعية اعضائه، لذلك تكون لها القدرة الواسعة على طرح اي موضوع يريدون مناقشته او التي تهم اهداف التنظيم، وتكون لهم صلاحيات واسعة لمواجهة المشكلات والمعضلات التي تحصل داخل التنظيم، ولهم القدرة الكافية على ممارسة الضغوط والتأثيرات على اعضاء التنظيم ونستطيع ملاحظة ذلك داخل اجتماعات وندوات ومؤتمرات التنظيم.

اما اصحاب الخبرات الفنية والتخصصات العلمية فيكونون منسجمين مع عملهم. وتبرز بينهم جماعات مبدعة خلاقة لتنمي وتطور ممارستها ومعرفتها وابداعها ورغبتها من اجل السيطرة على نشاط التنظيم الخارجي لكي تحمي مكانتها ومهارتها وتخصصها ويدفع بالوقت نفسه الى مساهمات التنظيم في حقول جديدة وتعطي سمعة واعتباراً علمياً عالياً لتنظيمها، بينما تؤكد الصفوة المختارة داخل التنظيم على ما اذا يجب ان ينجز أو ينفذ، وبالوقت نفسه يحافظون على مكانتهم ومواقعهم وتقدمهم. بينما يؤكد المتخصصون على سياسة التنظيم الفنية. فالمعرفة التخصصية تتنافر مع دور السلطة التنظيمية ومراكز التدرج السلطوي في اغلب الأحيان. وكنتيجة لهذا التنافر يحصل تنافس بين اصحاب السلطة والمتخصصين داخل التنظيم في اتخاذ القرارات وتحديد سياسة التنظيم، وبالتالي يؤدي الى اختلافات وتصارعات فيما بينهما. وفي حالة وجود اساليب لا ديمقراطية تمارسها الصفوة المختارة داخل التنظيم فان ذلك يسبب مقاومة ومعارضة من قبل اعضاء التنظيم ضدها. نستنتج من ذلك ان التدرج السلطوي يتضمن اربع جماعات اجتماعية رئيسية هي الصفوة المختارة واصحاب التخصصات الفنية والعلمية واصحاب المراكز الرسمية العليا والاتباع. ومادمنا في صدد توضيح التدرج السلطوي فلابد ان نشير الى مفهوم (حكم الاقلية) الذي يشكل موضوعاً مهماً في التدرج ولعدم خلوة – التدرج – من هذا المفهوم في اغلب التنظيمات

الرسمية الكبيرة. فحكم الاقلية يعني تحديد السلطة والمكانة الادارية داخل التدرج السلطوي الذي يؤدي في النهاية داخل التنظيم الى بلورة حكم الاقلية. ويعني هذا المفهوم ايضاً حكم الاغنياء. والمفهوم الجديد لحكم الاقلية يتضمن اصحاب الرواتب العالية من موظفي التنظيم التي تكون مكاناتهم ونفوذهم قائمة على السيطرة والتوجيه واصدار الأوامر، وليس على امتلاكهم لمصادر التنظيم الكثيرة. اضافة الى ذلك يكون نفوذ (حكم الاقلية) محدوداً من خلال علاقاتهم الخارجية مع نفوذ الاقليات السلطوية في تنظيمات اخرى. وقد نجد ظاهرة حكم الاقلية بارزة في التنظيمات الصناعية اكثر من التنظيمات السياسية بسبب وجود القوى المضادة (في العدد والمصالح) في التنظيمات السياسية ضد حكم الاقلية لاحتواء او تضمن اعضاء التنظيم السياسي مصالح متعددة ومتنوعة وقد نجد حكم الاقلية في المجتمعات النامية التي يكون فيها الساسة والمتخصصون من فئة اجتماعية معينة ومحدودة. بينما نجد الافراد في المجتمعات المتقدمة ينتمون الى عدة تنظيمات مختلفة ومتنوعة تؤدي بدورها الى انتشار حكم الاقلية في اكثر من جماعة واحدة. ان حكم الاقلية يعطي نفوذاً واسعاً للاقلية على الاغلبية انما هذا لا يعني ان الاغلبية لا نفوذ لها. ويشير حكم الاقلية الى عدم تكافؤ وتوازن النفوذ داخل التنظيم ويظهر ذلك جلياً في عملية انجاز قرارات التنظيم ومتعلقة بسياسة وتنفيذ اهدافه. فعندما يكون التنظيم كبيراً، وتكون اتصالات اعضائه غير مباشرة وتكون الاتصالات مباشرة بين الاقلية الحاكمة وتتجه عملية اتخاذ القرارات لتكون بيد الأقلية. وقد يشكو المتخصصون داخل التنظيم من حكم الاقلية خاصة عندما تبرز اصحاب جماعة متخصصة ذكية وعبقرية لتقوده وتقدم له ابداعات جديدة ولكي تتسلق على التدرج السلطوي بسرعة تؤثر على اتخاذ قراراتهم وسياسة التنظيم وتزيد من شكوى بقية المتخصصين من حكم الاقلية. اما سبب حكم الاقلية فانه يكمن في الحاجة الى سيطرة وممارسة الضغوط من اجل

التأثير على بناء التدرج السلطوي. اضافة الى ما تقدم فان اعضاء الفئة الحاكمة داخل التنظيم تستخدم المنطق العقلاني الرشيد لتبرير قراراتهم واوامرهم ويبحثون عن سلطة مكتوبة في نظام التنظيم الداخلي لدعم انشطتهم التنظيمية ولكي نستطيع مواجهة تساؤلات واستفسارات اعضاء التنظيم.

و - النفوذ التنظيمي

يمكن تصنيف النفوذ التنظيمي الى ثلاثة اصناف رئيسية هي:

١ - نفوذ الزامي يستخدم الايذاء الجسمي او استخدام وسائل قمعية لكي تماثل اعضاء التنظيم مع قواعده.

٢ - نفوذ نفعي يستخدم المكافآت المادية للاعضاء او الحرمان منها.

٣ - نفوذ تماثلي يستخدم الرموز لكي يلزم اعضاء التنظيم ليتماثلوا مع قواعده مستخدماً مصالحهم للتأثير عليهم.

في الواقع تختلف التنظيمات باختلاف النفوذ السائد فيها. فمعظم التنظيمات تستخدم اكثر من نوع واحد من النفوذ. ويكون ضمن التنظيم الواحد عدة وسائل نفوذية تستخدم على عدة مراكز مختلفة من نظام التنظيم. فمثلا يستخدم النفوذ الالزامي القمعي على اعضاء التنظيم الذي يحتلون مراكز ادارية واطئة، بينما يستخدم النفوذ النفعي على الاعضاء الذين يحتلون مراكز ادارية عالية. ولا يستعمل النفوذ الالزامي مع اصحاب المراكز العليا مباشرة بل ينبهون الى وقوع النفوذ الالزامي قبل وقوعه (مرة واحدة او اكثر) فكلما كبر المجتمع في حجمه مال الى استخدام النفوذ القسري والالزامي، لذلك تميل حكومات هذه المجتمعات الى ان تضع قوانين الزامية وقسرية عديدة من اجل المحافظة على النظام. اضافة الى ذلك اذا كانت هناك ازمات اقتصادية فلا تمارس التنظيمات بشكل مستمر النفوذ النفعي وهذا يعني ان استخدام النفوذ يتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه.

علاوة على ذلك، فان استخدام انواع متعددة من النفوذ يعطي تبعيات متباينة. واستعمال النفوذ القسري يكون احد تبعياته استلاب اعضاء التنظيم وزيادة اذعانهم وطاعتهم. اما النفوذ التماثلي فيؤدي الى استلاب اقل، ويكون موقع النفوذ التماثلي بين النفعي والقسري.

في الواقع ان حاجة التنظيم لاستعمال النفوذ يعتمد على فعالية التنظيم وطريقة تنشئته لاعضائه. ففي التنظيمات الالزامية القسرية يكون النفوذ مقسماً بين قادة التنظيم الالزامي والاعضاء غير الرسميين الذي يعارضون نفوذ الالزام، بينما يكون نفوذ التنظيمات التي تعمد على المنفعة موزعاً بين القادة الرسميين وغير الرسميين والاداريين المكتبيين، حيث يحصل اختلاف واضح بينهما حول تطبيق وممارسة النفوذ داخل التنظيم. اما التنظيم التماثلي فيطبق النفوذ من قبل قائده. وتجدر الاشارة في هذا المقام الى ان الكثير من التنظيمات تمارس نفوذها خارج حدودها التنظيمية والادارية امام الرأي العام مثلاً.

اخيراً يمكن تصنيف ممارسة النفوذ من قبل اعضاء التنظيم كالآتي:

١ - يصدر من مراكزهم الادارية مباشرة ويسمى نفوذاً ادارياً مكتسباً.

٢ - اعضاء يملكون نفوذاً قائما على قدراتهم الشخصية في الانتاج ويسمى بالنفوذ القيادي غير الرسمي.

٣ - اعضاء يملكون النوعين السابقين من النفوذ الصادر من مراكزهم الوظيفية وقدراتهم الشخصية، ويسمى بالنفوذ القيادي الرسمي.

هذه هي اهم مكونات فكر التنظيم الاجتماعي. ننتقل بعدها الى انواع التنظيمات الرسمية في المجتمعات الحديثة بعد ان ميزناها عن التنظيمات غير الرسمية.

انواع التنظيمات الرسمية.

ميز الاستاذ ارثر ستنجكومبي بين اربعة انواع رئيسية للتنظيمات

الرسمية السائدة في المجتمع الانساني بشكل عام هي ما يلي:

أ - تنظيمات كارزماتيكية وهي التي تتضمن علاقة الرئيس الملهم (صاحب السيادة والتوجيه والسيطرة) على اتباعه الذين ينظرون اليه ويعتقدون به على انه الرئيس الفذ والذكي والعبقري الاداري المحنك والعالم الحق. مثل فريق البحث العلمي الذي يرأسه عالم مشهور ومعروف بالبحث والتتبع العلمي والتأليف المتعدد والواسع والمعمق والمعترف به من قبل المؤسسات العلمية وتعتمد عليه (على العالم) في اقامة بحوث علمية مثمرة بحيث تقدم له مساعدات مالية كبيرة من اجل دراسة مشاكلها او ظواهرها. فان هذا الاعتراف العلمي من قبل هذه المؤسسات يخلق اعجاباً كبيراً بهذا الشخص عند الباحثين الذين يعملون تحت اشرافه وينفذون كل ما يقول ويأمر وما يقدم لهم من توجيهات وملاحظات وخبرات علمية، ولا يستطيعون معارضته او معاكسته بسبب اعتراف المؤسسات العلمية الواسعة التي هي في الواقع اوسع واغزر من معرفتهم وخبرتهم وبسبب اعتمادهم عليه في تخصيص الرواتب والمنح المالية لهم، وبسبب ايمانهم واعتقادهم بشرعية علمه ومعرفته. لذلك تكون كلمته فيهم نافذة وامره مطاعاً ويتبعونه دون معارضة لكي يكسبوا المعرفة العلمية والاستفادة المالية فيه، فالاتباع هنا لا سلطة لهم او مسؤولية انما هي بيد رئيسهم الملهم.

ب - الادارات الاقطاعية: ان هذا المفهوم تقليدي، انما استخدمه الاستاذ استنجكومي للتعبير عن بعض الممارسات التقليدية في مجتمع رأسمالي حديث كالمجتمع الامريكي. حيث استخدم سمسار السيارات (كمثال على ذلك) الذي يقوم بعرض سيارات شركة معينة لبيعها على الناس وقيامه بمهام تسهل معاملات بيعها من قبيل الحصول على ضمانات مالية للشركة وتقديم كفالات مالية

ضامنة وتسهيل مهمة دفع ثمن السيارة بالأقساط المكفولة وتقديم خدمات صيانية للسيارات خلال فترة زمنية معينة بعد شرائها وعمل دعاية للشركة وبنفس الوقت تقوم الشركة بتمويل السمسار بالسيارات وقطع غيارها وخبراتها الميكانيكية، على شرط ان لا يبيع هذا السمسار سيارتها الى وكيل آخر لنفس الشركة او يعتمد الى مزاحمة سمسار آخر يبيع نفس سيارات الشركة.

ان هذا الالتزام تقليدي الا انه مكتوب على استمارات عقدية يوقع عليها ممثل الشركة والسمسار. فهي التزامات رأسمالية تخضع لسيطرة وسلطة شركة السيارات لتنتفع بها وتفيد السمسار بشكل بسيط من خلال بيع سياراتها للناس على ان لا يضر بخطة بيع سيارات الشركة بشكل عام او ينافسها في البيع، بل تخضع لالتزاماتها وشروطها واوامرها وارباحها.

جـ - التنظيمات النفعية التي تشير الى ازدواج المنافع المشتركة والمساهمة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتنظيم بشكل منطقي وترشيدي يخدم التنظيم لا رئيسه، وتأكيدها على الاختصاصات المهنية. لافراد يشغلون مراكز ادارية ولهم رواتب منظمة ومحددة على اساس تخصصهم. وهذا مثال حي على الادارات البيروقراطية المتمثلة في الاجهزة الادارية الحكومية والاهلية على السواء. والمظهر العام والواضح للنظام البيروقراطي في هذه التنظيمات، هو انها تقوم بعمل او خدمات واحدة لملايين من الناس كل يوم دون تغير او تحوير. وهي لا تحتاج الى رئيس عبقري او ملهم او ذكي او عالم لكي يدير هذه الخدمات لأنها واحدة وتقدم لعدد هائل من الناس وفي كل يوم، فهي خدمات روتينية رتيبة وقائمة على نمط خاص. وهي انظمة تكافلية في العمل والخدمات بشكل دقيق وذات انتاج منظم ومرتب، ويكون هيكلها البنائي قائماً على اساس التخصص المهني والانجاز العلمي، ويقوم كل موظف

في هذا النوع من التنظيمات بتقديم ملاحظاته وتقاريره الى رئيسه المباشر فيما يتعلق بعمله ووظيفته التي يقوم بها، ويكون تحرك وانتقال هذا الموظف من مركز وظيفي الى آخر حسب تقدم كفاءته واخلاصه في العمل داخل التنظيم وما يقدمه من خدمات لصالح التنظيم البيروقراطي.

د - تنظيمات اختصاصية: التي تركز على التخصص العلمي وطابعها المعرفي والتدريب المهني والتقني لكي تعكس اختصاصها وطابعها وتعمق وتوسع وظائفها بين التنظيمات المتخصصة. مثل الكليات والجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحوث وتلح على التدريب والمواصلة والمتابعة في التخصصات الدقيقة لا العامة من اجل تطوير كفاءات اعضائها وخبراتهم العلمية لكي تستطيع التقدم في اهدافها وتتنافس مع بقية التنظيمات المتخصصة في الانجاز العلمي والتقني واثبات جدارتها واهليتها في التحصيل والتتبع المعرفي. والملاحظ على هذا النوع من التنظيمات انها لا تتمركز او تتمحور في مسؤولياتها بل تكون متحررة نسبياً من الضغوط البيروقراطية المعقدة. فهي لا تضع جميع مسؤولياتها الادارية بيد رئيسها، بل تكون هناك مجالس ولجان تقوم باتخاذ القرارات واصدار الأوامر التي تخص اعضائها وسياسة تنظيمها.

وهناك تصنيف آخر وضعه الاستاذ ارفنك كوفمان انصب على تقسيم التنظيمات الاصلاحية من اجل دراسة مناشط سلوك الافراد داخلها مستهدفة اصلاح او علاج او تأهيل الأفراد لعملية ادماجهم في المجتمع السوي ولا تمارس (هذه التنظيمات) النظم البيروقراطية بشكل دقيق بل تقوم بوظائف اجتماعية مثمرة وايجابية للمجتمع العام والفرد بشكل خاص الا انها تتصف بحياة مقيدة (غير حرة) رتيبة تخضع للمراقبة والملاحظة والتوجيه من قبل افراد يشرفون على ادارة التنظيمات فالفرد داخل المجتمع يستطيع ان يأكل ويشرب ويلعب وينام

حسب ما يشاء وفي اي وقت يريد ويستطيع ان ينتقل من مكان الى آخر كيفما يرغب ويختلط مع اناس متنوعين ومختلفين ولا يخضع لأي سلطة (رسمية) في توجيهه او السيطرة عليه مباشرة ولا توجد خطة عامة توجه سلوكه وحياته اليومية العملية. هذه هي الأوجه الحرة التي يحيها الفرد في الحياة الاجتماعية خارج جدران التنظيمات الاجتماعية، بيد ان هذه الحرية تفقد داخل التنظيمات الاصلاحية الآن:

أ - جميع اوجه حياتها تكون موجهة داخل بناية او مكان واحد وتخضع لسيطرة واحدة.

ب - يقوم افراد التنظيمات الاصلاحية بأنشطة اجتماعية واحدة ويعاملون معاملة واحدة من قبل ادارة التنظيم، وتنفذ جميع انشطة افراده بسرعة وبشكل مباشر. بمعنى آخر، لا يستطيع افراده ان يقوموا باعمالهم بشكل انفرادي وحسب رغباتهم (اي لا يستطيعون ان يأكلوا ويشربوا او يناموا او يعملوا إلا حسب نظام مقنن في اوقات معينة او محددة).

جـ - تكون جميع اوجه المناشط الاجتماعية اليومية مرتبطة الواحدة بالأخرى حسب جدول زمني منسق. فنشاط اجتماعي واحد يكمل الآخر، ويكون هذا الجدول مصمماً ومفروضا من قبل الهيئات الرسمية العليا لهذه التنظيمات.

د - تنسق جميع مناشط التنظيمات الاصلاحية بشكل عقلاني لخدمة اهدافها الرسمية.

هذه هي اهم الصفات الاساسية التي تميز التنظيمات الاصلاحية عن الحياة الاجتماعية الحرة او التنظيمات الرسمية غير الاصلاحية.

وقد وجد الاستاذ كوفمان ايضاً ان الفرد في بعض التنظيمات (التي لا تشبه التنظيمات الاصلاحية) تخضع لنفس الصفات الأربعة المذكورة اعلاه مثل الاسواق التجارية الكبيرة والمنشآت التربوية والصناعية

والعوائل ذات العلاقات الحميمة الدافئة، لكن الافراد في هذه الأماكن لا يتصرفون بشكل جماعي او ميكانيكي (كما هو الحال في التنظيمات الاصلاحية) انما تشبه صفات حياتها اليومية الى حد كبير.

وقسم الاستاذ كوفمان انواع التنظيمات الاصلاحية حسب اهداف وظائفها كما يلي:

أ - تنظيمات انشئت لغرض الاهتمام والاعتناء بالأفراد العاجزين والمقعدين عن العمل كالعميان والمعمرين واليتامى والمعوزين والفقراء.

ب - تنظيمات انشئت لكي تهتم بالافراد المصابين بامراض مزمنة وغير قادرين - ماليا - على دفع نفقات علاجهم، مثل مصحات مرض السل ومرض الجذام او الذين يكونون عالة على مجتمعهم المحلي من الناحية النفسية والعقلية كمستشفيات الأمراض العقلية.

جـ - تنظيمات انشئت لحماية المجتمع المحلي من الأمراض الاجتماعية كالمعتقلات والسجون العامة واصلاحيات الأحداث.

د - تنظيمات تأسست لغرض الأعمال وتقديم الخدمات العامة للمجتمع كالثكنات العسكرية ومعسكرات العمل الجمعي.

هـ - مراكز تدريبية خاصة بالمتدربين (خاصة بالمجتمع المسيحي كدير الرهبنة ومناسك الرهبان.

اضافة الى ما تقدم، قسّم الاستاذ كوفمان اعضاء التنظيمات الاصلاحية الى قسمين رئيسيين، الأول نزلاء التنظيم والثاني اداريو التنظيم فالقسم الأول (النزلاء) يخضع لاتصالات مقيدة مع العالم الخارجي خارج جدران التنظيم، بينما يعمل الاداريون ثماني ساعات في اليوم داخل جدران التنظيم وباقي ساعات اليوم يقضونها مع الآخرين خارج جدرانه. ان هاتين المجموعتين من الاعضاء (النزلاء والاداريون) ينظر

كل منهما للآخر من زاوية ضيقة ومختلفة. حيث ينظر الاداريون الى النزلاء على انهم غير موثوق بهم، ويخفون اشياء خاصة بهم وكتومين في اسرارهم ويطغى الحزن على حياتهم الخاصة، بينما ينظر النزلاء الى الاداريين على انهم قساة وتسلطيـون، ويشعر الاداريون غالباً بأنهم ذوي سلطة عالية واصحاب مسؤولية تجاه التنظيم، بينما يشعر النزلاء بأنهم اقل شأناً من الاداريين وضعفاء ومنبوذين. اما النقلة الاجتماعية بين هاتين الفئتين فتكون مشددة ومقيدة جداً وذات ابعاد معلومة ومتضمنة مسافة اجتماعية بعيدة وثابتة وتحمل صفة الرسمية. اضافة الى هذه الحواجز المعنوية فهناك حواجز مادية ملموسة بينهما وهي الجدران وقضبان الحديد، حيث يتم تكلمهم من خلال نبرات واصوات خاصة وليست طبيعية.

وفي كثير من الأحيان يكون التكلم بينهما من خلال الحواجز والقضبان ممنوعاً خوفاً من تسرب المعلومات الخاصة بخطط الاداريين المتعلقة بالنزلاء. ومن الجدير بالذكر هنا ان نزلاء التنظيمات الاصلاحية لا يشتركون في اتخاذ قرارات التنظيم الذي يعيشون فيه على الرغم من انها تتعلق بهم ولا يقوم الاداريون بتبليغ النزلاء بأسرار معاملتهم وعلاجهم ووقايتهم لكي يحافظوا على المسافة الاجتماعية التي تفصل بينهما ومن اجل السيطرة عليهم بسهولة، والتمايز بينهما. هذه هي اهم صفات هذه التنظيمات الاصلاحية التي تختلف عن التنظيمات البيروقراطية (ولا بأس ان نشير الى القارىء الكريم ان الاستاذ كوفمان لا يسمي هذه الاجهزة الاصلاحية بالتنظيمات بل يسميها بالمؤسسات لاختلافها في نظمها وأهدافها عن التنظيمات البيروقراطية انما اسميناها بالتنظيمات للتشابه الكبير الحاصل بينهما في الوظيفة والسيطرة والسلطة وهذا ما اكد عليه الاستاذ كوفمان) فالنزلاء لا يأخذون رواتب لقاء وجودهم داخل هذه التنظيمات وغير مرتبطين فيما بينهم من خلال مراكزهم الادارية او يشتركون في عملية اتخاذ القرارات او انهم يقومون بعمل واحد لجميع

افراد المجتمع وفي كل يوم. هذه هي اهم المميزات التي تميز التنظيمات الاصلاحية في التنظيمات البيروقراطية.

اضافة الى ما تقدم فان اتجاهات العمل ودوافعه تختلف في التنظيمات البيروقراطية عن الاصلاحية، من حيث احتياج نزلاء التنظيمات الاصلاحية الى تكييف خاص لكي يعيشوا في مجتمع التنظيم الاصلاحي، بينما يحتاج موظفو التنظيم البيروقراطي الى تخصص علمي وتدريب تقني ومهني، وتوكل بعض المهام الى النزلاء للقيام بها لقضاء اوقات فراغهم ولا يخضع هذا العمل الى نظام خاص وينجز بشكل بطيء. وقد تعطى بعض الأعمال الشاقة كعقوبة الانحراف او عدم طاعة بعض النزلاء عن نظام التنظيم الاصلاحي، ويعطي القسم الآخر مهام اخرى كمكافأة لالتزامه بنظام التنظيم، بينما تكون العلاقة عقدية بين اعضاء التنظيم البيروقراطي، ويكون العمل فيه لقاء رواتب شهرية وتخضع لشروط ومستلزمات معينة.

ويتقدم كوفمان خطوة اخرى في تميزه للتنظيمات الاصلاحية عن باقي التنظيمات الاجتماعية وخاصة غير الرسمية مثل العائلة، فيقول ان الفرد داخل العائلة يستطيع ان يأكل ويشرب وينام كيفما يشاء ولا تكون علاقته مع باقي افراد اسرته مقامة على اساس عقدي او لقاء اجور او رواتب انما تكون حرة طليقة ومقامة على اساس الرباط الرحمي والدموي ويستطيع الفرد خارجها ان يتعامل مع اي فرد يشاء، بينما لا يستطيع الفرد ان يقوم بذلك داخل التنظيمات الاصلاحية. فالتنظيم الاصلاحي - في نظر كوفمان - يمثل جزءاً من المجتمع المحلي وأحد أوجه التنظيمات الاجتماعية الرسمية التي تقوم بتغيير اعضائها حسب متطلبات المجتمع العام.

اخيراً ان ما قام به الاستاذ كوفمان هو مقارنة التنظيمات الاصلاحية مع التنظيمات البيروقراطية وغير الرسمية من اجل ابراز خصائصها

ووظائفها ودرجة تمايزها ، فهي (التنظيمات الاصلاحية) تقع بين التنظيمات البيروقراطية والتنظيمات غير الرسمية وبالوقت نفسه تجمع بين صفات كل منهما من اجل تقويم الفرد وحماية المجتمع.

وهناك تصنيف آخر قدمه الاستاذ وايت باك لأنواع التنظيمات الرسمية في المجتمع الحديث مما دفع المنظرين الاجتماعيين في الفكر التنظيمي الى اتجاهات مختلفة هي:

أ - اتجاهات تنظيرية اهتمت بدراسة مفهوم السيطرة داخل التنظيم الرسمي.

ب - اتجاهات تنظيرية اهتمت فيما يتعلق بكيفية اتخاذ القرارات من قبل مراكز مهنية وظيفية مختلفة واثرها على توجيه سلوك اعضاء التنظيم.

جـ - اتجاهات تنظيرية اهتمت بدراسة الاختلافات الناشئة بين اعضاء التنظيم وسياسة اهداف التنظيم.

د - اتجاهات تنظيرية خاصة بالتنظيمات العمالية والانتاجية والتوزيعية (اي توزيع الانتاج).

هـ - اتجاهات تنظيرية خاصة بالتنظيمات البيروقراطية المتأثرة بأفكار ماكس فيبر.

و - اتجاهات تنظيرية خاصة بالتنظيمات من اجل دراسة السلوك الانساني داخلها.

وهناك تصنيف آخر وضعه الاستاذ جورج لندربرك مقسما التنظيمات الرسمية حسب ما يلي:

أ - تنظيمات تهتم بالادوات والآلات، كالمعامل والمصانع ووسائط النقل ومكاتب البيع والشراء.

ب - تنظيمات تهتم بالافراد وصحتهم وراحتهم واصلاحهم وتقويمهم

كالسجون والمستشفيات التي تمثل علاقة النزلاء بالاداريين.

جـ - تنظيمات تهتم بالرموز (اي بما يحتاجه الفرد من تسهيلات في تعامله الاقتصادي والاجتماعي) مثل البنوك والدوائر المالية ومكاتب وسائل الدعاية والاعلام.

د - تنظيمات تهتم بالمعرفة العلمية للفرد، كالمدارس والكليات والجامعات والمعاهد الفنية والاكاديمية.

بعد ان اعطينا فكرة عامة حول تصانيف منظري هذا الفكر للتنظيمات الرسمية، ارى من الأفضل والمفيد تقديم صورة واضحة لمفهوم البيروقراطية التي تستخدمها التنظيمات الرسمية والتي وردت في هذا الفصل لكي تتوضح اكثر في ذهن القارىء ولأن توضيحنا لمفهوم البيروقراطية في مكونات الفكر التنظيمي كان مقتصراً على ما كتبه العالم الالماني ماكس فيبر باعتباره أول من تطرق لشرح وتوضيح هذا المفهوم في علم الاجتماع الا ان هناك كتابات مفيدة ومتعلقة وملتصقة بالفكر التنظيمي ارى لزاماً علي ان اطرحها لأنها تمثل الركيزة الاساسية للتنظيمات الرسمية ولأن تحديد فيبر غير كاف، لذا سوف اطرح تفاصيل هذا المفهوم ومعطياته السلبية والايجابية على التنظيم الاجتماعي بشكل خاص والمجتمع الانساني بشكل عام.

السلطة المكتبية (البيروقراطية)

اصلها (بيرو - كرات) لفظ لاتيني يتكون من مقطعين الأول يعني (مكتب) والثاني يعني (سلطة) ومعناها على الجملة سلطة المكتب او التحكم الاداري وابشع معانيها الاقطاع الوظيفي.

يمر الانسان - في المجتمع الحديث - في مراحل تطورية بايولوجية مختلفة تبدأ من مرحلة الولادة وتنتهي بمرحلة الوفاة. وكل مرحلة يمر بها الانسان يشترك في تنظيمات رسمية لكثرتها وتنوعها وضرورتها في المجتمع الحديث ففي مرحلة الولادة يولد الانسان في مؤسسة طبية وهي

المستشفى التي تمارس السلطة المكتبية وفي المرحلة الثانية يذهب الى المؤسسة التربوية - المدرسة - وهي الاخرى تمارس السلطة المكتبية وفي المرحلة الثالثة، بعدما ينتهي من المدرسة او الجامعة يذهب الى المعمل او الشركة او احدى دوائر الدولة للعمل فيها، وهذه التنظيمات تستخدم السلطة المكتبية ايضاً، وقد ينتمي الى تنظيمات سياسية كالاحزاب السياسية او ينتمي الى نقابات مهنية وهي بدورها تمارس السلطة المكتبية، واخيراً عندما يتوفى يجب ان يحصل على اوراق الوفاة من المستشفى التي بدورها تخضع لاجراءات سلطوية مكتبية. فمغزى القول، هو ان الفرد في المجتمع الحديث تخضع حياته الخاصة والعامة الى ضغوط وتأثيرات وممارسات سلطوية مكتبية منذ ولادته والى نهاية حياته في المجتمع، ولأن الفرد في المجتمع الحديث ينتمي الى تنظيمات اجتماعية رسمية لكي يثبت ارتباطه بمجتمعه بشكل قوي وفعال وان هذه التنظيمات تملك نفوذاً وسلطة وبناءً واسعاً وضخماً ومعقداً. وهذا يعني ان تنظيمات المجتمع الحديث رسمية في نموذجها ومتضمنة ادواراً ومكانات اجتماعية محددة، وتكون طريقة اتخاذ قراراتها بعيدة عن تدخل العاطفة والوجدان الانساني، اي يجب ان تكون منطقية وعقلانية، ويجب ان يخضع سلوك اعضاء هذه التنظيمات الرسمية الى مرسوم مقنن وموجه من قبلها.

وقد تحدد سلطة المكاتب (البيروقراطية) على انها بناء رسمي متضمن نظام تقسيم عمل قائم على التخصصات الفنية والعلمية او حاملاً سلماً ادارياً توزع عليه المكانات الوظيفية حسب شروط ومستلزمات معينة منمية العلاقات السطحية ذات الصفة المجهولة ومستخدمة الآلات والمكائن لتبقى اعضائها على انجاز وظائفها بشكل دقيق ومتزامن بمعنى آخر، تعرّف سلطة المكتب (البيروقراطية) على انها طريقة للحصول على اعمال منجزة باسلوب منظم ومنسق ومنطقي في تنظيمات رسمية كبيرة.

اما الظروف الاجتماعية التي عملت على تكوين، او ساعدت على

ظهور السلطة المكتبية (البيروقراطية) في اوربا في الفترة ما بين سيادة المذهب البروتستانتي والى حد الآن فهي ما يلي:

أ - سيطرة النظام الرأسمالي: الذي ادى الى اهتمام الشركات والمعامل بالانتاج الواسع واستخدام المحفزات المالية من اجل ذلك وأدى (النظام الرأسمالي) ايضاً الى سيادة الآلة على القوى البشرية واستغلاله لصالحها وليس العكس.

ب - المبادىء البروتستانتية: ان التطور البروتستانتي الروحاني يسير جنباً الى جنب مع نظام الشركات الرأسمالية والاثنان يؤكدان على النظم العقلانية واعطاء قيمة عالية للعمل والجد.

جـ - توسيع التنظيمات الاجتماعية في حجومها وانتاجها بسبب التوسع والزيادة السكانية في اوربا الغربية وامريكا.

د - الاهتمام الكبير بالاقتصاد المالي داخل التنظيمات الاجتماعية وتنظيمية لفائدة المنتج لا المستهلك.

ويرّجع الاستاذ بيتر بلاو سلطة المكتب الى الفترة التقليدية التي مرت بها المجتمعات المنظمة في الوقت الحاضر اضافة الى تطور العوامل الاقتصادية والمادية وتضخم حجم التنظيمات الرأسمالية والعوامل الدينية.

اما الاستاذ الفن كولدنر فقد ارجعها الى حاجات مديري الاعمال واصحاب رؤوس الأموال ورغبتهم في تضخيم اموالهم وثرواتهم.

لكن كارل ماركس درس سلطة المكتب من خلال انتقاداته لفلسفة هيكل في الدولة التي اوضحت (فلسفة هيجل) سلطة المكتب على انها تمثل الجسر الموصل بين الدولة والمجتمع. فالدولة تمثل المصلحة العامة ويتضمن المجتمع اصحاب المهن الحرة والشركات التي تمثل المصالح الخاصة وتكون سلطة المكتب (البيروقراطية) قناة تمر من خلالها المصالح الخاصة الى المصالح العامة.

انتقد ماركس هذه الفكرة فقال بان صيغة هذه الفكرة لا تمثل

حقيقة البيروقراطية الطبيعية. لأن بيروقراطية هيجل تأخذ معناها من مركز معين يكون واقعاً بين المصالح الخاصة للشركات والمصالح العامة للدولة. وفي نظر ماركس ان هذا المركز غير مجدٍ او فعالٍ، لأن الدولة لا تمثل المصالح العامة، بل تمثل مصالح الطبقة الحاكمة الخاصة التي هي جزء من المجتمع وليس الكل. وفي هذا التعليل تمثل البيروقراطية جماعة اجتماعية خاصة وليس طبقة اجتماعية انما يرتبط وجودها مع المجتمع الطبقي. وبشكل ادق تمثل البيروقراطية الدولة نفسها وتعتبر اداة مستخدمة من قبل الطبقة الحاكمة التي تمارس سيطرتها على بقية الطبقات الاخرى. ويضيف ماركس فيقول ان النظام الرأسمالي يتضمن سلطة المكتب (البيروقراطية التي تحمل في طبيعتها واجبات ومهام تفرض على جميع افراد المجتمع، بحيث تصبح احد انماط تفكيرهم، وان اكثر طبقات المجتمع ايماناً واستخداماً لها هي الطبقة الحاكمة بحيث يكون احد انواع انظمتها الطبقة مستخدمة كقناع مضلل في علاقاتها مع الطبقات الاخرى ويضيف ماركس ويقول قد لا تكون البيروقراطية مكونة للطبقة الرأسمالية لأنها نظام مستقل بذاتها فغالباً ما يحدث تصارع بين النظام البيروقراطي والقائمين على تنفيذه. وباختصار لا تشغل البيروقراطية مركزاً مهماً جداً في البناء الاجتماعي المجتمع الرأسمالي ولا تتصل بصورة مباشرة مع عملية الانتاج لأنها طارئة ومرحلية وتعيش على قوى الآخرين في المجتمع.

وفضلاً عما تقدم فهي – اي البيروقراطية – مفروضة على المجتمع مستهدفة المحافظة على الوضع الراهن اضافة الى محافظتها على امتيازات سادتها. وفي ضوء هذه الصفات تصبح البيروقراطية او التبقرط صفة ملازمة ومحتوية للنظام الطبقي في المجتمع. لأن النظام الطبقي الرأسمالي يطلب دائماً بالحاح المزيد من السيطرة والنفوذ والمحافظة ونظام تقسيم العمل غير المتكافىء وعدم المساواة بين الطبقات المختلفة داخل المجتمع. من هذه المرتكزات والقواعد أكد ماركس على أن البيروقراطية

لا تنشأ الا في المجتمع الطبقي الرأسمالي.

ويؤكد ماركس ايضاً على ان مفهوم الاستلاب او التغريب او العمل المحول الذي يتضمن فقدان الذات وتشويه الواقع بواسطة التحريف الايدولوجي والتأكيد على الاستقلال الشخصي وانشاء تنظيمات كبيرة متخصصة في انتاج سلعة واحدة، وهذه صفة اخرى من صفات البيروقراطية. ويرّجع ماركس مفهوم الاستلاب الى طبيعة المجتمع البرجوازي لاعتماد وسائل انتاجه على الملكية الفردية الخاصة فهي تحول الابداعات والانتاجات الفردية الخلاقة لصالحها. وليس لصالح المبدع نفسه مازجةً بين الحرية والضرورة. ومن هذا التحديد نرى ان مفهوم الاستلاب وتحويل العمل المبدع لها يرتبط بالعامل المادي الاستغلالي. لذلك تتحول الملكية الفردية الى بضاعة وعدم قلب انتاج العمل الى بضاعة انما تحول العمل فيه الى بضاعة. فاذا اراد الفرد المعدم عملاً معيناً الذي يكون دافعه الكفاح من اجل العيش، لكي يعيش على قوته لا على الآخرين، فإنه يبيع عضلاته ووقته وعلاقاته الاجتماعية الى تنظيمات رأسمالية تمتص كل قدراته المادية والمعنوية لصالحها اكثر من مصلحته الكفاحية من اجل العيش. فالعامل يعمل داخل المعمل او الشركة ثماني ساعات في اليوم ويتفاعل مع الآلة، مما يبعده ذلك عن انسانيته من اجل ان يتقاضى بعض الدراهم، بعد ذلك يأخذ في الادراك بان انتاجه العقلي والفكري لا يعود اليه انما تحول الى دراهم معدودة. فهو لا يلمس ولا يرى انتاجه داخل المعمل او الشركة او المكتب الاداري وانما يرجع الى التنظيم نفسه. وهذا يعني ايضاً ان الانسان قد حول طاقاته الفكرية والعقلية الى العمل. ونتيجة انهاكه في العمل المضني يومياً يصبح بعيداً عن اهله وأقاربه ورغباته وهواياته، لدرجة انه يصبح جزءاً من العمل فيفقد انسانيته ويصير غريبا عن نفسه. ويقول ماركس ان البيروقراطية تصبح قوة مستقلة وفعالة ومستغلة من قبل اغلبية الناس المتحكمين والمتسلطين الذين يعملون على تنظيم حياتهم

الخاصة من خلال سيطرتهم التحكمية والتعسفية. ومن الطبيعي ان تكون هـذه السيطرة مصـاغـة ومـدعمـة من قبـل خـالقي النظـام البيروقراطي واعطائها رموزاً مبهمة وغامضة لوسائلها من اجل تقديس وتهويل مركزه داخلها وداخل المجتمع. ولا تخفي البيروقراطية حقيقتها عن الافراد غير البيروقراطيين فقط بل تخفي طبيعتها عن نفسها ايضاً، اضافة الى عدم ادراكها لعملها الجائز والظالم والطفيلي. لأنها تعتقد بان عملها اساسي وجوهري يخدم المصلحة العامة. وهذا الخداع والتضليل النفسي كافي في تدرج سلطة المكتب الوظيفي الجامد وتبجيلها المقدس للسلطة.

علاوة على ما تقدم، فقد اكد ماركس على عجز البيروقراطية في التصور وحق المبادرة في العمل وخوفها من استلام اي نوع من المسؤولية لم يسبق لها ان قامت بها مسبقاً، او اي مسؤولية لم تكن موضوعية في نظامها الداخلي. وعلى الرغم من ذلك، فهي تحاول ان تصنع نفسها بان لها وظيفة مفيدة وناجحة لاصلاح المجتمع، وتحاول الاستمرار والاتساع في هيمنتها وسيطرتها على كافة وحدات بنائها وبناء المجتمع من اجل تقوية مركزها وتعزيز مسيرتها. ان عملية تضخيم وتهويل النفس هذه سماها ماركس «بالمادية القذرة» للبيروقراطية التي تستخدمها من اجل دفع وتحفيز اعضائها على الترقية المهنية والحصول على سمعة واعتبار اجتماعي عال داخل بنائها. وبعبارة موجزة وواضحة، فهي - اي البيروقراطية - أداة ووسيلة اساسية بيد الطبقة الحاكمة من اجل اثبات وممارسة شرعيتها في الوجود.

اما لينين فقد لاحظ بعد ثورة ١٩١٧، انها (الثورة) لم تقض على البيروقراطية، بل بالعكس قد ازدادت واتسعت دائرتها، وارجع هذا الاتساع الى ما يلي:

أ - عدم تفهم الناس للنظام الاشتراكي.

ب - الحرب الاهلية التي كانت في المجتمع السوفيتي انذاك.

جـ - عدم الاستقرار الاقتصادي الذي كان سائدا في المجتمع السوفيتي اثناء تلك الفترة الزمنية.

د - عدم اقامة علاقة العمال بأرباب العمل على قاعدة اشتراكية.

هـ - عدم زوال البرجوازية الصغيرة.

و - تعاون البرجوازية العقلية الاقطاعية آنذاك في المجتمع السوفيتي.

جميع هذه العوامل التي ذكرها لينين تكون تربة خصبة لتنشيط سلطة المكتب (البيروقراطية) اما العلاج الذي وضعه لينين لهذه الآفة الاجتماعية فهي ما يلي:

أ - التطور الاقتصادي.

ب - الزيادة المطردة في التصنيع.

ننتقل بعد ذلك الى المفكر الاشتراكي الآخر وهو تروتسكي الذي يعتقد بان البيروقراطية السوفيتية لم تشكل طبقة اجتماعية جديدة ويبرر قوله بما يلي: «ان مفهوم الطبقة الاجتماعية يتضمن امتلاكها لوسائل الانتاج ولها سيطرة اقتصادية على باقي الطبقات الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع، بينما البيروقراطية الوطنية الحالية ليس لها اي سيطرة اقتصادية على الطبقة العاملة ولا تملك وسائل الانتاج بل هي تقوم بتوزيع وسائل الانتاج بواسطة التفويض والتوكيل، لذا فهي لا تشكل طبقة من هذه الزاوية، لكن تروتسكي لا ينكر وجودها (البيروقراطية) بل يقول لقد رافق التطور الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي بيروقراطية واسعة النطاق فيجب على العمال بعد ان يتحرروا من السيطرة الدكتاتورية ان يهيئوا انفسهم لثورة ثانية ضد البيروقراطية.

هـذه هي وجهات نظر المفكرين الاشتراكيين (ماركس ولينين وتروتسكي) والرأسماليين (فيبر وبلاو) نأتي الآن الى تحديد وظائف

البيروقراطية، التي تتضمن وظائف ايجابية وسلبية معاً في المجتمع. فكلما توسع المجتمع في حجمه وكثرة تنظيماته الاجتماعية والصناعية مال الى استخدام الوسائل البيروقراطية لتنظيم اعمالهم وانتاجهم والعكس صحيح. بمعنى آخر كلما زاد المجتمع في سكانه وتكثف في المدن الكبرى ظهرت تنظيمات اجتماعية لتنظيم حياتهم اليومية ولتنسق مناشطهم الحياتية، وتزداد حاجة التنظيمات الى استخدام المكائن والآلات والأجهزة الدقيقة لانجاز مهمات واهداف التنظيم في اتصالات اعضائه حسب تدرجاتهم المكتبية الوظيفية. لذا يتطلب من هذه التنظيمات الكفاءة والدقة في العمل والاستفادة القصوى من قدرات وتخصصات المصادر البشرية لصالح المصالح المالية والاقتصادية التي يصبو اليها التنظيم، وبنفس الوقت تحدد مكانة الفرد الوظيفية داخل بنائها من خلال اعطائه مسؤوليات وصلاحيات محددة ومرتبطة مع وظائف التنظيم كافة حسب تدرجها السلمي وتحديد دخله الاقتصادي ومنزلته الاجتماعية داخل التنظيم.

إضافة الى ما تقدم. فللبيروقراطية وظائف سلبية تسمى «بالاختلال الوظيفي» التي يدفع ثمنها الفرد داخل التنظيم البيروقراطي، والمجتمع الذي يتضمن التنظيمات البيروقراطية. فعدم تطابق الحاجات الوجدانية الفردية مع حاجات التنظيم الفكرية يولد تضارعاً بين الفرد والتنظيم لأنه (اي الفرد) لا يستطيع في هذه الحالة المحافظة على ذاته الوجدانية بسبب اولوية اشباع حاجات التنظيم ومن ثم اشباع جزء من حاجاته وليس جميعها. ويشير الاختلال الوظيفي الى مفهوم الروتين الذي يتضمن تأخيراً مستمراً وتافهاً لسير المعاملات الرسمية والى تجنب المسؤولية وتحويل المعاملات والطلبات الرسمية من مكتب الى آخر. ونستطيع توضيح الروتين بالنقاط التالية:

أ - تعارضه مع قيم الفرد واهدافه، لذا فانه غير ضروري.

ب - انتهاك سرية وكتمان الخصوصيات الفردية. فالفرد يجب ان يخبر

البنك الذي يتعامل معه بسبب استلافه للمال الذي يحتاجه، او يجب ان يخبر مديره المسؤول المباشر عن سبب طلبه للإجازة من العمل.

جـ - يحمل الروتين الاداري الصفة المجهولة في علاقته مع الموظفين لأن البيروقراطية تمثل جماعة ثانوية رسمية منظمة لنشاطات الافراد التي لا تستطيع الجماعات القيام بها.

د - يكون الروتين الاداري غير ديمقراطي في تعامله مع الافراد، حيث يقف موقف المتحيز مع اصحاب المراكز الوظيفية العالية ضد اصحاب المراكز الوظيفية الواطئة ان لم يكن معوق تجاه مطاليبهم وحاجاتهم.

هـ - يكون الروتين مصدراً مزعجاً للفرد الذي يتعامل معه لأنه يخضع للمماطلة والتأخر في انجاز معاملته، اضافة الى انه لا يعرف مصير طلبه مما يحبط عزيمته.

و - يقوم الروتين بتحويل العضو التنظيمي الفعال الى سلبي وبليد في العمل لا يستطيع استخدام ذكائه ومقدرته المبدعة الخلاقة لصالح المجتمع انما لصالح النظام البيروقراطي، ويصبح هذا العضو مخلصاً لتنظيمه ومتعوداً على مسايرة اوامره وتعليماته.

نستنتج من ذلك ان البيروقراطية تبني مفهوم المجهولية في بنائها المعقد التركيب مما يصعب على اعضائها التكييف لها بشكل كامل ويمكن ارجاع بعض المشاكل الاجتماعية كنتيجة لممارسة النظام البيروقراطي، كالبطالة المزمنة والفقر والبطالة المقنعة، وعدم توازن الانتاج الزراعي مع قابليته او قدرة البلد على الانتاج الزراعي، وصراع مدراء العمل مع العمال وتبذير المصادر البشرية والاقتصادية، اضافة الى استخدامها للخداع والاحتيال والتواطؤ والمنافسة غير الحرة والجائزة والتزيف والتعامل مع الناس ونستطيع ان نلخص اختلال وظائف البيروقراطية

بالنقاط التالية:

أ - تضخم عدد موظفي التنظيم.

ب - الازدواجية الوظيفية لوحدات التنظيم المختلفة.

جـ - المحسوبية السياسية في تعيين الافراد لاشغال مراكز تنظيمية دون اللجوء الى الاجراءات البيروقراطية التي تؤمن بها.

د - عدم تناسب رواتب الموظفين مع اختصاصاتهم التي تؤكد عليها.

هـ - التذبذبات في وضع وتنفيذ سياستها.

و المنافسة الداخلية بين موظفي التنظيم.

ز - ركود نشاطات التنظيم بسبب الروتين.

جميع هذه الظواهر تعمل على اخلال او اعاقة تطبيق النظام البيروقراطي، وهي في الواقع ظواهر داخلية تنظيمية تخلقها البيروقراطية لنفسها وليس النظم الاجتماعية الاخرى كالنظام السياسي او الاجتماعي او الديني او الخلقي، وهذا يعني صعوبة الحكم على بقاء او خلود النظام البيروقراطي في المجتمع الانساني.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام تصنيف وليم فوت وايت للموظفين البيروقراطيين في التنظيمات الاجتماعية وهم:

أ - الموظفين الصغار في الشركات الكبيرة.

ب - القس البروتستانتي في الكنيسة.

جـ - معاوني مدراء دوائر الدولة

د - ضباط الجيش والبحرية.

هـ - عضو الهيئة التدريبية الناشيء او المبتدىء في التدريس والعمل الجامعي الذي يعمل في جامعة كبيرة او عتيدة في مكانتها وسمعتها العلمية.

و – الطبيب الذي يشتغل في عيادة طبية كبيرة يشترك معه عدد كبير من الاطباء.

ز – مهندس التصميم الذي يشتغل في شركة كبيرة.

ر – العالم الفيزياوي او الكيمياوي او الرياضي الذي يشتغل في مختبرات حكومية.

ك – المحامي المبتدىء الذي يشتغل في الدوائر القانونية الكبيرة.

تعقيب وتقيم

لاحظنا معاً مما تقدم، ان الانسان لم يستطع تحقيق غاياته وطموحاته ووجوده الاجتماعي الا من خلال تجمعات بشرية منظمة وجدت لتحقيق هذه الغايات. فالتنظيمات القرابية وجدت للمحافظة على الرباط الدموي اساساً، وبسبب تنوع طموحات الانسان وتباين مناشطه، ظهرت تنظيمات اجتماعية جديدة تختلف في حجومها واهدافها ومناشطها عن التنظيمات القرابية كالدولة والمعمل والمدرسة والنقابة والشركة، وبسبب تطور التخصصات العلمية والفنية، ظهرت تنظيمات اخرى تعّبر عن هذا المنحى الجديد، وبسبب ضعف سيطرة الكنيسة، ظهرت تنظيمات فكرية مناهضة لهذه السيطرة، فظهرت تنظيمات سياسية ثورية تطالب بالتغيير وعدم الجمود، وبسبب التقدم التكنولوجي وسيطرة المادة على عقول الناس وتفكيرهم وعلائقهم، وخروج المرأة للعمل خارج الدار وابتعادها عن مهامها البيتية والتربوية والزواجية ظهرت تنظيمات حديثة تساعد الفرد على تلافي سلبيات هذا التغيير الاجتماعي لحماية الفرد من شرور التطورات التقنية وتطلعاته المادية. وخلاصة القول، فان التنظيمات الاجتماعية ظهرت لخدمة الانسان. ولاحظنا ايضاً انها لم تبق على وتيرة او شكل او هدف او بناء واحد، بل تطورت وتنوعت من اجل تقديم خدمات ومساعدات للانسان. اي ان ظهورها اقترن مع حاجة الانسان، وتطورها لازم تنوع وتباين حاجاته عبر الزمن.

الا ان هذه المراحل التطورية التي عرضت في هذا الفصل لا تمثل الا التغييرات والتطورات التي حصلت في المجتمعات الاوروبية بعد القرون الوسطى ولحد الآن. اي انها لا تمثل او تعكس تطور التنظيمات الاجتماعية في كافة المجتمعات الانسانية. ولاحظنا ايضاً ان التنظيمات الاجتماعية في المجتمع الفلكلوري لم تكن رسمية بل كانت مقامة على اساس نوع الجنس والسن، ومن المجتمعات الاقطاعية كانت التنظيمات الاجتماعية غير رسمية ايضا الا انها مقامة على اساس الملكية، والتدرج الاجتماعي فيها قائم على تقسيم سلطوي تقليدي غير رسمي. اخذ مساراً افقياً بشكل اوسع في المسار العمودي وتحكم فئة قليلة من العوائل على كافة شرائع المجتمع. ومن الطبيعي ان تتسلط التنظيمات غير الرسمية (في هذا النوع من المجتمعات) على مناشط التنظيمات الرسمية (الدولة، الشركة، المعمل النقابة) التي تسودها العلاقات القرابية او الصداقية او الرحمية او الاقليمية او الطائفية وضعف العلاقات الرسمية والحواجز البيروقراطية، وتكون قرارات التنظيم بعيدة عن العقلانية الرشيدة لتحمي وجودها غير الرسمي في مواقع رسمية. بينما ظهرت التنظيمات الرسمية في المجتمعات الانتقالية حيث ابتعدت سيطرة نشاطات التنظيمات غير الرسمية على نشاطات التنظيمات الرسمية نسبياً.

وجدنا تبلور التنظيمات الرسمية بشكل واضح وقاطع في المجتمعات الحديثة اما التنظيمات في المجتمع الجمعي فانها تكون وسيطة بين الدولة والفرد الا انها لا تكون محايدة بشكل مجرد - كما تفرض - او تمارس نشاطاتها بحرية، فهي اما ان تكون موجهة من قبل الدولة او ان تكون ضدها. بينما تهدف تنظيمات المجتمع الاشتراكي الى التوفيق بين حاجات المجتمع والدولة وخدمة المجتمع بكافة شرائحه الاجتماعية وخاصة الطبقة الفقيرة واصحاب الدخل الثابت. في حين تكون التنظيمات الاجتماعية في المجتمع المتفرد مستهدفة حماية الفرد المنعزل اجتماعياً بسبب التطورات التقنية والاجتماعية السريعة، وطغيان التنظيمات الرسمية على مناشط

التنظيات غير الرسمية (العائلة، الاصدقاء، الاقارب) بينما تكون التنظيات الاجتاعية في المجتمع الموحد مبتلعة جميع مناشط الافراد لصالح تنظيم واحد مهيمن على اجهزة الدولة وعدم اعطاء الحريات او فسح المجال للتنظيات التي لا تساير نشاطات التنظيم المهني على الدولة.

واذا تعمقنا في نقاش التنظيات الاجتاعية في كل نوع من انواع المجتمعات السالفة الذكر، فسوف نرى ان المجتمع الموحد لا يهتم بالفرد بقدر اهتماماته باهداف التنظيم المهيمن على الدولة. اي ان الفرد لا خيار له بالانتاءات الى تنظيات اجتاعية غير موجهة من قبل التنظيم المهيمن وبسبب سيطرة هذا التنظيم على معظم التيارات والحركات الاجتاعية والفكرية والفنية داخل المجتمع.

وعلى الرغم من ذلك، فالفرد لا يكون معزولاً عن الآخرين او مستقلاً بنفسه فاما نجده متفاعلاً ايجابياً مع التنظيم المهيمن، او سلبياً تجاه التنظيم والدولة ومترصداً لكل مناشط التنظيم ومتفاعلاً معها بشكل سلبي وليس ايجابي. اما اعضاء التنظيم المهيمن فنجدهم يتحملون مسؤوليات تنظيمية ومكتبية (بيروقرطية) اكثر من طاقته او اكثر من الافراد الآخرين لأنه يمثل اهداف تنظيمية وسياسية، ويكون صعوده على السلم التنظيمي سريعاً جداً ولا يأخذ بنظر الاعتبار مستلزمات ومتطلبات التدرج المنظم بسبب حاجة التنظيم الى السيطرة على كافة اوجه الحياة الاجتاعية للمجتمع، لذلك نجد عضو هذا التنظيم يصعد بسرعة بسبب حاجة التنظيم له في موقع معين (قد يكون هذا الموقع لا علاقة له بتخصصه الوظيفي) ويهبط بسرعة بسبب عدم قدرته على تحمل مسؤوليات عديدة ومتنوعة في آن واحد (تنظيمية وبيروقراطية) او لأنه غير متخصص بالموقع الجديد الذي اسند له.

اضافة الى ما تقدم، فان حكم تنظيم واحد قد يكون افضل من حكم فرد واحد على جميع اجهزة المجتمع الرسمية، لأن للتنظيم فكراً

وتخطيطاً وسياسة تضعها وتقدمها مجموعة افراد وقد تنظر لصالحها وصالح المجتمع معاً بينما يكون الفرد المتحكم في المجتمع خاضعاً لتفرد آرائه وقراراته وتخطيطه وتنفيذه الفردي وعدم وجود قناة تنظيمية يحصل الفرد القائد على انعكاسات او استجابات او ردود فعل قراراته ليغذي بها قيادته مستقبلا، بينما وجود تنظيم واحد.مهيمن على كافة مناشط حياة المجتمع تمكنه من الحصول على معلومات استجابية (سلباً او ايجاباً) عن طريق اجهزته التنظيمية، وهذا يساعده على تعديل او تغذية خططه مستقبلاً. هذا من الناحية النظرية، اما من الناحية التطبيقية فنجد فرداً واحداً يسير ويقود تنظيماً اجتماعياً مهيمنا على كافة مناشط الحياة الاجتماعية (كما هو الحال عند هتلر في المانية وستالين في روسيا) ويستخدم هذا الفرد - التنظيم المهيمن - لتنفيذ مصالحه وسيطرته ونفوذه وتضخيم وتجسيد قيادته ويهمل اهداف تنظيمه ومصالح مجتمعه الاساسية.

علاوة على ما تقدم، فان دراسات الفكر التنظيمي لم توضح درجة تهيؤ افراد المجتمع لتقبل اهداف وفكر التنظيم المهيمن، فقد تكون أهداف وافكار التنظيم المهيمن سابقة او متقدمة على تفكير عامة الناس، او انها تمثل فكر شريحة اجتماعية واحدة وليس جميع شرائح المجتمع، فما هي ردود فعل الشرائح الاخرى (سلبياً او ايجابياً)؟ وهل هناك صراع بينهما؟ واذا كان ذلك فما هو نوع وقوة واستمرارية هذا الصراع؟ وهل ان افكار التنظيم المهيمن تمثل جزءاً من النظام الفكري لبناء المجتمع؟ ام هي مستوردة من خارج تراث المجتمع وبناءه؟ جميع هذه الملاحظات لم يغطيها او يوضحها فكر التنظيم الاجتماعي.

اضافة الى ذلك، فان دراسات التنظيمات الرسمية لم توضح لنا التفاعلات السلّبية داخل التنظيم المهيمن في المجتمع الواحد، او صراع كوادره المتقدمة او علاقتها مع القواعد التنظيمية بل افترضت تلاحم وتلاقح هذه البنيات (الفوقية والتحتية) داخل بناء التنظيم بشكل دائم،

وهذا افتراض بعيد عن الصحة.

اما المجتمع المتفرد الذي تكون فيه العديد من التنظيمات الاجتماعية المتنوعة والمتباينة في اهدافها وافكارها وقيمها، يكون الفرد في هذا النوع من المجتمعات منعزلاً وقلقاً بسبب ممارسته لعدة ادوار اجتماعية مختلفة ومتباينة في آن واحد. اضافة الى ذلك، فان التنظيمات الرسمية تكون متسلطة وطاغية على التنظيمات غير الرسمية في المجتمع المتفرد، لذلك تسود العلائق الرسمية والسطحية والنفعية معظم تنظيماته الرسمية وغير الرسمية.اي ان الادوار الرسمية تكون في المكاتب الرسمية والشركات والمعامل والنقابات سالبة مكونات الادوار غير الرسمية (دور الأب او الزوج او الزوجة او الابن او البنت او الأخ او الأخت) فبقدر ما للتنظيمات الاجتماعية الرسمية من فوائدوايجابيات على المجتمع بشكل عام فانها تعود بسلبيات ومساوىء على الفرد بشكل مباشر وعلى المجتمع بشكل غير مباشر. بمعنى آخر، بقدر ما تشبع التنظيمات الرسمية من طموحات وتطلعات مادية ومعنوية للفرد فانها تسلب الفرد انسانيته وعاطفته ووجدانه وعلائقه القيمية فينعزل عن الافراد الآخرين.

اضافة الى ما تقدم، فان دراسات التنظيمات الرسمية لم توضح لنا سيطرة فئات اجتماعية خاصة على قيادة هذه التنظيمات وتسيير المجتمع لصالح هذه الفئات الصغيرة، بل افترضت بشكل مجرد ان هذه التنظيمات الرسمية تقدم خدمات لاغراض طموحات الافراد والمجتمع معاً، ولكن واقع، الحال هناك فئات اجتماعية معينة (كأن تكون من طبقة اقتصادية معينة او منحدرة من عائلة كبيرة الحجم او تسكن في منطقة جغرافية معينة او حاملة ثقافة واحدة ومتصلة بشكل مستمر ودائم مع قيادة التنظيمات الاجتماعية البارزة وذات تأثير واسع على المجتمع بشكل غير مباشر - كما هو موجود عند تنظيمات المجتمع الامريكي الحالي -). ان مثل هذه الدراسات لم تتبلور بشكل واقعي

حي، بل اما ان تكون افكارها ذات صياغة نظرية مجردة بعيدة عن الواقع، او انها تعكس جانباً واحداً من جوانب الحياة الاجتماعية العامة للمجتمع الانساني.

ننتقل بعد ذلك لنناقش تنظيمات المجتمع الجمعي حيث تكون واسطة بين الفرد والدولة وتخدم الدولة والفرد معاً. وهذا افتراض مثالي لأن للتنظيمات الاجتماعية اهدافاً وغايات خاصة بها تعمل على تحقيقها اولاً ومن ثم اهداف الآخرين وقد تكون هذه التنظيمات هادفة خدمة وتحقيق اهداف الآخرين وقد تكون هذه التنظيمات هادفة خدمة وتحقيق اهداف الدولة من اجل تحقيق اهدافها الخاصة ومضللة او تهميش اهداف وخدمات الافراد والفئات الاجتماعية فتكون هذه التنظيمات قريبة من الدولة وبعيدة عن الافراد، وقد تكون هناك تنظيمات تعبر عن طموحات وتطلعات الافراد او القواعد الجماهيرية وتتصارع مع اهداف الدولة فتكون بعيدة عن مواقع الدولة. وهذا يعني ان التنظيمات الاجتماعية فعلاً وسيطة بين الدولة والمجتمع. لكن هناك درجات متفاوتة في الدرجة والقوة والارتباط والاهداف مع الافراد والدولة لم تحددها او توضحها دراسات التنظيمات الرسمية، بل اكتفت بالقول بانها وسيطة، انما ما هو موقعها بالنسبة للدولة او الافراد او الفئات الاجتماعية فتركته سائبة (سهواً او تعمداً او عجزاً).

في الواقع ان دراسات التنظيمات الرسمية تميز بين دوافع الفرد في انتمائه للتنظيمات السياسية والصناعية حيث تكون دوافع الفرد للتنظيمات السياسية وطنية او فكرية او قومية دون الحصول على مقابل مادي، بينما يكون دوافع انتماء الفرد للتنظيمات الصناعية (شركة معمل مصنع) بدافع المادة مع بعض الخسارات المعنوية التي يدفعها للنظام البيروقراطي الذي تمارسه التنظيمات الصناعية الرسمية (وشتان ما بين هذين الدافعين) بل اقتصرت هذه الدراسات على تحديد وتوضيح السيطرة والنفوذ التنظيمي والنظام البيروقراطي. واغفلت ايضاً الدوافع

الانسانية عند بعض التنظيمات الخيرية ودوافع انتماء الفرد للتنظيمات في المجتمعات الاشتراكية.

كذلك ركزت هذه الدراسات على كيف ينظر التنظيم الى اعضائه وكيف تحدد مواقعهم الوظيفية والبنائية اكثر من اهتمامها في كيف ينظر اعضاء التنظيم الى بناء واهداف وطموحات التنظيم، وبهذه الحالة يمكن ان نقول بانها دراسات احادية النظرة وليست مكتملة الجوانب. اضافة الى ذلك، فان هذه الدراسات لم تهتم بالصراعات الاجتماعية داخل التنظيم الواحد او بين التنظيمات الاجتماعية المختلفة في مجتمع واحد وهذا يوضح رؤيتها الاحادية في الدراسة والتقصي.

زد على ذلك فانها لم توضح لنا مدى استخدام التنظيمات الرسمية للاساليب البيروقراطية في بداية نشوئها واحداثها وهل انها استخدمتها منذ البداية وبنفس الدرجة ام تدرجت في ذلك؟ ان مثل هذه الملاحظات لم توضحها لنا دراسات التنظيمات الرسمية بل انطلقت من افتراض ان جميع التنظيمات الاجتماعية الرسمية مارست النظم البيروقراطية بشكل دقيق وحريص وذات كفاءة عالية.

ونزيد من تساؤلاتنا حول هذه الدراسات فنقول بانها لم توضح صور واساليب السيطرة والنفوذ في المجتمعات الاشتراكية بشكل مفصل، بل اكتفت بتوضح ذلك في المجتمعات الراسمالية فقذ وهذا تصوير احادي الرؤية ايضاً لأن وجود التنظيمات الرسمية يتأثر بسياسة النظام السائد في المجتمع ودرجة تقدمه حضارياً وثقافياً واجتماعياً وصناعياً، وان درجة استلاب الفرد اقل في المجتمعات الاشتراكية من الرأسمالية وخضوعه لنظام واحد وليس لعدة انظمة متنوعة ومتباينة وهذا بطبيعة الحال يؤثر على سلوك وتفكير وقيم الفرد.

واستمراراً لهذا الحوار، نجد افتراض دراسات التنظيم الرسمي توافق وانسجام التنظيمات الرسمية مع غير الرسمية في المجتمع الانساني، بينما واقع الحال يبرهن ثلاث حالات هي، اما ان تكون هناك تنظيمات

اجتماعية غير رسمية سائدة ومهيمنة على معظم مناشط الحياة الاجتماعية، او هناك تسلط التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية على الرسمية تعمل على تميع اهداف وأغراض وأساليب التنظيمات الرسمية، او هناك تنظيمات رسمية مهيمنة ومتسلطة على معظم مناشط الحياة الاجتماعية ومن ضمنها مناشط التنظيمات غير الرسمية. ان مثل هذه التصنيفات المتميزة لم تقدمها لنا دراسات التنظيمات الرسمية، بل اكتفت بدراسة التنظيمات الرسمية من حيث بنائها ووظيفتها وفكرها بعيداً عن الارتباطات الاجتماعية بالبناء الاجتماعي او التنظيمات الاجتماعية الاخرى (رسمية وغير رسمية).

أما فيما يخص مكونات التنظيم فقد اقتصرت دراسات التنظيم على توضيح العلاقات الرسمية والنفسية وافترضت قيام العلاقات الاجتماعية على التفاعل الاجتماعي، ولم توضح حالات قيام التفاعل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية داخل التنظيمات الاجتماعية، اضافة الى ان تحليلها للدوافع الكامنة للعلاقات كان منطلقا من مواقع الافراد داخل البناء التنظيمي وليس من خلال الافراد، فقد كان من الاجدر ان تسمى مثل هذه العلاقات بعلاقات المواقع الاجتماعية وليس العلاقات الاجتماعية التي تتم بين افراد واغفالها لرغبة)الانسان في اقامة علاقات ودية او وجدانية مع اخيه الانسان انما بحث الموضوع من زاوية مصلحية ذاتية صرفة وابتعدت عن الجوانب الانسانية والوجدانية. وقد تجلت دراسة الاستاذ روبرت دوبن بوضوح عندما درست ارتباطات علاقات مواقع افراد التنظيم، بينما عكست كل من دراسات زلزنك وكرستنن وريوثلزبركر وجورج هومنز مساوىء علاقة مواقع العمل داخل المعمل واثرها على نشاطـات وسلوك العمال. أمـا دراسة مـاكس فيـبر للسلطـة المكتبيـة (البيروقراطية) فقد اوضحها بشكل دقيق ومفصل الا انه لم يوضح كيف نشأت وترعرعت، فهل ظهرت منذ البداية بهذه الصورة المكتملة الراسخة؟ ام مختلفة عن ذلك؟ حيث انه صاغها بشكل متكامل

وناضج. ولم يوضح ايضاً مساوئها وشرورها وانعكاساتها السلبية على اعضائها او المتعاملين معها. اضافة الى ذلك، فانه اوضح نظام سلطة المكتب في المجتمع الرأسمالي ولم يوضح هذا النظام في مجتمعات اخرى.

وفضلا عما تقدم فان دراسة الاستاذ امتاي اتزيوني فقد ابرزت تكامل حاجات التنظيم لحاجات اعضائه لكنها لم توضح حالات تضاربها او اختلافها وتبعيات ذلك عليها. انما اعطت مصطلحين جديدين الى دراسات التنظيم وهما التنظيمات المختلفة او المبدوعة (التي احدثها الانسان لاشباع حاجاته الاجتماعية المتنوعة والمتباينة) والتنظيمات الطبيعية (كالعائلة) انما كان تصنيفه لأنواع السلطة التنظيمية دقيقاً ومعبراً بشكل سليم.

وانصبت دراسة الاستاذ فكتور توماس على السلطة الكارزماتيكية في مفهوم التدرج السلطوي واهمل باقي انواع السلطات، واوضح مفهوم حكم الأقلية ولم يوضح حكم الأغلبية داخل التنظيم، ولم يوضح ايضاً هذين المفهومين (السلطة الكارزماتيكية وحكم الاقلية) داخل التنظيمات الاجتماعية في مجتمعات مختلفة في انظمتها السياسية والاجتماعية، بل افترضتهما مجرد مفهومات سائدان في جميع هياكل التنظيمات الاجتماعية. انما كان تميزهما بين اصحاب السلطة الفعلية والمتخصصين واصحاب الخبرة الفنية وتصارعهم سلياً وواضحاً.

ولقد كان تصنيف الاستاذ ارثر ستنجكومي لأنواع التنظيمات الرسمية منطلقاً من المجتمع الامريكي مستخدماً طبيعة عمل ووظيفة التنظيم اساساً للتصنيف وليس نوع السلطة او النفوذ الذي تمارسه التنظيمات. بينما انصب تصنيف ارفنك كوفمان على التنظيمات الاصلاحية فقط ولم يغط التنظيمات البيروقراطية او العسكرية او العمالية. انما قدم صورة مكتملة وواضحة لطبيعة وهيكل ووظيفة التنظيمات الاجتماعية الاصلاحية ومقارنته بين هذه التنظيمات الاصلاحية

والتنظيمات غير الرسمية جاءت دقيقة وحكيمة لم يقم بها من قبله من كل ارثر ستجومبين وامتاي اتزيوني ووليم فوت وايت وهذهالثقافة مهمة وذكية لأنها أوضحت سلبيات وايجابيات التنظيمات الرسمية وغير الرسمية.

أخيراً برزت كتابات الاستاذ الفن كولدنر وماركس ولينين وتروتسكي حول مساوىء واخطاء وشرور سلطة المكتب واضحة ورصينة لأنها كانت منطلقة في عرضها من مجتمعات رأسمالية وغير رأسمالية، وهذا لم يقم به الاستاذ ماكس فيبر.

وزبدة الحوار ان ما قدمته دراسات التنظيم الاجتماعي تبين الوضع الاجتماعي لاعضاء ونوع التنظيم ولم تربط نوع التنظيم واهدافه وفكرة بالبناء الاجتماعي العام للمجتمع او بنوع النظام السياسي والاجتماعي السائد في المجتمع. اضافة الى ذلك، فان هذه الدراسات ركزت جل اهتمامها على تكامل مكونات بناء التنظيم الرسمي ولم توضح بشكل متكامل الصراعات الاجتماعية التي تحصل داخل التنظيم او بين التنظيمات الاجتماعية نفسها او بين التنظيمات الاجتماعية والنظام السياسي القائم في المجتمع. لأن مثل هذه الحالات توضح سبب وجود التنظيم داخل المجتمع ومعطياته الايجابية لاعضائه ولأفراد المجتمع معاً. ولم توضح ايضاً متى يزول التنظيم من المجتمع، فهل يزول بزوال اهدافه وفكره؟ ام بزوال اعضائه؟ وما هي تطورات التنظيمات الاجتماعية؟ وما هي حالات تدهور التنظيم ولم تميز بين التنظيمات الهادفة للصالح العام والصالح الخاص. اي ايّ من التنظيمات تقدم خدمات وتشبع حاجات مادية ومعنوية للتنظيم نفسه وايها لاعضائه وايها لكافة افراد المجتمع؟ انما افترضت تكامل حاجات التنظيم واعضائه والمجتمع معاً وهذا غير معقول، لأن لكل فئة اجتماعية حاجات واهدافاً وافكاراً وقيماً تختلف عن الاخرى وفي بعض الحالات تكون متضاربة معها.

لكن عموماً، فان دراسات التنظيم قدمت خدمة اولية وأساسية للفكر الاجتماعي من حيث وصفها لطبيعة التنظيمات الرسمية وهياكلها (المختلفة او المبدعة من قبل الافراد) واهدافها وفكرها لكنها بحاجة الى دراسات اضافية في مجتمعات غير أسمالية والى دراسة التنظيمات الاجتماعية الرسمية ودرجة انفصالها او بعدها عن مناشط ووظائف التنظيمات غير الرسمية خاصة في مجتمعات العالم الثالث النامية لأنها تختلف عن المجتمعات التقليدية والحديثة ولأنها تمثل ايضاً حالة مزدوجة بين التنظيمات الرسمية وغير الرسمية.

طرق بحثه:

يستخدم هذا الفكر احدث الاساليب والطرق لدراسة سلوك الأفراد والظواهر الاجتماعية التي تظهر داخل التنظيمات الاجتماعية فهو يستخدم ما يلي:

أ - طريقة الملاحظة: اي مشاهدة وتسجيل سلوك اعضاء التنظيم بشكل منظم وليس اعتباطي، هادف وليس عائم، مستمر وليس متقطع، لعينة مسحوبة حسب ضوابط منهجية وليس كافة اعضاء التنظيم.

ب - المقابلة: اي مواجهة افراد عينة مسحوبة من اعضاء التنظيم بمجموعة اسئلة شفوية مرتبطة بشكل مباشر او غير مباشر مع موضوع الدراسة.

جـ - الاستبيان: اي ترجمة اهداف وغايات البحث على شكل اسئلة مباشرة او غير مباشرة مكتوبة على استمارة مخصصة لذلك الغرض، تقدم لأفراد عينية مسحوبة من مجتمع الدراسة (اعضاء التنظيم الرسمي) وتكون متضمنة اسئلة اكثر عمقاً وصراحةً من المقابلة بسبب سريتها وشخصيتها وعدم ذكر اسم البحوث عليها. ويستخدم هذا المنهج في المواضيع التي يصعب الحصول عليها عن

طريق منهج الملاحظة والمقابلة.

د - السوسيومتري (القياس الاجتماعي) هو منهج للكشف عن شبكة العلاقات الاجتماعية والموقعية داخل التنظيم الرسمي لمعرفة درجة تجاذب او تنافر او تجاهل او تصارع او تضامن اعضاء التنظيم داخل بناء التنظيم. ومن رواد هذا المنهج هو الاستاذ يعقوب مورينو. ويقوم هذا المنهج بوضع رسم بياني لتوضيح مواقع اعضاء مجتمع الدراسة، ومن ثم يقيس نوع علائقهم. وقد صنف مورينو ثلاثة من اعضاء المواقع التنظيمية في قياسه هذا هو ما يلي:

١ - النجم وهو العضو الذي يحصل على اكبر قدر من الاهتمام والتقدير والاعجاب من قبل باقي الاعضاء.

٢ - المعزول: اي عدم حصول العضو على اهتمام وتقدير واعجاب باقي الاعضاء على الرغم من اشغاله مركزاً تنظيمياً معيناً.

٣ - المهمل: اي العضو الذي لا يحظى على اهتمامات باقي الاعضاء. ان فائدة هذا المنهج يكون عند مواجهة مشاكل تنظيمية او سلطوية او شخصية بين اعضاء التنظيم، فتجمع المعلومات وتقاس ثم تعاد توزيع اعضاء التنظيم على مواقع تنظيمية جديدة.

هـ - التصاميم التجريبية: اي انتقاء مجموعة صغيرة من اعضاء التنظيم (بشكل متعمد) يمثلون التنظيم وتسمى هذه المجموعة بجماعة التجريب - ودراسة المشكلة الحاصلة عندهم، بسبب تعرضهم لبعض المؤثرات - الاجتماعية او غير الاجتماعية - ومقارنة صفات جماعة التجريب مع مجموعة اخرى تحمل نفس الصفات (تقريباً) وتسمى بالجماعة الضابطة من اجل المقارنة والمضاهاة.

وتكون المقارنة على نوعين، اما ان تكون قبل تعريض جماعة التجريب الى العوامل المؤثرة، واما ان تكون قبل التعرض للعوامل المؤثرة.

و - المختبرات السلوكية: وهي مختبرات تقنية تستخدم الحيوانات (كالفئران او الكلاب او الأرانب او الطيور) اساساً لجمع المعلومات السلوكية ومقارنتها مع سلوك الانسان.

ز - الاختبارات النفسية والشخصية: وهي عبارة عن مقاييس تنصب على معرفة مكونات البناء النفسي والشخصي واستنتاج حقائق حول نفسية وشخصية المبحوث من خلال هذه المقاييس كاختبار روشاخ مثلاً.

ر - تحليل العوامل المتغايرة: اي تحليل وتفسير ارتباط او عدم ارتباط العوامل المتغيرة المستقلة لمشكلة معينة تعانيها التنظيمات الرسمية.

ق - سلسلة ماركوف: وهو مقياس لدراسة حالات اعضاء التنظيم الذين يعانون من مشكلة تنظيمية معينة في فترة زمنية الى اخرى. مثال على ذلك، عندما يسّرح العمال لفترة زمنية معينة بسبب خسارة الشركة او المعمل. واستناداً الى هذا المقياس، يقوم الباحث بجمع المعلومات حول حالات العمال المعنوية والمالية والعائلية خلال فترات التسريح ودرجة علاقة هذه الحالات بطول او قصر مدة التسريح. وصاحب هذا المنهج اسمه ماركوف، لذلك سمي هذا المنهج باسمه.

٩ - مفاهيمه الرئيسية:

أ - التنظيم: هو عبارة عن مجموعة علائق رسمية تنطلق من مواقع ادارية او وظيفية تحدد تصرف وارتباطات اعضائه، وله اهداف وافكار تعكس طبيعة عمله ووظيفته.

ب - العلائق الاجتماعية، وهي انعكاس تفاعلات اجتماعية تنطلق من مواقع رسمية تنظيمية.

ب - التفاعل الاجتماعي: هي عملية التأثير والتأثر او الأخذ والعطاء التي تحصل بين اعضاء التنظيم وتتم من خلال مواقعهم التنظيمية وعبر قنوات مباشرة او غير مباشرة وذات اطار رسمي وسطحي.

جـ - النظام الاجتماعي: عبارة عن مجموعة انساق مؤلفة من مجموعة انماط اجتماعية ذات مكونات سلوكية وقيمية وفكرية في آن واحد.

د - البناء الاجتماعي: عبارة عن مجموعة انظمة ذات مكونات نسقية ويكون كل نسق متكون من مجموعة انماط مؤلفة من مكونات سلوكية وقيمية وفكرية في آن واحد.

هـ - الجماعة: عبارة عن مجموعة افراد لهم ارتباطات مباشرة او غير مباشرة، انما تكون وجها لوجه ولهم قواعد اجتماعية تنظم ارتباطاتهم.

و - الحجم: اي حجم التنظيم الذي يقاس من خلال عدد اعضاء التنظيم وفرعه البنائية وعلائقه الرسمية خارج التنظيم وداخله.

ز - المركز: اي الموقع التنظيمي داخل بناء التنظيم الرسمي.

ر - المنزلة: اي المكانة الاجتماعية للفرد خارج التنظيم الرسمي.

ن - العزلة الاجتماعية: اي ابتعاد الفرد في علائقه وتفاعله مع باقي اعضاء التنظيم الاجتماعي.

ف - التطبيع الاجتماعي: اي تنشئة عضو التنظيم حسب اهداف وافكار التنظيم خلال مراحل تطورية طويلة الزمن.

م - المنافسة الاجتماعية: التي تحصل بين فئات التنظيم حول الصعود

على السلم التدرجي داخل التنظيم (كتنافس الاداريين مع الفنيين داخل التنظيم) او تنافس التنظيمات الاجتماعية من اجل تقديم خدمات للمجتمع.

ك - الصراع الاجتماعي: تنازع الفئات الاجتماعية من اجل تحقيق مصالح لهم او للتنظيم او للمجتمع، او تصارع التنظيمات الاجتماعية فيما بينها من اجل تحقيق مصالحها او مصالح المجتمع.

ل - التماسك الاجتماعي: اي تضامن فئات مجتمع التنظيم بسبب تماثلهم لأهداف او فكر التنظيم او بسبب الاخطار الخارجية.

حـ - البيروقراطية: (سلطة المكتب) وهي اجراءات رسمية متسلسلة منظمة بشكل دقيق من اجل المحافظة على مواقع تدرج المكتب.

١٠ - رواده

زمل
وبس
فاير كندت
بوكاردوس
مورينو

لنز
فيريرا
هومنز
سايمون
بيلز

وايت
بلاو
باك
كابلو
اتزيوني
برسثوس
اينستد
سكوت

١١ - نقد فكر التنظيم الاجتماعي الرسمي:

أ - لم يذكر لنا هذا الفكر الصراعات الاجتماعية التي تحدث بين اعضاء التنظيم او بين التنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع. فقد صورها بأنها - التنظيمات - منسجمة ومتآلفة في وظائفها الاجتماعية ولا يوجد اي تضارب اي تنازع بين مصالح وحاجات واهداف هذه التنظيمات الاجتماعية الرسمية.

ب - لم يبين كيف يمكن استخدامه لدراسة التغيرات الاجتماعية الحاصلة او التي سوف تحصل للمجتمع الانساني. لاسيا وان هناك تنظيمات اجتماعية رسمية (أحزاب سياسية، نقابات عمالية، اتحادات طلابية) عملت على تغيير المجتمع وتبديله، لم يذكرها هذا الفكر او يقوم بدراستها على الرغم من اهميتها في الثورة الاجتماعية او التغيير الاجتماعي.

جـ - لم يبين لنا هذا الفكر مدى تأثير هذه التنظيمات في تكوين شخصية الانسان، وهل تستطيع دراسة شخصية الفرد من خلاله.

د - قصور هذا الفكر في دراسة المجتمع العام، لأنه يمثل فكراً قصير الأمد.

هـ - لا يستطيع استخدام هذا الفكر لدراسة بعض المشاكل الاجتماعية التي تحدث في المجتمع، كالطلاق او الهجرة او التضخم السكاني او جنوح الأحداث او الادمان على المخدرات والمسكرات او الأمراض النفسية.

و - لا يمكن استخدام هذا الفكر الا في دراسة المجتمعات المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً وحضرياً لوجود عدد كبير من التنظيمات الاجتماعية الكبيرة ذات الانتاج الهائل والمتصفة ببناء معقد ومركب وصعوبة استخدام هذا الفكر لدراسة المجتمعات المتخلفة صناعياً وتكنولوجياً وحضارياً لعدم وجود عدد كبير من

التنظيمات الاجتماعية الرسمية ذات البناء المركب والمعقد.

مصطلحات الفصل

جمود او تبلد	Apathetic
تغريب او العمل المحول	Alienation
سلطة المكتب	Bureaucracy
سلطة المنفذ المكتبية	Charismatic Bureacracy
دائري	Circle
محافظ	Concervative
نفوذ الزامي	Coercive Power
اتجاه مضاد	Counter Tread
زوال النظام القرابي	Decline of Kinship
ضال	Erratic
قائد رسمي	Formal Leader
مجتمع اقطاعي	Feudel Society
مجتمع فلكلوري	Folk Society
تنظيم رسمي	Formal Organization
تدرج سلطوي	Hierachy
نفوذ تماثلي	Identitive Power
قائد غير رسمي	Informal Leader
سلطة المكتب القانونية المنطقية	Legal–Rational Bureacracy
صفات متفردة	Mass Character
مجتمع متفرد	Mass Society
حكم الاقلية	Oligarchy
قائد رسمي	Officials Leader

Retionality	عقلاني
Repleacabiligy	استبدال
Pluralistic Society	مجتمع جمعي
Series	متسلسل
Socialistic Society	مجتمع اشتراكي
Stratagic	ماهر
Statue Que	المحافظة على الوضع الراهن
Sordid Materialism	المادية القذرة
Specialization	تخصص
Systematic Society	مجتمع نظامي
Totalitarian Society	المجتمع الموحد
Utilitarian Power	نفوذ نفعي.

الهوامش

(١) سمغان حسن شحاتة: ١٩٦٥ «تاريخ الفكر الاجتماعي» دار النهضة العربية، مصر، ص١٢٣.

(2) Baakke wighte., 1959, concept of the social organization «Mason Haire (ed), Modern organization theary, John Wiley and sons, In New York, P. 30.

قراءات اضافية

1 – Atzioni Amitai, 1975 «Organizational control» Peter Worsley (ed.) Modern Sociology, Penguin Education, England, P. P. 270–273.

2 – Dubin Robert, 1959, Stability of Human organization» Mason Haive (ed.), Modern organization theory, John wiley and sons, Inc. P.P. 218–242.

3 – Goffman Erving, 1975, «On the characteristics of total institutions, Peter worsley (ed.) Modern Sociology, P.P. 274–277.

4 – Kornhouser Williams, 1951, «The Poletics of mass Society,» The free press, New York, P. P. 31–33

5 – Lundberge George and etal; 1963, Sociology; Harper and Rew publishers, New York, P.P. 381–406.

6 – Olsen Marven, 1968, «The Process of Social organization» Holt Renehart and winsten New York, P.P. 12–38.

7 – Presthus Robert, 1962. «The organization Society» Adivision of Randon House, New York P.P. 27–57.

8 – Stinchcombe Arthure L. 1975, «Some main Types of organizations» Peter Worsley (ed.) Moderns Sociology, Penguin Education, England P.P. 262–264.

9 – Weber Max, 1975, «The essentials of Bureaucretic organization,» Peter Worsley (ed.) Modern Sociology, Penguin Education, England, P.P. 274–278.

10– Whyte William Foote, 1975, «An Introduction approach to the theory of organization», Peter Worsley, (ed.) Modern Sociology, Penguin Education, England, P.P. 155–180.

الفصل السادس

فكر التبادل الاجتماعي

فكر التبادل الاجتماعي

١ - جذوره الفكرية

ترجع جذور هذا الفكر الى الاتجاهات الفكرية في علم الاقتصاد وعلم الانسان وعلم النفس. ورافده الاصلي هو اتجاه المنفعة في علم الاقتصاد (الذي ظهر في بريطانيا ابان القرن التاسع عشر) عند كل من ادم سميث وديفد ريكاردو وجون ستيورت ملز وجيرمي بنثام. وأساس هذا الاتجاه هو «ان خير الانظمة هي تلك التي تأتي بأعظم قدر من الفائدة والرفاهية والحرية لأكبر عدد ممكن من الناس»[١] و«تحقيق السعادة لأكبر عدد من الناس، ويقوم التفضيل على اساس - حساب الذات - لأنه ينزع دائماً الى الاتجاه الملائم له واتقاء الاتجاه المؤلم[٢] ».

ولا بأس ان نقدم خلاصة المذهب النفعي عند رواده امثال آدم سمث الذي ميز بين ما أسماه قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة. فالأولى تعبّر عن قيمة سلعة معينة في نظر شخص معين، فهي قيمة شخصية تتوقف على تقدير الشخص للسلعة او مدى منفعتها في نظره، والثانية عن قيمة السلعة في السوق فهي قيمة موضوعية تتوقف على اعتبارات خاصة بالسلعة بصرف النظر عن قيمتها الخاصة في نظر شخص معين. وقد لاحظ سميث انه كثيراً ما تختلف قيمة الاستعمال عن قيمة المبادلة بحيث ان السلعة التي تتمتع بقيمة كبيرة في الاستعمال قد لا تتمتع الا بقيمة زهيدة في المبادلة فالسلعة ذات المنفعة الكبيرة تكون غالبا - في

نظره - زهيدة القيمة والعكس بالعكس[٣].

اما ديفد ريكاردو - الرائد الثاني لهذا المذهب الاقتصادي - فقد وجد هناك صلة بين المنفعة والقيمة، والمنفعة عنده صفة عامة لابد من توافرها في السلعة كي تصبح ذات قيمة والسلعة عديمة المنفعة لابد ان تكون عديمة القيمة[٤].

ويضيف ناسو سنيور فيقول ان الثروة تنحصر في كل سلعة والخدمات ذات القيمة. وهو يرجّع القيمة الى عناصر ثلاثة هي ما يلي:

أ - المنفعة: التي لا تعتبر كامنة في الشيء وانما هي علاقة بين الشخص والشيء ومن هنا كانت منفعة السلعة تتفاوت من شخص الى آخر.

ب - الندرة: التي لا تتوقف على الكمية الموجودة فعلاً في السلعة وانما تتوقف على مدى العقبات التي تعترض طريق زيادتها.

جـ - القابلة للانتقال: لكي تصبح السلعة ذات قيمة لا يكفي ان تكون نافعة ونادرة بل يتعين ان تكون قابلة للانتقال، اي قابلة للتملك. فاذا كان الشيء غير قابل للتملك فانه يصبح غير قابل للحيازة، واذا كان غير قابل للحيازة فانه يصبح غير قابل للانتقال من شخص الى آخر ومن ثم لا تكون له قيمة[٥].

ويعتقد النفعيون بان الفرد قادر على تقدير سعادته ومعرفة الأمور التي تؤدي اليها، ومن ثم نادوا بالغاء جميع القيود والقوانين التي من شأنها ان تعيق حرية الفرد اللهم الا ما يلزم لتوفير المساواة التامة بين الافراد. كذلك نادى النفعيون بان جوهر فكرهم يقوم على الحصول على السرور وتجنب الألم. وهنا لا يقصد الشعور به فقط انما وضوحه امام الناس والعيش في بهجة دائمة. ومن الحري ان نشير الى قاعدة فكر المنفعة هنا، الا وهي الدوافع عند الانسان حيث اعتبرت الدوافع الجيدة يصبح فيها انسجام بين مصلحة الفرد والمجتمع معاً، والمصلحة

السيئة تشير الى حالة لا يحصل فيها انسجام مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع.

وخلاصة فكر المنفعة ينحصر في ان الانسان يبحث عن طرق واساليب لزيادة منافعه وارباحه المادية دون ان يكلفه غالياً وان تكون الكلفة اقل من الفائدة عن طريق المنافسة في الأسواق التجارية. وينطلق هذا الفكر في الأساس من قاعدة الاتجاه النفعي في علم الاقتصاد - كما ذكرنا آنفاً - وينص ايضاً على ان الافراد يبحثون بشكل عقلاني لزيادة منافعهم المادية او الانتفاع من عملية التبادل مع الآخرين في الأسواق الحرة ذات التنافس الحر. وفي هذا النوع من الاسواق يميل الافراد الى جمع المعلومات المهمة والضرورية ومن ضمنها البدائل الموجودة حول وحدات التبادل، وفي ضوء هذه المعلومات او على اساس هذه القاعدة يكون تبادل الافراد الوحدات الاقتصادية بشكل عقلاني تجلب الدرجة القصوى من العوائد المادية للمتبادلين. والدخول في مثل هذه الاعتبارات العقلانية تدفع المتبادلين الى ان يقوموا بعملية حسابية لموضوع الكلفة التي بدورها تتضمن او تشترط مبدأ للبدائل المتنوعة. ان مثل هذه البدائل تعطي للفرد (في عملية التبادل) حرية الاختيار في تحقيق اعلى درجة من الفوائد والمنافع المادية. اي تحقيق فوائد مادية اكثر من كلفتها.

اما علماء الاجتماع فقد استعاروا بعض مفاهيم هذا الاتجاه الاقتصادي القائم على المنفعة الفردية بشكل خاص والاجتماعية بشكل عام الا انه لم يستخدم نفس مضامين هذه المفاهيم انما اعادوا صياغتها بمضامين اجتماعية، فظهرت كالآتي:

أ - نادراً ما يحاول الفرد الى الانتفاع المادي بدرجة قصوى.

ب - لا يتصرف الافراد بشكل عقلاني دائماً.

جـ - ان تبادل الافراد فيما بينهم - سواء كان ذلك في السوق او في

مكان آخر - غير احرار من المؤثرات الخارجية المنظمة او من الضغوط الأخرى.

د - ليس لدى الافراد (المشتركين في عملية التبادل) معلومات كافية لجميع البدائل الجاهزة او الموجودة فعلاً.

ان ادراك او تميز هذه الحقائق قادت علماء الاجتماع الى وضع احتمالات نفعية بديلة، هي ما يلي:

١ - لا يبحث الافراد - دائماً - عن اقصى درجة من المنافع فهم - دائما - يبحثون عن بعض الفوائد في تفاعلهم وتبادلهم مع الآخرين.

٢ - ان الافراد في عملية التبادل ليسوا عقلانيين في تصرفهم - دائما - لأنهم يلتزمون او يهتمون بحسابات الكلفة والمنافع المتوخاة من عملية التبادل.

٣ - عندما لا تكون معلومات كافية للافراد تتعلق بالبدائل الجاهزة او الموجودة فعلاً فانهم يعرفون بعض البدائل التي تكون القاعدة الاساسية للكلفة والمنافع.

٤ - يخضع الافراد - في عملية التبادل - الى عملية تنافسية فيما بينهم للبحث عن منافع اكثر في عملية التبادل.

٥ - ان عملية التبادل التي تحصل في الاماكن السوقية، تقع في اماكن محدودة وضيقة في المجتمع وليس في جميع اجزائه او شرائحه.

لقد وضع علماء علم الاجتماعي هذه المنطلقات لكي يحرروا المفاهيم الاجتماعية من مضامينها المادية ووضع افكار وآراء اجتماعية للدلالة عليها.

بعد هذه المقدمة الاولية ننتقل الى عرض الاتجاه التبادلي عند علماء الانسان، نبدؤها بالاستاذ جيمس فريزر. ففي كتابه الطرق الشعبية في

العهد القديم قد تضمن عادات الزواج والنظام القرابي في المجتمعات البدائية ودراسته الاخرى لنظام الزواج في مجتمع ابورجنالس في استراليا الذي اوضح فيه نظام الزواج بين ابناء العم، ولماذا يفضل افراد هذا المجتمع ذلك النوع من الزيجات وخاصة زواج ابناء العم من بعد الدرجة الاولى ويحرم الزواج من ابناء العم من الدرجة الأولى. استخدم الاستاذ فريزر التفسيرات الاقتصادية المبنية على المنفعة في توضيح هذا النمط من الزواج في هذا المجتمع. ولاحظ فريزر ايضاً ان عامل الملكية يكون معدوما في هذا المجتمع. فعند الزواج لا يتطلب من الفرد ان يكون مالكاً لثروة مالية او مادية، بل يشترط ان يكون لديه اخوات او بنات لكي يستطيع ان يتزوج لأنه لا يستطيع ان يحصل على زواجه مالم يقدم امرأة مكانها لدى تلك العائلة التي اخذ منها زوجته. ان هذه العملية تحل مشكلة الملكية الفردية في نظام الزواج التي تتطلب فقط تبادل امرأة بامرأة ولا يشترط تكافؤ الملكية في عملية التبادل. فانعدام الملكية في هذا المجتمع ودافع الرغبة بالحصول على زوجة يفسر نظام الزواج في هذا المجتمع، وفي ضوء هذه المعلومات استنتج فريزر ما يلي:

١ - ان المرأة في مجتمع ابورجنالس تتمتع بقيمة اقتصادية وتجارية عالية.

٢ - الرجل الذي لديه عدة اخوات او بنات يكون ثرياً.

٣ - الرجل الذي ليس لديه اخوات او بنات يكون فقيراً وقد لا تتاح له الفرصة للزواج.

٤ - الرجل المسن (الشيخ) تكون لديه فرص عديدة في عملية تبادل النساء (في ظل هذا النظام) لأن لديه بنات عديدات وفي هذه الحالة يستطيع ان يعطي احدى بناته لكي يحصل على زوجة اخرى. (فهو ثري في هذه الحالة وليس بالمعنى المادي).

٥ - يكون الشاب - في هذا المجتمع - غير قادر على تبادل النساء لعدم وجود بنات او زوجات سابقات لديه لكي يستطيع ان يبادلهم بزوجة جديدة فيبقى اعزب لفترة طويلة من الزمن (اي يتأخر زواجه) او يقوم رئيس القبيلة بمساعدته في تقديم احد بناته او اخواته له كزوجة من باب المساعدة او التكريم.

٦ - ان عملية تبادل النساء في هذا المجتمع نتجت من خلال حاجة الافراد الى تكوين اسرة في ظل انعدام عامل الملكية لدى الافراد فلا يقدم الافراد الثروات او الملكيات لقاء زواجهم بامرأة، بل يقدمون مكانها امرأة اخرى كتعويض عن الملكية واشباع حاجة اجتماعية معاً لتكوين خلية اجتماعية داخل المجتمع.

٧ - استمرار هذه العملية اصبحت فيما بعد نظاماً اجتماعياً سائداً في المجتمع.

٨ - وتباعاً لذلك، اصبحت احد مكونات البناء الاجتماعي في مجتمع ابـورجنالس.

٩ - ان تبادل النساء من اجل الزواج بين الاقارب يؤدي الى المحافظة على نفوذ وقوة العائلة او القبيلة ضمن اطارها وعدم خروجه، وهذه العملية تؤدي بدورها الى المحافظة على تباين درجات النفوذ الاجتماعي بين العوائل في مجتمع ابور جنالس.

العالم الآخر هو برونيلا مالينوفسكي الذي انصب اهتمامه على دراسة ظاهرة «التبادل الرمزي» في حلقة الكولا في مجتمع بروبرياند (يقع مباشرة عند الطرف الشرقي لغانا الجديدة) وهذه الحلقة عبارة عن مجموعة من الافراد يقومون بتبادل العلاقات الاجتماعية من خلال تبادل سلع بسيطة فيما بينهم وهي القلائد والاساور. فينقسم اعضاء هذه الجماعة الصغيرة الى قسمين حسب امتلاكهم للقلائد والاساور، تبدأ المجموعة الأولى بتقديم القلائد للمجموعة الثانية، وتقوم المجموعة الثانية بتقديم

الاساور للمجموعة الأولى، ومن خلال تبادل هذه القطع المادية البسيطة تبنى علائق اجتماعية متينة بين اعضاء جماعة الكولا اي تحصل عملية تبادل قطع مادية لقاء إقامة علائق اجتماعية. وهذه العملية تكون خالية من عنصر المنفعة الاقتصادية او المادية، بل الهدف منها اقامة علائق اجتماعية فقط لا تنتهي بانتهاء عمليةُ مبادلة القلائد والاساور بل تبقى مستمرة ودائمة، ان دراسة مالينوفسكي لهذه الظاهرة استهدفت التميز بين السلع الاقتصادية والرموز الاجتماعية التي تختفي وراء الاساور والقلائد، لكن هذا لا يعني ان مجتمع تروبرناند لا يعطي اهمية كبيرة او قيمة عالية للسلع المادية انما يستخدمها للتعبير عن حاجاتهم الاجتماعية او النفسية بعيدة عن الربح المادي. واستخلص مالينوفسكي في دراسته هذه ما يلي:

١ - ان عملية التبادل التي تحصل في حلقة الكولا تعني اشباع حاجات اجتماعية اساسية لبناء شبكة علائق اجتماعية.

٢ - ان عملية التبادل هذه تقوم على العامل الاجتماعي والنفسي وليس الاقتصادي.

٣ - انها (عملية التبادل) تتم بين فريقين من الافراد بشكل غير مباشر لكي تحافظ على شبكة العلائق الاجتماعية او توسيعها داخل مجتمع التروبرياند.

٤ - تؤدي هذه العملية الى التماسك والتكامل الاجتماعي داخل المجتمع.

ان هدف مالينوفسكي في هذه الدراسة هو تحرير نظرية التبادل الاجتماعي من تأثيرات المنفعة الاقتصادية المحددة وابراز الجوانب الاجتماعية والنفسية واظهار عامل التضامن والتكامل الاجتماعي.

اما عالم الانسان الثالث فهو مارسيل موسى الذي استجاب لدراسة حفلة الكولا التي قام بها مالينوفسكي فطرح سؤالاً خاصا بها مفاده ما

هي المبادىء الاولية والقاعدة الاساسية لاستلام الهدية واعادتها مرة ثانية؟ اي ما هي الأسس التي تقوم عليها عمليةْ تبادل الهدايا في المجتمع البدائي؟ وما هي القوة التي تجعل الفرد يعيد الهدية؟ وما هي القوى الاجتماعية التي تلزم الفرد على تقديم هدية مقابل اخرى سبق وان استلمها من فرد معين؟

في نظر الاستاذ موسى ان الاداب الاجتماعية العامة تمثل قوة الزامية (في المجتمع) تمارس على الافراد لاعطاء او اعادة او ارجاع هدية مماثلة او ذات قيمة اكثر من المستلمة. فالتزام افراد المجتمع بآدابه العامة تدفعهم الى ممارسة عملية تبادل الهدايا. لاسيا وان الآداب العامة غير عقدية او مكتوبة، بل متعارف عليها بين افراد المجتمع وممارستها والالتزام بها يعني المحافظة على بناء المجتمع لأنها (الاداب العامة) احد مكونات البناء الاجتماعي وهذا بدوره يؤدي الى المحافظة على البناء الاجتماعي واشباع حاجات اجتماعية وهي القبول الاجتماعي والحصول على سمعة واعتبار اجتماعي عال. فهي اذن ليست عملية اقتصادية بل اجتماعية صرفة.

ننتقل إلى عالم الانسان الرابع الذي درس ظاهرة التبادل الاجتماعي في مجتمعات بدائية ايضا وهو الاستاذ الفرنسي ليفي ستراوس ففي كتابه (اسس بناء النظام القرابي) الذي حلل فيه نظام الزواج من الاقارب وبين ابناء العم. الذي اوضح فيه تفسيرات الاستاذ فريزر/لمفهوم المنفعة في تفسير هذا النظام في مجتمع ابورجنالس وكان مندهشا (ستراوس) من كيفية حصول الفرد على زوجة دون امتلاكه مالاً او ثروة او ملكية، ووجد أن عملية التبادل هذه تحل مشكلة اقتصادية قائمة في ذلك المجتمع، فيقول ستراوس ان الرجل الذي يبادل اخته او ابنته لكي يتزوج لأن هذه الطريقة هي ارخص الطرق (في نظر ستراوس) لكي يحصل على زوجة لاسيا وان هذه العملية لا تخضع لمؤثرات العوامل المادية وعدم وجود وثائق او سجلات مكتوبة لتقنين هذه العملية، وان

عامل المنفعة الاقتصادي غير بارز في هذه العملية.

علاوة على ما تقدم فقد رفض ستراوس التفسيرات والتعليلات النفسية لتفسير هذه العملية وخاصة الطريقة التي استخدمها السلوكيون لأن ستراوس يميز تميزاً واضحاً بين المجتمع الانساني والحيواني من خلال وضعه قواعد اساسية للمقارنة بينهما مثل الارث الحضاري الذي يملكه المجتمع الانساني وانعدامه في المجتمع الحيواني ووجود قيم واعراف ونواميس اجتماعية تنظم حياة المجتمع الانساني وفقدانها في المجتمع الحيواني، لهذين السببين الرئيسيين لم يتفق ستراوس مع السلوكيين الذين شبهوا السلوك الانساني بالحيواني. اضافة الى ذلك فان السلوك الانساني يتميز بالتبادل وخضوع هذه العملية (التبادل) عند الانسان الى قيم واعراف المجتمع وارثه الحضاري وهذا غير متوفر في المجتمع الحيواني. فالقيم والاعراف والنواميس الاجتماعية تحدد أين ومتى وكيف يجب ان يقوم الافراد في عملية التبادل الاجتماعي. زد على ذلك فإن السلوك الانساني لا يشبه الحيواني من حيث انه قادر (الانساني) على تعلم النظم المؤسسة ومعرفة كيف يتصرف ازاء عملية التبادل الانساني وبهذا المعنى فان عملية التبادل ابعد من انها حصيلة اشباع الحاجات النفسية لأنها حصيلة مؤثرات العوامل الاجتماعية الصادرة عن مكونات البناء الاجتماعي السائدة في المجتمع يتعلمها خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

وبشكل أدق فقد حدد ستراوس عملية التبادل التي تحصل بين الافراد كما يلي:

١ – انها تتضمن عامل الكلفة الاجتماعية الذي يختلف عن الكلفة الاقتصادية. لأنها (الكلفة الاجتماعية) تعني الالتزام بالآداب الاجتماعية العامة والقيم والأعراف والنواميس الاجتماعية وعدم مراعاة الرغبة الفردية او النفسية.

٢ – ان جميع الرموز الاجتماعية منظمة من قبل النظم الاجتماعية.

٣ - ان جميع مناشط عملية التبادل الاجتماعي تخضع لقيم المجتمع.

فالمجتمع يطرح عدة بدائل للسلوك الواحد، اي انه يقدم بدائل عديدة لانماط التبادل الاجتماعي وفي هذه الوضعية تسّهل عملية اختيار السلوك التبادلي بالنسبة للفرد. حيث تضع القيم الاجتماعية مكافآت لبعض انماط السلوك لكي يتماثل معها الفرد والأخرى تضع عقوبات للفرد الذي لا يتماثل معها. فنظام الزواج والنظام القرابي - في نظر ستراوس - يخضعان لهذه المؤثرات الاجتماعية وليس لعوامل اقتصادية او نفسية او انها مجرد تبادل كما قال عنها فريزر. اضافة الى ذلك فان ستراوس ينظر الى عملية التبادل على انها جزء من عملية التكامل والتضامن الاجتماعي وانها احد اوجه التنظيمات الاجتماعية السائدة في المجتمع. ويرى ايضاً ان عملية التبادل تحصل من خلال ما يلي:

١ - ان دوافع الفرد لا تؤثر بقدر ما تؤثر مكونات البناء الاجتماعي على عملية التبادل الاجتماعي بين الافراد.

٢ - تتضمن عملية التبادل الاجتماعي عملية التفاعل الاجتماعي في اغلب الاحيان لأنها تؤدي في النهاية الى التضامن والتكامل الاجتماعي.

هذه هي جملة آراء وافكار ليفي ستراوس في العملية التبادلية التي جاءت في الحقيقة كرد فعل لكتابات ودراسات فريزر ودرجة تأثره بالاتجاه النفعي. بينما اوضح مالينوفسكي ضيق افق تفسيرات فريزر (في تفسير نظام الزواج في المجتمع البدائي) من خلال توضيحه لأبعاد شبكة العلاقات الاجتماعية موضحاً التضامن والتكامل الاجتماعي في المجتمع البدائي. اما مارسيل موس فقد أوضح اهمية البناء الاجتماعي وأثره على عملية التبادل الاجتماعي من اجل حماية البناء الاجتماعي وضمان بقائه.

اثناء عرضنا لدراسات ومناقشات علماء الانسان تطرقنا الى آراء السلوكيين التي رفضها ستراوس وفي هذا المقام نرى ضرورة طرح رؤيتهم

فيما يتعلق بسلوك الانسان التبادلي وما له من علاقة بالاتجاه النفعي واثره على كتابات بعض علماء الاجتماع المعاصرين.

اهتم السلوكيون بدراسة السلوك الانساني من خلال اقامة تجارب على الحيوانات لمعرفة سلوكهم. وبدأ هذا الاهتمام عند الاستاذ بافلوف في تجربته التي اجراها على الكلاب لمعرفة الفعل ورد الفعل في سلوك الكلاب ومعرفة الظروف الشرطية التي تؤثر على سلوكهم، كذلك استخدم الاستاذ سكنر تجاربه على الفئران والحمام لمعرفة دوافع سلوكهم فهم (السلوكيون) اهتموا بدراسة السلوك الظاهري للكائنات الحية من خلال تجاربهم وملاحظاتهم واهتموا ايضا بالدوافع الغريزية والبيئية ومن خلال اهتماماتهم هذه عكسوا الدرجة القصوى في اتجاه المنفعة، ولا سيما وانهم بدأوا بدراسة السلوك الانساني من خلال دراساتهم للسلوك الحيواني واعتمادهم بالتفسير والتحليل على مبدأ المكافأة والعقوبة الغريزية لمعرفة درجة تحركات وتصرفات سلوك الحيوانات وهذا يشبه الى حد بعيد تفسيرات اصحاب اتجاه المنفعة في علم الاقتصاد فبالنسبة للسلوكيين تعني المكافأة اشباع حاجات الفرد من اجل القيام بسلوك معين وعند عدم قيامه بذلك السلوك فانه يحرم من اشباع حاجاته الفردية. وهذه القاعدة التحليلية ما هي الا استعارة منهجية تحليلية للسلوكيين من النفعيين في تفسير السلوك الانساني، وتعني العقوبة الحصول على الألم والمعاناة بينما لا تعني (المكافأة والعقوبة) هذه الدلالة عند الانسان لأن لديه حرية الاختيار من بين البدائل المتعددة التي وضعها وطرحها المجتمع له، فليس من الضروري ان يحصل الفرد على الألم مباشرة عند عدم قيامه بعمل معين، فقد يتمكن من تجنب ذلك الألم بواسطة اختياره لأحد البدائل الموجودة في المجتمع ونفس الحالة بالنسبة لموضوع المكافأة فانه لا يستطيع اختيار افضل البدائل للحصول على احسن المكافآت التي يقدمها المجتمع له.

افترض السلوكيين التصورات التالية:

١ - تتصرف الكائنات الحية لسلوك معين من اجل الحصول على المكافأة وتتجنب ادنى درجة من العقوبة.

٢ - تعيد الكائنات الحية نفس السلوك الذي جلبت لها المكافأة في فترة زمنية ليست ببعيدة.

٣ - تعيد الكائنات الحية سلوكاً مشابهاً لنفس السلوك الذي حصلت عليه مكافأة في وقت ليس ببعيد.

٤ - حصول الكائنات الحية على مكافأة في الماضي القريب يدفعها لتصرف سلوك مشابه له.

٥ - تستمر الكائنات الحية في تكرار نفس السلوك الذي كوفئت عنه لكي تستمر بالحصول على المكافآت مستقبلاً.

٦ - كلما زادت مكافآت الكائنات الحية بسبب قيامها لسلوك معين كررت ممارسة نفس السلوك، الا ان مكافأة نفس السلوك (مستقبلا) لا يحمل نفس الأهمية (بالنسبة لها) كما حمل الأولى، وهذا بدوره يقلل اندفاعها الى ممارسة نفس السلوك او تكراره بنفس الدرجة والنوع.

حصل السلوكيون على هذه الافتراضات من خلال تجاربهم التي اجروها على الحيوانات داخل مختبراتهم السلوكية.

اما فكر التبادل الاجتماعي في علم الاجتماع، فقد استخدم ونُشّط بشكل واسع في منتصف هذا القرن من قبل جورج هومنز وبيتر بلاو وكولدنر وبكلي وكود وغيرهم. وفحوى نظرة هؤلاء العلماء للحياة الاجتماعية هي انها عبارة عن شبكة من العلائق الاجتماعية قائمة على المفاوضات والمداولات والمساومات والمحاكات، مستخدمة مفهومين اساسيين لإقامة مثل هذه العلائق، وهما الكلفة الاجتماعية والمكافأة الاجتماعية. والفرد - في نظر رواد هذا الفكر - يفكر بمدى اشباع حاجاته الذاتية والاجتماعية من خلال تعامله مع الآخرين.

واذا تناولنا كتابات جورج هومنز في هذه النظرية نجدها بدأت دراستها من السلوك الانساني الذي قسمه الى ثلاثة عناصر هي ما يلي:

١ - النشاطات: التي تعني كل ما يقوم به الفرد من تصرفات وتحركات فكرية او جسمية في وضعية اجتماعية معينة.

٢ - التفاعل: الذي يعني جزءاً من النشاط الاجتماعي الذي يقوم به الفرد في وضعية اجتماعية معينة مع فرد آخر من اجل اثارة نشاطه.

٣ - العاطفة: التي تعني خلجات الفرد الداخلية، كالحب والكره والغضب والسرور.

ويرى هومنز هذه العناصر الثلاثة مترابطة بعضها ببعض مكونة سلوك الفرد وان أي تغيير يقع في أحدها يؤدي الى تغيير في العنصرين الآخرين.

بعدها درس هومنز سلوك الجماعة الاجتماعية الصغيرة فوجد ما يلي:

١ - كلما زاد تفاعل الافراد (اجتماعياً) زادت صلتهم والعكس صحيح.

٢ - اذا تدخلت العاطفة الفردية في عملية التفاعل الاجتماعي فانه سوف يعبر عنها بواسطة فعاليات ومناشط اجتماعية.

٣ - كلما زاد اعضاء الجماعة تقاربت عواطفهم وتشابهت والعكس صحيح.

٤ - كلما كان عضو الجماعة حراً (من الناحية الاجتماعية) داخل جماعته مالت مناشطه للتماثل مع قواعد واهداف جماعة والعكس صحيح.

كلما كانت مكانة الفرد الاجتماعية عالية (داخل جماعته) زاد تفاعله مع بقية اعضاء الجماعة بصورة مباشرة او من خلال وسائل الاتصالات

غير المباشرة (تلفون وتلفزيون وصحف ومجلات واعلانات). والعكس صحيح.

٦ - كلما كانت مكانة اعضاء الجماعة متساوية او متقاربة بالدرجة والنوع زاد تفاعلهم والعكس صحيح.

٧ - كلما كانت مكانة عضو الجماعة عالية (داخل جماعته) زاد تماثله مع قواعد جماعته الاجتماعية والعكس صحيح.

ويضيف هومنز الى ذلك فيقول ان عملية التبادل الاجتماعي تحصل من خلال تفاعل الافراد التقابلي (وجها لوجه) عاكسة الأوجه النفسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤدية الى اقامة قاعدة لعملية التبادل فيما بينهم مبنية على اهداف وغايات اجتماعية (كالسمعة والاعتبار والاحترام والتقدير والنفوذ الاجتماعي) وليس المنفعة المادية الصرفة لأنها ليست دائماً هدف التبادل الاجتماعي لأن الفرد داخل جماعته يشترك في عدة عمليات تبادلية مستمرة مستهدفة القبول الاجتماعي من قبل أعضاء جماعته واحترامهم له يزيد من اعتباره الاجتماعي ومكانته الاجتماعية وهذا بدوره يزيد تماثله الاجتماعي لقواعد جماعته، واعتبر هومنز هذا القبول والاحترام والمماثلة الاجتماعية عبارة عن مكافأة اجتماعية للفرد داخل جماعته.

اضافة الى ما تقدم، فالجماعة الاجتماعية (في نظر هومنز) تتألف من ثلاثة انواع رئيسية من المكانات الاجتماعية هي العليا والوسطى والدنيا فالافراد الذين يشغلون مكانات عالية يحصلون على مكافآت اجتماعية كبيرة بسبب تماثلهم مع قيم واهداف جماعتهم وكلما ادرك افراد هذه المراتب (العليا) اهمية المكافآت الاجتماعية التي سوف يحصلون عليها فان ذلك يزيد من مناشطهم الاجتماعية داخل الجماعة.

اما الافراد الذين يشغلون مكانات وسطى فانهم يكونوا بين مكانتين ذات طرفين منتهيين ومتباعدين ومتطرفين بحكم التدرج الاجتماعي

السائد داخل الجماعة فتكون آراؤهم واحكامهم مختلفة عن هاتين المكانتين وحتى اذا كانت آراؤهم ومعتقداتهم وأحكامهم على صواب فان ذلك لا يدفعهم للحصول على مراكز عالية الا انهم يحصلوا على سمعة اجتماعية عالية. وهذا يعني انهم لا يتمتعون بمركز اجتماعي حيوي ونشيط وفعال وذي صوت عال ومسموع داخل جماعتهم، لذلك وجدهم هومنز يميلون الى المحافظة على مراكزهم (الوسطى) اما اذا اتفق اصحاب المراكز الوسطى والدنيا في آرائهم واحكامهم فان ذلك يشير فقط الى تماثلهم لأهداف الجماعة. اما اذا كان اصحاب المراكز الدنيا على خطأ وكان بقية افراد الجماعة على صواب فانهم لا يخسرون شيئاً طالما ليس لديهم شيء يفقدونه الا انهم يحصلون على بعض الاحترام الشخصي من خلال احترامهم لأهداف الجماعة. اما اذا كانوا على صواب فانهم لا يحصلون على اعتبار اجتماعي عال بيد ان تماثلهم لاهداف الجماعة يؤدي الى فقدانهم لاستقلالهم الشخصي واعتزازهم برأيهم الخاص.

ويتقدم هومنز في افكاره التبادلية ليطبقها على المجتمع بعد ان طبقها على جماعة اجتماعية صغيرة فيقول كلما زاد الفرد من نشاطاته الاجتماعية (داخل المجتمع) زادت مكافأته الاجتماعية وبالتالي تزداد نسبة نشاطاته الناجحة المؤهلة للمكافآت. ففي المجتمع الصناعي تزداد مناشط الفرد الاجتماعية وتقل في المجتمع الزراعي لذلك يرى هومنز ان الرجل الصناعي تزداد مكانته وسمعته الاجتماعية من خلال ثروته ومساعديه في مكتبه (كالسكرتير والمحاسبين والاداريين) واعتبر هومنز هذا كمكافأة اجتماعية لنشاط الرجل الصناعي التي تعمل على زيادة مكانته وسمعته الاجتماعية في المجتمع.

نلاحظ هنا ان هومنز استخدم الاسلوب الاستنتاجي (الذي يعني العملية التي يتم فيها تطبيق الفروض توصل اليها الباحث من عملية الاستقراء، فعن طريق الاستقراء تأتي الفروض ومن خلال الاستنتاج تختبر الفروض).

بعدها ننتقل الى توضيح مبادىء وقواعد الفكر التبادلي عند هومنز الذي حددها كما يلي:

١ – ان ما هو مكلف بالنسبة لفرد معين قد لا يكون ذلك بالنسبة للفرد الآخر المشترك في عملية التبادل.

٢ – ان ما هو ليس مكلفاً لفرد معين قد لا يكون ذلك بالنسبة للفرد الآخر المشترك في عملية التبادل.

٣ – ان ما هو ذا منفعة لفرد معين قد يكون غير ذلك بالنسبة للفرد الآخر المشترك في عملية التبادل.

٤ – ان ما هو ليس بنافع لفرد معين قد يكون غير ذلك بالنسبة للفرد الآخر المشترك في عملية التبادل.

٥ – قد يكون نشاط المتبادل ذا كلفة ومنفعة عاليتين لفرد معين، بينما يكون اقل من ذلك بالنسبة للفرد الآخر المشترك في عملية التبادل.

٦ – قد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة ومنفعة بسيطين بالنسبة لفرد بينما يكون اكثر من ذلك بالنسبة للفرد الآخر المشترك في عملية التبادل.

٧ – قد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة بسيطة ومنفعة كبيرة بالنسبة لفرد معين بينما يكون ذا كلفة اكثر ومنفعة اقل بالنسبة للفرد الآخر المشترك في عملية التبادل.

٨ – قد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة كبيرة ومنفعة بسيطة بالنسبة لفرد معين لكنها ذات كلفة اقل ومنفعة اكثر بالنسبة للفرد الآخر المشترك في عملية التبادل.

ويطرح هومنز بعض حالات عملية التبادل الاجتماعي مفادها ما يلي:

١ – ان يقدم الفرد مكافأة من اجل الحصول على مكافأة بديلاً لها

من قبل الطرف الآخر.

٢ - او اذا قام بسلوك عدائي فانه يحصل على مكافأة لقاء ذلك من قبل الطرف الآخر.

٣ - او اذا قدم الفرد مكافأة فانه يحصل على سلوك عدائي لقاء ذلك من قبل الطرف الآخر.

٤ - او اذا قام بسلوك عدائي فإنه يحصل على سلوك عدائي بالمثل من قبل الطرف الآخر.

إضافة الى ما تقدم، فإن هومنز أوضح الظروف التي تخضع لها عملية التبادل وهي كالآتي:

١ - كمية المساعدة المقدمة من قبل الطرف الأول التي يقدمها للطرف الثاني خلال فترة زمنية معينة.

٢ - كمية النشاطات البديلة التي يمنحها الآخرون للأشخاص المشتركين في عملية التبادل.

٣ - درجة القبول الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد خلال تبادله مع الآخرين.

٤ - قيمة القبول الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد خلال تبادله مع الآخرين.

٥ - قيمة المناشط البديلة المستلمة خلال عملية المبادلة.

علاوة على ما تقدم، يقول هومنز ان محفزات السلوك الانساني هي درجة وقيمة وكمية المكافأة والعقوبة التي سوف يحصل عليها لقاء قيامه به وعدم ذلك. فكلما زادت قيمة المكافأة في تقييم الفرد زاد من نشاطه من اجل الحصول على هذه المكافأة والعكس صحيح. لكن اذا كرر الفرد نفس السلوك في فترة زمنية اخرى فان قيمة المكافأة لا تكن عالية في تقييمه لأنه سبق ان حصل عليها وان قوة جاذبيتها تقل في

نظره. لكن اذا زادت كمية المكافأة فمن الممكن ان تزيد من جاذبيتها للفرد فيمارس ذلك السلوك. اضافة الى ذلك فان قيمة المكافأة قد لا تبقى محافظة على درجتها وكميتها على مر الزمن فقد تزداد او تقل وهذا بدوره يؤثر على جذب الفرد لممارسة سلوك معين.

ان الفرد في عملية التبادل الاجتماعي يقوم بنشاط معين داخلها من اجل الحصول على اعتراف او اعجاب او قبول او نفوذ اجتماعي. فالقبول الاجتماعي يلعب دوراً مهماً في تبادل التفاعلات والعلاقات كما تفعل النقود في عملية تبادل التجارة لكن وجه الاختلاف بين الاعتراف الاجتماعي والنقود هو ان الفرد في العلاقات الاجتماعية لا يستطيع استخدام الاعتراف الاجتماعي للحصول على منافع اخرى في عمل آخر من فراد آخرين كما تفعله النقود في المبادلة التجارية.

ويضيف هومنز ويميز بين نوعين من استجابة المكافأة. ففي الحالات الاعتيادية يميل الفرد الذي استلم المكافأة الى الفرد الذي قدم او منح المكافأة او تتقارب وجهات نظرهما. اما اذا حصلت عقوبات، اي ان احد الأفراد قام بفرض عقوبة على الآخر فإن ذلك يؤدي الى عدم توازن واستقرار عملية التبادل حيث تحصل مواقف الابتعاد او الهروب المؤقت بسبب حدوث الخسارة وهذا يؤدي بدوره الى تبادل العداء بين الفردين المشتركين في عملية التبادل وتقود الى عملية صراعية بدلاً من تبادل المكافآت بشكل مرضي وفي هذه الحالة لا يخسر ولا يربح الفردين بشكل متكافىء بل يكون احدهم رابحاً والثاني خاسراً وهذه عملية غير متكافئة. فعندما يقول الفرد للآخر اذا لم تعمل هذا العمل فسوف تعاقب على عدم قيامك بذلك العمل، فان ذلك الفرد سوف يحصل على مكافأة نتيجة هروبه او تأديته لعملية العقوبة فيحصل على مكافأة. ان معرفة المكافأة او العقوبة من قبل الفرد يؤدي الى معرفة كلفة التبادل وان كلفة السلوك يعتمد على مفهوم البدائل الموجودة فعلاً امام الفرد الأول، فترك الفرد البديل الأول يدفعه

للحصول على البديل الثاني وهذا يخضع الى عامل الكلفة، فكلما كانت الكلفة عالية بالنسبة للفرد قلل من ممارسته او امتنع عن ذلك.

علاوة على ما سبق، فإن المنفعة المتأتية في عملية التبادل تتأثر بقيمة المكافأة وكلفة النشاط الذي يجب ان يقوم به الفرد، فقد تكون قيمة المكافأة عالية بالنسبة للفردأ الا انها تكلفه نشاط اكثر وبهذه الحالة يمتنع عن التبادل مع الفرد ب، واذا كان العكس، اي اذا كانت قيمة المكافأة من كلفة النشاط الذي يجب ان يقوم به الفرد فان ذلك يدفعه الى القيام بعملية التبادل. ولا بأس ان نذكر بعض حالات التبادل التي قدمها هومنز هي ما يلي:

اذا حصل الفرد على القبول الاجتماعي لقاء عمل قام به فان هذا القبول يرمز الى المكافأة المعنوية وتكون ذات اهتمام كبير، الا ان قيمة هذا القبول تقل في المرة الثانية اذا قام بنفس العمل اتجاه نفس الافراد وفي نفس الوضعية الاجتماعية لأنه سبق وان حصل على هذه المكافأة. حالة ثانية: اذا قام فرد بتقديم خدمة لفرد آخر فان قيامه بتقديم نفس الخدمة لنفس الفرد لا يكون ذو كلفة اكبر بالنسبة له في المرة الأولى وغير متحمس لتقديمها. لأن المنفعة المتأتية من عملية التبادل تقل تدريجياً مع عدد مرات عملية التبادل (مع نفس الفرد ونفس النشاط ونفس الوضعية الاجتماعية) اي انها عكسية، كلما زادت عملية التبادل قلت منافعها. حالة ثالثة: اذا تنافس فردان فسوف يتكافآ بشكل متوازن، على عكس الافراد الذين يتبادلون النشاطات الاجتماعية فان مكافأتهم قد تكون متساوية وغير متنافسة.

أخيراً اوضح هومنز دوافع التبادل كما يلي، القبول الاجتماعي قيمة النشاط، النشاطات التي كوفئت سابقاً، حاجة الفرد للمساعدة من قبل الآخرين.

اما ولتر بكلي فقد قال بان عملية التبادل الاجتماعي هي ذات صفة

استمراريـة في المجتمـع، فهي تبـدأ من التضـارب والتنـازع وتنتهي بالانسجام والتوافق، حيث تظهر روح المقاومة ضد عملية التبادل في البداية الا انه من خلال عملية التفاعل الاجتماعي تزول هذه المقاومة ويحل محلها الثقة المتبادلة بين المشتركين في العملية.

ننتقل بعد ذلك الى الاستاذ بيتر بلاو الذي ربط توقعات الافراد الاجتماعية بالمكافآت والعقوبات من خلال ممارساتهم للنشاطات الاجتماعية التي تتمثل في الخدمات الاجتماعيـة والالتزام بمكونات التوقعات الاجتماعية للمكافآت قبل الدخول في عملية المبادلة، واذا عرف الفرد توقعات الآخرين المتعلقة بالمكافآت الاجتماعية فان ذلك يحدد درجة اشتراكه في عملية المبادلة، اي اذا عرف أن قيمة المكافأة عالية فانه سوف يندفع بالاشتراك واذا كانت قليلة فقد لا يشترك ولا يقدم خدمات اجتماعية للأطراف المشتركة في عملية التبادل.

ويحدد الاستاذ بلاو اربعة عناصر للمكافأة وهي المال والقبول الاجتماعي والاعتبار الاجتماعي والاذعان او الاستسلام. فالمال في نظر بلاو يمثل مكافأة غير مهمة لكنه ذو قيمة فعالة في المكافأة. اما القبول الاجتماعي فانه يمثل مكافأة مهمة لكنه ليس ذا قيمة فعالة في المكافأة. بينما يكون الاعتبار الاجتماعي ذا قيمة مهمة وفعالة في المكافأة، اما الاذعان او الاستسلام فانه يكون ذا قيمة عالية للفرد الذي حصل على النفوذ الاجتماعي لكنه لا يكون ذلك بالنسبة للفرد الذي فقد النفوذ الاجتماعي. فالفرد الذي يقدم خدمات مستمرة لأفراد معينين فان (الطرف المستلم للخدمات) يكون مطيعاً وخنوعاً لطلبات الأول الذي يقدم الخدمات.

هذه هي اهم اهتمامات فكر التبادل الاجتماعي الحديث الذي انطوى على دراسة العلائق الاجتماعية في مجتمعات حديثة معاصرة ليست بدائية ومجتمعات صناعية ليست زراعية. ويمثل هذا الفكر (وحدات دراسية

قريبة المدى او صغيرة الحجم).

تعقيب وتقيم

انطلق هذا الفكر من وحدة اجتماعية صغيرة جدا تقع ضمن مكونات عملية التفاعل الاجتماعي وبهذه الانطلاقة فانه صغّر قاعدة دراسته وتمحور في بؤرة صغيرة جداً لدرجة اصبح غير قادر على توسيع اطار دراساته خارج هذه البؤرة. بمعنى آخر ان هذا الفكر درس احد مكونات عملية التأثير والتأثر الحاصلة بين فردين او داخل جماعة اجتماعية صغيرة بحيث لم يستطع ان يعمق او يوسع دراساته التبادلية الى ما بين الانماط او الانساق او الانظمة الاجتماعية او بين التنظيمات الاجتماعية بل اكتفى بدراسة عملية المبادلة الاجتماعية بين وحدات اجتماعية صغيرة جداً. الا اننا لا نستخف بمثل هذه الدراسات (الصغيرة الحجم) لأنها استطاعت ان تتوغل الى عملية اساسية وجوهرية لتدرس بعض مكونات عملية التفاعل الاجتماعي لمعرفة كيف يتبادل الافراد مناشطهم الاجتماعية - فهي في الواقع - تتصف بقدرة تشخيصية وتحليلية دقيقة ومهمة لأنها توصلت الى معرفة دوافع سلوك الافراد الاجتماعي في عملية التبادل لاسيما وان هذه العملية (التبادلية) من الظواهر السائدة في المجتمعات الانسانية كافة لكنها تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية الى اخرى ضمن المجتمع الواحد. ففي المجتمع الصناعي والرأسمالي ترتكز عملية التبادل الاجتماعي على العناصر المادية والاجتماعية وفي المجتمع التقليدي والقيمي على الاعتبار والنفوذ الاجتماعي اكثر من العامل المادي بسبب سيادة العامل الأول على الثاني.

لكننا نسأل هل الفرد فعلاً يدخل بالتفكير في عملية حسابات قيمة النشاط الاجتماعي وكلفته المادية والمعنوية ودرجة تكراره في حياته اليومية ودرجة اهميته بالنسبة له وقيامه بنفس النشاط الذي حصل عليه سابقاً؟ ان واقع الحال ليس كذلك دائماً لأن الفرد قد يمضي بأنشطة

ذات قيمة عالية لا لكي يقبل اجتماعياً او لكي يحصل على احترام اجتماعي او لكي يحصل على مكافأة مادية بل لأن اغلب افراد المجتمع يمارسون هذا النشاط.

اضافة الى ذلك، فان القبول والاحترام الاجتماعي لا يكن بدرجة واحدة، فهناك درجات متفاوتة داخل المجتمع وهناك طموح فردي يؤدي الى زيادة هذا التفاوت في الاحترام والقبول الاجتماعي. ان هذه الظاهرة موجودة فعلاً داخل المجتمع الا ان هذا الفكر لم يقدم لنا ما هي الأقيسة التي يستخدمها لقياس الاحترام او القبول الاجتماعي انما ذكر فقط مقياس المقارنة بين ما فعله او قام بنشاط معين في الماضي والحاضر.

لكن اذا كان المجتمع يقيم وزناً لقيمة النشاطات وكلفتها ودرجة تكرارها فان الفرد في هذا المجتمع سوف يلتزم بها ويمارسها.

ان هذا الفكر يركز اهتمامه على المناشط الفردية اكثر من تركيزه على الاجتماعية فهو يدرس تبادل النشاط بين فردين او قيمة وكلفة النشاط عند الفرد وليس عند المجتمع وفي هذه الحالة فهو يدرس حالات فردية خاضعة لمؤثرات فردية - اجتماعية اكثر من دراسته لحالات اجتماعية ذات تأثير على الفرد. بمعنى آخر انه لا يهتم بدراسة الاعتبار والاحترام والنفوذ الاجتماعي ومكوناته داخل المجتمع وأثره على الفرد انما درس كيف يحصل الفرد على الاعتبار والنفوذ الاجتماعي. اي انه انطلق في قاعدة فردية لكي يصل الى المؤثرات الاجتماعية وليس الى بناء المجتمع او ثقافته . وبهذا المعنى يصعب على هذا الفكر تعميم دراساته على كافة افراد المجتمع الواحد او كافة المجتمعات الانسانية علاوة على ما تقدم، فان هذا الفكر لم يميز في عملية المبادلة الاجتماعية بين جنس وعمر الافراد المشتركين في هذه العملية، لأن ما يقيمه الذكر لكلفة نشاط معين يختلف عن تقييم الانثى لكلفة ذلك النشاط، وان ما

يقيمه الشاب الذي لا يتمتع بخبرة اجتماعية واسعة غير ما يقيمه الرجل المتقدم بالسن الذي يملك خبرات اجتماعية اكثر من الشاب. ولم يأخذ هذا الفكر ايضاً بالانتماء الطبقي وأثره على تفكير الافراد في عملية المبادلة، فقد يركز اعضاء الطبقة الغنية بالحصول على المادة اكثر من الاحترام والاعتبار والنفوذ الاجتماعي اكثر من بقية اعضاء الطبقات غير الغنية. ولم يهتم هذا الفكر ايضاً بالمستوى التعليمي والثقافي الذي يتمتع به الافراد المشتركون في عملية المبادلة لأن ما يفكر به المثقف او الحاصل على مستوى علمي عال غير ما يفكر به غير المثقف والحاصل على مستوى تعليمي واطىء. كذلك لم يلتفت هذا الفكر الى متغير دور الفرد ومركزه الاجتماعي وأثره على عملية المبادلة. فالفرد الذي يلعب دوراً اجتماعياً حيوياً ويشغل مركزاً اجتماعياً عال لا يفكر بالمكافأة المالية بقدر اهتمامه بالمكافأة المعنوية (اعتبار ونفوذ اجتماعي) لتعزيز مكانته الاجتماعية اكثر من الافراد الذين يشغلون مراكز اجتماعية واطئة جميع هذه المتغيرات لم يغطيها هذا الفكر، انما اكتفى بعملية المبادلة وقيمة وكلفة النشاط بين المتبادلين بعيداً عن هذه المتغايرات التي لها اهمية بالغة في عملية المبادلة الاجتماعية. تطرق هذا الفكر الى مفهوم البدائل الموجودة في المجتمع وافترض ان الفرد يعرفها، فان لم يرغب في الحصول على مكافأة (أ) فقد يذهب الى الحصول على مكافأة (ب) او (ج) او (د) لكننا نسأل بهذا الخصوص هل ان لديه معلومات كافية لجميع البدائل الاجتماعية وبنفس الدرجة والكمية لكي يستطيع ان يختار احد هذه البدائل، لأن الفرد في كثير من الأحيان يقوم بنشاط تبادلي لأنه لا يعرف البدائل الأخرى لهذا النشاط وبالتالي يحصل على مكافأة آنية او اولية لا تشبع حاجته الاجتماعية كاملة.

ان هذا الفكر يختلف عن الفكر الدوري والتنظيمي لأن الفرد في نظر هذين الفكرين يعرف التزاماته لأنها مكتوبة في اغلب الأحيان بينما التزامات وحقوق وواجبات عملية المبادلة بين الافراد غير مكتوبة

وحتى غير واضحة بالنسبة للأفراد المشتركين في العملية انما تخضع لمؤثرات شخصية - ذاتية ومتبدلة من حالة الى اخرى فلا توجد قاعدة عامة وبشكل مفصل لجميع حالات التبادل الاجتماعي.

ان هذا الفكر لا يمكن تطبيقه على العلاقات القرابية والدموية والرحمية، فالأبوين لا يهتمان بقيمة او كلفة النشاط الذي يقدمانه لأبنائهم بسبب وجود الارتباط الدموي والشعور بالمسؤولية التربوية والاجتماعية، فقد تمنح الأم (كليتها) لابنها او ابنتها اذا اجريت له او لها عملية جراحية لاستئصال كليته او كليتها دون ان تحصل (الأم او الأب) على اي قيمة مادية لقاء ذلك بل بدافع الأمومة او الأبوة او قد يتبرع احد الافراد لأحد اقاربه بكمية لا بأس بها من دمه لحاجته له اثناء اجراء عملية جراحية دون الحصول على اي مكافأة مادية من اقاربه وهنا لا يكون مكان لقيمة او كلفة التبادل في هذا النوع من العلائق.

لقد اعتبر هذا الفكر انسحاب الفرد في ممارسة احد المناشط الاجتماعية بسبب خوفه من العقوبة يعني مكافأة له وهي عدم حصوله على العقوبة واستناداً الى هذا المنطق فان هذا الانسحاب آتي من خلال تفكير الفرد وبشكل عقلاني بعدم ممارسته احد المناشط الاجتماعية وهذا ما اغفله هذا التفكير عند تفسيره لعملية المبادلة فأين موقع عقل وتفكير الفرد في هذه العملية؟ هل خاضع لعملية حسابية متعلقة بقيمة وكلفة المناشط الاجتماعية. فالفرد يستخدم عقله في بعض الأحيان وخاصة عندما يعرف ان هناك عقوبة اجتماعية او مادية تقع عليه نتيجة تصرفه، بعمل معين وليس بسبب ايحاء المجتمع له.

وفي الواقع، يجب ان نميز بين نوعين من المناشط الاجتماعية الأولى ثابتة نسبياً على مرّ الأجيال والثانية متغيرة ضمن الجيل الواحد وهذان النوعان من المناشط يتأثران بتغيير المجتمع العام وارتفاع مستوى المعيشة وتعقد حياته الاجتماعية والتقدم التكنولوجي مما يؤدي ذلك الى تغيير

قيمة المناشط الاجتماعية وهذا بدوره يؤدي الى تغير كلفتها ودرجة ممارستها من قبل افراد المجتمع وهذا يعني لا يمكن ان نضع قاعدة عامة شاملة لنحدد تبادل مناشط الافراد بشكل عام لكافة اعضاء المجتمع.

وعلى الرغم من هذا التساؤلات والاستفسارات والانتقادات المقدمة آنفاً فان هذا الفكر قدم منحاً جديداً وعصرياً في التحليل الاجتماعي لعملية التبادل الاجتماعي واستطاع ان يفسر مكونات هذه العملية بشكل سليم وخاصة في المجتمعات الرأسمالية والصناعية التي تقيم وزناً كبيراً لعملية الكلفة والقيمة الاجتماعية والسلوك الفردي.

اخيراً حاول الفكر ان يبرز الجانب الاقتصادي للسلوك الاجتماعي الا انه لم يقدم الا بعض مفاهيم المذهب النفعي في علم الاقتصاد واستعمالها لبناء فكر جديد في ميدان علم الاجتماع، اضافة الى ذلك فانه لم يعطِ اي اهمية للدخل او الانتماء الطبقي او امتلاك الملكية او وسائل الانتاج واثره على عملية المبادلة فهو فكر فردي اكثر مما هو اجتماعي، اقتصادي اكثر مما هو اجتماعي.

٢ - طرق بحثه

أ - الملاحظة المباشرة: اي مراقبة سلوك اعضاء عملية التبادل الاجتماعي بشكل مباشر دون وجود واسطة وتسجيلها بدقة حسب برنامج متضمن اهدافاً واضحة لهذه المراقبة الموجودة.

ب - المختبرات النفسية: المتكونة من اجهزة الكترونية وكهربائية لرصد سلوك اعضاء الجماعة التجريبية الخاضعة للمراقبة المباشرة.

جـ - ملاحظة سلوك طيور الحمام الذي قام بها جورج هومنز حيث بدأ بتقديم حبوب الطعام الى الحمام كمحفز للسلوك الغريزي لها من اجل معرفة رغبتها في الطعام (كمكافأة) وعلاقة ذلك باندفاعها في ممارسة سلوك آخر ومعاقبتها بواسطة حرمانها من تقديم هذه

الحبوب عند عدم استجابتها لبعض متطلبات تجربته. ومن هذه التجربة ساق هومنز فرضيات نظرية في التبادل الاجتماعي للمجتمع الانساني.

٣ - مفاهيمه الاجتماعية

أ - السلوك الانساني: الذي يتكون من النشاط والتفاعل والعاطفة يقوم بها الفرد، وهو يختلف عن السلوك الحيواني لأنه يملك ميراثاً اجتماعياً وثقافة شاملة وقدرة عقلية عالية.

٢ - المكافآت الاجتماعية: اي ثمن قيام الفرد بعمل يطلب المجتمع منه القيام به، فهي محفز بقدر ما هي هدف للحصول عليه.

جـ - المنفعة: اي قدرة النشاط الانساني على تقديم منفعة للآخرين وامكانية تبادله بنشاط انساني آخر.

د - الكلفة الاجتماعية: اي كمية النشاط الذي يستوجب من الفرد القيام به لقاء حصوله على منفعة مرتقبة او متوقعة.

هـ - المصالح: أي الطموحات الذاتية - مادية او معنوية - التي يستوخي الفرد تحقيقها.

و - التبادل: اي تقديم نشاط اجتماعي من قبل الطرف الأول المشترك في عملية المبادلة الى الطرف الثاني لقاء حصول الأول على نشاط سابق في الثاني.

ز - المنافسة أي التسابق في الحصول على اكبر عدد ممكن من النشاطات الاجتماعية بأقل كلفة واعلى قيمة في عملية المبادلة.

ك - الاستثمار الاجتماعي: اي تنمية المناشط الاجتماعية لصالح ممارسها.

٤ - رواده

هومنز مالينوفسكي

ثيبو	موس
كلي	بلاو
بكلي	سكنر
ناكاسفا	ترنر
شنايدور	هيوس
ستراوس	كولدنر
اتزيوني	كينكل

٥ – نقد فكر التبادل الاجتماعي:

أ – استخدم فكر التبادل الاجتماعي في بداية مرحلته الأولى تقييم ظواهر اجتماعية درسها في مجتمعات بدائية صغيرة ثم عممها على المجتمع الانساني كافة بغض النظر عن مرحلة تطوره الاجتماعي والصناعي والفكري.

ب – فسّر هذا الفكر التناقض والتماسك الاجتماعي من خلال زاوية المنفعة المتبادلة واهمل الزوايا الأخرى كالمشاركة الوجدانية والعقائدية والفكرية والمشاركة القومية.

جـ – اهمل هذا الفكر دراسة عملية التبادل الاجتماعي في المجتمعات الزراعية والتقليدية والاشتراكية والدينية. فهناك عوامل مؤثرة في هذه المجتمعات تختلف عن العوامل المؤثرة على عملية التبادل الاجتماعي في المجتمع الصناعي الذي درسه هومنز.

د – لم يفسر هذا الفكر مدة وشدة الصراعات التي تحدث داخل التبادل الاجتماعي.

هـ – اهمل الخبرات الاجتماعية عند الافراد المشتركين واثرها في عملية التبادل وتقيمه لها.

يقدم لنا الاستاذ ليون ورثي جملة انتقادات لهذا الفكر اهمها ما يلي:

أ - هناك تشابه بين الفكر التفاعلي والتنظيمي والتبادلي في النقاط التالية:

١ - يرى جميعهم ان القواعد الاجتماعية تظهر بعد معرفة التوقعات الاجتماعية الواردة في العلاقة التبادلية بعد ثبات واستقرار هذه المعرفة بين الاثنين.

٢ - يؤكد جميعهم على المواقف الآنية اكثر من تأكيدهم على ماضي وخلفية المواقف التي تجمع بين الاعضاء المشتركين في عملية التبادل.

٣ - يرى جميعهم ان العملية التبادلية مناسبة لجميع اوجه الحياة الاجتماعية.

ب - لم يعط الفكر التبادلي اهمية بالغة لتأثير القيم الاجتماعية على اهمية التبادل الاجتماعي بل تعامل معها معاملة سطحية وبسيطة وكأنها مفهوم جزئي، وهذا غير كاف لأنها ذات اثر كبير على طبيعة التبادل.

جـ - يرى الفكر التبادلي ان السلوك الاجتماعي موجه لخدمة اهداف شخصية وذاتية ويخضع بنفس الوقت لاعتبارات عاطفية غير عقلية وغير فكرية.

د - لا يمكن فهم السلوك المتبادل من خلال فهم دوافع الفرد لأن العلائق التبادلية عبارة عن انعكاسات لأنماط التنظيم الاجتماعي الذي ينتمي اليه، وهذا يوضح لنا طريقة سلوك الفرد التي يخضع لتأثيرات وظائف وقيم وقواعد التنظيم الاجتماعي.

أما الاستاذ بيترم سروكن فيقول ان فكر التبادل الاجتماعي عبارة عن انعكاس للعلائق النفعية داخل الجماعات الاجتماعية الصغيرة ولا يعكس لنا العلائق النفعية داخل النظام الاجتماعي السائد في المجتمع العام.

ويقدم لنا الاستاذ جانثان ترنر مجموعة انتقادات هي ما يلي:

أ - وضع هذا الفكر قوانين اجتماعية خاصة بالسلوك الانساني وهذا لا يمكن تطبيقه على جميع انماط سلوك الانسان لأنه (اي السلوك الانساني) يخضع الى متغيرات عديدة ومختلفة تختلف باختلاف المجتمعات واختلاف العامل الزمني.

ب - كانت دراسة هومنز متضمنة مجموعة تعميمات سطحية في استنتاجها واستقرائها.

جـ - كانت مفاهيم هومنز المتعلقة بعناصر السلوك الانساني غير واضحة المعالم، فقد استعمل مثلا العاطفة للدلالة على العطش والجوع وبعض الخلجات الداخلية النفسية.

د - ان فكر التبادل الاجتماعي عبارة عن مزيج من الأفكار الاقتصادية والنفسية اكثر مما هي اجتماعية.

هـ - لم يهتم هذا الفكر بالجوانب العقلانية وأثرها في تفسير السلوك الانساني ومدى تقويمه لسلوك الفرد.

و - اعتبر هومنز الافراد الذين يعتلون مراتب اجتماعية عليا اكثر تماثلاً لقواعد الجماعة. لكن في الواقع ان اكثر الناس مخالفة لقواعد الجماعة هم قادة الجماعة والافراد الذين يعتلون مراتب اجتماعية عليا.

ز - يمزج هذا الفكر التعميمات الاجتماعية مع المبادىء النفسية.

ر - لم يذكر لنا - هذا الفكر - كيف تحدث عملية التبادل الاجتماعي في بنى اجتماعية مختلفة وما اثرها على الابنية نفسها.

ك - لم يحدد هذا الفكر حجم الجماعة الاجتماعية فقد تكون متألفة من شخصين وقد تكون مؤلفة من آلاف من الناس.

ل - ان اكثر اعضاء الجماعة تماثلاً لقواعدها وقيمها وآرائها هم افراد

المراتب الاجتماعية الوسطى، واكثر اعضاء الجماعة مخالفة للتماثل هم اصحاب المراتب العليا والدنيا وليس كما جاء به هومنز بان اكثر الناس تماثلا لقيم الجماعة الاجتماعية هم اصحاب المراتب الدنيا والعليا.

مصطلحات الفصل

Armlets	اساور
Deductive	استنتاج
Inductive	استقراء
Low rank	رتبة واطئة
Marginal Utility	المنفعة الحدية او الهامشية
Necklaces	قلائد
Profit	ربح
Social Ranks	مراتب اجتماعية
Social reward	كلفة اجتماعية
Social cost	مكافأة اجتماعية
Social exchange	تبادل اجتماعي
Symbolic exchange	تبادل رمزي

الهوامش:

(١) بوتول جانستون: ١٩٦٤ «تاريخ علم الاجتماع» ترجمة محمد عاطف غيث وعباس التريبيني، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر ص٦٣.
(٢) سعفان حسن شحاته: ١٩٦٢ «تاريخ الفكر الاجتماعي»، دار النهضة العربية مصر، ص١٦٢.
(٣) النجار سعيد ١٩٧٣ - «تاريخ الفكر الاقتصادي»، دار النهضة العربية بيروت ص: ١٧٨ - ١٧٩.
(٤) المصدر السابق: ص٢٠٤.
(٥) المصدر السابق: ص٢٥٣ - ٢٥٧.

قراءات اضافية

Homans George, 1961 «Social Behavior» Harcourt, Brace and world, Inc, New York P.P. 30–82.

2– Larson Galvin J., 1973, «Major Themes in Sociological theory» David Makay co. Inc., New York P.P. 154–160.

3– Martindale Don, 1960 «The Nuture and Types of Sociological theory. Houghton Mifflin co. Boston, P. 59.

4– Sorokin Pitrin A., 1966. «Sociological theories of Today» Harper and Row, New York, P. 549.

5– Turner Jonathan H., 1974. «The structure of sociological theory» The Dorsey Press, Homewood, III. PP. 211–295.

6– Warshay Leon, 1975, «The curent state of sociological theory» David Mackay co. Inc. New York. P.P. 38–43.



الفصل السابع

محاولات فكرية رائدة

محاولات فكرية رائدة

قام فريق من الباحثين الاجتماعيين في ميدان علم الاجتماع بمحاولات ومبادرات علمية رائدة خدمت علم الاجتماع النظري والمهتمين بهذا العلم عندما وجدوا ما يلي:

١ - تطرق الفكر الاجتماعي لجانب واحد من الحياة الاجتماعية، واهمل الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية، كما هو موجود عند الفكر الوظيفي الذي ركز على التكامل والتوازن وعند الفكر الصراعي الذي ركز على التضارب والتنازع.

٢ - تشابه وتكرار الافكار والمفاهيم والنظرة للحياة الاجتماعية في الفكر الاجتماعي التبادلي والرمزي.

٣ - تداخل فكري في المفاهيم الاجتماعية والنظرة والتحليل الاجتماعي في الفكر الاجتماعي، عند الفكر الدايلكتيكي الهيكلي الماركسي (الجدلي) والفكر الوظيفي.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فقد لاحظ هؤلاء الباحثين ان هناك ميلاً من كبار وعمداء المنظرين الاجتماعيين الى تفسير الظواهر الاجتماعية بنظرة واحدة، مستخدمين نظرياتهم الاجتماعية في هذا التفسير، امثال تالكوت بارسونز الذي اعتبر نظريته (البناء الاجتماعي) الاساس الأول في تفسير الظواهر الاجتماعية والواقع الاجتماعي ولم يعترف بوجود بقية النظريات الاجتماعية الأخرى[1].

وهناك بعض علماء الاجتماع استخدموا نظريتهم الاجتماعية وافكارهم لتوضيح اختصاصاتهم العلمية الاجتماعية التي تمثل احد ميادين علم الاجتماع امثال كنكزلي ديفز[٢] وجورج لندبرك[٣].

وفريق آخر من منظري علم الاجتماع ينظر الى فكره ونظريته على انها المثال الكامل للنظرية في عالم الفكر الاجتماعي امثال جورج هومنز[٤] وهربرت بلومر[٥].

واخيراً هناك فريق آخر من منظري علم الاجتماع ضاقوا ذرعاً من تناقضات الافكار والنظريات الاجتماعية المتعددة والمتباينة في التنظير والتحليل وعدم صلاحيتها لدراسة الواقع الاجتماعي فارتأوا ان تهمل جميع النظريات والافكار الاجتماعية السائدة في ميادين علم الاجتماع النظري ويبدأوا بصياغة افكارا ونظريات جديدة ذات اساس جديد ومنهج علمي واضح ونتائج علمية واقعية. امثال جارلس اندرسن وارفنك زيتلن[٦].

١ - محاولة لويس كوسر

هذه الظروف غير العلمية التي عاشها ويعيشها علم الاجتماع النظري دفعت بعض الباحثين الاجتماعيين المؤمنين بعملية هذا العلم وادائه خدمات فكرية وتنظيرية لكافة الناس الى الدعوة لتوحيد هذه الأفكار والابتعاد عن التعصب الذاتي والفكري والحقلي، فظهرت محاولة لويس كوسر التي وجدت تطرفاً فكرياً عند الفكر الوظيفي والصراعي، حيث وجد كوسر تطرف بعض منظري علم الاجتماع حين ينظرون الى المجتمع الانساني من وجهة نظر متطرفة ممثلة جانباً واحداً من الحياة الاجتماعية امثال تالكوت بارسونز وربرت مرتن وابرل ومور وكنكزلي ديفز وكابلن وهعس الذين نظروا للمجتمع نظرة شمولية من خلال النظم الاجتماعية المترابطة والمتساندة والمتوازنة واذا حصل هناك صراع او نزاع بين الأنظمة فانها مؤقتة وطارئة واذا حصل تغييراً في وضع هذه

الأنظمة او في علائقها فان ذلك سوف يكون تدريجياً دون تغيير جوهري. اي الصفة العامة والسائدة للمجتمع الانساني (في نظر انصار النظرية البنائية الوظيفية) هي تكامل وتناسق هذه الأنظمة داخل البناء الاجتماعي.

اما الفريق الثاني من منظري علم الاجتماع امثال زمل وكمبلوفتش وماركس وفولد وبارك واوبن هايمر وسمول فقد نظروا الى المجتمع الانساني على انه نسيج من العلائق الانسانية القائمة على التنازعات والتصارعات المستمرة التي تحصل بين افراد المجتمع وجماعاته وطبقاته ومؤسساته، اي انهم لا يهتمون بالتوازن والتكافؤ في العلائق الاجتماعية بقدر اهتمامهم بظاهرة الصراع الاجتماعي. ويرى انصار هذا الفريق ان الصراع يؤدي الى التغيير والتغير الاجتماعي.

هاتان النظريتان متطرفتان في نظرتها للمجتمع وكل واحدة منها اهملت جانباً مهماً من جوانب حياة المجتمع وبالغت في نظرتها للجانب الذي انطلقت منه مما دفع ذلك لويس كوسر الى تطويقها بإطار نظري جديد اطلق عليه اسم (وظيفة الصراع) الذي عكس وجهة نظر جديدة ذات اتجاه موحد. اتجهت هذه المحاولة العلمية الرائدة الى تصوير المجتمع على انه متكون من مجموعة انظمة مترابطة ومتساندة وبالوقت نفسه تخضع هذه الانظمة المترابطة الى ظروف اجتماعية معينة تدفعها الى النزاعات والتصارعات دون ان يؤدي (هذا الاصطراع) الى تقويض البناية الاجتماعية او يمثل حالة مرضية كما ذكرها اوكست كونت واميل دوركهايم وهربرت سبنسر وجبرائيل تارد، او ان الصراع يسبب مشكلة اجتماعية كما قال ذلك كل من ماكس فيبر وجارلس هرتن كولي وجورج هربرد ميد وربرت بارك ووليم اكبرن وتالكوت بارسونز انما - لويس كوسر - يعتبر الصراع الاجتماعي ذا فائدة ايجابية للمجتمع وهي ما يلي:

أ - التماسك الاجتماعي: بين الافراد او بين الجماعات المشتركة في عملية الصراع.

ب - عدم عزلة الجماعة المتصارعة اجتماعياً عن العالم الخارجي.

جـ - احداث تغيرات اجتماعية للصالح العام[٧].

كما بين كوسر اوجه التشابه بين الفكر الوظيفي والصراعي من حيث كونهما ينظران الى المجتمع نظرة شمولية وعامة، وان وحدة دراستهما كبيرة وواسعة - وهي المجتمع - والاثنان يمثلان - الفكر البعيد المدى. هذه الملاحظة التي لمسها كوسر حثته الى توحيد الفكرين بفكر واحد لاعطاء صورة متكاملة الجوانب للمجتمع الانساني. لأن الحياة الاجتماعية لا تمثل التوازن والتكافؤ والانسجام دائما كما لا تمثل التنازع والتصارع دائما انما هي ذات صفة متكاملة ومتوازنة ومتصارعة في نفس الوقت وهذا ما حاول كوسر الوصول اليه في مبادرته العلمية.

اذن، نستطيع ان نقول محاولة كوسر لم تأت اعتباطاً بل أتت نتيجة تطرف الفكرين (الوظيفي، والصراعي) في نظرتهما للمجتمع لاعطاء صورة متكاملة عنه والوصول الى بلورة نظرية واحدة او فكر واحد في علم الاجتماع وعدم اغفال جانب مهم من جوانب الحياة الاجتماعية في دراستهم ونظرتهم للمجتمع الانساني من خلال استخدام قواعد نظرية جديدة وتطعيم نظرية الصراع بدراسة وظيفة الصراع الاجتماعي وتطعيم نظرية وفكر الوظيفة الاجتماعية بدراسة الصراع الكامل بين الأنظمة، لأن المفكرين اغفلا صفة الصراع وصفة الوفاق في الطبيعة البشرية. فالفكر الوظيفي أكد على الوفاق بين الأنظمة الاجتماعية وعلى ثبوت واستقرار الحياة الاجتماعية مع اهمال صفة الصراع السائدة في المجتمع كذلك اكد الفكر الصراعي على التناقص والصراع السائد بين الأنظمة الاجتماعية دون الاهتمام بطبيعة وظيفة الصراع.

٣ – محاولة بيتر سنكلمان

وهناك محاولة اخرى قام بها بيتر سنكلمان الذي عمد الى ازالة التشابه عند فكر التبادل الاجتماعي وفكر التبادل الرمزي. حيث وجد سنكلمان ان فكر التفاعل الرمزي ينطوي على عملية التأثير والتأثر بين الافراد الذين يشتركون في عملية التبادلية رمزية، مستخدمين اللغة اساساً مهماً للاتصال بينها وهذا التفاعل يؤثر على اقامة علاقة اجتماعية بين الافراد المتفاعلين مكوناً قواعد عامة للسلوك الاجتماعي. هذه العملية التفاعلية تخضع للمواقف الاجتماعية التي يواجهها المتفاعلون ويخضع للتوقعات الإجتماعية المتعلقة بأدوارهم، لذلك تكون ذاتهم الاجتماعية متأثرة بهذه العملية. بمعنى آخر، ان الفكر التفاعلي ناتج عن علائق مستمرة بين الفرد والمجتمع من خلال عملية التفاعل الاجتماعي التي تربط العقل البشري بالنفس الاجتماعية وكلاهما مرتبطان بتركيب المجتمع. (ونلاحظ هنا ان فكر التفاعل ركز على ان التفاعل الاجتماعي اساس العلائق الاجتماعية وركز ايضاً على تأثير المحيط الاجتماعي على عملية التفاعل) اما الفكر التبادلي فقد انطوى على دراسة سلوك الفرد المتكون من ثلاثة عناصر هي ما يلي:

أ – النشاطات: وتعني سلوك قائم على مكافآت يستلمها الفرد ويعتبرها ذات قيمة عالية في تقديره الشخصي، وهذه القيمة العالية تكون ذات قدرة على اشباع حاجته الخاصة.

ب – التفاعل الذي يعني سلوكاً يمارسه الافراد لتوجيه نشاطاتهم من اجل الحصول على المكافآت والابتعاد عن استلام اية عقوبة لأي فرد ضمن عملية التفاعل. وهذا بالتالي يكون قاعدة عامة للسلوك التفاعلي بين الافراد.

جـ – العاطفة: التي تعني نشاطات معينة تعكس خلجات داخلية عند الفرد.

اذن سلوك الفرد عبارة عن حصيلة التفاعل الاجتماعي المستمر بين الافراد الذي يكون العلائق الاجتماعية فيما بينهم، وهذا يؤدي بالتالي الى تكوين جماعات وتنظيمات اجتماعية. هذا السلوك الاجتماعي عرضه جورج هومنز احد - انصار الفكر التبادلي - الذي اخضعه للمحيط الاجتماعي وفسره باربعة نقاط، هي ما يلي:

١ - اذا واجه الفرد موقفاً اجتماعياً معيناً وتصرف سلوكاً معيناً، تجاه هذا الموقف - كاستجابة للمؤثرات الاجتماعية المصاحبة لهذا الموقف - فانه ليس من المستبعد ان يتصرف هذا الفرد بنفس السلوك السابق اذا واجه موقفاً اجتماعياً مشابهاً للموقف السابق.

٢ - اذا واجه الفرد نفس الموقف في وقت ليس بالبعيد من مواجهته السابقة، فهناك احتمال كبير بانه سوف يسلك نفس السلوك السابق.

٣ - اذا واجه الفرد موقفاً اجتماعياً ذا أهمية اكبر من الموقف السابق فانه يترك السلوك الأول ويسلك سلوكاً مغايراً.

٤ - اذا اشبعت احد رغبات الفرد، وحدث ان تكرر مواجهة نفس الرغبة المشبعة خلال فترة زمنية صغيرة فهناك احتمال كبير بان تقل اهمية التصرف المتعلقة بالرغبة المشبعة[٨].

هذه العملية التفاعلية بين الفرد والمواقف تعكس عملية اجتماعية تعمل على بلورة ذات الانسان. ونلاحظ هنا ان فكر التبادل يؤكد على المواقف الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي المستمر واثر ذلك في تكوين العلاقة الاجتماعية.

ان هذا التشابه بين الفكر التبادلي والتفاعلي في نظرتهم للمجتمع دفع بيتر سنكلمان الى محاولة لتوحيد هذين الفكرين بسبب وجود التشابه الحاصل عندها في النقاط التالية:

١ - تأكيدها على اهمية المحيط الاجتماعي في تكوين الصراع عند

الفرد.

٢ - يدرس الفكر مفهوم (الذات) وتقييم الآخرين في عملية التفاعل الاجتماعي، اي انهما يدرسان تصور الفرد لتقييم الآخرين لسلوكهم وتفاعله معهم.

٣ - ينظر الفكران الى المنظمات الاجتماعية على انها حصيلة العلائق الاجتماعية بين الافراد.

٤ - تنظر النظريتان للدينامية الاجتماعية من منظار دايلكتيكي وناتجة عن الصراع الدائم بين الجماعات[٩].

وفي مجال آخر ظهر الاستاذ نورمان دنزن ليوحد فكر التفاعل الزمني مع الفكر الاثنوميثودلوجي لوجود تشابه بينهما في النقاط التالية:

١ - يركز الفكران على سلوك الفرد.

٢ - يدرس الفكران علاقة الفرد بالتركيب الاجتماعي المبني على استخدام الرموز الاجتماعية ووسائل الاتصال الاجتماعي.

٣ - يعطي الفكران مجموعة فرضيات متعلقة بالتحليل النفسي لسلوك الفرد مستخدمين طرقاً منهجية حديثة لدراسة المجتمع.

٤ - تأكيد الفكرين على الجوانب الذاتية لحياة الفرد الاجتماعية كالطلاق ومشاكل التنشئة الاجتماعية ومشاكل التفاعل الاجتماعي المباشرة[١٠].

٣ - محاولة فاندبرك

نأتي لفريق آخر عمل على ازالة التداخل الفكري بين الفكر الدايلكتيكي الهيكلي الماركسي والفكر الوظيفي وهو الاستاذ فاندبرك الذي وجد تداخلاً في وجهات النظر عند الفكرين في النقاط التالية:

أ - ينظر الفكر الوظيفي للأنظمة الاجتماعية على انها مجموعة انساق

متداخلة ومترابطة بعضها ببعض نتيجة التخصص الوظيفي لكل نسق ونظام اجتماعي، ووجد الفكر الدايلكتيكي ينظر للأنظمة الاجتماعية على انها مترابطة بعضها ببعض نتيجة الصراع الدائم بينهما.

ب - طالب فاندبرك من المنظرين الاجتماعيين الوظيفيين والدايلكتكيين الآخذ بالنظرة الشمولية والابتعاد عن النظرة الجزئية او احادية الجانب. فالوظيفيين ينظرون الى الأنظمة الاجتماعية على انها خالدة وابدية وفي ثبات دائم لا يتغير، بينما ينظر الدايلكتيكون الى الأنظمة الاجتماعية بانها في صراع دائم الذي غالباً ما يؤدي الى التغيير الاجتماعي والثورة الاجتماعية. يرى فاندبرك ان هذه النظريات هي جزئية وليست شاملة لأنها لا تجمع بين التكامل والصراع في آن واحد. فالحياة الاجتماعية ليست في ثبات دائم وليست في صراع دائم بل هي سكونية في احد الانساق وتحت ظروف معينة وزمان معين ومتغيرة في انساق اخرى تحت ظروف معينة وزمان معين، لذا اعتبر فاندبرك ان الفكرين المذكورين (الوظيفي والصراعي) قاصرين في نظرتها للحياة الاجتماعية لأن كلا منهما يلتزم بجانب واحد من اوجه الطبيعة البشرية ويهمل الجانب الآخر.

جـ - اشتراك الفكرين في نظرتها لفكر التطور والتغيير الاجتماعي، حيث يرى الوظيفيون بأن الاختلافات ما هي الا نمو تطوري في التخصص الوظيفي لأنساق الأنظمة الاجتماعية وارتباطها بالبناء الاجتماعي العام، وهذا التشبيه (في رأي الوظيفيين) يشبه التطور البايولوجي عند الانسان. بينما يرى الدايلكتيكيون الحياة الاجتماعية على انها قائمة على الصراع الدائم بين الانسان من جهة والأنظمة الاجتماعية من جهة اخرى حيث تأخذ هذه الصراعات شكلاً حلزونياً. وبالتالي الى التغيير الكامل في المجتمع.

د - يأخذ الفكران بفكرة التوازن الاجتماعي بين الانساق والانظمة الاجتماعية. حيث يرى الدايلكتيكيون هذا التوازن ما هو الا نتيجة الصراع والتناقض الحاصل بين قوى ودينامية الأنظمة، بينما يرى الوظيفيون ان التوازن ما هو الا الأساس لوجود كل الأنساق والأنظمة في المجتمع[١١].

هذه هي اهم المحاولات التي قام فريق من الباحثين الاجتماعيين نتيجة الظروف العلمية المتضاربة التي تعيشها النظريات الاجتماعية المعاصرة.

الهوامش

(1) Warshay Leon H., 1975 «The curent state of Sociblogical theory» David markay co. Inc. New York P. 96.

(2) Davis Kingsley, 1969, «The Myth of Functionel analysis in Sociological and Anthropology» Demerath N.J. and et al. (eds.) Systen.· change and conflict The Free Press. New York P.P. 378-379.

(3) Lundbarg George, 1965, «Foundations of sociology» David Machay, New York, P.P. 5-20.

(4) Honans George, 1964, «Breinging Men Back in» American Sociological Review, 29 Dec. P.P. 809-818.

(5) Blumer Herbert 1963, «Ideology and the development of sociological theory» Prentic Hall, Englewood Chiff. N.J. P. 5.

)7(Coser Lewis A., 1967 «The Function of social conflict» The Free Press, New York P.P. 170-190.

(٨) عمر معن خليل ١٩٧٧ «الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع النظري مجلة كلية الآداب، المجلد الثاني العدد(٢١) مطبعة دار الجاحظ بغداد ص٩٤.

(9) Singleman Pater, 1972, exchange as synbolic Intercation» Sociological Review, August P.P. 414-424.

(10) Denzin Normank., 1969, «Symbolic Interaction and Ethnom ethodology» American sociological Review Dec. P.P. 922-933.

(11) Berghe Van den, 1967, «Dialectik and Functionalism» Demerath N.J. and et al (eds.). System, change, and conflict, the Free Press, New York, P.P. 293-306

فهرس المحتويات

مقدمة الطبعة الاولى ٥
مقدمة الطبعة الثانية ٩
الفصل الأول ١١
الفكر الصراعي
الفصل الثاني ٩٣
الفكر البنائي الوظيفي
الفصل الثالث ١٧١
فكر التفاعل الرمزي
الفصل الرابع ٢٣٩
فكر الدور الاجتماعي
الفصل الخامس ٢٦٣
فكر التنظيم الاجتماعي
الفصل السادس ٣٤٧
فكر التبادل الاجتماعي
الفصل السابع ٣٨١
محاولات فكرية رائدة

A CRITICAL STUDY

of

MODERN SOCIAL THOUGHT

by

Dr. *MA^cN KHALĪL ^cUMAR*

Dar al-Afaq al-Jadida BEIRUT-LEBANON

A CRITICAL STUDY

of

MODERN SOCIAL THOUGHT

A CRITICAL STUDY

of

MODERN SOCIAL THOUGHT

by

Dr. MAᶜN KHALĪL ᶜUMAR

